

قضايا علم اللغة

في كتاب المثل السائر لابن الأثير

دكتور

ناصر علي عبد النبي

الحقيقة والمجاز

قضايا التركيب

قضايا اللفظ

نشأة اللغة

العربية واللغات الأخرى

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

Editions Al-Adab 1923

42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

قضايا علم اللغة

في كتاب المثل السائر لابن الأثير



الناشر

مكتبة الآداب

علي حسن

الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عبد النبي، ناصر علي

قضايا علم اللغة في كتاب المثل السائر

لابن الأثير/ ناصر علي عبد النبي.-

القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠.

ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٨ ٢٠١ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - اللغة، علم

٢ - ابن الأثير الكاتب، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، ١١٦٣ - ١٢٣٩

أ - العنوان

٤٠١

عنوان الكتاب: قضايا علم اللغة في كتاب المثل السائر

تأليف: ناصر علي عبد النبي

رقم الإيداع: ٧٧٢٩ لسنة ٢٠١٠م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978 – 977 – 468 - 201 – 8

مكتبة الآداب

علي حسن

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف: ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail. com

قضايا علم اللغة

في كتاب المثل السائر لابن الأثير

دكتور

ناصر على عبد النبي

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

مكتبة الآداب

٤٢ميدان الأوبرا - القاهرة

ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

هذا الكتاب

هو -في حقيقته- الأطروحة التي حصلت بها على درجة الماجستير في تخصص الدراسات اللغوية، من كلية الآداب ببنها سنة ١٩٩٣م .

وقد أثلج صدري، وأسعد نفسي، ما قاله الأستاذ الدكتور **رمضان عبد التواب** -يرحمه الله- عن البحث والباحث؛ فقد قال في بداية المناقشة عن الباحث-وكنت قد قَدَّمْتُ لرسالتي ارتجالا دون قراءة من ورقة- قال : ((وقد أجاد في هذه الرسالة أيّما إجادة، وأَعْجَبَ أيَّما إعجاب، كما أعجب كثيرا بخطبته الفصيحة البليغة، التي ارتجلها ارتجالا، وهي تخلو من الخطأ اللغوي والنحوي؛ ومن أجل ذلك فإننا نحييه ونشكره ونثني عليه)) ، وقال في نهاية مناقشته مخاطبا الباحث : ((وأنت تُبَشِّرُ بباحث واعد، وأنا أعتقد أنه سيكون لك مستقبل باهر، وشأن أيّ شأن، في حقل الدراسات اللغوية الذي يحتاج إلى أمثالك الكثير)) .

رحم الله العالم الجليل الدكتور **رمضان عبد التواب** رحمة واسعة؛ العالم الذي ضرب المثل - في مناقشته- في أخلاق العلماء ، وشهامة الرجال ؛ فقد سَبَقَ عِلْمَه خُلُقُه ، وسَبَقَ خُلُقَه عِلْمُه ؛ فلا أقلَّ من أن أُهدي إليه هذا الكتاب ، الذي أفدت فيه من ملاحظات هذا العالم الجليل إفادة كبيرة .

دكتور

ناصر علي عبد النبي

الإهداء

- إلى العالم:

في زمنٍ قلَّ فيه العلماء وكثر فيه الأدعياء.

- وإلى الإنسان:

في زمنٍ لا يتعلق فيه الإنسان من الإنسانية إلا بالاسم.

- إلى العالم الإنسان الأستاذ الدكتور:

رمضان عبد التواب

وفاءً وتقديرا

دكتور

ناصر علي عبد النبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فإن قراءة تراثنا العلمي ، في ضوء ما تقدمه الدراسات العلمية الحديثة ، من إسهامات في شتى مجالات العلم – تعد ضرورة حضارية ، تمليها علينا ظروف التقدم العلمي ، في العصر الحديث . فتراث الأمة ، أي أمة ، هو دليل مجدها وعنوان أصالتها ، بما يحمل من إشراقات علمائها ، في كل ميادين المعرفة . ومما لا يحتاج إلى تأكيد عند منصف ، أن علماءنا العرب كانت لهم جهودهم التي أفادت منها البشرية إفادة غير قليلة ، وتدل هذه الجهود ، فيما تدل عليه الآن ، على عراقتنا وأصالتنا ، وقد شهد غير واحد من العلماء والباحثين ، بهذه المكانة التي تبوأها علماؤنا القدامى .

أما عن الدراسات اللغوية ، فيقول الدكتور رمضان عبد التواب : ((أما كتب فقه اللغة العربية من تراثنا اللغوي ، فإنها تبعث حقاً على الإعجاب والإكبار ؛ إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها ، سبق علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث ، بألف عام أو يزيد ، ففي هذه الكتب وغيرها علم كثير ، ونظريات لغوية تقف شامخة أمام ما وصل إليه العلماء في عصر التكنولوجيا الحديثة ، والعقول الإلكترونية [(١)])) .

---

(١) تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب والتنقية ٤٦ .

وقد حاول المحدثون من العلماء والباحثين ، إثبات سبق علمائنا القدماء، من خلال مقارنة ما توصل إليه الدرس الغربي الحديث ، بما ورد في كتب القدماء من آراء متعلقة بهذا الصدد ، يقول الدكتور كريم حسام الدين : ((إن الدرس اللغوي العربي الذي تناول مستويات اللغة بالتحليل ، منذ أن وضع سيبويه أول كتاب لقواعد العربية ، مبتدئاً بالتراكيب فالصيغ ثم الأصوات ، يتفق والتصور الذي جاء به تشومسكي في أواخر الخمسينيات ، كما أن تَصَوُّرَه عن التركيب السطحي surface structure ، والتركيب العميق deep structure يقترب من فكرة التركيب الظاهر والتركيب المُضْمَر عند اللغويين المسلمين . وما أطلق عليه تشومسكي government بمعنى العامل، في محاضراته التي نشرها في أوائل الثمانينيات بعنوان Lectures on Government and Binding ، يتفق إلى حد كبير مع نظرية العامل التي أقام عليها سيبويه كتابه ، وأثرت في الدرس النحوي بعده ، بل إن مفهوم النحو grammar عند تشومسكي ، لا يختلف كثيراً عن مفهوم النحو عند العالم الفذ عبد القاهر الجرجاني [١])) ، بل لقد أكد الدكتور تمام حسان تفوق عبد القاهر الجرجاني ، وسَبْقَه المحدثين فيما يتعلق بالنظم ، يقول : ((دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به ، تقف بكبرياء ، كتفاً إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب ، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي ؛ هذا مع الفارق الزمني الواسع ، الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر [٢])) .

ولكن على الرغم من اتفاق كثير من آراء علمائنا القدماء ، مع بعض ما وصل إليه علم اللغة الحديث - فإنه يجب التحذير من مغبة الانزلاق في

---

(١) أصول تراثية في علم اللغة ٥ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨ - ١٩ .

تفضيل القدمــاء على المحدثين مــن علمـاء الغـرب ، ومحاولـة رد كـل الآراء اللغويـة الحديثـة إلـى القدمـــاء ؛ إذ إن ذلـك يـؤدى بـالضرورة إلـى ظُلْم بَيِّـنٍ للعربى القديــم ، والغربــى الحديث على حد سواء . أما ظلـم القديـم ، فيتمثـل فى تحميل العقل العربى ، ما ربما لا يحتمله مما ينســب إليه ، من أشياء ليس له القدرة على الوصول إليها فى زمانـــه ، وأمـا ظلــم الحديث ، فيكمـن فـى سـلبه حقـه فيمـا وصـل إليـــه ، فـى عصــر الطاقـــة الذريـة ، والعقـول الإلكتــرونية ، من آراءٍ تفيد منها الدراسات اللغوية الحديثة ، عربية كـانت أو غير عربيــة .

إن تقديم النتائج ونسـج المقدمـات علـى منوالهـا ، لا يخلـو مـن عصبيـة ينبذهـا العلـم ؛ لذلـك فـإن أمانـة البحـث ، وموضوعيـة الحكـم ، تفـرض علـى الباحث ، أى باحث ، أن يأخذ ويرد ، ويثبت وينفى ، حتى يصـل إلـى النتـائج التى تطمئن إليها نفسه ، وتقف الأدلة والبراهين شواهد أكيدة عليها .

وينبغى فى الوقت نفسه ألا نجرد علماءنا القدماء من جهودهم فى مجال الدراسات اللغوية ، وننسب الفضل إلى علماء الغرب . إن التقييم لا ينبغـى أن يكـون أحـد طرفـى نقيـض : النـــفى أو الإثبـــات ؛ وإنمـــا يتجاذبـه هـذان النقيضـــان: النفى والإثبـات ؛ إثبات ما لنا ، ونفى ما ليس لنا ، وكـذا بالنسـبة للأمم الأخرى. وقد رفض الدكتور نصر حامـد أبو زيـد قراءة القديـم قـراءة متحيزة ، سواء كان هذا التحيز ضد التراث أو معه ، ذاهبا إلـى أن ((القـراءة المتحيزة بالكامل ، إما أن تؤدى بنا إلى محاكمـــة التراث من خـلال مفـاهيم لا يقبلها ، أو تؤدى بنا إلى إلباسه مفاهيم وتصورات مفارقة لطبيعته ، ومعارضـة لمنطقه الداخــلى[1])) .

---

(١) مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجانى ١١ – ١٢ .

غير أنه يجب أن يوضع فى الاعتبـار كذلك ، أن النـاظر فـى الأعمـال القديمة ، ينظر إليها متأثراً بثقافة عصره ، وما يشيع فيه من اتجاهات فكرية ، ونظريات علمية ؛ لأنه يصعب جداً سلخ الإنسان عن عصره [١] .

- ٢ -

وإذا ألقينـا نظـرة على الدراسات العربيـة القديمة ، وجدناها متشـابكة، ولا يكـاد الباحث يصف كتابًا بأنه كتـاب لغــة ، أو كتـاب بلاغـة ، ولا عالمـا بأنه لغوى محض ، أو بلاغى صرف ؛ ذلك لأنـه لـم يكـن هنـاك تخصـص كما هـو معـروف فـى عصـرنا ؛ ((فقـد كانـت شـخصية العـالم آنذاك لا تكتمـل إلا بـأن يأخـذ نصيبـا مـن كـل العلـوم ، فيكـون لغويـاً ، وراويـة، ونحويـاً ، وأديبـاً، وقارئـاً [٢])) . غيـر أننـا نلاحـظ فى بعض الكتب، غلبـة جانب من جوانب الـدرس على ما سـواه ، ولعـل هـذا هـو الـذى يدفعنـا مـن باب الأغلـب أو الأعـم ، إلى تصنيـف القدمـاء إلـى لغـوى وبـلاغى ، ومـا إلى ذلـك .

---

(١) تبرز هذه المشكلة بجلاء فى الدراسات النقدية التى يعد الذوق من أهم أسسها ، وقد أشـار الدكتـور نبيل نوفل إلى هذه المعضلة قائلاً : " كيف يتمكن باحث معاصر ، تحكمه أذواق هـذا الزمـان وهمومه وقضاياه ، وتوجهه المناهج والدراسات المتطورة من تقييم عمل نـاقد عـاش منـذ ألـف سـنة أو أكثر أو أقل" . وقد ذهب الدكتور نبيل نوفل إلى أن الحلول لا تخرج عن اثنين : "إما تطبيق مفاهيم اليوم على أعمال القدماء أو تَمَثُّل فكر وذوق القدماء تماما – إذا تصورنا إمكان هذا – ثم مواجهة منهجهم كما لو كان الباحث واحدا منهم " .

انظر : أبو على الحاتمى : أفكاره النقدية وتطبيقاته ١١ .

وليس من شك عندى فى أن الحل الثانى الـذى ذكـره الدكتـور نوفـل لا يثبـت علـى المحك عنـد التطبيق ، وإنما هو من باب القسمة العقلية التى اقتضت أن يكون هذا الحل بإزاء الأول ؛ ولـذا شـكك الدكتور نوفل فى إمكان تصوره .

(٢) فى علم اللغة العام ، للدكتور عبدالصبور شاهين ١١ .

والدراسات البلاغية شديدة الصلة بالدراسات اللغوية ؛ إذ هى منها ، يقول الدكتور تمام حسان : ((ولقد بدأت الدراسات البلاغية ، أول ما بدأت ، على أيدى اللغويين [١])) . ولعل هذه البداية هى التى دفعت إلى القول بأن البلاغة : ((نشأت فى غير أهلها ، فأرادوا بها غير طريقها ، ثم رمت بها الأحداث بين من ألبسوها غير زيها ، وكل يروم بها خدمة غرضه لا غرضها [٢])) .

ولكن ليس هناك علم نشأ مستقلا عن بقية العلوم ، وكانت له غاية خاصة ؛ فقد نشأت علوم العربية خدمة لكتاب الله - عز وجل - القرآن الكريم ، فى محاولةٍ لفهم معانيه ، والوقوف على وجوه الإعجاز فيه ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : ((وقد نشأت الدراسات اللغوية عند العرب ، بين كثير من الدراسات التى قامت لخدمة الدين الإسلامى ، ولغرض فهم القرآن الكريم ، المصدر الأول للتشريع الإسلامى ، ودستور المسلمين [٣])) والكتب السماوية لها هذه الخصيصة فى استقطاب العقول حولها ، على اختلاف اهتماماتها ؛ فيكون ذلك إثراء للغة التى نزل بها الكتاب السماوى ، يقول الدكتور البدراوى زهران : ((الكتب المقدسة تبذل حولها طاقات الدارسين ، وبفضلها تستخرج مكنونات العقول ، وتتعدد المباحث ، وتتفجر العلوم وتتنوع [٤])) .

أما عن الصلة بين الدراسات البلاغية والدراسات اللغوية، فإن المثلث البلاغى بأضلاعه الثلاثة : علم المعانى ، وعلم البيان ، والبديع داخل فى إطار الدراسة اللغوية ، وتكاد تكون العلاقة بين الدرسين اللغوى والبلاغى

---

(١) الأصول ٣١٢ .

(٢) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، للدكتور رجاء عيد ٧ .

(٣) تراثنا اللغوى فى حاجة إلى التهذيب والتنقية ٣٥ .

٤) مقدمة فى علوم اللغة ١٣ .

علاقة عام بخاص ، وإن شئنا الدقة قلنا : إن هناك تشابكاً بين موضوعات الدرسين ، فمباحث علم المعانى : التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والحذف والزيادة ، والفصل والوصل وغيرها - تدخل فى صميم الدراسة التركيبية للجملة العربية ، بل إنها تعد مما يعنى به الأسلوبى ، بما تمثله من خصائص يمتاز بها تركيب عن تركيب آخر.

وأما مباحث علم البيان : التشبيه ، والاستعارة ، والمجاز المرسل ، والكناية ، فإنها تدخل فى إطار الدراسة الدلالية ، ويمكن معالجتها على المستوى الأسلوبى ، وهو أحد مستويات الدرس اللغوى الحديث الآن . وبعضها يدخل فيما يعرف فى الدراسات اللغوية الحديثة بالمحظور اللغوى linguistic taboo .

وأما ألوان البديع المختلفة : التورية ، والتضاد ، والجناس ، والسجع ، وغيرها ، فإنها تتصل اتصالا وثيقا بالدراسات الصوتية ، والأسلوبية فى علم اللغة الحديث .

- ٣ -

وانطلاقاً من هذين الأساسين - ضرورة قراءة تراثنا العلمى ، ووثوق الصلة بين الدراسات البلاغية واللغوية - جعلت أفتش فى كتب التراث ؛ فوقعت على كتاب " المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر " لضياء الدين بن الأثير ، المتوفى سنة سبع وثلاثين وستمائة من الهجرة . وقد حاول هذا الاختيار ، بالإضافة إلى قراءة كتاب تراثى ، أن يميط اللثام عن الفكر اللغوى لعالم بلاغى كابن الأثير ، أو بعبارة أخرى حاول أن يعرض القضية اللغوية من منظور بلاغى .

وقد حظى ابن الأثير ومؤلفاته بعناية الدارسين ؛ فتتبع الدكتور محمد زغلول سلام جهود ابن الأثير فى الدراسات النقدية ، وأودعها دفتى كتاب سماه : " ضياء الدين بن الأثير وجهوده فى النقد " ، وألف الدكتور عبدالواحد حسن الشيخ كتابين : أحدهما عنوانه : " دراسات فى البلاغة عند ضياء الدين ابن الأثير " ، والآخر عنوانه : " صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير"، وقام بتحقيق كتاب : " المفتاح المنشا لحديقة الإنشا "، الذى يسمى تارة المعانى المخترعة فى صناعة الإنشاء "، ويسمى تارة أخرى " كتاب الأدعية"، وقد قام الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد بتحقيق كتاب : " الجامع الكبير فى صناعة المنظوم من الكلام والمنثور " .

أما كتاب " المثل السائر " فإنه يعد من أشهر مؤلفات ابن الأثير ، وأكبرها حجماً ، وأغزرها مادة ، حتى إنه لا يكاد يعرف من مؤلفات ابن الأثير سوى هذا الكتاب ؛ فقد خص ابن العماد الحنبلى ابن الأثير ، وهو يترجم له ، بهذا الكتاب دون غيره من مؤلفاته ، يقول : ((.. ضياء الدين ابن الأثير الصاحب العلامة أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبدالواحد الشيبانى الجزرى الكاتب البليغ صاحب المثل السائر[١])) .

ولم يذكر الدليل البيليوجرافى للقيم الثقافية العربية ، من مؤلفات ابن الأثير إلا هذا الكتاب ؛ ذاهباً إلى أن ابن الأثير ((استوعب فى هذا الكتاب دراسة الخصائص التى تتميز بها الأساليب الأدبية فى ألفاظها ومعانيها، ونهج فى ذلك نهجا مستقلا ، قائما على الذوق الفنى ، والدرس التحليلى لكثير من النماذج ، والإحاطة بالعلوم الضرورية للأديب الناقد ، والاطلاع على مناهج من سبقوه فى التأليف البيانى ، ومناقشة آرائهم ومناهجهم [٢])) .

---

(١) شذرات الذهب ١٨٧/٥ - ١٨٨ .

(٢) الدليل البيليوجرافى ٤٠٣ .

وقد أكد الدليل الببليوجرافى أن ((الكتـاب بمنهجـه النظـرى والتطبيقـى، وبمزجه بين البلاغة والنقد - يمثل مرحلة مهمة فى تطور التأليف فـى البيـان العربـى ، وقـد اسـتفاد منـه كثير مـن المتأدبيـن والناقديـن ، منـذ كتـب إلـى اليـوم(١))) . وقد أشار محققا الكتاب إلى تميزه ، قائِلَيْنِ : ((كان المثل السـائر لوناً متميزاً من ألوان التـأليف فـى البيـان العربـى ، واستطـاع علىالرغـم مـن كثرة الآثار فيه، ووفرة الدراسات المتباينة فى هذا الكتاب - أن يكون مرجعـاً من مراجع البلاغة العربية ، لا يستغنى عنه باحث من الباحثين فيها (٢))) .

وقد أشار ابن العماد الحنبلى من قبل إلى قيمة كتاب " المثـل السـائر " ، فهو يقول : ((ولضياء الدين من التصانيف الدالة على غزارة فضله ، وتحقيق نبله ، كتابه الذى سماه " المثل السایر فى أدب الكـاتب والشـاعر " ، وهـو فـى مجلدين ، جمع فيه فأوعى ، ولـم يـترك شيئاً يتعلـق بفـن الكتابـة إلا ذكـره .. ومحاسنه كثيرة (٣))) .

ولا يكاد يخلو كتاب من كتب البلاغة العربية المعاصرة ، من آراء ابـن الأثير المشتمل عليها كتابه " المثل السائر " . وقد غـالى بعـض الدارسـين فـى إطراء هذا الكتاب ، حتى إنهم نفوا عنـه النقـص ، يقـول الدكتـور عبـد الواحـد الشيخ: ((غير أن من يعرض للكتاب (يقصد المثل السائر) بالدرس ، وينعـم النظر فيه بالبحث ، لن يستطيع أن ينتقص من قدر هذا الكتاب ، كما فعل ابـن أبى الحديد . حقاً إنه كانت هناك بعض السـقطات ، فلكـل عـالم هفـوة ، ولكـل جواد كبوة (٤))) ، ثم يقول بعد ذلك : ((وإن كان ثمـة مـآخذ تؤخـذ علـى ابـن الأثير فـى هـذا الكتـاب ، فواحـدة ليـس غيـر ، ألا وهـى : اعـتزازه الواضـح

(١) الدليل الببلوجرافى ٤٠٣ .

(٢) المثل السائر ١٧/١ .

(٣) شذرات الذهب ١٨٨/٥ - ١٨٩ .

(٤) صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير ٢٩ .

بنفسه، وبعمله لدرجة يحسها القارئ ، وتكاد تطل عليه من بين السطور ، لا بل من بين الكلمات [١])) .

وكلام الدكتور عبد الواحد الشيخ يكاد يصل إلى حد التعصب لابن الأثير وكتابه " المثل السائر " ، وليس لذلك من مُسَوِّغ عندنا ، سوى تلك الألفة التى تنشأ بين الدارس ومَنْ يدرس أو ما يدرس ؛ ألفة تجعل الباحث يغض الطرف عن غير قليل من مثالب الشخصية موضوع الدراسة ، قاصداً أو غير قاصد ، ويُعْظِم بل يتيه زهواً بما يراه حسناً فيها . إنه الهوى الذى قلَّ أن يجرد باحث نفسه منه ، مهما أبدى من أسباب الموضوعية .

وكتاب " المثل السائر " يشتمل على الغث والسمين ، والمحمود والمذموم ، ولا يمكن اعتبار غثه ومذمومه من باب هفوة العالم ، أو كبوة الجواد ، فقد أخذ ابن الأثير عن سابقيه بعض آرائهم ، ولم يشر مجرد إشارة إلى ذلك [٢] ، بل ادعى أنه أول من نَبَّهَ على بعض ما جاء به ، وأنه لم يسبقه إليه سابق [٣] ، وقد ناقض ابن الأثير نفسه فى غير موضع ، غير أنه عدل عن آرائه التى وجدها متعارضة مع ما جاء فى القرآن الكريم [٤] . ووقع كذلك فى غير قليل من الأخطاء ، وهو يعرض لموضوعات تتصل بالدراسة النحوية ، وقد وقف الدكتور أحمد سليمان ياقوت على كثير منها ، وأشار إليها فى بحثه الموسوم بـ " النحو والنحاة عند ابن الأثير فى المثل السائر " ، تحت عنوان " ما لم يُوَفَّق فيه ابن الأثير " .

---

(١) صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير ٢٩ .

(٢) انظر : المثل السائر ١/ ١٦٦ ، ١ / ٢٥٩ ، ١ / ٢٩٦ .

وانظر:ص٢٣٥ من هذا الكتاب .

(٣) انظر : المثل السائر ١/ ١٦٧ .

(٤) انظر: ص٣٩ (هامش ١) من هذا الكتاب .

غير أن هذا كله لا يقلل من أهمية الكتاب وقيمته العلمية ، تلك القيمة التى فرضته ، ومازالت ، على الدارسين ، وبخاصة المهتمون بالدراسات الأدبية ، والنقدية والبلاغية ؛ فقد قامت الباحثة رفيقة عبد الله رجب ، بالإضافة إلى تناثر آراء ابن الأثير الواردة فى " المثل السائر " فى مؤلفات المؤلفين وبحوث الباحثين - قامت بإعداد دراسة فى الكتاب ، عنوانها: "العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر لابن الأثير " ، حصلت بها على درجة الماجستير سنة ١٩٨٩ ، من كلية الآداب بجامعة عين شمس .

وقد أشادت الباحثة فى مقدمة دراستها بالكتاب ، وعَدّته ((قراءة جديدة لبعض تراثنا القديم فى القرن السابع الهجرى [١])) ، ذاهبة إلى أن ابن الأثير ((قد أثرانا بتجربته البلاغية ، والنقدية المتميزة ، التى تحلت بصفات وخواص، جعلت إمكانياتى [٢] فى العثور على بعض العناصر الأسلوبية واضحة بينة ، بل هى أظهر من غيره من البلاغيين [٣])) . وكلام الباحثة يؤخذ منه ويرد عليه ، غير أننا نترك الأمر لأهله من المتخصصين فى الدراسات الأدبية والنقدية .

غير أنه يذكر للباحثة اعترافها فى مقدمة دراستها ، بأنه ((لم يكن فى وسع ابن الأثير وهو محكوم بمقاييس عصره ، أن يقفز إلى تصور كلى وشامل للقضايا المطروحة ؛ لأن معطيات العصر تقتضى موقفاً جديداً من اللغة ، وموقفاً جديداً فى طريقة التناول ، ومعالجة المسائل معالجة فنية حديثة [٤])) .

---

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ١ .

(٢) الياء تعود على الباحثة ، وقالت الباحثة إمكانياتى والصواب إمكاناتى .

(٣) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ٢ .

وعبارة الباحثة فيها شيء غير قليل من الاضطراب ، وفساد التركيب ، على الرغم من وضوح الفكرة.

(٤) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ٢ .

هذا ، وقد قام الدكتور أحمد سليمان ياقوت بإعداد دراسة فى " المثل السائر " تقع فى ثلاثين صفحة تقريباً ، عنوانها : " النحو والنحاة عند ابن الأثير فى المثل السائر " ، تتبّع فيها ما أورده ابن الأثير فى كتابه من آراء متعلقة بالدراسة النحوية . وقد قسم الدكتور ياقوت بحثه قسمين : أولهما– ما لم يوفق فيه ابن الأثير ، وقد عرض فى هذا القسم للأخطاء التى وقع فيها ابن الأثير ، فى أثناء معالجته لبعض الموضوعات النحوية ، والآخر– ما وفق فيه ابن الأثير ، وهو – عندى – ما لم يوفق فيه ابن أبى الحديد فى رده على ابن الأثير ؛ فقد كان الدكتور ياقوت يعرض فى هذا القسم – باستثناء حديثه عن إبدال الواو تاء – رأى ابن الأثير ، ويردفه باعتراض ابن أبى الحديد عليه ، أو يأتى بالاعتراض مباشرة ، ثم ينتصر لابن الأثير .

وهكذا قامت على كتاب " المثل السائر " دراسات أدبية ، وبلاغية ، ونقدية ، ونحوية ، سواء كانت هذه الدراسات مقصورة على الكتاب وحده ، أو قائمة عليه مع غيره من مؤلفات ابن الأثير ، أو متضمنة إياه مع ما سواه من كتب البلاغة العربية . ولم يحظ الكتاب بدراسة ، تكشف النقاب عما ورد فيه من آراء لغوية ، وهذا راجع إلى ما أشار إليه محققا الكتاب أو مقدما الكتاب ، فى قولهما : ((ولقد عرف كتاب " المثل السائر " فى بيئات الثقافة العربية على أنه كتاب أدب ، وعرف كذلك على أنه كتاب فى أصول البلاغة العربية أحياناً ، وعلى أنه كتاب فى النقد الأدبى أيضا [١])) .

وإذاً فالكتاب لم يعرف فى بيئات الثقافة العربية .على أنه كتاب لغة، وصاحبه لا يمكن عدُّه من اللغويين ؛ وقد دفعنى هذا كله ، إلى محاولة

---

(١) المثل السائر ١/٢٠ .

معالجة ما ورد في الكتاب ، من قضايا تمت إلى الدراسات اللغوية بصلة، ولعل هذه الدراسة تكمل جوانب البحث في " المثل السائر " .

وتقع الدراسة في بابين مشتملين على أربعة فصول ، يسبقهما تمهيد، ويعقبهما خاتمة متضمنة أهم النتائج . أما التمهيد ، فسوف أتحدث فيه عن بعض القضايا ، التي يكاد الدرس اللغوي الحديث يطرحها من مباحثه، فأعرض لرأي ابن الأثير في نشأة اللغة ، والمفاضلة بين اللغة العربية وما سواها من لغات ، وقد رأيت أن أجعل بين هاتين القضيتين قضية تتعلق بهما معاً ، وهي الحقيقة والمجاز ؛ فالحقيقة متعلقة بالنشأة ، والمجاز من أسس المفاضلة بين اللغات .

أما البابان ، فسوف أتناول في أولهما قضايا اللفظ في فصلين ؛ يعالج الأول قضية اللفظ والدلالة ، وسوف أعرض فيه لرأي ابن الأثير في الأصوات اللغوية المفردة ، بوصفها المواد الغُفْل التي تتألف منها الألفاظ المفردة ، ثم أشير بعد ذلك إلى عناية ابن الأثير باللفظة المفردة ، وربطه دلالتها بالمحسوسات ، وجعله إياها رمزاً لشيء ليس من بين دلالتها .

وسوف أعرض لرأي ابن الأثير في الألفاظ المترادفة ، محاولاً الوقوف على الفرق بين مذهبه، ومذهب اللغويين المحدثين في النظر إلى المترادفات. وسوف أفرد مبحثاً خاصاً لمفاضلة ابن الأثير بين المترادفات، وربطه استعمالاتها بالمقامات التي ترد فيها مرة، وبالسياقات اللغوية مرة أخرى. وسوف أعرض كذلك لرأيه في المشتركات اللفظية، وأناقش مذهبه في نسبته المشتركات إلى واضع اللغة، مبيناً علاقة ذلك باستخدامها على مستوى اللغة الأدبية .

ويعالج هذا الفصل أيضاً ، رأي ابن الأثير في قضية الصلة بين اللفظة ودلالتها ، وكان الأَولَى أن أتناول هذه القضية في التمهيد ؛ لأنها من القضايا

التى لا يُعْنَى بها الدرس اللغوى الحديث كثيراً ، غير أن ابن الأثير كان له رأيان متناقضان فى هذا المسألة ، وهذا ما دفعنى إلى معالجتها فى صلب الدراسة ؛ فقد ذهب إلى نفى الصلة مرة ، وإلى إثباتها مرة أخرى ، وسأحاول تفسير هذا التناقض .

وآخر مباحث هذا الفصل ، حديث ابن الأثير عن زيادة المبنى فى الأفعال والأسماء ، وصلة ذلك بالمعنى ، وسوف أعرض فيه لرأى ابن الأثير، فى قصره زيادة المبنى على الأفعال ، والأسماء المتضمنة معنى الفعلية ، وأناقش مذهبه فى اعتباره " فاعلاً " أقوى دلالة من " فعيل " مخالفا مذهب جمهور النحاة فى ذلك ، وسأعرض لربطه دلالة الوزن بالسياقات التى يرد فيها ، محاولا تفنيد الرأى القائل ، بأن ابن الأثير لم يربط بين الأوزان ، وحالات الاستخدام اللغوى .

أما الفصل الثانى ، فيعالج قضية تطور دلالة اللفظ المفرد ، وسوف أناقش فيه أسباب إغفال ابن الأثير وسابقيه هذه القضية ، وسأعالج ما أورده ابن الأثير- فى أثناء حديثه عن خصائص اللفظ المفرد ، وما يجب أن يكون عليه من عدم ابتذال – من ألفاظ داخلة فى التطور ، محاولاً الوقوف على الفرق بين مذهب ابن الأثير ، ومذهب اللغويين فى هذه القضية ، ومحاولا تفسير التطور الذى أصاب الألفاظ التى ذكرها ابن الأثير .

وسأختتم هذا الفصل ، بمحاولةٍ للتفرقة بين تطور الدلالة والمشترك اللفظى من جهة ، وبين تطور الدلالة والمجاز من جهة أخرى ؛ من خلال آراء ابن الأثير فى هذه القضايا .

أما الباب الثانى ، فسوف أناقش فيه قضايا التركيب فى فصلين أيضاً؛ يعالج أولهما قضية التركيب اللغوى والمعنى ، وسوف أشير فيه إلى وقوف ابن الأثير على مشكلة المعنى ، وأعرض بعد ذلك لخصائص التركيب اللغوى

عنده، وسأحاول معالجة الأقسام الثلاثة للتركيب اللغوى عنده ، وهي: ما دل على معنى واحد ، وما دل على معنيين ضدين ، وما دل على معنيين مختلفين غير ضدين ، وسأحاول الوقوف على أسباب اضطراب ابن الأثير فى فهم معانى التراكيب اللغوية ، وبيان مدى وقوفه على ما يلعبه السياق اللغوى ، وسياق الموقف من دور فى فهم المعنى .

وسأختتم هذا الفصل ، برأى ابن الأثير في تلك التراكيب التى لا يوقف على معناها من خلال ألفاظها مباشرة ، وهى المعروفة بالتعابير الاصطلاحية فى الدرس الحديث ، وبيان مدى إدراكه لما تلعبه الملابسات المحيطة بهذا النوع من التراكيب من دور فى جعلها تعابير اصطلاحية ، أو تراكيب سياقية؛ وبيان مدى وقوفه كذلك ، على الصلة بين المعنى السياقى ، والمعنى الاصطلاحى لهذا النوع من التراكيب .

أما الفصل الثانى ، فسوف أخصصه للدراسة الأسلوبية ، وسأحاول فيه الوقوف على مفهوم الأسلوب عند ابن الأثير ، متناولاً عناصر الأسلوب عنده المتمثلة فى الألفاظ والتراكيب ، وعارضاً لما أورده ابن الأثير ، فى أثناء حديثه عن اللفظة المفردة ، مما يتصل بالتصوير الصوتى ، الذى يعده بعض المحدثين من عناصر الأسلوب . وسأعالج كذلك رأيه فى دور المترادفات، والمشتركات اللفظية فى فنية التركيب ، ورأيه فيما شاع على ألسنة العامة، من ألفاظ فصيحة تغيرت دلالاتها .

وسوف أعرض فى هذا الفصل ، لرأى ابن الأثير فى اختلاف صيغ الألفاظ وما يلعبه هذا الاختلاف من دور فى الأسلوب ، كنقل اللفظة من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل ، ونقلها من وزن إلى وزن ، ونقلها من المفرد إلى المثنى أو الجمع . وسأناقش كذلك نظرة ابن الأثير إلى اللفظة ، بوصفها

وحدة لها وزن ، واستحسانه عدداً من الأوزان ، التى يحسن مجىء اللفظة عليها ، وعدداً مما لا يحسن .

وأما التراكيب ، فسوف أعالج آراء ابن الأثير فى التقديم والتأخير ، والالتفات ، والتجريد ، والاعتراض ، والتكرار – معالجة تقوم على أساس عرض آراء ابن الأثير من خلال آراء سابقيه ولاحقيه . وسوف أقوم بتحليل الأمثلة التى ساقها ابن الأثير تحليلا فنياً ، بالإضافة إلى تحليلات ابن الأثير التى اقترب فى كثير منها من التحليل الفنى .

وسأختتم هذا الفصل ، بحديث ابن الأثير عن العدول عن معيارية التركيب بالمجاز ؛ محاولاً الوقوف على الفرق بين المجاز بمفهومه اللغوى العام ، والمجاز بمفهومه الأسلوبى ، من خلال آراء ابن الأثير فى هذه القضية .

وبعد ، فأمل أن تحقق هذه الدراسة شيئا من الغاية التى تطلعت إليها ؛ فإن يكن ، فذلك فضل من الله ومنة ، وإلا فحسبى أنى اجتهدت غير عابئ بكد ، ولا باخل بجهد .

والحمد لله من قبل ومن بعد .

دكتور

ناصر على عبد النبى

التمهيد

قضايا تمهيدية

١ – نشـــأة اللغــة .

٢ – الحقيقة والمجاز .

٣ – المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى .

لم يَخْلُ " المثل السائر " من إشارات إلى بعض القضايا اللغوية ، التى يرى اللغويون المحدثون أنه لا طائل من ورائها ؛ لأنها لا تقدم رؤية لغوية ، يمكن الإفادة منها فى مجال الدراسات اللغوية الحديثة . ولذا دعوا إلى تنحية مسألة نشأة اللغة ؛ لأن الحديث عنها حديث ميتافيزيقى ؛ فعلى الرغم من تعدد النظريات فى هذ المسألة ، فإنه لم تفلح نظرية منها فى تقديم تصور لهذه النشأة ، يقنع به العقل ؛ لأنها كلها نظريات تفتقر إلى الدليل العلمى ، الذى يمكن الوقوف عليه والأخذ به . كذلك طرح اللغويون من مجال دراستهم قضية المفاضلة بين اللغات ؛ لأنها مفاضلة تقوم على أسس غير لغوية ، ويلعب العاملان الدينى والقومى دورهما فى هذه القضية .

وسأعرض فى هذا التمهيد لآراء ابن الأثير فى ثلاث قضايا ، هى : نشأة اللغة ، والحقيقة والمجاز ، والمفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى.

أولا – نشأة اللغة :

لم يَخُضِ ابن الأثير فى الكيفية التى نشأت بها اللغة الإنسانية ، غير أنه ذهب إلى أن وجود اللغة فى حياة الناس ، يعد ضرورة لابد منها ، يقول ابن الأثير : ((المخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدل بها عليها ، ليعرف كل منها باسمه ؛ من أجل التفاهم بين الناس ، وهذا يقع ضرورة لابد منها [١])) . وقد أكد المحدثون هذه الضرورة ، وسموها الدوافع التى أدت إلى نشأة اللغة ، أو ظروف نشأة اللغة ـ على حد عبارة فندريس [٢] . وهذه الظروف لا تزيد على اثنين : ظرف إنسانى ، وآخر اجتماعى .

---

(١) المثل السائر ١/٨٥ .

(٢) اللغة ، لفندريس ٣١ .

ونعرض الآن لهاتين الضرورتين ، الإنسانية والاجتماعية :

الضرورة الأولى :

أما عن الضرورة الأولى ، فإن الإنسان من حيث كونه إنساناً متفاعلاً مع الموجودات ، وهو أرقاها رتبة - يحتاج إلى ما يؤكد رقيه ، ويمكنه من التفاعل مع الكائنات الأخرى والتعبير عنها ، فكانت اللغة خصيصته . وقد أكد بعض اللغويين أن مقدرة الإنسان اللغوية ، ترجع في جوهرها إلى ما يمكن تسميته بالطبيعة الإنسانية [١] ؛ تلك الطبيعة التي توجب أن يكون الإنسان مفكراً مُتَكَلِّمًا .

غير أن بعض اللغويين يرون أن الإنسان إنما اختص باللغة دون سائر المخلوقات ؛ لما تميز به من ذكاء يفوق أنواع الحيوان الأخرى ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : ((العامل الأكبر في هذه اللغة وبلوغها ما بلغت، هو ما امتاز به الإنسان من ذكاء لم يشركه فيه غيره من الحيوانات؛ إذ إن هذه الحيوانات لم توهب القدرة العقلية الكافية ، لتُكَوِّنَ من تلك الأصوات لغة لها [٢])) . لذلك يرى الدكتور أنيس أن تعريفهم الإنسان بأنه حيوان ناطق ، يعني عنده أنه حيوان ذكي ، ذو قوة عقلية خارقة. وقد نفى د . ميشال زكريا أن تكون قدرة الإنسان على الكلام مرتبطة بدرجة ذكائه أو تطور دماغه ، وإنما هي عائدة فقط إلى كونه إنساناً [٣].

---

(١) تعرف هذه النظرية بنظرية الاستعداد الفطري ، وقد دعا إليها اللغوي الألماني " مكس موللر Max Muller ، ودعاها نظرية " Ding - Dong " .

انظر : المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ١١٦ .

(٢) انظر : الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٣ .

(٣) انظر : الألسنية : المبادئ والأعلام ، للدكتور ميشال زكريا ٢٢ .

ولسنا نرى اختلافاً كبيراً بين الرأيين ؛ فليس من مانع أن يكون الإنسان أكثر ذكاءً وأكبر دماغاً ، فإذا كانت اللغة خصيصة إنسانية ، من حيث كون الإنسان إنسانا ، فهو كذلك أذكى من حيث كونه إنساناً ، سواء ارتبطت لغته– فى نشأتها الأولى – بالذكاء أو لم ترتبط ؛ ((وقد أكدت البحوث الحديثة أن الإنسان مهيأ عضوياً وبيولوجياً للكلام ، وأنه لديه قدرات عقلية ليس للحيوان منها نصيب [١])) .

إن الإنسان يمتاز عن سائر المخلوقات بأنه عاقل ذو فكر ، وليس من وسيلة تظهر هذه الخاصية سوى اللغة ؛ إنها ((فاصلة ما بين حياة الناس ، والحياة فى سائر صنوف الأحياء ؛ لأنها الناطقية على أى معنى أَرَدْتَها من لسان قائل ، أو ذهن فاهم . فاللغة التى هى نشاط اللسان ، ليست فى التقدير الحق إلا تفكيراً [٢])) . ولهذا ذهب اللغويون إلى أن اللغة ذات صلة وثيقة بالفكر الإنسانى ، فالفكر لا يقوم إلا باللغة ؛ إذ هى وسيلة إظهاره ، ولغات البشر ليست فى جوهرها إلا تعبيراً عن فكر ، يقول دى سوسير : ((بدون اللغة تعد الفكرة شيئاً غامضاً ، وسحابة مجهولة . لا وجود لما يسبق الأفكار ، ولا شىء واضح قبل ظهور اللغة [٣])) . واللغة نفسها ، إذا لم تكن أصواتها معبرة عن فكرة ، كانت ضرباً من العبث واللهو ، ومن هنا عُدَّ الفكر واللغة وجهين لورقة واحدة ((الفكر وجه الورقة ، والصوت خلفها ؛ لا يستطيع المرء قطع الورقة من غير أن يقطع خلفها فى نفس الوقت . نفس الشىء فى اللغة ، فإن المرء لا يستطيع فصل الصوت عن الفكرة ، ولا الفكرة عن الصوت [٤])) .

---

(١) مدخل إلى اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز ٤٠ .

(٢) مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى ٥ .

(٣) فصول فى علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين ١٩٥ .

(٤) فصول فى علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين ١٩٧ .

الضرورة الثانية :

أكد ابن الأثير الضرورة الاجتماعية فى نشأة اللغة ، وإن لم يكن حديثه بصدد النشأة الأولى للغة ؛ فقد ذهب إلى أن اللغة موضوعة ((من أجل التفاهم بين الناس ، وهذا (يقصد التفاهم والتواصل) يقع ضرورة لابد منها[1])) .

وقد أجمع اللغويون على أن اللغة هى أهم ما يميز المجتمع الإنسانى، عن غيره من المجتمعات . إنها فى المقام الأول ، وسيلة للتواصل بين أبناء المجتمع الإنسانى ، وإنه لمن المستبعد جداً ، بل من المستحيل ، أن تقوم لمجتمع إنسانى – والاجتماع الإنسانى ضرورى كما يقول ابن خلدون فى مقدمته – أن تقوم له قائمة بدون لغة ، سواء كان هذا المجتمع حضريا أو بدويا ؛ بل إن المجتمعات التى توصف بأنها بدائية ، كانت لها لغاتها التى مكّنتّها من التواصل وديمومة الحياة ، وإن كانت هذه اللغات قليلة فى ألفاظها، بسيطة فى تراكيبها . يؤكد ماريوباى هذه الحقيقة قائلا : ((لا يوجد على سطح الأرض أى جماعة إنسانية ، مهما قل حظها من الحضارة والمدنية، بدون لغة تتفاهم وتتبادل الأفكار بها [1])) . وهكذا تكون اللغة نظاماً اجتماعياً ، يتواصل بها الناس ، أو يتفاعل من خلالها الإنسان مع بنى جنسه، وبذلك يتحقق الاتصال اللازم للجماعة الإنسانية .

وإذا كان الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الإنسانى ، هو وجود لغة تيسر سبل التواصل ، ويتحقق من خلالها التفاهم بين الناس ، وتبادل الأفكار– فإن اللغة نفسها لا يمكن أن توجد منعزلة ؛ بمعنى أن يكون للفرد لغة وهو معزول عن أبناء جماعته اللغوية ؛ فاللغة ليست غريزة فى الإنسان ، وإنما هى مكتسبة ، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود الإنسان فى جماعة لغوية .

---

(١) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٣٨ – ٣٩ .

وهكذا لا يتحقق المجتمع الإنساني إلا بلغة تربط بين أفراده ، واللغة لا تكون إلا في مجتمع ، ومن هنا ذهب فندريس إلى أن اللغة نشأت في أحضان المجتمع ، وأنها وجدت يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم [١] . وهذا ما أكده دى سوسير حينما ذهب إلى أن الطبيعة الاجتماعية للغة، تعد إحدى الخصائص الجوهرية لها [٢] . فاللغة وإن لم تكن هى كل وسائل الاتصال الإنسانى ، تعد أرقى الوسائل وأسرعها [٣] .

وهكذا أكدت الدراسات اللغوية الحديثة هاتين الضرورتين : الإنسانية، والاجتماعية ، اللتين أحاطتا بنشأة اللغة الإنسانية ؛ إذ كان الإنسان فكانت اللغة عليه دليلاً ، ولوجوده تأكيداً . وواضح أن ابن الأثير لم يُعنَ بالنشأة اللغوية الأولى ؛ فهى لا تقدم فى مجال الفصاحة والبلاغة شيئاً يمكن أن يفيد منه مؤلف الكلام ، حتى إن النص الذى أورده ، وهو المتعلق بالنشأة ، كان بصدد حديثه عن الحقيقة والمجاز فى اللغة .

ثانيا – الحقيقة والمجاز :

عُنِيَ علماؤنا القدماء على اختلاف اهتماماتهم ، بقضية الحقيقة والمجاز عناية فائقة ، فما من عالم إلا وقد ضرب فى هذه المسألة بسهام بحثه ؛ ومن ثم كانت موضع اهتمام اللغويين والنحويين ، والبلاغيين ، والمفسرين، وغيرهم . كلٌ يتناول طرفاً من القضية حسب اختصاصه [٤] .

---

(١) اللغة ، لفندريس ٣٥ .

(2) De. Saussure, Course in General Linguistics, P. 77.
وانظر S . Potter, Language P. 10 - P. 176 .

(3) D. Crystal, What is Linguistics,P. 30 .

(٤) انظر : الدرس الدلالى فى خصائص ابن جنى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ٧٣ .

ويكاد الباحثون يجمعون على أن الأسلوب القرآني ، هو الذى لفت نظر الباحثين القدماء إلى هذه القضية ؛ فشمروا عن سواعد الجد لدراستها، وبخاصة ما ورد فى القرآن الكريم من صفات حسية تتصل بالألوهية ؛ فقد عارضوا - على أساس المجاز - إدراك الألوهية على أساس التشبيه الحسى[١] ، مما دفع أحد الباحثين إلى أن يعد المجاز مهرباً ، أو مأوى يلجأ إليه المفسرون ، إذا بدا لهم فى كتاب الله - عز وجل - ما لا يقوون على تفسيره، والوقوف على حقيقته ،((كما كان النسخ حكماً لا يقوى المفسرون على توضيحه ؛ من تعارضٍ بدا لهم[٢])) ,وهذه مغالطة فيما أزعم ؛ فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب ، ولغتهم حافلة بألوان المجاز[٣] ؛ ومن ثم كان

---

(١) الصورة الأدبية ، للدكتور مصطفى ناصف ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) المجاز وأثره فى الدرس اللغوى ، للدكتور محمد عبد الجليل ١٦٦ .

ويعد النسخ من أصول الفقه ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ مما يشترط فى الفقيه . وقد ورد فى سورة البقرة قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو نسأها ﴾ (البقرة ٢/١٠٦) ، وقد اختلف العلماء فى تفسيره على وجوه :

الأول : أن القرآن نسخ جميع الشرائع والكتب القديمة كالتوراة والإنجيل وغيرهما .

الثانى : المراد من النسخ هو نسخ القرآن ، ونقله من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا .

الثالث : وعليه جمهور العلماء أن المراد من النسخ هو رفع حكم بعض الآيات بدليل آخر يأتى بعده ، وهو المراد بالآية السابق ذكرها .

تفسير الخازن ٧٣ ، وانظر : تفسير ابن كثير ١/١٥١ ، والبحر المحيط ١/٣٤١ .

(٣) يقول ابن جرير الطبرى مثلا فى تفسير قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم ﴾((فإن قال قائل : فما وجه قوله تعالى : ﴿ فما ربحت تجارتهم ﴾ ، وهل التجارة مما تربح أو توكس، قيل : إن الله - جل ثناؤه - خاطب بكتابه عرباً فسلك فى خطابه إياهم مسلك خطاب بعضهم بعضاً ، وبلغاتهم المستعملة بينهم ، فلما كان فصيحاً لديهم قول القائل لآخر : خاب سعيك ، ونام ليلك ، وخسر بيعك ، ونحو ذلك من الكلام الذى لا يخفى على سامعيه ما يريد قائله- خاطبهم بالذى هو فى منطقهم من الكلام ، فقال : فما ربحت تجارتهم)) .

انظر : تفسير الطبرى ١/١٠٨ .

المفسرون يستشهدون بالشعر الجاهلي في تفسير آي القرآن.

أما عن ابن الأثير، فقد تأثر بما أورده ابن جني من آراء تتصل بقضية الحقيقة والمجاز، وإن كان قد خالفه وأخذ عليه بعض المآخذ، فيما يتعلق بوقوع المجاز في اللغة، يقول ابن جني : « الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه، والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويُعْدَلُ إليه لمعانٍ ثلاثة : الاتساع، والتوكيد، والتشبيه؛ فإن عُدِمَ هذه الأوصاف كان الحقيقة ألبتة[1] » . أخذ ابن الأثير هذا التعريف ، فقال: «فأما الحقيقة فهي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي، وأما المجاز فهو ما أُرِيدَ به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى هذا الموضع، إذا تخطاه إليه[2] » .

لقد آمن ابن الأثير بأن في اللغة حقيقة ومجازا، والحقيقة عنده هي دلالة الألفاظ على ما وضعت له من المعاني في أصل اللغة، والمجاز هو دلالة الألفاظ على معان أخرى غير الموضوعة لها في أصل اللغة . والدراسات اللغوية الحديثة تؤكد أنه لا سبيل إلى القطع برأي في نشأة الألفاظ، واقترانها بمعان محددة، بحيث تصبح هذه الألفاظ حقيقة عند اطلاقها على هذه المعاني؛ إذ إن هذه النشأة نفسها مرتبطة بنشأة اللغة الإنسانية عامة، ومن هنا لم يدرك القدماء أن حديثهم عن أحوال اللفظ العربي- من حيث الحقيقة والمجاز، وما إلى ذلك- يعد ضربا من الكلام الفلسفي النظري القائم على إعمال العقل، يقول الأستاذ أمين الخولي: « فعلم الوضع هذا ليس إلا ضربا من الكلام الفلسفي العقلي[3] » .

---

(١) الخصائص ٢/٤٤٢-٤٤٣.

(٢) المثل السائر ١/٨٤.

(٣) مشكلات حياتنا اللغوية، للأستاذ أمين الخولي ٣٩.

ويبدو أن ابن الأثير قد استشعر هذا التحكم العقلى فى مصير اللغة؛ لذلك يقول : ((والحقيقة اللغوية هى حقيقة الألفاظ فى دلالتها على المعانى، وليس بالحقيقة التى هى ذات الشىء ، أى نفسه وعينه . فالحقيقة اللفظية إذاً هى دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة [١])) . وإذاً فالحقيقة اللغوية هى الاستعمال الأول ، أو بعبارة أخرى ، هى أول ما وقع عليه اللفظ من الأشياء ، ليكون عليه دليلاً ، وليست الحقيقة التى تمثل ذات الشىء يقول ابن الأثير : ((ومثال ذلك أنا إذا قلنا : " شمس " أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه ؛ وكذلك إذا قلنا: "بحر " أُردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذى طعمه ملح ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه [٢])) . فإذا نقل اللفظ من دلالته على الشىء الموضوع له أول الأمر كان مجازاً ، ومن هنا كان إيمان ابن الأثير بأن فى اللغة حقيقة ومجازاً ، على الرغم من أن فريقاً من العلماء ذهب إلى أن الكلام كله حقيقة ، لا مجاز فيه ، وآخر ذهب إلى أن الكلام كله مجاز ، لا حقيقة فيه [٣] .

---

(١) المثل السائر ٨٥/١ .

(٢) المثل السائر ٨٦/١ .

(٣) انظر : المثل السائر ٨٥/١ .وقد ذهب ابن الأثير إلى أن هذين المذهبين كلاهما فاسد ، مشيراً إلى ماجاء على الحقيقة ، وعلى المجاز من الألفاظ .

فلسفة الانتقال من الحقيقة إلى المجاز :

تؤكد النظرية التحليلية فى الدراسات اللغوية الحديثة [١] ، أن ما تحمله الكلمة من دلالة يتمثل فى مجموعة الملامح والصفات المميزة ، التى يختص بها الشيء الواقع عليه اللفظ ، ولا يشاركه فيها غيره من الأشياء . ويكون إطلاق اللفظ حينئذ ، استحضاراً لهذه السمات أو الملامح الخاصة به ، وهو ما يَثِبُ إلى الذهن عند سماع اللفظ ، وهذا ما سماه القدماء بالحقيقة اللغوية ، فإذا انتقلت هذه الملامح الخاصة بشيء ما ، إلى شيء آخر غيره ، كان المجاز.

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الشمس ، إذا أطلقت على الكوكب العظيم الكثير الضوء ، كانت هذه هى دلالة اللفظ الحقيقية ، وكذا البحر ، إذا أطلق على الماء العظيم المجتمع الذى طعمه ملح ، فإذا نقلنا الشمس إلى الوجه المليح استعارة ، كان ذلك له مجازاً لا حقيقة ، وكذلك إذا نقلنا البحر إلى الرجل الجواد استعارة ، كان ذلك له مجازا لا حقيقة [٢] .

وانتقال اللفظ من مدلوله الأصلى (استعماله الأول) ، ووقوعه على مدلول آخر ، إنما هو محاولة للوصول بالمنقول إليه إلى " النموذج " ، من خلال نقل الخصائص النموذجية ، التى هى الملامح التمييزية للفظ المستعار. ومن هنا فإن المجاز عند ابن الأثير ، يقع للتوكيد - لا فى اصطلاح النحاة- وإنما هو التوكيد الذى يعنى عنده : ((المبالغة والمغالاة فى إبراز المعنى

---

(١) تعد النظرية التحليلية أحد مناهج دراسة المعنى فى علم اللغة الحديث ، وتقوم على أساس تحليل معنى الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأولية ، تبدأ من العام وتنتهى إلى الخاص ، وتنسب هذه النظرية إلى اللغويَّين Jerry Fodor, Jerrold Katz ، وقد نشراها فى مقالهما المشهور " The Structure of a Semantic Theory " عام ١٩٦٣ . انظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ١١٤ .

(٢) انظر : المثل السائر ٨٦/١.

الموهوم إلى الصورة المشاهدة [١]» ، فى محاولة لإثبات الصفات التى يريدها المتكلم ، فيمن أو فيما يتكلم عنه .

وقد حاول ابن الأثير أن يقترب بنا من أسباب تَزَحْزُحِ الألفاظ عن معانيها ؛ فذهب إلى أن الانتقال من الحقيقة إلى المجاز ، إنما يكون لسبب اقتضاه : « وذلك السبب الذى يعدل فيه عن الحقيقة إلى المجاز ، إما أن يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، فى وصف من الأوصاف ، وإما أن يكون لغير مشاركة [٢] » . وعلى هذا فالمجاز عنده : « ينقسم إلى : توسع فى الكلام ، وتشبيه ، واستعارة ، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة ، فأيها وجد كان مجازاً [٣] » .

أما التشبيه والاستعارة ، فيقعان - كما يرى ابن الأثير - لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، ويفرق بينهما قائلا : « فإن كان (أى العدول عن الحقيقة إلى المجاز) لمشاركة ، فإما أن يذكر المنقول والمنقول إليه معاً ، وإما أن يذكر المنقول إليه دون المنقول ، فإن ذكر المنقول والمنقول إليه كان ذلك تشبيهاً [٤]» ، أما إذا ذكر المنقول إليه دون المنقول ، كان ذلك استعارة. وأما التوسع فى الكلام ، فهو القسم الذى يكون «العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز ، لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه ؛ فذلك لا يكون إلا لطلب التوسع فى الكلام ، وهو سبب صالح ؛ إذ التوسع فى الكلام مطلوب [٥]» .

---

(١) المثل السائر ٨٦/٢ .

(٢) المثل السائر ٧٢/٢ .

(٣) المثل السائر ٧١/٢ .

(٤) المثل السائر ٧٢/٢ .

(٥) المثل السائر ٧٨/٢ .

ويذهب المحدثون إلى أن التوسع يقع فى الكلام ؛ لأن ((اللغة – أى لغة فى العالم – أضيق فى مجالها اللفظى ، من حقل الأفكار التى ترد على ذهن المتكلمين بها ، ومن الصور والظلال التى ترد على أخيلتهم . ومن هنا تصبح هذه المعانى العرفية (أي الحقيقة) للألفاظ ، قاصرة عن الوفاء بمطالب التعبير اللغوى ، وفى مجال الأفكار المجردة والصور والظلال بوجه خاص. ومن هنا يصبح التعبير اللغوى ، بحاجة إلى جواز الحقيقة العرفية ، إلى استعمال آخر للفظ يسمى المجاز [١])) .

وهذا التوسع الذى أشار إليه ابن الأثير والدكتور تمام حسان ، وغيرهما من القدماء والمحدثين ، يعد أمراً طبيعياً فى اللغة ، بل هو خصيصة إنسانية . غير أن ابن الأثير نظر إلى هذا التوسع من جهة الحُسْن والقبح ، فقسمه قسمين : ((أحدهما – يرد على وجه الإضافة ؛ واستعماله قبيح ؛ لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه ؛ وذلك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة ؛ وإذا ورد التشبيه ، ولا مناسبة بين المشبَّه والمشبَّه به ؛ كان ذلك قبيحا .. كقول أبى نواس :

بُحَّ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا ... مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ [٢]

فقوله : " بح صوت المال " من الكلام النازل بالمرة ، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق ، فالمعنى حسن ، والتعبير عنه قبيح ... وأما الضرب الآخر من التوسع ، فإنه يَرِدُ على غير وجه الإضافة،

---

(١) اللغةالعربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ١٩ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

غَرّدَ الدِّيكُ الصَّدُوحُ ... فَاسْقِنِى طَابَ الصَّبُوح .

ديوان أبى نواس ١٦٩ .

وهو حسن لا عيب فيه ، وقد ورد في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين ﴾[1] . فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع ؛ لأنهما جماد ، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد ، ولا مشاركة – هاهنا – بين المنقول والمنقول إليه [2]» .

ويبدو لنا من كلام ابن الأثير أن الإضافة تعد معيار حسن وقبح في الكلام ؛ فما ورد على وجه الإضافة كان قبيحاً عنده ، وما ورد على غير وجه الإضافة كان حسناً ؛ إذ إنه على الرغم من أن ابن الأثير ذكر أن استعمال الضرب الأول – وهو ما ورد على الإضافة – يعد قبيحاً ؛ « لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه ؛ وذلك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة ، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به ، كان ذلك قبيحا [3]» – على الرغم من ذلك ، فإن الضرب الثاني نفسه – وأمثلة ابن الأثير شواهد على ذلك – لا مناسبة فيه بين المشبه والمشبه به ؛ فقد استحسن ابن الأثير في القرآن الكريم نسبة القول إلى السماء والأرض في قوله تعالى : ﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾ ؛ لأنه ورد على غير وجه الإضافة ، واستقبح صوت المال لأنه ورد على الإضافة ، وهما سواء في الاستعارة . ويبدو أن استحسان ابن الأثير للضرب الثاني ، قائم على أساس وروده في القرآن الكريم، أما الأول فلم يرد في النص القرآني . فالاستعمال القرآني إذاً هو المعيار أو المقياس؛

---

(١) سورة فصلت ٤١/١١ .

(٢) المثل السائر ٢/٧٨ – ٨٠ .

(٣) المثل السائر ٢/٧٩ .

ومن ثم فلا مسوغ لأن يبتكر ابن الأثير أسباباً، لا تثبت على المحك عند التطبيق[١].

على أية حال ، لسنا نشتغل هنا بحسن العبارة أو قبحها ، فهذه مسألة أسلوبية فى المقام الأول ، وإنما يهمنا أن نشير إلى تلك الخصيصة الإنسانية والمقدرة الإبداعية ، التى تجعل الإنسان يستنطق الجمادات ، ويحرك السواكن .

النقل بالتشبيه والاستعارة :

سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير كان على دراية بأن المشاركة أو المشابهة ، هى الأساس الذى تقوم عليه الاستعارة ، وكذا التشبيه . فالاستعارة عنده هى « نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما ، مع طى ذكر المنقول [٢]» . ويؤكد أولمان هذا الرأى ذاهبا إلى أن : «المجازات تعتمد فى أساسها على نوع من المشابهة بين المدلولات المختلفة [٣]» . والربط بين الأشياء للتشابه بينها يعد خصيصة إنسانية ، بل إن من بنية العقل البشرى أن يدرك هذا التشابه ، فيستعير صفة من هنا وينقلها إلى هناك ، إنه - أعنى

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأثير كان يعدل عن آرائه النقدية ، إذا تعارضت مع ما ورد فى القرآن الكريم ؛ فهو يذهب مثلا إلى أنه إذا وردت صفتان يلزم من وجود إحداهما وجود الأخرى ، فإنه يكتفى بذكرها ؛ لأن الأخرى تجىء ضمناً وتبعاً . لكنه وجد فى القرآن الكريم ما يخالف ذلك ، فعزف عن رأيه قائلا : ((غير أن القرآن الكريم أحق أن يتبع ، وأجدر بأن يقاس عليه لا على غيره ، والذى ورد فيه من هذه الآية : ﴿ ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾ (الكهف ١٨/ ١٩) ، ناقض لما تَقَدَّم ذكره))، ويقول متراجعاً : ((وقد كان هذا هو المذهب عندى ، حتى وجدت كتاب الله تعالى قد ورد بخلافه ،وحينئذ عدت عما كنت أراه وأقول به)) .

انظر : المثل السائر ٢/٢٠٧ - ٢٠٨ وكذلك ٣/١٥٨ .

(٢) المثل السائر ٢/٨٣ .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٨٨ .

العقل – يزاوج بين الأشياء ، فيولد من خلالها معانى أخرى جديدة ؛ ولذا سمى أولمان المجاز بالتوليد المعنوى [١] ؛ لأنه يكون نتيجة الشبه بين المعنى الأصلى والمعنى المولد .

وقد يكون الشبه محسوسًا مرئياً ؛ يذهب أولمان إلى أننا : ((حين نتحدث عن عين الإبرة ، نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً . أما الذى سوّغ لنا ذلك ، فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذى ينفذ الخيط من خلاله . والحق أن التشابه قوى إلى درجة أن كل وجوه الخلاف هنا بين الجانبين ، تسقط من الحسبان عند المقارنة [٢])) . وهذا – فى رأينا – هو أدنى صور النقل بين الأشياء ؛ إذ إنه يقوم على أساس ما تقع عليه العين من متشابهات ، بل إن هذا النوع قد يؤدى ، لشدة الشبه بين الشيئين ، إلى أن يخطأ المتكلم ، فيطلق اسم الشيء على ما يشبهه ، والعكس بالعكس .

وقد يكون المعنى المشترك بين الشيئين ، هو الأساس الذى يقوم عليه النقل ؛ فتشبيه الإنسان بالأسد ، قائم على أساس المعنى بين " زيد " من الناس والأسد ، وهو الشجاعة . وكذا تشبيه الإنسان بالحمار مثلا ، يكون لبلادته وغباوته . وفى غير قليل من الأحيان ، يكون الشبه المعنوى مرتبطاً بالشكل؛ فالقوة ترتبط أحيانا بضخامة الجسم ، وجهامة الوجه ؛ ولذلك كثيراً ما نجد الناس ينعتون من له بسطة فى الجسم ، بأنه غضنفر ، أو ما شاكل ذلك .

هذا ، واستعمال الألفاظ استعمالاً حقيقياً ، لا يستطيع الباحث أن يربطه بمرحلة تاريخية معينة ؛ وإن كانت القسمة العقلية تقتضى أن يكون الإنسان

---

(١) انظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٨٤ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٨٣ .

فى أول عهده باللغة ، قد استعمل الألفاظ بدلالاتها الحقيقية ، ثم اقتضى تطور العقل البشرى ، وقدرته على الربط بين الأشياء للتشابه الحسى أو المعنوى – أن يستخدم الألفاظ فى غير دلالاتها الأولى توسعاً – مجرد توسع – فى استعمال اللغة ، ويكون المجاز هاهنا شركة بين الناس جميعًا .

أما التحول فى استخدام اللغة لأغراض فنية ، فيما أسميه بالمجاز الفنى، فيمثله الخاصة من الناس ، وهم الأدباء .فالمجاز بمفهومه العام ، أى باعتباره خصيصة إنسانية ، شركة بين الناس جميعاً ، أما المجاز الذى يمثل مستوى لغوياً معيناً ، فهو مقصور على الأدباء . وقد ذهب ابن الأثير إلى أن اللغة العربية هى أكثر اللغات اشتمالاً علىالصور المجازية ؛ وقد كان هذا سبباً فى تفضيله إياها على ما سواها من اللغات .

ثالثا – المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى :

يكاد يكون مُسلّمًا به فى الدرس اللغوى الحديث ، أنه لا تفاضل بين اللغات التى يتكلمها البشر (١) ؛ إذ ليس هناك سبيل إلى القطع برأى فى تفوق لغة على لغة أخرى . فاللغات جميعها إنْ هى إلا وسائل يعبر بها الناس عن أفكارهم وأحاسيسهم ، ويتواصلون من خلالها ، وكل لغة لها خصائصها التى تمتاز بها عن غيرها ؛ لذلك يرى سابير Sapir أنه لا معنى للقول بأن هناك لغة – مهما كان شأنها – أكثر فصاحة ، أو أكثر إبانة من لغة أخرى ؛ إنها قد تكون – على حد رأى سابير – أكثر تعقيداً فى تراكيبها (٢) . ولذلك فإن « اللغوي الحديث لا يحاول تفضيل لغة على أخرى ، بل يعجب بكل لغة ،

(١) انظر : فقه اللغة فى الكتب العربية ، للدكتور عبده الراجحى ١٠٣ .
وانظر : دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح ٣١٢ .

(2) E. Sapi, Culture, Language and Personality, P. 6 .

ولاينظر إلى ما اتصفت به إلا على أنه خصائص لهذه اللغة ، عليه أن يدرسها ، وأن يبحث عن سرها [١]» .

وعلى الطرف الآخر ، يذهب غير واحد من العلماء المحدثين ، إلى أنه من العبث أن تكون النظرة إلى اللغات نظرة واحدة ؛ فاللغات جميعها لا تقف على قدم المساواة ، وإنما تختلف وتتمايز ، يقول ماريوباى : « وإنه من اللغو أن نتوقع من اللغوى الجغرافى أن يعامل لغات مثل Zuni, Hopi ، على قدم المساواة مع لغة مثل الفرنسيةأو الأسبانية ؛ تتمتع بجمهور كبير ، وبرقعة أرضية واسعة ، وبمكانة سياسية واقتصادية مرموقة . وليس هذا نوعا من التقييم للغات ، أو حكما ذاتياً بعيداً عن الموضوعية اللغوية ، أو محاولة لتفضيل بعض اللغات على بعض ؛ وإنما هو - بكل بساطة - النظر إلى اللغات من زوايا مختلفة ، ومن أبعاد متفاوتة ، وأيضا لأغراض مختلفة ، وحين تتضح هذه الفكرة فى الأذهان ، سوف يتلاشى كثير من الخلافات والمنازعات ، التى تثور اليوم بين اللغويين ذوى الاتجاهات المختلفة [٢] » . وهذا النص لماريوباى ، على الرغم من نفيه تقييم اللغات ، لا يخلو من نعرة تفضيل الفرنسية والأسبانية على غيرهما من اللغات .

أما عن ابن الأثير فيمكن أن نميز اتجاهين له فى قضية المفاضلة بين اللغات : **أولهما** - إيمانه بأن اللغات جميعها تتصف بالفصاحة والبلاغة ، **والآخر** - اعتقاده بأن العربية تفضل غيرها من اللغات . أما الاتجاه الأول : فإن ابن الأثير لم يقع فيما وقع فيه غير واحد من القدماء ، من غلوٍّ فى تقديس

---

(١) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١١ .

(٢) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٢١٠ .

والزونى **Zuni** والهوبى **Hopi** لغتان لقبيلتين من قبائل الهنود الحمر ، تقعان شمال وشمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية .

اللغة العربية ، وتفضيلها على ما سواها ؛ حتى إنهم كانوا يـرون أنهـا اللغـة ، وأن ما سواها رطانات لا ترقى إلى أن تكون لغة ؛ يقـول ابـن فـارس - أحد علماء القرن الرابع الهجرى : ((فإن قال قائل : فقد يقـع البيـان بغير اللسـان العربى ؛ لأن كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بَيَّنَ ، قيل له : إن كنـت تريد أن المتكلم بغـير اللغـة العربيـة قد يعرب عن نفسـه حتـى يفهم السـامع مراده، فهذا أخس مراتب البيـان ؛ لأن الأبكـم قـد يـدل بإشــارات وحركــات لـه، على أكثـر مـراده ، ثم لا يسـمى متكلمـاً ؛ فضــلاً عـن أن يسـمى بَيِّنَـاً أو بليغـاً [١])).

وقد وقع ابن جنى – وهو من ألمع اللغويين القدماء – أسير هـذا الـرأى الذى يُعْلى شـأن العربية ، ويحقر اللغات الأخرى ؛ فقد ذهـب إلـى أن العجـم لـو أحست بلطـف العربيــة ، ومـا فيهـا مـن الدقـة ؛ لاعتـذرت مـن اعترافهـا بلغتهـا [٢].

جـاء ابـن الأثـير فـى أواخـر القـرن الســادس الهجـرى وأوائـل القـرن السابع ، فكان أهدأ نبرة مـن سـابقيه ، وأدرك أن كـل لغـة مـن اللغـات تشـمل صنوفاً من فنون القول ، يبتدعها أبناؤها ، يقول ابن الأثير : ((...... فإن كل لغة من اللغات ، لا تخلو من وصفى الفصاحة والبلاغة ، المختصين بالألفـاظ

---

(١) الصاحبى ١٦ .

(٢) الخصائص ٢٤٢/١ .

وقد ذهب الدكتور البدراوى زهران إلى أن القدمـاء بنظرتهـم هـذه إلى اللغـات الأخـرى ، فوتـوا علـى العربية نفعاً كبيراً ، كان يمكن أن تناله لو أنهم درسوا اللغات المحيطة بها والمتصارعة معها ، أو أخواتهـا الســاميات، بالإضافة إلى أنهم أهملوا لهجات القبائل العربية التى تتصل بأى من هذه اللغات الأخرى .

انظر : مقدمة فى علوم اللغة ١٠٣ .

والمعانى [١])) . وليس يخفى أن كل لغة لها خصائصها التى تمتاز بها عن غيرها ، فاللغة تأخذ شكلها الذى تكون عليه تبعاً لرغبة الناطقين بها ؛ ولذا يصعب أن يكون هناك تطابق بين لغتين ، سواء فى المفردات أوالتراكيب، ومن هنا ذهب ابن خلدون إلى أن لكل لسان أحكاما فى البلاغة تخصه [٢]

وقد حاول ابن الأثير تأكيد ما ذهب إليه من أن اللغات كلها تشتمل على فنون القول المختلفة ؛ فذهب إلى أن المقابلة فى اللفظ والمعنى ، لا تختص بها العربية وحدها ، وإنما تشاركها فى هذه الخصيصة اللغة الفارسية ، وكذا اليونانية ؛ يقول ابن الأثير . « وهذا النوع من الكلام (وهو المقابلة) لم تختص به اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، ومما وجدته فى لغة الفرس، أنه لما مات قُباذ [٣] أحد ملوكهم ، قال وزيره [٤] : " حركنا بسكونه " . وأول كتاب الفصول لأبقراط فى الطب قوله : " العمر قصير ، والصناعة طويلة "، وهذا الكتاب على لغة اليونان [٥]» .

ولسنا نشك فى أن الفارسية واليونانية تحويان أشكالاً فنية أخرى ، وأن ما جاء به ابن الأثير هنا ، إنْ هو إلا شاهد على مذهبه الذى أقره ، وفيما

---

(١) المثل السائر ٩٥/١ .

(٢) مقدمة بن خلدون ٥٦٩ .

(٣) هو قُباذ بن فيروز ، ويقال له كُواذ ، وغُباد ، وكُوباد ، تولى حكم بلاد فارس فى الفترة من ٤٨٣ - ٥٢٦م بعد أخيه " بلاس بن فيروز " ، الذى حكم البلاد فى الفترة من ٤٨٢ - ٤٨٣م ، وقد ظهرت فى عهد قباذ فتنة دينية عرفت بفتنة مزدك ،وقد قام أتباع مزدك بتكبيل قباذ وسجنه ،وتولية أخيه " جاماسب " مكانه ، غير أن قباذ تمكن من الهرب من السجن بمساعدة إحدى أخواته ، وقصد خوش نواز " سلطان التتر الذى ساعده على ارتقاء العرش مرة أخرى .

انظر : تاريخ إيران ، لشاهين مكاريوس ٨٠ ؛ ٨٢ ؛ ٩٢ .

وانظر : تاريخ سنى ملوك الأرض والأنبياء للأصفهانى ٣٩ .

(٤) اسمه بزركهر بن سوكرا ، انظر : تاريخ إيران ٨٢ .

(٥) المثل السائر ١٤٥/٣ .

يبدو أن ابن الأثير لم يكن على علم كافٍ باللغات الأخرى ، وأن هذا الذى ذكره يمكن أن يكون من قبيل المصادفة التى تتحقق من خلال شيوع عبارات معينة من لغات مختلفة ؛ لارتباطها – أى العبارات – بأحداث تاريخية مهمة، كما يبدو فى عبارة " حَرَّكنَا بسكونه " ؛ أو أعمال علمية ذات تأثير كبير فى حياة البشرية ، وكتاب أبقراط فىالطب له مكانته التى فرضت نفسها على العلماء ؛ فاشتهر بين الناس . لذا فإن العبارتين اللتين ذكرهما ابن الأثير ، ربما يعرفهما من ليس له صلة بالأدب وفنونه [١] ؛ يؤكد رأينا هذا ، أن ابن الأثير نفسه كان يذكر ما تمتاز به العربية على غيرها من اللغات ، مستنداً على الظن أحياناً ؛ يقول فى معرض حديثه عن التجريد : ((وقد تأملته (يقصد التجريد) فوجدت له فائدتين ؛ إحداهما أبلغ من الأخرى . فالأولى ـ طلب التوسع فى الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطاباً لغيرك ، وباطنه خطاباً لنفسك، فإن ذلك من باب التوسع)) ثم يقول : ((وأظن أنه شيء اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات [٢])) .

وهذا الظن من ابن الأثير يحمل بين ثناياه اعترافًا على استحياء ، بأن الصلة بينه وبين اللغات الأخرى ليست بالقوية ؛ إذ لا يمكن أن يكون الظن هنا بمعنى اليقين ، على أحد معانى الظن عند النحاة [٣] ؛ فما كان لابن الأثير، وهو من هو فى الإعجاب بنفسه ، والاعتداد برأيه ، أن يستخدم الظن إلا إذا كان شاكاً فيما يذهب إليه ، غير واثق به ، إلا أن يكون هذا الظن دفعا

---

(١) يؤكد هذا أن بعض العامة فى بلادنا يحفظون عبارات من لغات أجنبية ، وليس من سبب فى هذا سوى شيوع هذه العبارات على أسماعهم فعلقت بأذهانهم ، ورددتها ألسنتهم .

(٢) المثل السائر ١٦٠/٢ .

(٣) ذهب ابن عقيل شارح ألفية ابن مالك إلى أن " ظن " قد تستعمل لليقين كقوله تعالى : ﴿ وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ .

انظر :شرح ابن عقيل ٣٤/٢ .

للاحتمالات ، التى غالبًا ما يضعها العالم فى حسبانه ، حتى لو لم تكن واردة. وفى هذه الحال لا تكون هناك علاقة بين ظن ابن الأثير وإجادته للغات الأخرى .

إن الإيمان بأن كل لغة من لغات البشر تحوى اشكالاً مختلفة من فنون القول ، وضروب التعبير - أمر لا يحتاج إلى تأكيد عند منصف ؛ فالفصاحة والبلاغة شركة بين كل الألسنة ؛ يحاول كل قوم أن يدلوا فيها بدلوهم ، حتى إن العامة أنفسهم يأتون فى كلامهم ، بصورٍ فنية ربما لا يستطيعها الخاصة أنفسهم [١] .

أما الاتجاه الثانى [٢] : فقد ذهب ابن الأثير ، على الرغم من إقراره بأن اللغات جميعها لا تخلو من وصفى الفصاحة والبلاغة - إلى أن اللغة العربية تفوق سائر اللغات . قد قام تفضيل ابن الأثير للغة العربية على أساس ما تنفرد به خصائص [٣] ويمكن القول بأن ابن الأثير استخدم منهج المقابلة فى تفضيله للعربية ؛ محاولاً هو نفسه من خلال هذه المقابلة ، أن يثبت أن للغة العربية خصيصتين : إحداهما - سهولة ألفاظها ، والأخرى - انفرادها ببعض فنون القول .

---

(١) خصص ابن الأثير الفصل السادس من فصول مقدمة " المثل السائر " . للحديث عن الأقوال البليغة ، والحكم ، والأمثال التى يأتى بها العامة ، أو مَنْ ليس له كبير شأن فى مجال البلاغة ، وعنوان الفصل " فى الحكمة التى هى ضالة المؤمن " . وعقب ابن الأثير ، بعد ما ذكر عددا من هذه الأقوال التى تصير أمثالاً سائرة بقوله : ((فكثيرا ما يصدر مثل هذه الأقوال على ألسنة الجهال .

انظر : المثل السائر ١/٨١- ٨٤ .

(٢) سبقت الإشارة إلى أن ابن الأثير كان له اتجاهان فى المفاضلة بين اللغات ؛ أولهما : إيمانه بأن اللغات جميعها تشتمل على فنون القول المختلفة ، والثانى : تفضيله اللغة العربية على اللغات الأخرى .

انظر : ص ٤٣ من هذه الدراسة .

(٣) لا نشك فى أن العاملين الدينى والقومى لهما أثرهما فى تفضيل ابن الأثير للغة العربية ، غير أنه لم يصرح بذلك ؛ وكأنه يدرك أن المفاضلة لا ينبغى أن تقوم على أسس غير لغوية .

أما عن سهولة الألفاظ ، فإن ذلك – كما يرى ابن الأثير – يجعل أكثر ألفاظ اللغة مستعملا غير مهمل ؛ لأن النفس البشرية تنفر من استعمال الثقيل، الذى لا تكاد تنطلق به الألسنة ، ولاتأنس لـه الآذان . وسهولة الألفاظ تؤدى بدورها إلى التوسع فى اللغة ، وتجعل المتكلم أمام حشد من الكلمات ، يختار منها ما يشاء ليعبر عن فكرته ؛ «فسعة الوسائل ، وتنوع الأدوات والعلامات، دلالة على ثروة اللغة ومرونتها ، ومطاوعتها لمواضع التعبير عما فى النفس، بما يتفق ومقتضى الحال ... ، وتلك صفة فى العربية ، تستطيع أن تفى بما يريده منشؤها باستعمال صيغ مختلفة [١]» .

ويسوق ابن الأثير واقعة يؤكد من خلالها تميُّز العربية بسهولة ألفاظها؛ فيقول : «وحضر عندى فى بعض الأيام رجل من اليهود ، وكنت إذ ذاك بالديار المصرية ،وكان لليهود فى هذا الرجل اعتقاد ؛ لمكان علمه فى دينهم وغيره ، وكان كذلك ، فجرى ذكر اللغات ، وأن اللغة العربية هى سيدة اللغات ، وأنها أشرفهن مكانا ، وأحسنهن وضعا ، فقال ذلك الرجل : كيف لا تكون كذلك وقد جاءت آخرا ، فنفت القبيح من اللغات قبلها ، وأخذت الحسن، ثم إن واضعها تصرف فى جميع اللغات السابقة ، فاختصر ما اختصر ، وخفف ما خفف ، فمن ذلك اسم الجمل ، فإنه عندنا فى اللسان العبرانى: كوميل " مثالا على وزن " فوعيل ، فجاء واضع اللغة العربية ،وحذف منها الثقيل المستبشع ، وقال " جمل " ، فصار خفيفا حسنا ، وكذلك فعل فى كذا وكذا، وذكر أشياء كثيرة، ولقد صدق فى الذى ذكره، وهو كلامُ عالم به[٢]» .

وليس من قبيل المصادفة أن يذكر ابن الأثير أن هذا الرجل اليهودى كان ثقة عند قومه ، فهو ذو مكانة علمية فى دينهم ؛ ومن ثم فإن لرأيه ما له

---

(١) أسلوب طه حسين فى ضوء الدرس اللغوى الحديث ، للدكتور البدراوى زهران ٨٥ .

٢) المثل السائر ٢٠٦/١ .

هو نفسه من مكانة عندهم . وكأن ابن الأثير يريد أن يقيم الحجة على أبناء هذه اللغة ، من خلال هذا العالم الفذ ؛ فشهادة أحد أبناء لغة، للغة غير لغة قومه ، يعد دليلا قوياً على تميز هذه اللغة ، المشهود لها من قبل أبناء اللغات الأخرى ، وبخاصة شهادة من يعتد برأيهم عند أقوامهم ؛ بما لهم من مكانة علمية ، أو دينية ، أو معرفة باللغات ؛ إذ ليس هناك من هوى، فى هذه الحال، يدفع صاحبه إلى هذا الحكم .

وليس من شك فى أن سهولة ألفاظ العربية ، التى أثبتها ابن الأثير على لسان هذا العالم اليهودى ، تؤكد ما ذهب إليه من أن أكثر ألفاظ اللغة مستعمل، يقول ابن الأثير : ((فإن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه ، ولا تقتضى حكمة هذه اللغة الشريفة ، التى هى سيدة اللغات ، إلا ذلك ، ولهذا أسقط الواضع حروفا كثيرة ، فى تأليف بعضها مع بعض ، استثقالاً واستكراهاً [1])) .

ولعله ملاحظ فى هذا النص أن ابن الأثير جعل سيادة العربية وشرفها ، سبباً فى أن يأتى واضع هذه اللغة بالألفاظ خفيفة سهلة غير مستكرهة ، فجعل- أعنى ابن الأثير – العلة معلولة لما هى علة له ؛ إذ إن الأصل أن تكون خفة الألفاظ وسهولتها هى سبب تفضيل العربية وسيادتها ، وليس العكس .

وإذا كانت ألفاظ اللغة جُلُّها سهلة خفيفة على اللسان ، ولاتمجها الآذان؛ فإن أبناء اللغة يقبلون على استعمالها ، وينشأ فى اللغة – تبعاً لذلك- من التوسعات ما لا يكون فى غيرها من اللغات ؛ فيكون لها التميز والتفوق . وهذا ما يريد أن يصل إليه ابن الأثير ، وهو : ((أن للغة العربية مزية على غيرها ؛ لما فيها من التوسعات التى لاتوجد فى لغة أخرى

---

(١) المثل السائر ١٧٢/١ .

سواها [١])) . ويرى ابن الأثير أن التوسع ليس كله محموداً فى اللغة ؛ فإن من التوسعات، على مذهبه ، ما لا يذكر إلا للتصرف فى اللغة ، لا لفائدة أخرى . ولاشك أن هذا الضرب من التوسع لا يمكن التعويل عليه فى تفضيل اللغة على غيرها .

وإذا كانت العربية تمتاز بسهولة ألفاظها ، وكثرة التوسع فيها ؛ مما يجعلها تفوق غيرها من اللغات فى هذا الجانب كما ذكر ابن الأثير – فإنها تنفرد ببعض فنون القول التى لا تشتمل عليها لغة أخرى ، ومن هذه الفنون التى اختصت بها العربية " التجريد " ، يقول ابن الأثير : ((وقد تأملته فوجدت له فائدتين : إحداهما أبلغ من الأخرى . فالأولى – طلب التوسع فى الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطابا لغيرك ، وباطنه خطابا لنفسك ، فإن ذلك من باب التوسع ، وأظن أنه شيء اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات [٢])) .

ويذهب ابن الأثير كذلك إلى أن العربية تختص بالالتفات ، يقول: ((ويسمى أيضا (يقصد الالتفات) شجاعة العربية ؛ وإنما سمى بذلك لأن الشجاعة هى الإقدام ، وذاك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد مالا يتورده ، وكذلك هذا الالتفات فى الكلام ، فإن اللغة العربية تختص به دون غيرها من اللغات [٣])) .

ويرى ابن الأثير أن الاشتقاق الكبير يعد من عجائب اللغة ، يقول: ((وهذا مما يدل على شرفها وحكمتها ؛ لأن الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من التقاليب ، وهى مع ذلك دالة على معنى واحد ، وهذا من أعجب

---

(١) المثل السائر ٩٥/١ .

(٢) المثل السائر ١٦٠/٢ .

(٣) المثل السائر ١٦٨/٢ .

الأسرار التى توجد فى لغة العرب وأغربها [١])) . غير أنه لا يزعم أن هذه الخصيصة تطرد فى ألفاظ اللغة كلها؛ يقول: ((واعلم أنا لا ندعى أن هذا (يقصد الاشتقاق الكبير) يطرد فى جميع اللغة ، بل قد جاء شىء منها كذلك[٢])) .

وإذا كان ابن الأثير يرى أن اللغة العربية تمتاز عن اللغات الأخرى بالتوسعات التى تأخذ أشكالاً مختلفة ، وببعض فنون القول التى لا توجد فى لغة غيرها ؛ فإنه لا يمكن أن يرد على ذهنه ، أن تختص لغة أخرى بفن من فنون القول ، لا تشتمل عليه العربية ؛ لأن فى ذلك إخلالا بمذهبه الذى ارتضاه لنفسه ؛ كما لا يمكن أن يدور بخلده ، أن اللغات الأخرى تفوق العربية فى فن من الفنون ، التى تشترك فيها العربية مع غيرها ، وهذا ما أكده العقاد من المحدثين ، حيث يقول : ((وقد تشاركها اللغات فى بعض هذه المزايا ، ولكنها لا تجمعها كما جمعتها،ولا تفوقها فى واحدة منها [٣])) .

وهكذا أقام ابن الأثير حجته فى تفضيل العربية على أساس لغوى؛ يتمثل فيما تنفرد به هذه اللغة من خصائص ، منحتها قيمة فى ذاتها ، فتوفر لها من الوقار والهيبة ، ما بوأها هذه المكانة فى نفوس أبنائها . غير أن هذه القيمة الذاتية لا تقف وحدها دليلاً على تفوق اللغة ؛ ذلك أن أية لغة ترتبط بمتكلميها ارتباطا وثيقا ؛ تتقدم بتقدمهم ، وتهبط بهبوطهم ؛ ((فكل تطور فى حياة الأمة يترك أثرا قويا واضحا فى لغتها [٤])) .

---

(١) المثل السائر ٣.١٩٩ .

(٢) المثل السائر ١٩٩/٣ .

(٣) أشتات مجتمعات ، للعقاد ١٤ .

(٤) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ١٤٦ .

وقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن اللغة العربية توصف الآن بأنها لغة متخلفة جامدة ، وليس من سبب فى ذلك سوى ما أصاب المسلمين والعرب من تخلف وجمود ، فنضح تخلفهم على لغتهم ، فأصابها ما أصابهم من ركود . يقول : « إن تقدم اللغة من تقدم أهلها ، واللغة الإنجليزية لغة متقدمة لأنها لغة الحضارة ، ولغة العلم ، وأهلها متحضرون ، ويقبضون على ناصية العلم والتكنولوجيا ، ونعد من العالم الثالث ، وقاربنا على العالم الرابع ، وكل ما عندنا مستورد ، حتى أصبحنا لا نملك أنفسنا نتيجة الديون التى غرقنا فيها ، وقد نباع بعد فترة فى سوق النخاسة [١]» .

إنه التقدم العلمى الذى تتبوأ من خلاله أمة من الأمم مكان الصدارة، فيكون للغتها بين اللغات ما يكون لها من مكانة بين الأمم ، وقد جعل بعض اللغويين التقدم العلمى ، وما تحمله اللغة من تراث حضارى، وما تقدمه من نتاج حضارى حديث – الأساس الأول الذى يمكن من خلاله المفاضلة بين اللغات [٢] . واللغة العربية ، وهذا لاشك فيه ، لغة حضارة، وحضارات الأمم المعاصرة تدين بشىء غير قليل للحضارة العربية الإسلامية؛ ومن ثم كان لها هيبتها بين اللغات ؛ فاحتلت المكانة التى جعلت ألسنة الناطقين بها تلهج بذكرها ، وتفضلها على غيرها .

هذا ، ويرى الدكتور بيومى مدكور أن انتشار اللغة ، وكثرة الناطقين بها – يعد أحد أسباب تميزها على غيرها من اللغات ، التى لا يكون لها حظ الانتشار [٣] . ولذا يذهب بلومفيلد إلى أنه لو وضع فى الحسبان ، أن

---

(١) تَخَلَّف المسلمون فتخلفت اللغة العربية ٧ .

(٢) انظر : علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٢٨.

(٣) فى اللغة والأدب ، للدكتور بيومى مدكور ١٩.

تفضل لغةٌ لغةً أخرى ، بكثرة الناطقين بها من غير أبنائها ، لكان للإنجليزية السبق على كثير من اللغات ؛ لأنها أكثرهن انتشاراً [1] .

(1) Bloomfield, Language. P. 57 .

الباب الأول

قضايا اللفظ

الفصل الأول

اللفظ والدلالـــة

١ – الصوت اللغوى عند ابن الأثير .

٢ – اللفظ المفرد بين الترادف والاشتراك .

أ – رأى ابن الأثير فى الترادف .

ب – المفاضلة بين المترادفات .

جـ – رأى ابن الأثير فى المشترك .

٣ – الصلة بين اللفظ والدلالة .

٤ – الصلة بين زيادة المبنى والمعنى .

لقد أصبح من المُسَلَّم بِه فى الدراسات اللغوية الحديثة ، أن اللغة أصوات تصدر عن جهاز النطق عند الإنسان ، ويستخدمها الناس للتواصل ، والتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم ، ومختلف شئون حياتهم . والصوت اللغوى هو النواة الأولى فى اللغة ، من حيث التحليل لا الاستعمال ؛ ينفرد فلا تكون له قيمة فى ذاته ، ويضم إلى غيره من الأصوات فتتكون الكلمات ، والكلمات نفسها قد تأتى منعزلة ، وقد يصحبها غيرها من الكلمات فتتكون الجمل ، والأخيرة قد تكون مفردة ، وقد تأتى مركبة مع غيرها من الجمل ، وهذا ما يسمى بالنص اللغوى . وهكذا يكون التدرج فى اللغة : أصوات ، فكلمات، فجمل ، فنص لغوى يمثل الحدث الكلامى .

الصوت اللغوى عند ابن الأثير :

لم يحتفل ضياء الدين بن الأثير كثيراً بالأصوات اللغوية المفردة؛ إذ إنه لم يَرَ فى الحديث عنها فائدة يمكن أن تحقق شيئاً من الغاية التى من أجلها كان مُؤَلَّفه " المثل السائر"، الذى حاول فيه أن يضع بين يدى الكاتب والشاعر، الأدوات التى تجعل منه كاتبا بليغاً ، أو شاعراً مفلقاً. لم يقف ابن الأثير عند هذا الحد، بل لقد جعل حديث البلاغى عن الصوت اللغوى المفرد مما يؤخذ عليه ويعاب؛ ولذا عاب الخفاجى فى إكثاره- وإن لم يكن هناك معيار للكثرة- من الحديث عن الأصوات، يقول ابن الأثير: ((وكتاب سر الفصاحة، وإن نبَّه فيه على نكت منيرة؛ فإنه قد أكثر مما قلَّ به مقدار كتابه، من ذكر الأصوات والحروف والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها، مما لا حاجة إلى أكثره [1])) ؛ بل لقد كان هذا- كما هو

(١) المثل السائر ١/ ٣٤ .

واضح من كلام ابن الأثير – سبباً فى أن كتاب الخفاجى فقد كثيراً من قيمته[1].

لم ير ابن الأثير فى الحديث عن الأصوات اللغوية المفردة فائدة يمكن التعويل عليها فى الحكم على اللفظة المفردة ؛ لذا فنّد مذهب ابن سنان الخفاجى فى أوصاف اللفظة المفردة ، المتمثل فى وجوب تباعد مخارج أصواتها المُكَوِّنة لها حتى تكون فصيحة ، ذاهباً إلى أنه لا يعتد فى حسن اللفظة وقبحها بتباعد المخارج أو قربها . وحاسة السمع عنده هى الحاكمة بحسن ما يحسن ، وقبح ما يقبح ، يقول ابن الأثير : « إذا سئلت عن لفظة من الألفاظ ، وقيل لك : ما تقول فى هذه اللفظة ، أحسنة هى أم قبيحة ؟ فإنى لا أراك عند ذلك إلا تفتى بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تفتى بذلك حتى تقول للسائل : اصبر إلى أن أعتبر مخارج حروفها ، ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطاً فى اختيار الألفاظ [2]» .

ويؤكد ابن الأثير رأيه فيذهب إلى أن هناك ألفاظاً متباعدةً مخارجُ أصواتِها ، وهى مع ذلك قبيحة ، يقول : «وقد ورد من المتباعد المخارج شىء قبيح أيضا ؛ ولو كان التباعد سبباً للحسن لما كان سبباً للقبح ؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان . فمن ذلك أنه يقال : (ملع) إذا عدا ، فالميم من الشفة، والعين من حروف الحلق ، واللام من وسط اللسان ،وكل ذلك متباعد، ومع

---

(١) اعترض المحققان على هذا ، وذهبا إلى أن كلام الخفاجى عن اللفظة المفردة فى كتابه " سر الفصاحة"، يعد من أمتع الدراسات النقدية ،وهو أصل لما كتب البلاغيون فى فصاحة الكلمة فى مقدمات كتبهم البلاغية . ومن الملاحظ أن ابن الأثير نفسه أفاد من آراء الخفاجى فى أثناء حديثه عن الكلمة المفردة .
انظر : المثل السائر ٣٤/١ (هامش ٦) .

(٢) المثل السائر ١٧٣/١ .

هذا فإن اللفظة مكروهة الاستعمال، ينبو عنها الذوق السليم ، ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة [١])) . أما الميم والعين ، فهما كما ذهب ابن الأثير؛ الأول صوت شفوى ، والثانى صوت حلقى ، ولم يختلف القدماء ولا المحدثون حول هذين الصوتين ؛ فقد ذهب الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وابن جنى ، إلى أن مخرج الميم ((مما بين الشفتين ، والعين مبدؤها من الحلق [٢])) . وقد أكد المحدثون ذلك ؛ فالميم يكون نطقه بضم الشفتين، والعين يكون نطقه بالتقاء مؤخرة اللسان بوسط الحلق [٣] .

أما اللام التى ذهب ابن الأثير إلى أنها من وسط اللسان ، فهى صوت ذلقى – على حد تعبير الخليل بن أحمد [٤] ، ويحدد سيبويه مخرجها بقوله : ((ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية – مخرج اللام[٥])) . ويؤكد الدرس اللغوى الحديث مذهب الخليل وسيبويه ، فاللام صوت لثوى alveolar ، يكون بالتقاء طرف اللسان باللثة [٦] . وقد ذهب الدكتور كمال بشر إلى أن اللام صوت أسنانى لثوى ، مخالفاً بذلك جمهور المحدثين ، وإن كان قد أكد أن مخرجى نطق الأصوات اللثوية ، والأصوات

---

(١) المثل السائر ١/١٧٤ .

(٢) انظر : العين ١/٦٥ ، والكتاب ٤/٤٣٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/٥٢ .

(٣) مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ١٠٢ ، ١٠٥ .

وانظر : الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر ٨٩ ، والمدخل إلى علم اللغة ، للدكتور رمضان عبدالتواب ٣١ .

(٤) العين ١/٦٥ .

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٦) مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ١٠٥ .

وانظر : المدخل إلى علم اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب ٣١ .

الأسنانية اللثوية متقاربان جداً ، حتى إنه ليصعب التفريق بينهما [١] .ومن الواضح أن أصوات الميم والعين واللام ، متباعدة كما ذهب ابن الأثير .

ويرى ابن الأثير أن هناك ألفاظاً متقاربةً مخارجُ أصواتِها ، وهي مع هذا حسنة، يقول : ((ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة ، وهي من وسط اللسان بينه وبين الحنك ، وتسمى ثلاثتها الشَّجْرِيَّة ، وإذا تركب منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائقاً ؟ فإذا قيل : (جيش) كانت لفظة محمودة ، أو قَدَّمْتَ الشين على الجيم فقيل : (شجى) كانت أيضاً محمودة . ومما هو أقرب مخرجا من ذلك الباء والميم والفاء ، وثلاثتها من الشفة ، وتسمى الشفهية ، فإذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلاً حسناً ، كقولنا : (فم) فهذه اللفظة من حرفين ، هما : الفاء والميم ، وكقولنا : (ذقته بفمي) ، وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجملتها ، وكلاهما حسن لا عيب فيه [٢])) .

أما عن مخارج الجيم والشين والياء ، فهي كما ذهب ابن الأثير ، يقول سيبويه : ((ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء [٣])) . وأما تسميتها بالشَّجْرِيَّة فمردها إلى الخليل بن أحمد ، حيث يقول : ((والجيم والشين والياء شجرية ؛ لأن مبدأها من شجر الفم ،أي مفرج الفم [٤])) . ويؤكد المحدثون من اللغويين رأي القدماء ؛ فأصوات الجيم والشين والياء أصوات غارية Palatal ، ويكون نطقها بالتقاء وسط اللسان بالغار .

---

(١) الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر ٨٩ .

(٢) المثل السائر ١/١٧٣ – ١٧٤ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٤) العين ١/٦٥ .

أما أصوات الباء والميم والفاء التى ذهب ابن الأثير إلى أنها من الشفة، وتسمى شفهية ، فهذا هو رأى الخليل بن أحمد من القدماء ، الذى يقول: ((والفاء والباء والميم شفوية ؛ لأن مبدأها من الشفة [١])) . غير أن سيبويه ذهب إلى أن الباء والميم ومعهما الواو – أصوات شفوية ، أما الفاء فهى غير شفوية عنده ، يقول سيبويه : ((ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء [٢])) . هذا هو رأى ابن جنى أيضاً ، وقد نقله عن سيبويه بلفظه دون تغيير [٣] . ويؤكد الدرس اللغوى الحديث مذهب سيبويه ، فالفاء صوت شفوى أسنانى labio - dental ، والباء والميم والواو أصوات شفوية Labial[٤] .

وهكذا أثبت ابن الأثير أن مخارج الأصوات لا صلة لها بحسن اللفظة وقبحها ؛ فقد تألف من المتقارب ألفاظ حسنة مستعملة ، وجاء من المتباعد ألفاظ غير حسنة . غير أنه يجب الإشارة إلى أن هناك أصواتاً لا يمكن تأليف ألفاظ منها ، كالأصوات الأسنانية والطبقية ، والحلقية مثلاً .

ولم يفرق ابن الأثير بين الصوت والحرف تفرقة المحدثين بينهما ؛ فقد استخدم الحرف للدلالة علىالصوت ، يقول عن واضع اللغة : ((فلم يؤلف بين حروف الحلق كالحاء والخاء والعين [٥])) . ويقول كذلك : ((على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال الألفاظ ،وهل

---

(١) العين ٦٥/١ .

(٢) العين ٦٥/١ .

(٣) الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٥٣/١ .

(٥) الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر ٨٩ .

انظر : المدخل إلى علم اللغة ، للدكتور رمضان عبدالتواب ٣١ .

هى متباعدة أو متقاربة ، لطال الخطب فى ذلك وعسر [١])). وإطلاق الحرف على الصوت هو استخدام الخليل بن أحمد وسيبويه ، فقد ورد فى العين : ((قال الليث : قال الخليل : فى العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حروفاً صحاحاً ، لها أحياز ومخارج ، وأربعة هوائية ،وهى الواو والياء والألف اللينة والهمزة [٢])) . وورد فى الكتاب : ((ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً [٣])) . أما ابن جنى فقد استخدم كلمة الحرف كذلك للدلالة على مخرج الصوت ، كما استخدم كلمة الصوت للدلالة على صوت ذبذبة الأوتار الصوتية . وقد أشار إلى هذا الدكتور رمضان عبد التواب [٤] . ويتضح هذا من كلام ابن جنى نفسه فهو يقول : ((اعلم أن الصوت عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلا متصلاً ، حتى يَعْرِضَ له فى الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً[٥])).

وقد استخدم ابن الأثير الصوت للدلالة على اللفظ ، يقول : ((والذى يدرك بالسمع إنما هو اللفظ ؛ لأنه صوت يأتلف عن مخارج الحروف [٦])) . إنه يستخدم كلمة الصوت هنا بمعناها اللغوى العام ، فالصوت يطلق على كل أثر سمعى [٧] . فالصوت المفرد يعد صوتاً ، وكذا الكلمة ، والجملة ؛ بل إن الحدث الكلامى كله يعد صوتاً . أما المحدثون من اللغويين فيفرقون بين الصوت والحرف تفريقهم بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ؛ فالصوت

---

(١) المثل السائر ١/١٧٣ .

(٢) العين ١/٦٤ - ٦٥ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٤) المدخل إلى علم اللغة ٨٥ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٦ .

(٦) المثل السائر ١/٩٢ .

(٧) ورد فى المعجم : ((الصوت : الأثر السمعى الذى تحدثه تموجات ناشئة من اهتزاز جسم ما)) . انظر : المعجم الوسيط (صـ ا ت) ١/٥٤٧ .

متعلق بالمنطوق وما يحدثه من أثر سمعي . أما الحرف فمتصل بالمكتوب؛ إذ هو محاولة لرسم المنطوق ، والصوت سابق الحرف سبق اللغة على الكتابة [١]، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : « فالصوت هو ذلك الذى نسمعه ونحسه ، أما الحرف فهو ذلك الرمز الكتابى ، الذى يتخذ وسيلة منظورة ، للتعبير عن صوت معين ، أو مجموعة من الأصوات ، لا يؤدى تبادلها فى الكلمة ، إلى اختلاف المعنى [٢]» .

وإذاً فعدم وضوح الفرق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة فى ذهن ابن الأثير ، هو الذى أدى إلى عدم الدقة فى استخدامه لفظتى " الصوت " و"الحرف " ؛ إذ لو كان الحرف عنده يطلق على المنطوق ، فماذا يمكن أن يسمى رسمه فى الكتابة ؟ فإن كان يطلق الحرف قاصداً به ما كان منطوقاً ومرسوماً ، لكان على غير صواب ؛ لأنه ذهب إلى أصل ليس بمتحقق ؛ إذ إن الأصل أن يكون لكل صوت حرف أو رمز واحد يكتب به ، وألا يعبر هذا الرمز إلا عن ذلك الصوت المنطوق [٣] ،ولكن واقع اللغة لا يقر ذلك ، يقول فندريس : « لسنا فى حاجة إلى القول بأننا لا نستطيع إحصاء الأصوات فى لغة ما بعدد الحروف الموجودة فى أبجديتها ، فكل لغة فيها من الأصوات أكثر مما فى كتابتها من العلامات ، تلك حال الفرنسية ، والإيطالية، والإنجليزية ، والألمانية ،ومع ذلك فإن عدد الأصوات فى أية لغة لا يكاد يتعدى الستين عادة ، بل يمكن أن ينزل عن ذلك نزولا محسوساً [٤]» . ولذلك ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن الحرف أعم من الصوت ، فالحرف هو الأشكال المختلفة التى يرد عليها الصوت عند النطق به مركباً « كالنون

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٣١ .

(٢) المدخل إلى علم اللغة ٨٣ – ٨٤ .

(٣) مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٣٢ .

(٤) اللغة ، لفندريس ٦٢ .

في بداية " نحن " ، والذى قبل الثاء فى " إن ثاب " ، وقبل الظاء فى " إن ظهر" ، وقبل الشي فى " إن شاء " ، وقبل القاف فى " إن قال " [١])) .

وهكذا يبدو لنا أن الصوت اللغوى المفرد عند ابن الأثير ، ليست له قيمة دلالية يمكن الاعتداد بها ، فتفرد الصفحات لدراسته ؛ وأن النقطة التى يجب الانطلاق منها عند البلاغى هى اللفظة المفردة ،وقد ذهب غير واحد من اللغويين المحدثين إلى أن الصوت المفرد هو أصغر عناصر اللغة ، ولا يحمل دلالة فى ذاته [٢] ، فأصوات السين ، والصاد ، والباء والتاء وغيرها من الأصوات المفردة ، لا تعنى شيئاً بنفسها ، وإنما وظيفتها أن تجتمع لتكون وحدات أكبر وهى الكلمات [٣] . إنها المواد الغفل - إن جازت التسمية - التى تصنع منها الكلمات فالجمل ؛ إذ ((لا توجد فى اللغات أصوات لغوية منعزلة، فلا يتكلم إلا بمركبات من الأصوات اللغوية ، فأقل جملة ، وأقل كلمة تفترض سلسلة من الحركات النطقية المعقدة ، وقد تركبت فيما بينها [٤])) .

غير أن الدكتور تمام حسان يرى أن للصوت المفرد معنى ، ولكنه معنى سلبى ؛ لأنه يقف عند حد التفريق بين الكلمات ، كما فى نحو (قام) و(نام)، فليس للقاف أو النون من معنى سوى أن إحداهما تقف بإزاء الأخرى، وكون القاف أو النون فارقة بين معنى الكلمتين هو ما يعد معنى لها [٥] . وهذا الرأى للدكتور تمام حسان يعد ضرباً من التجوز ؛ إذ لا يمكن أن يكون اختلاف عدد من الكلمات فى صوت أو فونيم ، معنى للأصوات أو الفونيمات

---

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٢٥ .

(2) E. Sapir, Language, P. 24.

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٣٢ .

وانظر : علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ١٣ .

(٤) اللغة ، لفندريس ٨٣ .

(٥) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٣٢٤ .

موضع التباين ، وإنما تختلف كلمة " قام " عن " نام " فى المعنى لاشتمال الأولى على فونيم القاف ، والثانية على فونيم النون ، يقول الدكتور كمال بشر: « فمثلاً " نام "تختلف عن " قام " فى المعنى بفضل وجود فونيم النون فى الكلمة الأولى ، والقاف فى الثانية [١]» .

وإذا كان الدرس اللغوى الحديث يرى أن للقاف والنون فى قام ونام قيمة دلالية ، من حيث كونهما فونيمين تتميز من خلالهما دلالة الكلمة الأولى عن دلالة الثانية – فإن ابن الأثير لم ينظر إلى اختلاف الكلمات فى فونيم واحدة من هذه الزاوية الدلالية ، وإنما نظر إليه على أنه يمثل قيمة جمالية ؛ ولذلك فإن اختلاف كلمتين فى فونيم واحدة لا غير، يعد عند ابن الأثير من المشبه بالتجنيس ، والتجنيس عنده : « غرة شادخة وجه الكلام [٢]» . وقد مثَّل له بقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾[٣] . يقول : « فإن هاتين اللفظتين على وزن واحد ، إلا أن تركيبهما مختلف فى حرف واحد [٤]» .

واختلاف الكلمتين فى فونيم واحدة يحقق – بالإضافة إلى التجنيس – السجع فى الكلام المنثور ، ومن أمثلته عند ابن الأثير قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ﴾ [٥] ، ويلاحظ فى هذه الحال أن الفونيم لا تقع فى آخر الكلمة .

---

(١) الأصوات العربية ١٦٠ .

(٢) المثل السائر ٢٦٢/١ .

(٣) سورة القيامة ٢٢/٧٥ – ٢٣ .

(٤) المثل السائر ٢٦٨/١ .

(٥) سورة الضحى ٩/٩٣ – ١٠ .

هذا ، وقد حاول بعض اللغويين الربط بين الأصوات المفردة والمعانى المختلفة ، يقول الدكتور تمام حسان : ((ولقد فطن بعض الدارسين إلى علاقة طبيعية بين صوت الكسرة أو ياء المد من جهة ، وبين الضآلة والاستصغار من جهة أخرى ، ثم بين الضمة أو واو المد من ناحية ، وبين الضخامة والتهويل من ناحية ثانية ، ومثل ذلك ما نلمحه أيضاً من فارق إيحائى بين الترقيق والتفخيم فى حروف اللغة العربية [١])) .

ولقد ولع ابن جنى بهذه المسالة ولوعاً خرج به عما يفرضه الواقع اللغوى ، فهو يرى أن للأصوات معانى يراعيها أبناء اللغة فى استخدامهم إياها ، فيجعلون فى أول الكلمة من الأصوات ما يناسب أول الحدث الذى تدل عليه ، وكذا فى وسط الكلمة ، وآخرها [٢] . وعلى الرغم من اطلاع ابن الأثير على رأى ابن جنى فى" الخصائص " فإنه لم يتناول هذه المسألة ، ولم يشر إليها مجرد إشارة ، وكأنه لا قيمة للربط بين الأصوات ودلالة الكلمات، ولا فائدة تعود على الأديب من وراء ذلك . والربط بين الأصوات والمعانى المختلفة شيء يصعب التسليم به ؛ لأنه لا يزيد على كونه خصائص يمتاز بها صوت عن صوت آخر . وهكذا يقف الصوت المفرد عند ابن الأثير عند كونه مجرد لبنة فى بناء اللفظة .

---

(١) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٣٢٠ .

(٢) الخصائص ١٦٢/٢ .

ويسوق ابن جنى أمثلة لذلك فهو يقول مثلاً : ((ومن ذلك قولهم شد الحبل ونحوه ، فالشين بما فيها من التفشى تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ، ثم يليه إحكام الشد والجذب وتأريب العقد ، فيعبر عنه بالدال التى هى أقوى من الشين ، ولاسيما وهى مدغمة ، فهوأقوى لصنعتها، وأدل على المعنى الذى أريد بها)) .

انظر : الخصائص ١٦٣/٢ .

عنى ابن الأثير باللفظة المفردة عناية فائقة ، فأفرد للحديث عنها صفحات كثيرة ، بل لقد جعل ، كما سبقت الإشارة ، القسم الأول من المقالة الأولى خاصاً بها . وهذه اللفظة هى مجموعة من الأصوات التى يضم بعضها إلى بعض تعبيراً عن فكرة أو شيء «ذلك أن تتابع الأصوات لا يكون لغوياً إلا إذا كان معبراً عن فكرة [١]» ، وهذا مرده إلى أبناء الجماعة اللغوية الذين يصطلحون على الألفاظ فيجعلون هذه اللفظة بإزاء هذا المعنى ، وتلك بإزاء معنى آخر ، ولهم ألا يستعملوا هذه اللفظة ولا تلك ، فتكون اللفظتان – هنا – مهملتين . وكذلك المهمل من الألفاظ لو أنهم استعملوه علامات على معان لأصبح مستعملاً ، « فلو أن واضع اللغة كان قد قال : (ربض) مكان (ضرب) لما كان فى ذلك ما يؤدى إلى فساد [٢]» .

وهكذا يكون لأبناء الجماعة اللغوية الهيمنة على الألفاظ يستعملون ويهملون ، ويثبتون وينفون ، فتكون اللفظة ذات دلالة ، وربما لا تكون ، وهذا ما تناوله القدماء تحت عنوان " المهمل والمستعمل " ، المستعمل كزيد، والمهمل كديز . وخلاصة القول أن الكيان اللغوى لا يتحقق إلا إذا ارتبط الدال أو اللفظ بالمدلول ، فدراسة الأصوات اللغوية مجتمعاً بعضها إلى بعض دون نظر إلى المعانى التى يمكن أن تؤديها– بعد ضرباً من العبث واللغو[٣].

واللفظة المفردة عند ابن الأثير هى أصغر عناصر اللغة التى تحمل دلالة ، فاللغة عنده مجموعة من الألفاظ الدالة على معان ، فإذا أطلق اللفظ كان ذلك إخباراً عن المعنى المرتبط به هذا اللفظ ، وهذا هو البيان عند ابن الأثير ، يقول : « أما البيان فقد وفى به الأسماء المتباينة التى هى كل اسم واحد دال على مسمى واحد ، فإذا أطلق اللفظ فى هذه الأسماء كان بينا

---

(1) Course in General Linguistics, P. 103 .

(٢) دلائل الإعجاز – صححه محمد رشيد رضا ٤٠ .

(3) Bloomfield, Language, P. 139 .

مفهوماً ، لا يحتاج إلى قرينة ، ولو لم يضع الواضع من الأسماء شيئاً غيرها لكان كافياً فى البيان[١]» .

ومفهوم اللفظة عند ابن الأثير وثيق الصلة بفكرته عن الوضع الأول للغة ، حينما كانت الأشياء عارية عن أسمائها ، وكانت حاجة الجماعة الإنسانية للتفاهم والتواصل سبباً فى مقابلة هذه الأشياء أو الموجودات بأسماء تدل عليها ، ومن هنا كان حديثه عن الحقيقة اللغوية التى هى دلالة اللفظ على موضوعه الأصلى .

يمكن القول كذلك ، انطلاقا من كلام ابن الأثير فى نشأة اللغة وأمثلته[٢]، أن دلالة اللفظة المفردة كانت مرتبطة – أول الأمر – بالمحسوسات وهو ما يتمثل فى إطلاق هذه الألفاظ على الموجودات الكونية كالسماء ، والأرض ، والشمس ، والقمر ، والبحر ، والجبل وما إلى ذلك من جمادات ونباتات . وقد أكد المحدثون هذه القضية ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « يجمع الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات ، ثم تطورت إلى الدلالة المجردة بتطور العقل الإنسانى ورقيه ، فكلما ارتقى التفكير العقلى جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها فى الاستعمال [٣] ». وقد استخدم ابن الأثير الاسم بمعنى اللفظ ، كما هو واضح فى النص السابق له ، وهذا يقود إلى حقيقة مفادها أن أول ما وضع من اللغة هو الأسماء ، وتكون الأسماء تبعاً لذلك سابقة على الأفعال

---

(١) المثل السائر ١/٥١ .

(٢) المثل السائر ١/٨٥ – ٨٦ .

(٣) دلالة الألفاظ ١٦١ .

والحروف فى الوجود . وهذا عندى هو أحد أسباب تقديمها على الأفعال والحروف [١] .

وقد أشار ابن الأثير إلى أهمية السياق اللغوى ، أو ما سماه بمناسبة المعنى لمعنى تأخر عنه ، فى الوقوف على دلالة اللفظة . فقد أورد قوله تعالى : ﴿ والتين والزيتون ، وطور سينين ﴾ [٢]، ثم قال : « فالتين والزيتون هما هذا الشجر المعروف ؛ وهما اسما جبلين أيضاً ، وتأويلهما بالجبلين أولى، للمناسبة بينهما وبين ما أتى بعدهما من ذكر الجبل الذى هو الطور [٣] » .

وإذاً فالسياق اللغوى يحدد بدقة دلالة اللفظة المفردة ؛ ولذا رفض عدد من اللغويين أن يكون للفظة المفردة دلالة محددة ؛ لأنها مفردةً تدل على معانٍ كثيرة ، ولا يمكن قصرها على واحد من هذه المعانى ، إلا إذا وردت فى سياق لغوى [٤] .

ولا يقف دور السياق على تحديد دلالة اللفظة بدقة ، وإنما يمكن أن تكون اللفظة – من خلاله – رمزاً لشىء ، لا صلة له بدلالتها ، وهذا ما عرض له ابن الأثير فيما سماه بتفسير اللفظة تفسيراً حقيقياً ومجازياً من خلال السياق . عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم

---

(١) ذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو لأنه يسمو على الفعل والحرف ،حيث يخبر بـه ويخبر عنه ، أما الفعل فيخبر به فقط ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه .
انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى (المسألة الأولى) ١/ ٧ .

(٢) سورة التين ٩٥/ ١– ٢ .

(٣) المثل السائر ١/ ٧٧ .

(4) Semantics, S. Ullmann, P. 49 .

وانظر : Language and Style, S. Ullmann. P. 27

ومن المراجع العربية : اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٣٩ ، والألسنية : المبادئ والأعلام، للدكتور ميشال زكريا ٢١١ .

يوزعون ، حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون ﴾ [١] ، ثم قال : « فالجلود - هاهنا - تفسر حقيقة ومجازاً ، أما الحقيقة فيراد بها الجلود مطلقاً ، وأما المجاز فيراد بها الفروج خاصة ».

وقد حاول ابن الأثير تفسير الرمز إلى الفروج بالجلود ، قائلاً: « طريقة لفظ الجلود عام ، فلا يخلو إما أن يراد به الجلود مطلقاً ، أو يراد به الجوارح التى هى أدوات الأعمال خاصة ، ولا يجوز أن يراد به الجلود على الإطلاق؛ لأن شهادة غير الجوارح التى هى الفاعلة شهادة باطلة ؛ إذ هى شهادة غير شاهد ، والشهادة هنا يراد بها الإقرار ، فتقول اليد : أنا فعلت كذا وكذا ، وتقول الرِّجْل : أنا مشيت إلى كذا وكذا . وكذلك الجوارح الباقية تنطق مُقِرَّةً بأعمالها ، فَتَرَجَّحَ بهذا أن يكون المراد به شهادة الجوارح . وإذا أريد به الجوارح ، فلا يخلو إما أن يراد به الكل أو البعض ، فإن أريد به الكل دخل تحته السمع والبصر ولم يكن لتخصيصها بالذكر فائدة ، وإن أريد به البعض فهو بالفرج أخص منه بغيره من الجوارح لأمرين ؛ أحدهما - أن الجوارح كلها قد ذكرت فى القرآن الكريم شاهدة على صاحبها بالمعصية ، ماعدا الفرج ، فكان حمل الجلد عليه أولى ، ليستكمل ذكر الجميع . الآخر - أنه ليس فىالجوارح ما يكره التصريح بذكره إلا الفرج ، فكنى عنه بالجلد ؛ لأنه موضع يكره التصريح فيه بالمسمى على حقيقته [٢]» .

ومن الملاحظ أنه ليس هناك ارتباط ذهنى بين الجلود والفروج ، وليس هناك شبه حسى أو معنوى بينهما ، وإنما جعل منها السياق اللغوى رمزاً للمستقبح ذكره من خلال تفاعلها مع عناصر السياق الأخرى ، لذلك يقول الدكتور مصطفى ناصف : « فالمجال اللغوى ليس مؤلفاً من وحدات بسيطة

---

(١) سورة فصلت ١٩/٤١ - ٢٠ .

(٢) المثل السائر ٧٢/١ .

نطلق عليها اسم الكلمات أى أن الكلمات ليست نقطة البدء ، كما نتوهم أول الأمر .. فإن الكلمات تعتبر مظاهر لاتجاهات أو أفكار أو سياق عام . وكأن هذا السياق هو الحقيقة الأولى ، ولا وجود للكلمات خارجه ، فالكلمات لا تعدو أن تكون رموزاً لأشياء كلية هامة [١]» .

وإذا كان ابن الأثير قد أشار إلى دور السياق أوالمناسبة فى الوقوف على دلالة اللفظة ، وإذا كان السياقيون عامة يذهبون إلى ضرورة السياق للوقوف على دلالة اللفظة - فإن فندريس يرى أنه « مهما تعددت الاستعمالات التى تصلح لها الكلمة وتنوعت ، فإن أحدها يطغى غالباً على ما عداه ، وهو الذى يُعَيِّن معنى الكلمة الأساسى ، على النحو الذى يسجل عليه فى القاموس [٢] ».

يتبين لنا مما سبق أن دلالة اللفظة المفردة ارتبطت عند ابن الأثير بالوضع مرة ، وبالاستعمال مرة أخرى ، فاللفظة عنده لها دلالة سواء كانت مفردة - أى غير مركبة - أو مستعملة فى سياق لغوى . وقد يبدو ابن الأثير متناقضاً مع نفسه ، وغير مستقر على رأى فى هذه القضية ؛ فالسياقيون يرفضون أن يكون للفظة معنى إلا من خلال السياق ، وغيرهم يرى أن اللفظة المفردة تحمل معنى تاماً [٣] . وليس هناك تناقض بين دلالة اللفظة فى الحالين؛ لأن النظر إلى اللفظة باعتبارها وحدة معجمية شىء ، والنظر إليها باعتبارها خيوطاً فى النسيج اللغوى شىء آخر . والتفرقة التى أقرها دى سوسير بين اللغة والكلام تفسر ذلك بوضوح ، فاللغة ألفاظ مفردة ، والكلام ألفاظ مركبة ، ولا يمكن أن يكون الحدث الكلامى ألفاظاً مفردة ؛ فنحن لا

---

(١) المثل السائر ٧٢/١ .

(٢) نظرية المعنى فى النقد العربى ، للدكتور مصطفى ناصف ١٦٠ - ١٦١ .

(3) S. Ullmann, Semantics, P. 31 .

وانظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٣٤ ، ٤٩ ؛ واللغة ، لفندريس ٢٥٤ .

نتكلم بمفردات من الألفاظ ، ومن هنا كان استبعاد بعض اللغويين لدلالة اللفظة المفردة قائماً على اعتبار الحدث الكلامي ، أما القائلون بدلالة المفردات، فذلك على اعتبار اللغة . ولذا فإن الدكتور تمام حسان كان أثقب رؤية ، وأعمق تحليلا، حينما ذهب إلى أن الكلمة وحدة اللغة ، والجملة وحدة الكلام [١] .

وعلى الرغم مما قيل في دلالة اللفظة المفردة ، فإنها تظل دمية يحركها مستعملوها كيفما يشاءون ، وتستبدل كل حين ثياباً من المعاني رغماً عنها ، فقد تقع عند جماعة على شيء ، ويقع عليها عند آخرين شيء آخر . إنها لا تمتلك من معناها شيئاً سوى الذى ملَّكه إياها مستخدموها ، ولكلٍّ قوم فى ذلك هوى ، وهى أسيرة ذلك الهوى . فنرى الأطباء يحملونها من المعنى غير الذى يحملها التجار ، ويلبسها التجار ثوباً ، ويرى فيها الشعراء رأياً . لذا ذهب فندريس إلى أن اللفظة المفردة يُرْجِعُها كل واحد من المتكلمين إلى الموضوع الذى يألفه [٢] ، بل إن اللفظة لا يمكن أن تحتمل - فى الغالب - مقداراً ثابتاً من الدلالة عند جميع الأفراد ؛ فإن للأحداث المختلفة والمؤثرات النفسية والاجتماعية وغيرها ، أثرها فى ذلك [٣] .

---

(١) مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ٣٩ .

(٢) اللغة ، لفندريس ٢٥٨ .

وانظر : علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافى ٣٢١ ؛ وعلم اللغة الاجتماعى لهدسون ، ترجمة الدكتور محمود عياد ١١٦ .

(٣) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٧٣ .

وانظر : علم اللغة بين القديم والحديث ، للدكتور عبد الغفار هلال ١٠٦ ، والمجاز وأثره فى الدرس اللغوى، للدكتور محمد عبد الجليل ٢٤٣ .

اللفظ المفرد بين الترادف والاشتراك :

من أغرب الظواهر اللغوية ، أن يقع اللفظ الواحد على غير واحد من المعانى أو الأشياء ، أو أن يكون للمعنى الواحد عدد من الألفاظ الدالة عليه؛ إذ إن الأصل أن يكون لكل معنى لفظ واحد دال عليه وحده ، غير مرتبط بغيره من المعانى ، ولايشركه غيره من الألفاظ فى الدلالة على هذا المعنى.

وتعدد الألفاظ أو الأسماء – several names ، واتحاد المعنى أو الموضوع one sense هو ما يعرف بالترادف synonymy ، أو bilateral implication أو semantic equivalence [(١)] . أما اتحاد اللفظ one name وتعدد المعنى several senses فإنه يسمى بالمشترك اللفظى homonymy [(٢)]. ويتصل بالاشتراك اللفظى دلالة اللفظ على معنيين متناقضين أو متضادين ، ويسمى هذا النوع بالتضاد antithetical polysemy [(٣)] ، وهو أشد غرابة من الترادف والاشتراك اللفظى ، ولا تكاد تخلو لغة من هذه الظواهر الثلاث ، يقول الدكتور حسن ظاظا : « ويبدأ الخلط والاضطراب بمجرد أن يوجد لفظان فأكثر لمعنى واحد ، أو معنيان فأكثر للفظ الواحد ، وإن كانت اللغات جميعاً لا تنجو من هذا الإصابة بقدر ما، قلَّ أو كثر [(٤)]» .

ونعرض الآن لرأى ابن الأثير فى الترادف والمشترك اللفظى :

---

(١) معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكى ٥٦٥ .

وقد سمى بعض العلماء الترادف بالمتوارد نحو : أسد ، وسبع ، وليث ، وضرغام . أما الترادف عندهم فيكون فى الجمل والعبارات مثل : أصلح الفاسد ، ولم الشَّعَث ، ورَتَقَ الفَتْق ، وشَعَبَ الصَّدْع .

انظر : المزهر ، للسيوطى ٣٧/١ .

(٢) معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكى ٤٩ .

(٣) معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزى البعلبكى ٢٢٩ .

(٤) كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظاظا ٨٥ .

١ - رأى ابن الأثير فى الترادف :

عرض ابن الأثير لمسألة الترادف فى أثناء حديثه عن النوع الثانى[١] من الآلات التى يفتقر إليها الأديب فى صناعة الكلام من للنظوم والمنثور يقول ابن الأثير : « ويفتقر أيضاً مؤلف الكلام إلى معرفة عدة أسماء ، لما يقع استعماله فى النظم والنثر ، ليجد ، إذا ضاق به موضع فى كلامه بإيراد بعض الألفاظ فيه ، العدول عنه إلى غيره ، ومما هو فى معناه . وهذه الأسماء تسمى المترادفة ، وهى اتحاد المسمى واختلاف أسمائه ، كقولنا : الخمر ، والرَّاح ، والمُدَام ، فإن المسمى بهذه الأسماء شيء واحد ، وأسماؤه كثيرة [٢]» .

يتضح لنا من كلام ابن الأثير أمران : أحدهما- إيمانه بوقوع الترادف فى اللغة ، والثانى- اهتمامه بالغاية أو الأهمية التى يحققها الترادف للأديب شاعراً كان أو ناثراً . أما عن وقوع الترادف فى اللغة ، فقد اختلف القدماء فى ذلك اختلافا بيناً ، يقول الدكتور كمال بشر : « لقد صال علماء العربية فى القديم ، وحاولوا فى هذا الباب ، وأعطوه عناية كبيرة ؛ حتى إن بعضهم قد وضع فيه كتباً مستقلة ، ولهؤلاء العلماء آراء مختلفة فى معنى الترادف ، وفى إمكانية وقوعه أو عدم إمكانية ذلك [٣]» .

وقد كان هناك اتجاهان بارزان إزاء هذه القضية : أحدهما - ينكر وقوع الترادف فى اللغة ، ويرى أنه لا يمكن أن تكون هناك لفظتان تحملان

---

(١) ذكر ابن الأثير ثمانية أنواع من الآلات التى يفتقر إليها الأديب إجمالا ثم عرض لها بالتفصيل بعد ذلك. انظر : المثل السائر ١/٤٠ - ٦٢ .

(٢) المثل السائر ١/٥٠ .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١١٦ / هامش ٧٤ . ومن أشهر الكتب المؤلفة فى الترادف : " الألفاظ المترادفة " للرمانى ، وكتاب " الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف " للفيروزأبادى .

نفس الدلالة ، وعند هذا الفريق : « أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ؛ وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه [1] » . وهذا قريب مما ذهب إليه أولمان من أن الترادف : « نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر [2] » .

أما المنكرون للترادف ، فأشهرهم من القدماء أحمد بن يحيى ثعلب، وتلميذه أحمد بن فارس ، وأبو علي الفارسي ، وله حكاية مشهورة مع ابن خالويه ، فقد كانا بحضرة سيف الدولة بحلب ، فقال ابن خالويه إنه يحفظ للسيف خمسين اسماً ، فقال أبو علي: إنه لا يحفظ له سوى اسم واحد وهو السيف ، فجعل ابن خالويه يعدد أسماء للسيف، فقال أبو علي : هذه صفات له [3] .

وهكذا يرفض أصحاب هذا المذهب أن يوجد في اللغة لفظان متطابقان تمام المطابقة ، بحيث لا يؤثر استبدال أحدهما بالآخر في تغيير المعنى ؛ لأن المترادفات « هي ألفاظ متحدة المعنى ، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق [4] » ، دون اهتزاز للصورة الذهنية التي يثيرها كل لفظ منها ، وهذا النوع من الترادف يسميه اللغويون المحدثون الترادف الكامل أو التام complete synonymy ، أو perfect synonymy، أو pure synonymy وينكر أكثرهم وقوعه ، ويرون -كما رأى بعض علماء العرب - أن اختلاف

---

(١) الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ١٣ ، وقد سمى الباب الأول من كتابه : " في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة ".

(٢) دور الكلمة في اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٠٩ .

(٣) المزهر ، للسيوطي ٢٤٠/١ .

(٤) المزهر ، للسيوطي ٢٤٠/١ .

الكلمات يوجب اختلافا فى معانيها [١]، وبذلك فإنه لو تطابقت كلمتان تماماً ما كانت هناك حاجة إلى إحداهما ؛ لأنها تكون حينئذ فضلة .

ويذهب أنصار هذا المذهب من اللغويين العرب إلى أن الفروق الدقيقة بين الألفاظ المزعوم أنها مترادفة كانت قائمة فى أذهان العرب ، ولا يعنى جهلنا بهذه الفروق بين بعض الألفاظ أنها مترادفة ، يقول ابن الأعرابى : ((كل حرفين أوقعهما العرب على معنى واحد ، فى كل واحد منهما ما ليس فى صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما غمض علينا فلا نُلْزِم العرب جهله [٢])) . وقياساً على هذا فإن القول بالترادف يعنى غموض دلالات الكلمات التى يظن أنها مترادفة ؛ إذ لو وقف على معانيها لما كان للترادف وجود . وقد دفع هذا بعض اللغويين إلى القول بأن الترادف من الظواهر اللغوية التى تتصل بغموض دلالة الكلمة [٣] .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التماس فروق بين كل الألفاظ المترادفة يعد نوعاً من المغالاة ، ذاهبا إلى ((أن بعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون فى الكلمات أمورا سحرية ، ويتخيلون فى معانيها أشياء لا يراها غيرهم [٤])) . ويرد إنكارهم للترادف إلى تقديسهم اللغة، واعتدادهم بها اعتداذا يجعل من الحكمة أن يكون لكل لفظ ظلال ، تختلف كثيراً أو قليلاً عن بقية الألفاظ يقول : ((فهم قوم شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة ، يتبنون الكلمات ، ويرعونها رعاية كبيرة ، ينقبون عما وراء المدلولات ، سابحين فى عالم من الخيال ، يصور لهم من دقائق المعانى

---

(1) **Bloomfield, Language P. 145 .**

(٢) المزهر للسيوطى ١/٤٠٠ .

(٣) العربية والغموض ، للدكتور حلمى خليل ١٠٤ .

(٤) فى اللهجات العربية ١٨١ .

وظلالها ما لايدركه إلا هم ، ولا يقف عليه إلا أمثالهم ، وفى كل هذا من المبالغة والمغالاة ما يأباه اللغوى الحديث فى بحث الترادف [١])) .

أما الاتجاه الثانى فقد أقر أصحابه بوقوع الترادف فى اللغة ، وكان الواحد منهم يفخر بأنه يحفظ للشيء الواحد عدداً كبيراً من أسمائه الدالة عليه، كابن خالويه الذى كان يفخر بحفظه خمسين اسماً للسيف [٢] . وقد أورد القائلون بالترادف قصصاً للتدليل على مذهبهم ، فقد ذكروا أن أبا هريرة كان جليس رسول الله ﷺ : فوقعت السكين من يدى رسول الله فقال لأبى هريرة: " ناولنى السكين ، فلم يفهم أبو هريرة ، فكرر النبى ذلك حتى قال أبو هريرة آلمدية تريد ؟ فقال : نعم ، فقال : أوَ تسمى عندكم سكينا ، ثم قال أبو هريرة : والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ [٣])) .

غير أن بعض القائلين بالترادف أسرفوا في ذلك ، فجعلوا من المترادف ما ليس منه ، وسووا بين الألفاظ لأدنى ملابسة فى المعنى بينها ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : ((ومنهم من ينادون بالترادف أو يعترفون بوقوعه فى الألفاظ ، وبعض هؤلاء المؤيدين لفكرة الترادف يغالون فى رأيهم إلى أن سمحوا بمئات الكلمات للمعنى الواحد فى بعض الأحيان [٤])) . وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس عدداً من المترادفات التى أوردها الرمانى فى كتابه "الألفاظ المترادفة " ، ويبدو فيها المغالاة والتعسف ، منها مثلا : وصلته، ورفدته ، وحبوته ، وأعطيته ، وكذلك أقلقنى ، وكربنى ، وضعضعنى وغيرها ثم علق قائلاً : ((لا أظن أننا بحاجة إلى التعليق على هذه الأمثلة،

---

(١) فى اللهجات العربية ١٨١ .

(٢) المزهر للسيوطى ٤٠٥/١ . وانظر : دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١١٨/ هامش ٧٤ .

(٣) فى اللهجات العربية ١٧٦ .

(٤) فى اللهجات العربية ١٧٤ .

فمجرد النظر إليها يبين بوضوح مقدار مغالاة أصحاب الترادف وتجاهلهم لتطور الدلالات فى الأجيال المختلفة، وخلطهم بين دلالات جاهلية وأخرى إسلامية [١])).

وهكذا تتضح لنا معالم هذه المسألة ، فالصلة بين الألفاظ من حيث دلالاتها لا تقف عند شكل واحد ، وإنما تتعدد أشكالها ، فتارة تتحد الدلالات فيكون الترادف التام pure synonymy ، وإن كان أكثر العلماء ينكرونه، وتارة تقترب فيكون شبه الترادف pseudo synonymy ، أو Homonyms ، وهذا أشبه شيء بالمثلثات أو المسدسات فى الهندسة ؛ إذ بقدر ما تشتمل عليه من أضلاع متساوية ، وزوايا متطابقة ، يكون تطابقها .

وعلى الرغم من الآراء الكثيرة فى قضية الترادف ، فإن برند شبلنر يقرر أن ((مشكلة الترادف الذى يعنى المساواة فى المعنى أو التشابه الدلالى بين الوحدات القاموسية لم تحل فى اللغة ، ومازالت موضع خلاف حتى الآن. فعلى حين ينادى بعض الباحثين بوجود الترادف فى كل الوحدات القاموسية التى تدل فى إطار علم الدلالة على المعنى نفسه ، يرفض آخرون الاعتراف مطلقا بإمكانية وجود الترادف بمعنى المساواة فى الدلالة [٢])) .

وهكذا كان الخلاف شديداً بين المنكرين للترادف والمثبتين له ، ولم يجتمع العلماء قديما أو حديثاً على رأى واحد . وبالرغم من هذا كله فإن ابن الأثير لم يعرض لهذا الخلاف ؛ إذ لم يحاول الانتصار لمذهبه ، وإقامة الدليل

---

(١) دلالة الألفاظ ٢٢٠ – ٢٢١ .

وهذه الرواية التى جاء بها القائلون بالترادف ضعيفة ؛ لأن كلمة السكين وردت فى القرآن الكريم، فى قوله تعالى:﴿ وآتت كل واحدة منهن سكينا ﴾ يوسف ٣١/١٢ . ويستبعد بناء على ذلك عدم معرفة أبى هريرة لدلالة كلمة السكين .

(٢) علم اللغة والدراسات الأدبية ترجمة د. محمود جاد الرب ٤٦ .

عليه ، ولم يحاول تفنيد مذهب القائلين بعدم وقوع الترادف ؛ وإنما اكتفى بالإشارة إلى وقوع الترادف فى اللغة مُعَرِّفاً إياه بأنه: ((اتحاد المسمى واختلاف أسمائه)) ممثلاً بالخمر ، والراح ، والمُدَام.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير تحدث عن نشأة النحو العربى فى أثناء عرضه للنوع الأول من الآلات التى يفتقر إليها الأديب ، وهو معرفة علم العربية من النحو والتصريف [١] ، وذكر عدداً من الروايات التى وردت فى سبب النشأة ، وهذا على خلاف موقفه من مسألة الترادف . ويبدو أن اهتمام ابن الأثير بنشأة النحو كانت غايته إثبات أن النحو العربى تواضع عليه واضعوه ، ومن ثم فلا ضير إذا خرج الأديب عن قواعده ، مادام الكلام منسوجاً على منوال الحسن ، يقول ابن الأثير بعد حديثه عن ضرورة معرفة الأديب النحووالتصريف : ((... ومع هذا فينبغى لك أن تعلم أن الجهل بالنحو لا يقدح فى فصاحةٍ ولا بلاغة ، ولكنه يقدح فى الجاهل به نفسه ؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم . والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما ، وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن فى اللفظ الحسن ، المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة . ولهذا لم يكن اللحن قادحا فى حسن الكلام [٢])). أما الحديث عن وقوع الترادف فهى مسألة لم تحسم ؛ ولذلك لم ير ابن الأثير فائدة فى الحديث عن الخلاف القائم بين العلماء حولها، وكان همه بيان فائدة الترادف بالنسبة للأديب .

ذهب ابن الأثير إلى أن الترادف يمنح مؤلف الكلام القدرة على الاختيار والمفاضلة بين الألفاظ المترادفة ، وإيثار اللفظ الذى يحقق فنية العمل

---

(١) المثل السائر ٤٢/١ – ٥٠ .

(٢) المثل السائر ٤٩/١ .

الأدبي ، فالسجع مثلاً يحققه لفظ ولا يحققه آخر مرادف له فى سياق ما، وهذا اللفظ الثانى يحقق السجع فى سياق لغوى آخر لا يحققه الأول ، وهكذا. ووزن الألفاظ المترادفة يلعب دوراً أيضا فى اختيار بعضها ، وطرح بعضها الآخر لتحقيق إيقاع موسيقى يتطلبه النص ؛ ذلك أن الألفاظ المترادفة تختلف غالبا فى أوزانها ، وقد أشار أولمان إلى هذه الأهمية للمترادفات قائلا : ((.... أضف إلى ذلك أن المترادفات فى حالات الضرورة يكون لها دور أكبر من هذا أهمية وخطورة فى نظام التعامل باللغة . فإذا ما تطرق الغموض مثلاً إلى كلمة من الكلمات بحيث تصبح غير وافية بالغرض ؛ فالغالب أن يلجأ إلى كلمة أخرى مرادفة لها كى تسد هذا النقص [(١)])) .

وعلى الرغم من أن ابن الأثير وأولمان يريان أن المترادفات تعد وسيلة يستعين بها الكاتب أو الشاعر – فإن الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الشعراء يلعبون دوراً فى زيادة المترادفات فى اللغة ؛ لأنهم يعنون بموسيقى الكلام ، فيستعملون الألفاظ دون مراعاة للفروق الدقيقة بينها ، ومن هنا ينشأ الترادف يقول الدكتور إبراهيم أنيس : ((وكثرة الترادف فى اللغة العربية أمر مفهوم نستطيع تفسيره ، فقد شغلت موسيقى الكلام أصحاب اللغة عن رعاية الفروق بين الدلالات فأهملوها أو تناسوها ، واختلطت الألفاظ بعضها ببعض ، أو تراكمت فى محيط واحد كسرب من النحل يجتمع فى خلية واحدة [(٢)])).

ويؤكد الدكتور إبراهيم أنيس رأيه بأن السيف له أسماء كثيرة هى أوصاف له ، وكل وصف له خصيصة دلالية ، غير أن المتنبى استعمل هذه الأوصاف دون تفريق بينها ، يقول الدكتور أنيس : ((... كالهندى الذى عرف بأنه سيف حاد رقيق ، فى صلبه مرونة ، وكان يصنع فى بلاد الهند.

---

(١) دور الكلمة في اللغة، ترجمة د. كمال بشر ١١٦.

(٢) دلالة الألفاظ ٢١٢ .

واليمانى الذى كان يصنع فى بلاد اليمن ، مُقَوَّس النّصل بعض التقويس ، وله فِرِنْد ونقوش، والمَشْرَفِيّ الذى كان يصنع فى دمشق على شكل خاص متميز عن سابقيه ، وهكذا . ومع هذا فحين استعمل عنترة أمثال هذه الأوصاف فى شعره ، لا تكاد تلحظ تلك الفروق، بل الذى يستبين من كلامه أنه عَنَى سيفاً جيداً ، وقد ألزمته القافية أو نظام المقاطع أن يستعمل الهندى فى موضع، واليمانى فى موضع آخر ، والمشرفى فى موضع ثالث [1])).

وَرَأْى الدكتور إبراهيم أنيس ، وإن لم يورد نصوصاً تؤكده ، لا يخلو من وجاهة ؛ فالضرورة الشعرية التى تسمح للشاعر أن يخرج عن قواعد النحو– وإن كان ذلك فى إطار ما يعرف بالضرائر الشعرية – يمكن أن تضطره إلى استخدام الألفاظ التى تتشابه فى كثير من زواياها الدلالية ، فينشأ الترادف بينها . وفى الوقت نفسه فإن الألفاظ المترادفة أصلاً تضيف إلى معجم الشاعر أو الكاتب ثراء ، يُمَكِّنه من استبدال لفظة بأخرى إذا دعت الضرورة الفنية إلى ذلك . ولذلك فليس هناك تنافر بين ما ذهب إليه ابن الأثير ، وما رآه الدكتور إبراهيم أنيس .

المفاضلة بين المترادفات :

ذهب كثير من العلماء إلى جواز وقوع الترادف فى اللغة ، غير أنهم لم يحاولوا المفاضلة بين هذه الألفاظ المترادفة ، فقد كان همهم إثبات الظاهرة ، والوقوف على الشواهد التي تؤكدها ، ولعلهم كانوا يَعُدُّون هذه الألفاظ سواء ، ولا ميزة لأحدها على الآخر ، فكلها تدور فى فلك معنى واحد .

لكن ضياء الدين بن الاثير يرى أن الألفاظ المترادفة تتفاضل فيما بينها، فيكون بعضها حسناً ، وبعضها قبيحاً ، ويسوق أمثلة لذلك ، فيقول : ((وقد رأيت جماعة من الجهال إذا قيل لأحدهم : إن هذه اللفظة حسنة ، وهذه قبيحة،

---

(١) دلالة الألفاظ ٢١٢ .

أنكر ذلك ، وقال : كل الألفاظ حسن ، والواضع لم يضع إلا حسناً ! ومن يبلغ جهله إلى أن لا يفرق بين لفظة (الغُصْن) ولفظة (العُسلُوج) ، وبين لفظة (المُدامَة) ولفظة (الإسْفَنْط) ، وبين لفظة (السيف) ولفظة (الخَنْشَليل) ، وبين لفظة (الأسد) ولفظة (الفَدَوْكَس) ، فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب ، ولا يجاوب ، بل يترك وشأنه .. وما مثاله في هذا المقام إلا كمن يُسَوِّي بين صورة زنجية سوداء مظلمة السواد ، شوهاء الخَلْق ، ذاتِ عَيْنٍ محمرة ، وشَفَة غليظة كأنها كُلْوَة ، وشَعْرٍ قَطَط كأنه زَبِيبَة ، وبين صورة رومية بيضاء مشربة بحمرة ، ذات خد أسيل ، وطَرْف كحيل ، ومبْسَم كأنما نُظمَ من أقاح ، وطرة كأنها ليل على صباح [1])) .

ولعله باد من النص أن الألفاظ المذكورة أولاً هي المُفضّلة عند ابن الأثير على المذكورة بعدها فلفظ (الغُصْن) أفضل من (العُسْلُوج) ، و(المُدامَة) أفضل من (الإسْفَنْط) ، ولفظ (السيف) أفضل من (الخَنْشَليل)، و(الأسد) أفضل من (الفَدَوْكَس) . ولم يذكر ابن الأثير معياراً للمفاضلة بين هذه الألفاظ المترادفة سوى الذوق ، ومصدره حاسة السمع ، فما أنست له الآذان كان حسنا ، وما مَجَّتْه الأسماع كان قبيحاً ، يقول ابن الأثير : ((والألفاظ داخلة في حيز الأصوات ، فالذي يستلذه السمع منها ويميل إليه هو الحسن ، والذي يكرهه وينفر عنه ، هو القبيح ، ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير ، وصوت الشحرور ويميل إليهما ، ويكره صوت الغراب وينفر عنه ، وكذلك يكره نهيق الحمار ، ولا يجد ذلك في صهيل الفرس ؟ والألفاظ جارية هذا المجرى [2])) . ويقول كذلك : ((ومن له أدنى بصيرة يعلم أن للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة كنغمة أوتار ، وصوتاً منكراً

---

(١) المثل السائر ١/١٧٠ .

(٢) المثل السائر ١/٩١ ، ١٦٩ .

كصوت حمار ، وأن لها في الفم أيضا حلاوة كحلاوة العسل ، ومرارة كمرارة الحنظل ، وهي على ذلك تجرى مجرى النغمات والطعوم [(١)])).

وإذا كانت حاسة السمع هي المقياس للمفاضلة ، فإن الألفاظ التي استقبحها ابن الأثير لا يمجها السمع ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن ابن الأثير يرى أن الترادف يفتقر إليه الأديب ((ليجد - إذا ضاق به موضع في كلامه بإيراد بعض الألفاظ فيه - العدول عنه إلى غيره ، ومما هو في معناه [(٢)])) ، فماذا يمكن أن يصنع الأديب إذا ضاق به موضع في كلامه بإيراد لفظة الأسد ، ولم يجد بديلا لها سوى الفَدَوْكس ؟ لأن القافية أو الوزن في الشعر أو السجع في النثر يقتضي ذلك ! ألا تكون هذه اللفظة في هذا الموضع أحسن من نظيراتها ؟

ولم يقف ابن الأثير عند هذا الحد ، بل ذهب إلى أن الألفاظ المترادفة يحسن استعمال بعضها في مواضع لا يحسن فيها استعمال الأخرى ، والعكس بالعكس ، يقول : ((ومن عجيب ذلك أنك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد، وكلاهما حسن في الاستعمال ، وهما على وزن واحد وعِدَّة واحدة إلا أنه لايحسن استعمال هذه في كل موضع تستعمل فيه هذه ، بل يفرق بينهما في مواضع السبك ، وهذا لا يدركه إلا من دق فهمه ، وجل نظره . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ﴾ [(٣)] ، وقوله تعالى : ﴿ رب إني نذرت لك ما في بطني محررا ﴾ [(٤)] فاستعمل (الجوف) في الأولى ، و(البطن) في الثانية ، ولم يستعمل (الجوف) موضع (البطن) ، ولا (البطن)

---

(١) المثل السائر ١/١٧١ .

(٢) المثل السائر ١/٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/٤ .

(٤) سورة آل عمران ٣/٣٥ .

موضع (الجوف) ، واللفظتان سواء فى الدلالة . وهما ثلاثيتان فى عدد واحد ، ووزنهما واحد أيضا [١])) .

ويسوق ابن الأثير مثالا آخر فيقول : ((ومما يجرى هذا المجرى قوله تعالى : ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ﴾ [٣] ، فالقلب والفؤاد سواء فى الدلالة ، وإن كانا مختلفين فى الوزن ، ولم يستعمل فى القرآن أحدهما فى موضع الآخر [٤])) . وهذه الألفاظ المترادفة التى ذهب ابن الأثير إلى أنه لا يمكن أو لا يحسن استبدال أحدها بآخر ، لا تعد مترادفة عند من يشترط أن تكون المترادفات قابلة للتبادل بينها فى أى سياق [٥] ، فإذا تعذر تبادلها انتفى ترادفها .

والناظر فى المعجم يجد هذه الألفاظ مترادفة ، ويفسر أحدها بالآخر ، فالبطن هو الجوف ، والفؤاد هو القلب [٦] ، ولكن الاستعمال يفرض على هذه المترادفات أن يستخدم أحدها فى سياق لا يستخدم فيه غيره ، أو يرتبط بلفظ لا يليق ارتباط مرادفه به ، فنحن نقول : (سويداء قلبى) بإضافة السويداء

---

(١) المثل السائر ١٦٤/١ .

(٢) سورة النجم ٥٣/ ١١ .

(٣) سورة ق ٣٧/٥٠ .

(٤) المثل السائر ١٦٤/١ .

(5) S. Ullmann, The Principles of Semantics, PP. 108 - 109 .

(٦) ورد فى المعجم « البطن من كل شىء : جوفه » .

انظر : المعجم الوسيط (بطن) ٦٤/١ .

وكذلك « الجوف من كل شىء باطنه الذى يقبل الشغل والفراغ » .

انظر : المعجم الوسيط (جاف) ١٥٣/١ .

وورد أيضا « الفؤاد : القلب » .

انظر : المعجم الوسيط (فأد) ٦٩٥/٢ .

إلى القلب غالباً ، ونادراً ما تضاف إلى الفؤاد ، وكذلك نقول : (إراقة الدماء) مثلاً ، ولا نقول : (صب الدماء) ، والإراقة هى الصب .

وفى اللغة الإنجليزية تستعمل كلمة strong مع كلمة tea ، وكلمة powerful مع كلمة car، والكلمتان strong ، و powerful بمعنى واحد، كذلك فإن ما يستخدم من المترادفات فى موقف قد لا يصلح للاستخدام فى موقف آخر ، فكلمة الوداع bye - bye ، و goodbye فى الإنجليزية تستخدم الأولى بين شخصين على درجة واحدة ، ولا يجوز أن يقول مرءوس لرئيسه bye - bye ، وإنما يودعه بالكلمة الثانية goodbye [١] .

وقد تنبه ابن الأثير إلى ما يلعبه سياق الموقف من دور فى استخدام لفظة فى موضع ، واستخدام مرادفتها فى موضع آخر ، وعدم استخدام إحداهما فى موضع الأخرى ، على الرغم من دلالتهما على معنى واحد ، يقول ابن الأثير : ((ليس كل الألفاظ المترادفة يقوم بعضها مقام بعض [٢])). ويقول: ((واعلم أن من المعانى ما يعبر عنه بألفاظ متعددة ، ويكون المعنى المندرج تحتها واحداً ، فمن تلك الألفاظ ما يليق استعماله بالمدح ، ومنها ما يليق استعماله بالذم ، ولو كان هذا الأمر يرجع إلى المعنى فقط ، لكانت جميع الألفاظ الدالة عليه سواء فى الاستعمال ، وإنما يرجع فى ذلك إلى العرف دون الأصل .

((ولنضرب لذلك مثالاً فنقول : هل يجوز أن يخاطب الملك فيقال له : وحق دماغك قياساً على وحق رأسك ؟ وهذا يرجع إلى أدب النفس دون أدب الدرس ، فإذا أراد مؤلف الكلام أن يمدح ، ذكر الرأس والهامة والكاهل وما

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ،ترجمة الدكتور كمال بشر ١٢٦ / هامش ٧٤ .

(٢) المثل السائر ٢/٣٤١ .

جرى هذا المجرى ، فإذا أراد أن يهجو ذكر الدماغ والقفا والقذال وما جرى هذا المجرى [١])).

وقد اعترضت باحثة على رأى ابن الأثير ، ذاهبة إلى أنه ليس هناك ترادف بين لفظتى " رأس " و " دماغ " ، تقول : ((لم يدرك ابن الأثير أن دماغ غير رأس ، فالمعنى ليس متطابقا ، وإنما متقارب [٢] ، فالدماغ هى الرأس منظوراً إلى محتواها من المخ أو الذهن ، والرأس هى الدماغ منظوراً إليها من حيث تسنمها ذروة الجسم وقيادتها له . والعرف هو أن الرأس هو الذى يستخدم فى صيغة اليمين ؛ لأن كلمة رأس هى التى تشير إلى تمجيد المقسم به، أما كلمة دماغ فلا تفيد هذا التكريم ، ومن ثم فإن هذه الملاحظة كان ينبغى أن تقوده إلى أنه بالرغم من وجود منطقة مشتركة فى المعنى بين الكلمتين ، إلا أن كلا منهما تحتوى على عناصر دلالية لا توجد فى الأخرى [٣])) .

وإذا كانت لفظة الدماغ تعنى حشو الرأس أو محتوى الرأس– كما ذهبت الباحثة – فهذا أحد معنيين لها ، فقد ورد فى المعجم أن الدماغ هو الرأس ، فالدماغ والرأس مترادفتان . وإذا فرضنا أن اللفظتين غير مترادفتين فى كل الزوايا الدلالية لهما ، فإن كثيراً من المترادفات تختلف فى بعض زواياها الدلالية ، ولا يكون هذا الاختلاف سبباً مباشراً فى اختلاف استخدام هذه المترادفات ، إلى حد أن تستخدم لفظة فى موضع المدح ، وتستخدم

---

(١) المثل السائر ٣/١٩٠ .

(٢) فى نص الباحثة ؛ وإنما متقارباً ، وهذا خطأ ، والصواب : متقارب .

(٣) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ٤٤ .

وملاحظ أن الباحثة استخدمت كلمتى الدماغ والرأس مؤنثتين والصواب أنهما مذكرتان ، وقالت : " بالرغم من ... إلا أن " والصواب " بالرغم من كذا ... فإن ..... " .

أخرى فى مقام الذم ، كلفظتى الرأس والدماغ اللتين أشار إليهما ابن الأثير . ويؤخذ على ابن الأثير أنه لم يأت بشواهد شعرية أو نثرية تؤكد مذهبه .

ومن عجيب ما ذكره ابن الأثير أن لفظتى "العسل" و"الشهد" وهما مترادفتان، استخدمت إحداهما فى القرآن وهى العسل ، ولم تستخدم الأخرى، وأنهما وردتا فى بيتين من الشعر فكانت كلمة "الشهد" أحسن من كلمة "العسل" ، يقول ابن الأثير: ((وعلى هذا ورد قول الأعرج من أبيات الحماسة :

نَحْنُ بَنُو المَوْتِ إِذَا المَوْتُ نَزَلْ   لاَ عَارَ بِالْمَوْتِ إِذَا حُمَّ الأَجَلْ

المَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ العَسَلْ [١]

وقال أبو الطيب المتنبى :

إِذَا بِى مَشَتْ حفَّتْ عَلَى كُلِّ سَابِحٍ   رِجَالٌ كَأَنَّ المَوْتَ فِى فَمِهَا شَهْدُ[٢]

---

(١) وردت الأبيات فى ديوان الحماسة هكذا :

- أَنَا أَبُو بَرْزَةَ إِذْ جَدَّ الوَهَلْ   خُلِقْتُ غَيْرَ زُمَّلٍ وَلاَ وَكَلْ.
- ذَا قُوَّةٍ وَذَا شَبَابٍ مُقْتَبَلْ   لاَ جَزَعَ اليَوْمَ عَلَى قُرْبِ الأَجَلْ .
- المَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ العَسَلْ   نَحْنُ بَنِى ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ .
- نَحْنُ بَنُو الموتِ إِذَا الموتُ نَزَلْ   نَنْعَى ابنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ .

رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ

أبو برزة : أى ملازم لمبارزة الأعداء ، والوهل : الفزع ، والزمل : الضعيف ، الوكل : الذى يتكل على غيره، والمقتبل : الغض الجديد ، والأسل : الرماح، وبجل بمعنى حسب ، والتقدير : ثم حسبنا ذلك. انظر : ديوان الحماسة ، شرح التبريزى ١/١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها محمدبن سيار بن مكرم التميمى ، مطلعها :

أَقَلُّ فَعَالِى بَلْهَ أَكْثَرَهُ مَجْدُ   وَذَا الجِدُّ فِيه نِلْتُ أَمْ لَمْ أَنَلْ جَدُّ .

والبيت فى الديوان :

إِذَا شِئْتُ حفَّتْ بِى عَلَى كُلِّ سَابِحٍ   رِجَالٌ كَأَنَّ المَوْتَ فِى فَمِهَا شَهْدُ

والمعنى أنه مطاع فى قومه ، متى شاء أحاط به رجال يستعذبون الموت كما يستحلى العسل .

فهاتان لفظتان هما: العسل والشهد، وكلاهما حسن مستعمل، لا يشك في حسنه واستعماله، وقد وردت لفظة العسل في القرآن دون لفظة الشهد؛ لأنها أحسن منها، ومع هذا فإن لفظة الشهد وردت في بيت أبي الطيب، فجاءت أحسن من لفظة العسل في بيت الأعرج[١]» .

وهكذا يختلف استخدام الألفاظ المترادفة من سياق لغوي إلى آخر، ومن موقف إلى آخر؛ ولذلك فإن النظر إلى الألفاظ المترادفة، بوصفها وحدات قاموسية، يختلف عنه بوصفها نسيجا في النص الأدبي؛ ولذلك يقرر أولمان أن دراسة الترادف أصبحت موضع اهتمام علم الدلالة semantics، والأسلوبية stylistics، والمعجميات lexicography[٢] .

---

(١) المثل السائر ١/١٦٥.

وسأقوم بتحليل هذه الأبيات في الفصل الأخير من الدراسة.

(2) Ullmann, The Principles of Semantics, p.113.

٣ - رأى ابن الأثير فى المشترك اللفظى :

إذا كان المعنى الواحد يقع عليه أحياناً غير واحد من الألفاظ فيما يعرف بالترادف synonymy ، فإن اللفظ الواحد قد يدل على عدد من المعانى فيما يعرف بالمشترك اللفظى homonymy ، وهو أحد أشكال ارتباط اللفظ الواحد بالمعانى المختلفة [١] . ويؤكد أولمان أنه لم يحظ تخصص من تخصصات علم اللغة بما حظى به المشترك اللفظى من عناية فى هذا القرن[٢]. وهذا الاهتمام الزائد بالمشترك اللفظى مرده - فى رأينا - إلى دخول هذه الظاهرة فى إطار دراسة المعنى ، ودراسة المعنى هى الشغل الشاغل - أو تكاد تكون- للغويين المحدثين ؛ ولذلك اختلفت الآراء ؛ وتعددت المذاهب فى هذه المسألة .

---

(١) ذهب أولمان إلى أن هناك نوعين من أنواع تعدد المدلولات لكلمة واحدة ، وهما البوليزيمى polysemy ، والهومونيمى homonymy . والمصطلح الأول يعنى عنده تعدد المعانى لكلمة واحدة نتيجة استخدامها فى سياقات مختلفة مثل كلمة عملية operation التى تعنى عملية جراحية ، وعملية استراتيجية، وصفقة تجارية.. إلخ. أما المصطلح الثانى فيعنى أن هناك كلمات مختلفة واقعة على معان مختلفة، ولكنها متفقة نطقاً أو لفظاً، مثل كلمة Page التى تعنى ورقة فى نحو the page of a book، وتعنى ساعياً أو بواباً فى نحو a page boy .

انظر : دور الكلمة فى اللغة ،ترجمة الدكتور كمال بشر ١٢٦ - ١٢٩ .

وقد أضاف أولمان فى كتابه " The Principles of Semantics " نوعاً ثالثاً من أنواع تعدد المعنى للكلمة الواحدة ، وهو shifts in a; plication ويتمثل فى الأشكال المختلفة التى يكون عليها المعنى several aspects of one sense ،ومَثَّل أولمان هذا النوع بكلمة حائط wall التى تختلف أشكالها طبقا للمادة المصنوعة منها - according to its material (stone - brick - concrete - timber) ، وطبقاً للدور الوظيفى according to its functional role فهناك حائط منزل wall of house ، وبوابة fortress ؛ وطبقاً لخلفية المستعملين : بنّاء Bricklayer ، أو مهندس معمارى Architect ، أو مؤرخ فنون Art Historian.

انظر : - The Principles of Semantics. PP. 115 - 117.

(2) S. Ullmann, The Principles of Semantics, PP. 125 - 126 .

وقد عرض ابن الأثير للمشترك اللفظى فى اللغة فأقر وقوعه ، بل لقد أوجب على الكاتب أو على مؤلف الكلام معرفته والاستعانة به فى كلامه، يقول ابن الأثير : ((وكذلك يحتاج (أى مؤلف الكلام) إلى معرفة الأسماء المشتركة ليستعين بها على استعمال التجنيس فى كلامه ، وهى اتحاد الاسم واختلاف المسميات ، كالعين فإنها تطلق على العين الناظرة ، وعلى ينبوع الماء ، وعلى المطر وغيره ، إلا أن المشتركة تفتقر فى الاستعمال إلى قرينة تخصصها ، كى لا تكون مبهمة ، لأنا إذا قلنا : " عين " ثم سكتنا ، وقع ذلك على محتملات كثيرة بين العين الناظرة ، والعين النابعة ، والمطر ، وغيره، مما هو موضوع بإزاء هذا الاسم ، وإذا قرنا إليه قرينة تخصه زال ذلك الإبهام بأن نقول : عين حسناء ، أو عين نَضَّاخَة ، أو مُلِثَّة أوغير ذلك [(١)])).

وقد اعترضت باحثة على مذهب ابن الأثير فىالمشترك اللفظى بقولها : ((فقول ابن الأثير بأن المشتركة تفتقر إلى قرينة فى الاستعمال افتراض غير صحيح ؛ لأن الكلمات المفردة لا أساس لها فى حديثنا ، وليس هنالك كلمة ترد بلا سياق ، فالسياق الافتراضى الذى قصده سياق لغوى ؛ إذ إن هناك سياقات أخرى غيرها – كما نعلم – كسياق الحال مثلاً [(٢)])) . وكلام الباحثة ينساق إلى كثير من ألفاظ اللغة ، مشتركة كانت أو غير مشتركة .

وفى كلام ابن الأثير إشارة إلى إيمانه بوقوع المشترك اللفظى فى اللغة، وبيان لحد المشترك ، وأمثلته ، وفائدته فى الكلام . أما عن إيمان ابن الأثير بوقوع المشترك اللفظى فى اللغة ، فهذا يعد أحد رأيين فى هذه القضية ، فإن من القدماء من أنكر أن تكون الألفاظ التى يلتمس بين معانيها صلة مجازية كلفظة العين التى ذكرها ابن الأثير– أنكر أن تكون هذا الألفاظ من المشترك.

---

(١) المثل السائر ١/ ٥٠ .

(٢) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ، للباحثة رفيقة عبد الله ١١٤ .

ويعرض ابن الأثير لرأى المنكرين وحجتهم فى ذلك فيقول : ((وهذا موضع للعلماء فيه مجاذبات جدلية ، فمنهم من ينكر أن يكون اللفظ المشترك حقيقة فى المعنيين جميعاً [١])) ، ويقول : ((إن ذلك يخل بفائدة وضع اللغة؛ لأن اللغة إنما هى وضع الألفاظ فى دلالاتها على المعانى ، أى وضع الأسماء على المسميات ، لتكون منبئة عنها عند إطلاق اللفظ ، والاشتراك لا بيان فيه، وإنما هو ضد البيان ، لكن طريق البيان أن يجعل أحد المعنيين فى اللفظ المشترك حقيقة ، والآخر مجازاً ؛ فإذا قلنا : هذه كلمة ، وأطلقنا القول فُهِمَ منه اللفظة الواحدة ، وإذا قيدنا اللفظ فقلنا : هذه كلمة شاعرة ، فُهِمَ منه القصيدة المقصدة من الشعر ، وهى مجموع كلمات كثيرة ، ولو أطلقنا من غير تقييد وأردنا القصيدة من الشعر ، لما فهم مرادنا ألبتة . هذا خلاصة ما ذهب إليه من ينكر وقوع المشترك فى المعنيين حقيقة [٢])) .

وقد رد ابن الأثير على منكرى وقوع المشترك ، غير أننا نعرض أولاً لتعريف ابن الأثير ونناقشه ؛ لأن فى ذلك تيسيراً لفهم القضية والوقوف على أبعادها ، فالمشترك عند ابن الأثير هو : ((اتحاد الاسم ، واختلاف المسميات[٣])) ، سواء كانت هناك صلة بين هذه المسميات أوْ لا ، ويتضح ذلك من تمثيله له بالعين .

وهذا التعريف الذى يكاد القدماء يجمعون عليه ، لا يقبله الدرس اللغوى الحديث على إطلاقه ؛ فالمشترك اللفظى هو وقوع عدد من الكلمات المتفقة لفظا على عدد من المعانى ، فيكون الاتفاق فى النطق موحياً بأن هناك كلمة واحدة ، والأصل أنها كلمات عِدَّة . وعلى هذا فإن كلمة العين التى مثل بها

---

(١) المثل السائر ١ / ٥١ .

(٢) المثل السائر ٥١/١ .

(٣) المثل السائر ١/ ٥٠ .

ابن الأثير خارجة عن أن تكون مشتركاً لفظياً ؛ ذلك « لأن المشترك اللفظى الحقيقى إنما يكون حين لا نلمح أى صلة بين المعنيين ، كأن يقال لنا مثلا : إن الأرض هى الكرة الأرضية ، وهى أيضا الزكام . وكأن يقال لنا إن الخال هو أخو الأم ، وهو الشامة فى الوجه ، وهى الأكمة الصغيرة [١] » .

أما كلمة العين فإن معانيها المختلفة تعد تنويعات مجازية انطلاقاً من دلالة واحدة ؛ « فالأصل فى العين أنها تدل على عضو الإبصار الذى يرى به الإنسان والحيوان ، أما دلالتها على عين الماء ؛ فلأن هذه تبدو للوارد عليها من أعلى الصحراء قطعة لامعة من الماء يجف بها النبات ، فتكون أشبه بالعين بأهدابها [٢] » . وقد أدرك ابن أبى الحديد إمكان وقوع اللفظ على معنيين بينهما صلة مجازية ، ولذلك قال بعد أن أورد تعريف ابن الأثير للمشترك : « أقول - والكلام لابن أبى الحديد - ينبغى أن تزاد فى ذلك زيادة فيقال : هى التى وضعت لها وضعا أولاً ، فيكون ذلك احترازاً عما يدل على شىء بالحقيقة ، وعلى غيره بالمجاز ، فإنه متحد تختلف مسمياته ، ولا يسمى مشتركاً [٣] » . وقياساً على هذا ، فكل المعانى التى يلتمس بينها صلة مجازية، لا تعد ألفاظها من المشترك اللفظى ، وهذا يسلم إلى نتيجة فحواها أن المشترك اللفظى قليل فى اللغة ، على الرغم مما يبدو من كثرته [٤] .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن وجود المشترك اللفظى فى اللغة يرجع إلى واضع اللغة ، فالمشترك إذاً لم يقع مصادفة ، وإنما هو أمر مقصود لغاية

---

(١) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٤ .

(٢) كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظاظا ٩٠ .
وانظر : دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٥ .

(٣) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٤/٤٨ .

(٤) انظر : كلام العرب : من قضايا اللغة العربية ، للدكتور حسن ظاظا ٨٩ .
وانظر : دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ٤/٢ .

حددها ابن الأثير وهى " التحسين " ، يقول ابن الأثير رداً على منكرى وقوع الاشتراك لتعارضه مع البيان الذى من أجله كانت اللغة - يقول : ((أما قولك[١] : إن فائدة وضع اللغة إنما هو البيان ، عند إطلاق اللفظ ، واللفظ المشترك يخل بهذه الفائدة - فهذا غير سليم ، بل فائدة وضع اللغة هو البيان والتحسين ، أما البيان فقد وفى به الأسماء المتباينة التى هى كل اسم واحد دل على مسمى واحد ، فإذا أطلق اللفظ فى هذه الأسماء كان بَيّناً مفهوماً ، لا يحتاج إلى قرينة ، ولو لم يضع الواضع من الأسماء شيئاً غيرها ، لكان كافياً فى البيان . وأما التحسين فإن الواضع لهذه اللغة العربية التى هى أحسن اللغات ، نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة فيما يصوغونه من نظم ونثر ، ورأى أن من مهمات ذلك التجنيس ، ولا يقوم به إلا الأسماء المشتركة ، التى هى كل اسم واحد دل على مسميين فصاعداً ، فوضعها من أجل ذلك [٢])) .

ويكاد ابن الأثير ينفرد بهذا الرأى فى نشأة المشترك اللفظى ؛ إذ يجمع اللغويون - أو يكادون - على أن نشأة المشترك اللفظى ترجع إلى أسباب خارجية تتمثل فى اختلاف لهجات القبائل العربية ، وأسباب داخلية تتمثل فى التغير فى النطق ، والتغير فى المعنى [٣] . ولم يشر أحد إلى أن واضع اللغة عمد إلى وقوع اللفظ الواحد على غير واحد من المعانى ؛ فهذه مسألة تتعلق بالنشأة الأولى للغة ، تلك النشأة التى لم يفلح العلماء فى الوقوف على رأى أكيد فيها ، وكل ما ورد عنهم من آراء ونظريات يعد ضرباً من الاجتهاد؛ لأنه يفتقر إلى الدليل العلمى اليقينى .

---

(١) الكاف تعود على منكر المشترك اللفظى .

(٢) المثل السائر ٥١/١ .

(٣) علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ١٥٩ - ١٦١ .

وانظر : العربية والغموض ، للدكتور حلمى خليل ٩٩ - ١٠١ .

ومذهب ابن الأثير إلى أن واضع اللغة نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة ، فيما يصوغونه من نظم ونثر ، ورأى أن من مهمات ذلك التجنيس ، وما إلى ذلك – هذا المذهب فيه ربط لمستويات الاستعمال اللغوى بالنشأة الأولى ، وهذا أيضاً لا يمكن الوقوف عليه والأخذ به ، يقول الأستاذ أمين الخولى : ((تنظر فى هذا فتشعر شعوراً قوياً بأن فى الأمر مخالفة لطبائع الأشياء ؛ لأن سير الحياة فيما تبين ليس إلا نشوءاً يعقبه ارتقاء، وخالفاً يكبر عن سالف ، فكيف يكون الأمر فى اللغة على عكس هذا ؟ [١]))، ولذلك ينفى الأستاذ الخولى ما ينسب إلى واضع اللغة من أنه نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة فوضعه لهم ، يقول : ((لا تلبث مهما تكن متسامحاً أن تستكثر هذا الذى يدعونه للقوم البداة من الحكمة الشاملة ، والنظرة الثاقبة التى تطلعت فى بداوتها الساذجة من وراء الأجيال الكثيرة إلى المطالب الإنسانية اللغوية النامية المتجددة فليس لوضع الواضع الأول بحكمته وحسن تأتيه ، أو بغير ذلك ، وجود ولا سند [٢])) .

وقد رفض ابن الأثير أن يكون اختلاف اللهجات سبباً فى وجود المشترك ، وقد طرح سؤالا وأجاب عنه ، يقول : ((فلِمَ لا تُنْسب الأسماء المشتركة إلى اختلاف القبائل لا إلى واضع واحد ؟ قلت فى الجواب : هذا تعسف لا حاجة إليه ، وهو مدفوع من وجهين : أحدهما – ما قدمت القول فيه من الترجيح الذى سوّغ للواضع أن يضع ، الآخر – أنا نرى أنه قد ورد من الجموع ما يقع على مسميين اثنين كقولهم : " كِعَاب " جمع " كَعْب " ، الذى هو كَعْبُ الرِّجْل ، وجمع كَعْبَة ، وهى البنية المعروفة ، وإذا أطلقنا اللفظ فقلنا: " كِعَاب " من غير قرينة لا يُدْرَى ما المراد بذلك : أكَعْبُ الرجل أم

---

(١) مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى ٤٠ .

(٢) مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى ٤٤ .

البنية المعروفة ؟ وكذلك ورد واحد وجمع على وزن واحد ، كقولهم : " رَاح" اسم للخمر ، و " رَاح " جمع " رَاحَة " وهى الكَفّ ، وقولهم : " عِقَاب " وهو الجزاء على الذنب ، وجمع عَقَبَة أيضا . وفى اللغة من هذا شىء كثير ، وهو بالإجماع من علماء العربية أنه لم يجر فيه خلاف بين القبائل ، فاتضح بهذا أن الأسماء المشتركة من وضع واحد [١])).

أما الوجه الأول وهو الترجيح ؛ فقد وضحه ابن الأثير ، بقوله: ((وبيانه أن التحسين يقضى بوضع الأسماء المشتركة ، ووضعها يذهب بفائدة البيان عند إطلاق اللفظ ، وعلى هذا فإن وضعها الواضع ذهب بفائدة البيان ، وإن لم يضع ذهب بفائدة التحسين ، لكنه إن وضع استدرك ما ذهب من فائدة البيان بالقرينة ، وإن لم يضع لم يستدرك ما ذهب من فائدة التحسين ؛ فترجح حينئذ جانب الوضع فوضع [٢])). وقد يبدو كلام ابن الأثير منطقياً ، غير أن نسبة هذا إلى واضع اللغة أمر لا يقنع به عقل لما فيه من التحكم ، ونسج المقدمات على منوال النتيجة التى أقرها .

وما ساقه ابن الأثير من أمثلة للمشترك ، لا يمكن نسبتها إلى اختلاف القبائل ، مثل ؛ كِعَاب جمع : كَعْب " و " كَعْبَة " لا يتعارض مع نسبة عدد من الألفاظ المشتركة إلى اختلاف القبائل ، لذلك كان على ابن الأثير أن يفند ما ورد من ألفاظ مشتركة منسوبة إلى اختلاف القبائل . كذلك فإن كلمة "كَعْب" و "كَعْبَة " لا تجمعان على " كِعَاب " فحسب ، وإنما تجمع الأولى على كُعُوب ، والثانية على كَعَبَات ، وباستخدام هاتين الصيغتين ينتفى الاشتراك . ومشابهة كلمة فى صيغة الجمع لكلمة أخرى فى صيغة المفرد نحو " راح"

---

(١) المثل السائر ٥٢/١ .

(٢) المثل السائر ٥١/١ .

جمع راحة ، و راح بمعنى الكف هو أيضاً سبب من أسباب الاشتراك ، لكنه ليس دافعاً لما ورد من اختلاف اللهجات فى هذه القضية .

وقد ذهب ابن أبى الحديد إلى أن الجموع التى ذكرها ابـن الأثير يمكن ردها إلى قبائل مختلفة ، يقول : « إن هذه الجموع أيضاً وضعتها قبائل مختلفون ، فوضع بنو تميم مثل الكعاب جمع كَعْبَة ، وكذلك ما جاء مثل الراح المفرد بمسمى ، والراح الجمع لمسمى آخر ، يجوز أن يكون ورد عن قبيلتين، كل واحدة منهما وضعت اللفظة بمسمى غير ما وضعته القبيلة الأخرى له [١] ».

ويبدو مما سبق أن ابن الأثير لم تكن القضية تشغله من حيث هى ألفاظ يقع الواحد منها على عدد من المعانى ، وإنما كانت تشغله بوصفها أداة فنية يمكن للأديب أو مؤلف الكلام ، على حد عبارته ، أن يفيد منها فى تحقيق فنية العمل الأدبى ، الذى يخاطب العقل والعاطفة معاً . ومن هنا كان إصرار ابن الأثير على نسبة هذه القضية إلى واضع واحد ؛ ليكون الأمر مقصوداً ، ويسعى الأدباء إلى التماسه ، وتحقيقه فى أعمالهم قدر جهدهم ؛ وليس أدل على ذلك من أنه – أعنى ابن الأثير – جعل المشترك اللفظى والترادف ثانى ثمانى أدوات يجب على الأديب معرفتها والوقوف عليها .

غير أن ابن الأثير يكاد يوقف التحسين فى اللغة على التجنيس ، وهو فى حقيقته لا يعدو أن يكون واحدة من الأدوات التى يمكن الاستعانة بها فى وشى الكلام ، وقد يكون الكلام حسناً وهو خالٍ من التجنيس ؛ ولذا تعجب ابن أبى الحديد من رأى ابن الأثير ، قائلاً : « والعجب من قول هذا الرجل : إن عدم التجنيس يُذْهِبُ حسن الكلام ، وقوله : إن واضع اللغة نظر إلى ما يحتاج إليه أرباب الفصاحة والبلاغة ، فوجد من مهمات ذلك التجنيس الذى لا يقوم

---

(١) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٥٢/٤ .

إلا بالأسماء المشتركة ، وهو يرى القرآن عارياً عن التجنيس ، وهو أحسن الكلام وأفصحه وأبلغه ، كما قال تعالى : ﴿ اللهُ نزّل أحسن الحديث ﴾ [١] » .

وقد أشار المحدثون من اللغويين إلى الدور الذى يلعبه المشترك اللفظى فى الكلام ، يقول أولمان : « يستطيع من شاء أن يستغل كلاً من تعدد المعنى polysemy ، والمشترك اللفظى homonymy ، أى فى استطاعته أن يتلاعب بالمعانى المختلفة للكلمة الواحدة ، كما يتلاعب بالكلمات المختلفة المتحدة الصيغة [٢] » . وهذا التلاعب بالمشتركات اللفظية ، والذى يبدو فى صور مختلفة كالتورية ، والجناس يمثل القيمة الفنية لهذه الألفاظ [٣] .

وإلى جانب هذه القيمة ، هناك قيمة لغوية ، أشار إليها أولمان فى قوله: « والآثار المترتبة على تعدد المعنى للكلمة الواحدة بالنسبة للثروة اللفظية للغة آثار بعيدة المدى . من ذلك مثلاً أن وجود كلمة مستقلة لكل شيء من الأشياء التى قد نتناولها بالحديث من شأنه أن يفرض حملاً ثقيلاً على الذاكرة الإنسانية، وسوف يكون حالنا حينئذ أسوأ من حال الرجل البدائى الذى قد توجد لديه كلمات خاصة للدلالة على المعانى الجزئية كغسل نفسه وغسل رأسه ، وغسل شخصاً آخر ، وغسل وجهه ، وغسل وجه شخص اخر .. إلخ ؛ فى حين أنه لا توجد لديه كلمة واحدة للدلالة على العملية العامة البسيطة، وهى مجرد الغسل . إن اللغة فى استطاعتها أن تعبر عن الفكر المتعدد بواسطة تلك الطريقة الحصيفة القادرة ، التى تتمثل فى تطويع الكلمات وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة [٤] » .

---

(١) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٤/٥٠ .

(٢) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٣٨ .

(٣) سأشير إلى هذه القيمة فى الفصل الأخير من الدراسة .

(٤) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٢٩ - ١٣٠ .

وعلى الرغم مما يحدثه المشترك اللفظى من قيمة فنية وأخرى لغوية ، فإنه يمكن أن يؤدى - وإن كان هذا نادراً - إلى الغموض فى العبارة ، يقول الدكتور أحمد مختار عمر : ((إن أخطر الآثار السلبية لظاهرة المشترك اللفظى ما قد توجده من تشويش ، يعوق التفاهم ، أو يلقى ظلالاً من الغموض على المعنى [١])) .

الصلة بين اللفظ والدلالة :

تعد قضية الصلة بين اللفظ وما يدل عليه من القضايا الشائكة ، التى شغلت العلماء كثيراً ، لغويين كانوا أو غير لغويين . وإعجاب كل قوم بلغتهم يجعل فئة منهم ترى فى الألفاظ سحراً ، وأسراراً يجب الكشف عنها ، وأول هذه الأسرار هو تلك الحكمة التى جعلت هذا اللفظ يقع على هذا الشىء ، فى محاولة لاستكناه هذه الصلة .

لم يكن حديث ابن الأثير عن الصلة بين اللفظ ودلالته حديثاً قائماً بذاته، وإنما جاء كلامه عنها فى أثناء عرضه لقضايا بلاغية ، تتصل بعلم البيان محور الدراسات الواردة فى " المثل السائر " . تحدث ابن الأثير عن هذه الصلة فى موضعين : أولهما - فى أثناء حديثه عن الحقيقة والمجاز ، والآخر - فى أثناء عرضه للفظ المفرد وأوصافه . وقد بدا كلام ابن الأثير فى أحد الموضعين متناقضاً مع كلامه فى الآخر ؛ ففى أحدهما ينفى أن تكون هناك صلة بين اللفظ ودلالته ، وفى الآخر يثبت هذه الصلة ، يقول ابن الأثير مُعَرِّفاً الحقيقة اللغوية : ((والحقيقة اللغوية هى حقيقة الألفاظ فى دلالتها على المعانى ، وليست بالحقيقة التى هى ذات الشىء أى نفسه وعينه . فالحقيقة اللفظية إذاً هى دلالة اللفظة على المعنى الموضوع له فى أصل اللغة [٢])) .

---

(١) علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر ١٨٣ .

(٢) المثل السائر ١/٨٥ . وهذا النص ينفى الصلة .

ويقول عن واضع اللغة : « وقد اعتنى بأمور أُخَر جزئية ، كمماثلته بين حركات الفعل فى الوجود وبين حركات المصدر فى النطق ، كالغَلَيَان والضَّرَبَان والنَّقَدَان والنَّزَوَان ، وهى مماثلة لحركات الفعل فى الوجود[١] ».

غير أنه لا يمكن الوقوف عند مجرد القول بأن ابن الأثير ناقض نفسه فى هذه القضية ؛ وإنما يجب التفتيش عن أسباب هذا التناقض وتفسيره ، والوقوف على حقيقة نظرة عالم غير لغوى كابن الأثير ، لقضية كان لها أهمية كبيرة عند سابقيه من العلماء العرب ، وبخاصة ابن جنى الذى بلغ غلوه فى خصائص اللغة ، ومناسبة ألفاظها لمعانيها حداً يقف عنده الخيال ؛ فقد ذهب إلى أن ترتيب الأصوات فى اللفظة المفردة يتفق مع ترتيب الحدث الذى تدل عليه ، فيكون أول اللفظة من الأصوات مناسباً أول الحدث ، ووسطها مناسباً وسطه ، وآخرها ملائماً آخره [٢] .

أما النص الذى نفى فيه ابن الأثير الصلة بين اللفظة ودلالتها ، فكان فى أثناء حديثه عن الحقيقة والمجاز ، وليس من شك فى أن ابن الأثير كان يُعْنَى فى هذا الموضع بالمجاز ، بل إن المجاز هو كل ما يشغل ذهنه ؛ ومن ثم فقد كان حديثه عن الحقيقة اللغوية ، أو دلالة الألفاظ على مدلولاتها فى أول الوضع ، مدخلا للحديث عن المجاز الذى هو تَحَوُّل الألفاظ عن مدلولاتها الأصلية ، وهو تحول يهيئ للأديب سبلاً كثيرة للوصول بأدبه إلى القمة ، وبعبارته إلى أسمى مراتب التعبير .

ولذلك لم يُفِضِ ابن الأثير فى الحديث عن الحقيقة اللغوية ، واكتفى بأن ينفى أن تكون اللفظة ممثلة ذات الشيء الذى تدل عليه دون محاولة لسرد

---

(١) المثل السائر ١/١٧٢ – ١٧٣ . وهذا النص يثبت الصلة .

(٢) انظر : الخصائص ، لابن جنى ٢/١٦٣ – ١٦٤ .

البراهين والأدلة ، فالقضية برمتها لا تقدم فى مجال الفصاحة والبلاغة شيئاً، وما جدوى أن يعلم البلاغى أنْ ليست هناك صلة بين الألفاظ ومدلولاتها ؟ وما جدوى أن يقف البلاغى علىَ الأدلة الكثيرة التى تنفى الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ؟

وإذا نظرنا إلى الألفاظ التى عدها ابن الأثير حقيقة لغوية وجدناها أسماء واقعة على محسوسات ، فهو يقول : ((ومثال ذلك أنا إذا قلنا : شمس" أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه ... فإذا نقلنا الشمس إلى الوجه المليح استعارة كان ذلك له مجازاً لا حقيقة . وكذلك إذا قلنا : " بحر " أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذى طعمه ملح ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه .. وإذا نقلنا البحر " إلى الرجل الجواد استعارة كان ذلك مجازاً لا حقيقة [١])) .

وإذاً فابن الأثير ينفى أن تكون هناك صلة بين أسماء المحسوسات ومدلولاتها ، وهذا واضح من الأمثلة التى ساقها " شمس " و " بحر " ، وإذا تتبعنا رأى القائلين بنفى الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ، وجدناهم يستشهدون بأسماء المحسوسات ، فهم يرون أن لفظة البيت ليست هى ذات المبنى الذى يسكنه الناس [٢] ، وأن لفظة المنضدة مثلاً لا صلة بينها وبين مدلولها [٣] ... إلخ .

أما النص الذى أقر فيه ابن الأثير بالصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ، فقد ذكره وهو يعرض لرأى ابن سنان الخفاجى فى أوصاف اللفظة المفردة ، وما يجب أن تكون عليه – عند الخفاجى – من تباعد مخارج أصواتها ، لتكون

---

(١) المثل السائر ١ / ٨٦ .

(2) E. Sapir, Language P, 12 .

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٨٢ .

حسنة . ذهب ابن الأثير إلى أن واقع اللغة ينفي ذلك ؛ فاللفظة لم تحظ بهذه العناية التى أشار إليها ابن سنان الخفاجي من جانب واضع اللغة ، على الرغم من اهتمامه - أى واضع اللغة - بأمور أخر جزئية ، منها مناسبته بين حركات الفعل فى الوجود ، وحركات المصدر الدال عليه فى النطق .

وقد أشار ابن جنى فى كتابه " الخصائص " إلى هذه الفكرة ، وهى المناسبة بين حركات الفعل فى الوجود ، وحركات المصدر الدال عليه ، تحت عنوان : " باب إمساس الألفاظ أشباه المعانى " ، ذاكراً أن الخليل بن أحمد وسيبويه هما أول من تنبه إلى هذا ، ونبَّه عليه ، فقد ورد أن الخليل قال عن العرب : كأنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومَدّاً ، فقالوا : صَرّ ، وتوهموا فى صوت البازى تقطيعاً ، فقالوا : صَرْصَرْ . وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفَعَلان : إنها تأتى للاضطراب والحركة ، نحو: النَّقَزَان ، والغلَيَان ، والغثَيَان ، فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال . وقد أضاف ابن جنى أشياء من هذا القبيل جاء بها هو نفسه ، منها أن المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير ، نحو : الزَّعْزَعة ، والقَلْقَلَة ، والصَّلْصَلَة ، والقَعْقَعَة ، والصَّعْصَعَة ، والجَرْجَرة ، والقَرْقَرَة . وكذلك المصادر والصفات التى تأتى على " فَعَلَى " ، فإنها تدل على السرعة ، نحو : البَشَكَى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى [١] .

وواضح - هاهنا - أن العلاقة التى أشار إليها ابن الأثير ، وسبقه إليها الخليل وسيبويه وابن جنى - قائمة على أساس الربط بين الإيحاء الصوتى للألفاظ ومدلولاتها ، ذلك الإيحاء الذى رشَّحَ له تتابع الحركات فى هذه المصادر من جهة ، ودلالات هذه المصادر من جهة أخرى . وهذا الإيحاء الصوتى لا يمكن الوقوف عليه فى أسماء المحسوسات ، نحو : شمس ،

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ١٥٢ - ١٥٣ .

وبحر؛ إذ ليس لهذه الحركات أثر في الصلة بين أسماء المحسوسات ومدلولاتها، فلفظة " رجل " مثلا تتألف من خمسة أصوات متتابعة الحركة ، ولا علاقة بين هذه الحركات ومدلول الكلمة . وإذا كان تتابع الحركات قد جاء في مصادر دالة على الحركة والاضطراب ؛ فإن القسمة العقلية تقتضى أن تتابع السكنات فى مصادر دالة على السكون والهدوء ، وهذا غير وارد ؛ لأن لغة الضاد لا يجتمع فيها ساكنان .

وأقرب مما ذكره ابن الأثير وسابقوه فى هذا الباب ، ما وقف عليه العلماء من وجود صلة بين بعض الأصوات ومدلولاتها ، وهو ما يطلق عليه Onomatopoeia ، فقد أقر أولمان بوجود هذه الألفاظ فى كثير من اللغات، وذهب إلى أنها : ((فى الحقيقة كلمات متشابهة إلى حد بعيد فى لغات مختلفة، فالطائر المسمى Cuckoo هو فى الفرنسية Coucou ، وفى الألمانية Kuckuek ، وفى الهنغارية Kakuk ، وفى الإغريقية القديمة Kakkya[١])). وقد كانت هذه الألفاظ من أقوى الأدلة التى استند إليها القائلون بالمناسبة بين الألفاظ ودلالاتها ، أو الطبيعيون The Naturalists كما سماهم أولمان[٢] .

هذا ، وإذا أمعنا النظر فيما ذهب إليه ابن الأثير فى هذه القضية ، تبين لنا أن الرجل لم يناقض نفسه ؛ لأنه فى حال نفى الصلة ، نفى أن تكون هناك صلة بين أسماء المحسوسات ومدلولاتها ، ولم يقل لُغَوىٌّ إن هناك صلة بين كلمة " شمس " أو " بحر " ودلالتها . وهو فى حال الإثبات ، يثبت الصلة بين نوع من المصادر ودلالته . ولذلك يمكن أن نقول إن القائلين بطبيعة الصلة أى إثباتها ، والقائلين بعرفيتها أى نفيها – لا يمثلان فريقين متناقضين ؛ لأن

---

(١) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ٨٢ – ٨٣ .

(2) S. Ullmann, Semantics, P. 1 .

الألفاظ التى نفيت من خلالها الصلة ليست هى التى استعان بها المثبتون، والعكس بالعكس .

غير أنه إذا كان إطلاق الأحكام فى أى قضية من القضايا قائماً على أساس الأغلب أو الأكثر ، فإن أكثر ألفاظ اللغة يصعب التماس صلة بينها وبين مدلولاتها . أما تلك التى يلتمس بينها وبين مدلولاتها صلة كالمصادر التى أشار إليها ابن الأثير وسابقوه ، وكتلك التى تعرف بالأونوماتوبيا Onomatopoeia ، فإنها قليلة جداً إذا ما قيست بألفاظ اللغة كلها ، حتى إن بعض العلماء رجّح أن تكون هذه الألفاظ قد ارتبطت بمدلولاتها عن طريق المصادفة [١] . ومن هنا كان مذهب جمهور اللغويين أنه لا توجد علاقة بين اللفظ ودلالته .

إن محاولة الوقوف على الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها محاولة صعبة عسيرة ؛ لأنها وثيقة الصلة بالنشأة الأولى للغة [٢] ، تلك النشأة التى حيرت العلماء قروناً طويلة ، ولما لم يفلحوا فى الإمساك بأصولها ، استبعدوها من مجال بحثهم فى قضايا اللغة ؛ فهى مسألة أكبر من أن يستوعبها عقل إنسان ، على الرغم من النظريات الكثيرة التى قُدِّمَتْ فى هذا الشأن .

ومن ثم فقد كان أمراً طبيعياً أن يذهب أكثر اللغويين من المحدثين ، إلى أنه من العبث أن نبحث عن الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها ، محاولين استحضار العهود السحيقة فى القدم ،وافتراض أن الإنسان فى أول عهده باللغة ، قد راعى فى استخدامه الألفاظ صلة وثيقة بين الأصوات والمدلولات[٣] . فإن السر فى ارتباط لفظ بمدلول لا يزال لغزاً من

---

(١) انظر : دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٣٧ .

(٢) اللغة بين العقل والمغامرة ، للدكتور مصطفى مندور ٣٢ .

(٣) من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٤٢ .

الألغـاز [١] ، والبحث نفسه عن هذه الصلة يعد فكرة ميتافيزيقية مجردة لأنها تمثل نظرات تأملية ذاتية غير موضوعية ولا علمية [٢] . ولذا قرروا أنه ليست هناك علاقة طبيعية أو منطقية بين الألفاظ ومدلولاتها في أي لغة من لغات العالم ، وأن الصلة عرفية [٣] .

العلاقة بين زيادة المبنى والمعنى :

ذهب ابن الأثير إلى أن واضع اللغة العربية قسم ألفاظها ثلاثة أقسام : ثلاثياً ، ورباعياً ، وخماسياً ، ((والثلاثي من الألفاظ الأكثر ، ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعي فإنه وسط بين الثلاثي والخماسي في الكثرة عددا واستعمالا . وأما الخماسي فإنه الأقل ، ولا يوجد فيه ما يستعمل إلا الشاذ النادر [٤])) . ويصل ابن الأثير من خلال هذا التقسيم إلى ((أن أكثر اللغة مستعمل على غير مكروه [٥])) . فبناء اللفظة العربية على ثلاثة أصوات ، وهو الأكثر ، يعد واحدة مما تمتاز به اللغة العربية من خصائص . وقد أدرك اللغويون القدماء أن اللفظة العربية – اسماً كانت أم فعلاً – ذات أصول ثلاثية ترد إليها ، و وافقهم في ذلك المحدثون من

---

(١) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٤٢ .

(٢) مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ١٥ ، ٢٧ .

(٣) ذهب الدكتور تمام حسان إلى أن هناك ثلاثة أنواع من العلاقات ، هي : العلاقة الطبيعية ، والعلاقة المنطقية ، والعلاقة العرفية . أما الأولى فمثالها أن يشعر الإنسان بتقلص في معدته فيعلم أنه جائع ، فالعلاقة بين تقلص المعدة والجوع علاقة طبيعية ، وأما الثانية فكالربط بين لون السحابة وما تؤدي إليه، فإن كانت داكنة توقعنا المطر ، وهذا شيء منطقي ، وأما العلاقة العرفيية فهي القائمة بين الألفاظ ودلالتها ، إذ ليس بين الألفاظ ومدلولاتها علاقة طبيعية ولا منطقية ، وإنما ترجع إلى العرف الاجتماعي . انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ١٠٩ – ١١٠ .

(٤) المثل السائر ١٧٢/١ .

(٥) المثل السائر ١٧٢/١ .

اللغويين [١] ؛ فاللفظة تتألف من ثلاثة أصوات صامتة ، يقابلها أو يعبر عنها في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام .

والأصول الثلاثية للكلمة تمثل المادة التي تصب بقدرة المتكلم في قوالب متنوعة ، فينتج عنها أشكال مختلفة من الصيغ الصرفية ، تؤدي معاني مختلفة، فلكل بنية وظيفة تؤديها . وهذه التنوعات في بنية اللفظة المفردة ، والأشكال التي ترد عليها ، هي موضوع علم الصرف أو ما يعرف في الدراسات اللغوية الحديثة بالمورفولوجي Morphology [٢] .

ومن المعلوم أن هناك نوعين من أبنية الألفاظ : أبنية بسيطة لا تخضع للتحليل الصرفي كالحروف ، والضمائر ، ويضاف إليهما الكلمات الدخيلة على الألفاظ العربية ؛ وأبنية مركبة تخضع للتحليل الصرفي مثل الأسماء والأفعال [٣] .. وقد أطلق اللغويون على الوحدات الصرفية التي تحدث تغييرات في البنية الأصلية للفظة ، فتتحول معها اللفظة إلى بناء جديد، له معالمه الصرفية والوظيفية – أطلقوا عليها اسم المورفيمات morphemes .

---

(١) ذهب جورجي زيدان إلى أن الكلمة العربية ذات أصول ثنائية ، وأن هذه الجذور الثلاثية التي يراها اللغويون أصلاً في اللفظة العربية ، ترتد إلى جذور ثنائية بالاستقراء . وقد ساق زيدان عدداً غير قليل من الأمثلة للتدليل على هذه القضية ؛ فهو يرى مثلا أن الأفعال : قطع ، وقطب ، وقطف ، وقطل جميعها تتضمن معنى القطع ، وأنه يمكن ردها إلى القاف والطاء ، وكذلك القاف والصاد " أصل للأفعال " قصم ، وقصل ، وقصب ، وقصف " ، وجميعها يدل على القطع أيضاً .

انظر : الفلسفة اللغوية ٧٢ – ٨٥ .

غير أن هذه الأمثلة في رأيي تعد من الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه .

(٢) يعد الـ morphology أحد أربعة مستويات تقوم على أُساسها دراسة اللغة – أي لغة – في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، وهذه المستويات هي : المستوى الصوتي phonetics ، والصرفي morphology ، والنحوي أو التركيبي syntax ، والمستوى الدلالي semantics ويضاف إليها الآن مستوى خامس وهو الأسلوبية stylistics .

(٣) أصول تراثية ، للدكتور كريم حسام الدين ٢٠٤ .

والمورفيم عند بعض اللغويين هو أصغر وحدة صرفية يمكن أن تؤدى وظيفة نحوية أو دلالية ، ويعرفه كريستال بأنه أصغر وحدة فى التحليل النحوى [١] .

ومصطلح المورفيم يكتنفه - فى رأينا - شيء غير قليل من الغموض ؛ ذلك أنه ليست كل زيادة فى بنية اللفظة تؤدى وظيفة نحوية أو دلالية ، فإذا كانت الهمزة فى قولنا : " أنصر " مورفيماً له وظيفة نحوية وهى الدلالة على المضارعة ، فإن الهمزة فى قولنا : " انتصر " مثلا لا وظيفة لها ، وإنما هذا الفعل جاء على وزن " افتعل "، وهذا الوزن يدل- بالإضافة إلى دلالات أخرى- على المبالغة، وإذا كانت الياء فى نحو: عُمَيْر تعد مورفيماً له وظيفة دلالية وهى التصغير، فإن الياء فى نحو: " عليم " لا وظيفة لها، وإنما هذه الكلمة جاءت على وزن " فعيل "، وهو وزن يدل- هنا- على المبالغة .

وإذاً فمصطلح المورفيم يجب تحديده تحديداً لا يَدَعُ مجالا للخلط بين الزيادات التى تطرأ على البنية الثلاثية للكلمة ، وما يتبع هذه الزيادة من اختلاف فى الحركات . فإذا حددناه بأنه أصغر وحدة صرفية تؤدى وظيفة نحوية أو دلالية ، وجب حينئذ الوقوف على هذه الوحدات وحصرها ، وبيان مدى اطرادها فى دلالتها على هذه الوظائف النحوية والدلالية ، وإذا عرفناه بأنه أصغر وحدة صرفية فى التحليل الصرفى ، عُدَّتْ كل زيادة مورفيماً .

---

(1) **D. Crystal, Linguistics, P. 184.**

وقد عرف الدكتور تمام حسان المورفيم بعبارات فيها شيء غير قليل من الغموض الذى يلبس على الدارس ، فهو يعرفه بقوله : ((المورفيم اصطلاح تركيبى ، لا يعالج علاجاً ذهنياً غير شكلى ، إنه ليس عنصرا صرفيا ، ولكنه وحدة صرفية فى نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفة)) .

انظر : مناهج البحث فى اللغة ١٧٣ .

غير أنه يمكن أن يقال من خلال الأمثلة التى ساقها اللغويون فى هذه المسألة أن المورفيم يطلق على كل زيادة تلحق بالبنية الأساسية للكلمة ، سواء أكان لهذه الزيادة وظيفة نحوية أو دلالية أم لا ، ويطلق على كل تغيير يصيب هذه البنية الأساسية ، سواء بتغير فى الحركات أو فى الترتيب الداخلى للكلمة.

وقد يقع المورفيم فى أول اللفظة ، فيسمى صدراً أو سابقة prefix ، أو فى وسطها فيكون حشوا infix ، أو فى آخرها ويسمى عجزاً أو لاحقة sufix. ((وأشهر الصدور فى اللغة العربية حروف المضارعة ، وهمزة التعدية المفتوحة ، والحركة التى فى أول الافتعال ، ثم الحركة والنون الساكنة فى الانفعال ، والحركة والسين والتاء فى الاستفعال ، والتاء المفتوحة فى تَفَعّل ، وتفاعل ، والتاء والميم فى تمفعل ، كتمنطق .... وأشهر الأحشاء فى اللغة العربية تاء الافتعال ، والتضعيف فى مضعف العين من الثلاثى ، والفاء المكررة فى نحو هدهد ، وما زيد زيادة حرة فى وسط الكلمة فى أفعال مثل : دحرج من درج ، وبعثر من بثر ، والأفعال العامية شعبط من شبث وفرطح من فتح ، وهردم من هدم ، وطربق من طبق ، ودفلق من دفق، وخلبط من خبط .... وأشهر الأعجاز فى اللغة العربية الضمائر المتصلة، ونون الوقاية ، وحركات الإعراب ، وحروفه ، وعلامة التأنيث . وتشمل جموع التكسير كثيراً من الصدور والأحشاء والأعجاز ، كما تحتوى على كثير من مجرد التغيرات الداخلية [1])) .

---

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٨٧ – ١٨٨ .

وما سماه الدكتور تمام حسان بالزيادة الحرة فى وسط الكلمة لا صلة له بفكرة المورفيم ؛ لأنه يخضع لقانون صوتى يسمى قانون المخالفة الصوتية **dissimilation** ، وهذا القانون ((يعمد إلى صوتين متماثلين تماما فى كلمة من الكلمات ، فيغير أحدهما إلى صوت آخر ، يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة ، وهى اللام والميم والنون والراء)).. =

هذا ، وتعد اللفظة قبل لحوق مورفيمات بها وحدة صرفية حرة free morphem ، أومورفيماً حراً ، له دلالة عامة ، وتضاف إليه هذه المورفيمات التي تكون صدوراً ، وأحشاء وأعجازاً ؛ لتؤدى المعنى الذى يريده المتكلم .

وقد حاول ابن الأثير أن يربط بين أبنية الأسماء والأفعال، بعد إضافة هذه الوحدات الصرفية إليها ، ودلالتها ، فى محاولة للوقوف على ما تلعبه هذه الوحدات الصرفية من دور فى دلالة الأسماء [(١)] والأفعال ؛ إذ لابد أن يكون الشكل البنيوى للوحدة اللغوية متصلاً بحالات الاستخدام اللغوى ، والمتكلم نفسه لابد أن يكون على وعى بدلالات الوحدات اللغوية فى أشكالها البنيوية المختلفة ، حتى إذا ما وضعها فى تراكيب لغوية أبانت إبانة تامة ، أو قريبة من التامة – عن المعانى التى يريدها ، أما إذا كان المتكلم غير واع بدلالة الألفاظ وما تقتضيه المعانى من أبنية مختلفة تعبر عنها ، وتراكيب قائمة على هذه الأبنية،فإنه ، من غير شك ، لا يستطيع إفراغ ما فى نفسه من المعانى فى قالب اللغة إفراغاً محكماً .

= انظر : التطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ٥٧ .

والأفعال الرباعية التى ذكرها الدكتور تمام حسان تخضع كلها لهذا القانون ، فالفعل دحرج أصله درّج؛ وبعثر أصله بثّر ، وشعبط العامى أصله شَبّث ، وفخمت التاء المنقلبة عن الثاء للسهولة ، فصارت طاءً؛ وفرطح أصله فتّح ، وفخمت التاء فصارت طاءً؛ وهردم أصله هدّم ؛ وطربق أصله طبّق، ودفلق أصله دفّق ، وخلبط أصله خلّط .

(١) الأسماء التى يقصدها ابن الأثير هى الأسماء المتضمنة معنى الفعلية .

ذهب ابن الأثير إلى ما ذهب إليه سابقوه ، وبخاصة ابن جنى [١] ، من أن كل زيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى ، يقول ابن الأثير : ((اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه ؛ فلابد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا ، لأن الألفاظ أدلة المعانى، وأمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيد فى الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعانى ، وهذا لا نزاع فيه لبيانه [٢])) .

وقد جاء ابن الأثير بالأمثلة التى جاء بها ابن جنى فى الخصائص ، يقول ابن الأثير : ((فمن ذلك قولهم خَشُنَ ، واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن ، وكذلك قولهم أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب قالوا: اعشوشب . ومما ينتظم بهذا السلك قدر واقتدر ؛ فمعنى اقتدر أقوى من معنى قدر ، قال الله تعالى : ﴿ فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر ﴾ [٣] ، فمقتدر – هاهنا– أبلغ من قادر ، وإنما عُدِل إليه للدلالة على التفخيم للأمر، وشدة الأخذ الذى لا يصدر إلا عن قوة الغضب ، أو للدلالة على بسطة القدرة ؛ فإن المقتدر أبلغ فى البسطة من القادر ، وذاك أن " مقتدر " اسم فاعل من اقتدر ، و " قادر " اسم فاعل من قدر ، ولا شك أن افتعل أبلغ من فعل [٤])).

---

(١) أفرد ابن جنى فى " الخصائص " باباً سماه : " باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى " ، ذهب فيه إلى أن زيادة المبنى تؤدى إلى زيادة المعنى ، وجاء ابن الأثير وأخذ العنوان نفسه من ابن جنى : قوة اللفظ لقوة المعنى " ، وذهب إلى ما ذهب إليه ابن جنى . غير أنه وقف هذه القاعدة بالنسبة للأسماء على الأسماء الدالة على معنى الفعلية ، وهذا ما لم يشر إليه ابن جنى .

انظر : الخصائص ٣/٢٦٤ – ٢٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢/٢٤١ .

(٣) سورة القمر ٥٤/٤٢ .

(٤) المثل السائر ٢/٢٤١ .

ويؤكد ابن الأثير فى موضع آخر أن زيادة المبنى فى الفعل " قدر " المتمثلة فى مورفيمية الهمزة والتاء ، هى التى أدت إلى زيادة المعنى ، يقول: ((فإن قادر اسم فاعل قدر وهو ثلاثي ، ومقتدر اسم فاعل اقتدر وهو رباعي ، فلذلك كان معنى القدرة فى اقتدر أشد من معنى القدرة فى قدر، وهذا لا نزاع فيه " [١])) . ويسوق ابن الأثير بيتاً من الشعر يؤكد به رأيه، فيقول : ((وعلى هذا ورد قول أبى نواس :

فَعَفَوْتَ عَنِّيَ عَفْوَ مُقْتَدِرٍ   حَلَّتْ لَهُ نِقَمٌ فَأَلْقَاهَا [٢] .

أى : عفوت عنى عفو قادر متمكن القدرة ، لا يرده شىء عن إمضاء قدرته [٣])) .

وإذا كان ابن الأثير يرى أن خشن دون اخشوشن فى المعنى، واعشوشب تدل على كثرة العشب ، فإن ذلك يطرد فى كل فعل جاء على وزن افعوعل ، نحو : " احقوقف الظبى " ، و " اغدودن الشعر . أما اقتدر التى يرى ابن الأثير أنها أقوى – وهى كذلك – من قدر، فليس كل ما جاء على افتعل دلَّ على المبالغة فى معنى الفعل ؛ إذ إن دلالة الوزن افتعل ، المشتمل على مورفيمى الهمزة صدراً ، والتاء حشواً ، على المبالغة فى الفعل– هى أحد المعانى التى يدل عليها هذا الوزن ؛ فمن هذه المعانى – بالإضافة إلى المبالغة – الاتخاذ كاختتم أى اتخذ خاتماً ، والاجتهاد والطلب كاكتسب ؛ والتشارك ، نحو:

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٣ .

(٢) هذا البيت هو آخر بيت من قصيدة مطلعها :

مَا مِنْ يدٍ فِى النَّاسِ وَاحِدَةٍ   كَيَدٍ أَبُو الْعَبَّاسِ مَوْلاَهَا .

وفى الديوان فألغاها موضع فألقاها . انظر ديوان أبى نواس ٦٨٤ .

(٣) المثل السائر ٢/٢٤٢ .

اشـــتوروا ، ومطاوعــة الثــلاثي كعدلـــه فاعتـــدل ، وجمعـــه فاجتمـــع [١]، ... إلـــخ .

ويذهب ابن الأثير إلى أن وزن " فَعَّال " أبلغ فى الفعـل مـن " فـاعل " ، فقد اشتمل الأول على مورفيمـى التضعيف والألـف ، والثانى علـى مورفيم الألف فقط ، ويسوق لذلك أمثلة ، فيقول : ((وكذلك ورد قوله تعالى فى سورة نـوح عليـه السـلام : ﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا ﴾ [٢]، فـإن "غفّـاراً " أبلغ فى المغفرة من " غافر " ؛ لأن " فعّالا " يدل على كثرة صدور الفعل ، و " فاعلا " لا يدل على الكثرة: وعليه ورد فى قوله تعـالى : ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ [٣] ، فالتواب هو الذى تتكرر منه التوبـة مـرة على مرة ، وهو " فَعّال " ، وذلك أبلغ من التائب الذى هو " فاعل " ، فالتـائب اسم فاعل من تاب يتوب فهو تائب ، أى صدرت منه التوبة مرة واحدة ، فـإذا قيل: " تواب " كان صدور التوبة منه مراراً كثيرة [٤])) .

وإذا كانت كلمة " غَفّار " أبلغ فى المغفرة من " غـافر " كمـا ذهـب ابـن الأثير ؛ لزيادة الأولى مورفيما عن الثانية فـإن القـرآن الكريـم اشـتمل علـى آيات وصـف فيها الحق بأنه " غافر " ، يقول تعـالى : ﴿ حم ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول ، لا إله إلا هو ، إليه المصير ﴾ [٥] . غير أن ابـن الأثير لـم يعـالج – هاهنـا – ورود الـوزن الثـانى

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٢) سورة نوح ٧١/١٠ .

(٣) سورة البقرة ٢/٢٢٢ .

(٤) المثل السائر ٢/٢٤٢ .

(٥) سورة غافر ٤٠ / ١ – ٢ – ٣ .

غافر فى القرآن الكريم ، ولم يحاول تبعاً لذلك الوقوف على المفارقة الكامنة وراء الاستخدامين . والوقوف على الفروق فى الاستخدام ، تعد - فى رأينا - الأهم والأكثر فائدة فى هذا الصدد ؛ إذ إن ربط الوزن بالاستعمال ، وإظهار الأحوال التى يمكن أن تنتقل فيها الكلمة من وزن إلى آخر ، يمثل الجانب التطبيقى فى دراسة اللغة .

ويبدو أن ابن الأثير قد راودته هذه الفكرة فهو يقول : « وينبغى أن يعلم أنه إذا وردت لفظة من الألفاظ ، ويجوز حملها على التضعيف الذى هو طريق المبالغة ، وحملها على غيره - أن ينظر فيها ، فإن اقتضى حملها على المبالغة فهذا الوجه [1] » . ولذلك حاول ابن الأثير فى موضع آخر أن يربط بين الوزن " فَعَّال " والاستعمال الذى ورد فيه ، ذاهبا إلى أن استعمال " فَعَّال" لم يحقق الغاية منه ، وهى المبالغة فى المعنى ، يقول : « وهذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة فى إيراد المعانى ، وقدتستعمل فى مقام المبالغة ، فينعكس المعنى فيه إلى ضده ، كما جاء لأبى كرام التميمى من شعراء الحماسة ، وهو قوله :

لِلَّـهِ تَيْمٌ ! أَىُّ رُمْـحِ طِـرَادِ لاَقَى الحِمَامَ وَأَىُّ نَصْلِ جِلاَدِ

وَمحَشُّ حَرْبٍ، مُقْدِمٍ، مُتَعَرِّضٍ لِلْمـوْتِ ، غَيْرَ مُكَذِّبٍ حَيَّاد [2]

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٥ .

(٢) هذان البيتان مطلع قصيدة للشاعر ، وقد ورد الشطر الثانى من البيت الأول هكذا :

لاَقَى الحَمَـامَ بِهِ ونَصْلِ جِـلاَدِ

و ورد الشطر الثانى من البيت الثانى هكذا :

لِلْموْتِ غَيْـرَ مُعَـرِّدٍ حَيَّـادِ

وتيم : اسم رجل قتله الشاعر ، الحمام : الموت ، النصل : الرمح ، والتعريد : ترك القصد .

ديوان الحماسة (مختصر من شرح التبريزى) للشيخ محمد عبد القادر سيد الرافعى ١٩٧

فلفظة " حيَّاد " قد وردت هاهنا ،وإنما أوردها هذا الشـاعر، وقصـد بهـا المبالغة فى وصف شجاعة هذا الرجل ، فانعكس عليـه المقصـد الـذى قصـده؛ لأن "حَيَّادا " من حَيَّدَ فهو حيَّاد، أى: وجد منه الحيدودة مراراً، كما يقال: "قتَّل" فهو قتَّال ، أى : وجد منه القتل مراراً ، وإذا كان هذا الرجل غـير حَيَّـاد كـان حائداً، أى وجدت منه الحيدودة مرة واحدة ، وإذا وجدت منـه مـرة كـان ذلـك جبناً، ولم يكن شجاعة . والأولى أن كان قال : غير مكذب حائـد[١])) .

وهذا العيب الذى يراه ابن الأثير فى استعمال "حَيَّاد " فـى البيـت ؛ لأنـه استعمال يخل بمعنى الشجاعة الذى يريـده الشـاعر – لا يثبـت علـى المحـك ؛ لأن هناك فرقاً بين استخدام هذه الصيغة " فعَّال " فى الإثبات ،واستعمالها فـى النفــى ، فهى– وإن دلت فى الإثبات على المبالغة وكـثرة وقـوع الحـدث – لا تدل فى النفى على نفى المبالغة ، أو نفى الكثرة ، وإمكان وقوع القلة أو المرة من الحدث ، وإنما تعنى عدم إمكـان وقـوع الحـدث . ولذلـك عـاب ابـن أبـى الحديد ابن الأثير فى هذا الرأى قائلاً : ((فعلى هذا القياس يكون قوله تعـالى: ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ [٢] ، يقتضـى أن يكون دالاً علـى نفـى تكـرار الظلـم، ويكون مفهوم ذلك وفحواه أنه يظلم العباد ظلماً قليلاً ، كمـا كـان فحـوى بيـت الشاعر أن هذا المرثى يجبن نادراً ، وأن يكون قوله-ﷺ – لعلىٍّ عليه السلام: لأعطين الراية غدا لرجل يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسـوله ، كَرّار غير فَرَّار [٣])) ، أى لا يكثر الفر ، بل يفر أحياناً فى النادر ، مع أن علياً لـم

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٣ – ٢٤٤ .

(٢) سورة فصلت ٤١/٤٦ .

(٣) ورد فى هذا الحديث ثلاث روايات ، ذكرت فى صحيح مسلم – كتاب فضائل الصحابة – وهـى : ٣٣/٢٤٠٥ ، ٣٤/٢٤٠٦ ، ٣٥/٢٤٠٧ . ولم يرد فى أى منها " كرار غير فرار " كمـا ذكـر ابـن أبى الحديد فى الرواية التى أوردها . صحيح مسلم ٤/١٨٧١ – ١٨٧٣ .
وانظر : البداية والنهاية ٤/١٨٤ – ١٨٥ .

يفر قط على ما نقل عنه المخالف والمؤالف ، وأن يكون قول سطيح [١] في كهانته عن رسول الله ﷺ : "ليس بفظ ولا صخاب " ، يقتضي ألا يصخب كثيراً ، بل يصخب في وقت بعيد [٢])) .

وقد خلص ابن أبي الحديد من خلال الشواهد الواردة في القرآن الكريم، والسنة النبوية ، وكلام العرب شعراً ونثراً ، إلى ((أن العرب إذا استعملت هذه اللفظة – يقصد لفظة فعّال – في النفي فإنهم لا يعنون بها إلا ما يعنون بلفظة فاعل فقط ... فأما في الإثبات فإنهم قل أن يستعملوها إلا في الكثرة والتكرير كما ذكره هذا الرجل [٣] ، وكان الواجب أن يتصفح كلامهم ، ويفرق بين استعمالهم لها نفيا ، واستعمالهم لها إثباتاً [٤])) .

وقد اتفق الدكتور أحمد سليمان ياقوت مع ابن أبي الحديد في رأيه ، قائلا : ((وعندي أن ابن الأثير مخطئ في فهمه ، وأن ابن أبي الحديد على صواب في قوله [٥])) ، ولكنه أخذ على ابن أبي الحديد أن جعل " فعّال " منفية كفاعل في حال النفي ، يقول : ((إلا أنه – يعني ابن أبي الحديد – لم يستطع أن يفرق بين استعمال اسم الفاعل وصيغة المبالغة ، وسوّى بينهما [٦])) .ولا مسوغ لهذا الاعتراض من الدكتور ياقوت ، فابن أبي الحديد لم يذهب إلى أن صيغة المبالغة " فعّال " تستوي مع اسم الفاعل

---

(١) سطيح : كاهن من بني ذئب ، كان يتكهن في الجاهلية ؛ سمي بذلك لأنه إذا غضب قعد منبسطا فيما زعموا؛وقيل : سمي بذلك لأنه لم يكن له بين مفاصله قصب تعمده ، فكان أبدا منبسطا منسطحا على الأرض، لا يقدر على قيام ولا قعود ؛ ويقال : كان لاعظم فيه سوى رأسه " .

انظر : لسان العرب (سطح) ٢٠٠٥/٣.

(٢) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٦٧/٤ – ٢٦٨ .

(٣) يقصد ابن الأثير .

(٤) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٦٨ .

(٥) النحو والنحاة عند ابن الأثير ٢٥ .

(٦) النحو والنحاة عندابن الأثير ٢٥ .

مطلقا. وإنما قيد هذه التسوية بقوله : ((إذا استعملت هذه اللفظة في النفـى)) . وإذاً فصيغة " فعَّال " عند نفيها لا تعنى أكثر ممـا تعنيه " فـاعل " عند نفيهـا، من عدم إمكان وقوع الحدث الدال عليه هذا الوزن أو ذاك .

وقد ذهب الدكتور ياقوت – ربما من بـاب تسويغ اعتراضـه علـى ابن أبى الحديد – إلى أن ((معنى الآية ، ويقاس عليها معنى البيـت الـذى أتـى بـه ابن الأثير ، هو المبالغة فى نفى الظلم عن الله سـبحانه وتعـالى ، وليس نفـى المبالغة فى الظلم [١])) . ورأى الدكتور ياقوت هذا يعنى أن نفى صيغة فعـال لا يعنى مجرد نفى الحدث ، وإنما المبالغة فى هذا النفى وتأكيده ، أمـا صيغـة فاعل فإن نفيها يعنى مجرد نفى الحدث الدالة عليه .

وهـذه المحاولـة مـن الدكتـور يـاقوت للتفرقــة بيـن صيغتـى " فعَّـال " و" فاعل" عند نفيهما تمثل انطباعاً ذاتياً ، أو وجهة نظـر خاصـة بـه ؛ لأنـه لا فرق عندنا بين المبالغة فى نفى الحدث ومجرد النفى فـى هـذا الموضـع ، بـل إنه إذا لم تكن هنـاك علـة أو سـبب لتـأكيد نفـى الحـدث ، كـان القـول بالتـأكيد ضرباً من المغالاة . والغاية عند المتكلم هى انتفاء وقـوع الحـدث الـدال عليـه أىٌّ من الوزنين هذا من جهـة ، ومـن جهـة أخـرى ، فـإن لتـأكيد الحـدث أو المبالغة فيه وسائل معلومة ، يعرفها أبناء اللغة ، ويأتون بها فى كلامهم؛ ولـذا فليس هناك ما يقوم على صحة هذا الرأى الذى جاء به الدكتور ياقوت .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن " فعَّالا " فـى الآيـة الكريمـة مقصـود بها النســب ، وغير جاريــة علـى الفعل، فيكـون المعنـى فـى الآيـة غير ذى ظلـم [٢] ، وفى بيت ابن الأثير غير ذى حيدودة . وحمل بعض الأوزان علـى معنى النسب هـو مذهـب جمهـور البصرييـن ، فقـد ذهـب البصريـون إلـى أن

---

(١) النحو والنحاة عندابن الأثير ٢٥ .

(٢) تفسير الجلالين ٦٣٦ .

طالق، وطامث ، وحائض ، وحـامل ، حذفت منها علامات التأنيث ؛ لأنهم قصدوا به النسب ، ولم يجروه على الفعل كما يقال : رجل رامح ونابل أى ذو رمح ونبل ، وليس محمولاً على الفعل [١] .

وعلى الرغم من جنوح ابن الأثير ، وفساد حكمه على " فَعَّال " المنفية فى بيت الشعر ، فإن الفكرة التى يريد إقرارها تمثل رؤية فنية ، تقوم على أساس استقراء دلالة الوزن من خلال النص الذى يرد فيه ، أو استخدام الوزن فى المنظوم والمنثور بدلالته المحددة له سلفاً . وكلا هذين الأمرين متصل بعملية الإبداع الأدبى ، فاستقراء الدلالة خاص بالمتلقى ، وصحة الاستخدام متعلقة بالمبدع ، شاعراً كان أو ناثراً . والعلاقة بين المرسل أو المبدع والمتلقى أو المستقبل علاقة متبادلة . وبذلك يكون ابن الأثير مصيباً فى فكرته ونظريته ، وإن كان مخطئاً فى تمثيله أو تطبيقه .

ويسوق ابن الأثير مثالا لكلمة نقلت عن وزنها فكانت واقعة فى موقعها، من حيث دلالتها على المعنى ، يقول : « فمن ذلك قول البحترى فى قصيدته التى مطلعها :

مُنَى النَّفْسِ فِي أَسْمَاءَ لَوْ تَسْتَطِيعُهَا [٢]

وهى قصيدة مدح بها الخليفة المتوكل – رحمه الله – وذكر فيها حديث الصلح بين بنى تغلب فمما جاء فيها قوله :

رَفَعْتَ بِضَبْعَيْ تَغْلِبَ ابْنَةِ وَائِلٍ وَقَدْ يَئِسَتْ أَنْ يَسْتَقِلَّ صَرِيعُهَا

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الإنبارى ٧٥٨/٢ .

(٢) عجز البيت :

بِهَا وَجْدُهَا مِنْ غَادَةٍ وَوُلُوعُهَا .

ديوان البحترى ٥/١ .

فَكُنْتَ أَمِينَ اللَّهِ مَوْلَى حَيَاتِهَا ... وَمَوْلاكَ فَتْحُ يَوْمَ ذَاكَ شَفِيعُهَا

تَأَلَّفْتَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما شَرَّدَتْ بِهِمْ ... حَفَائِظُ أَخْلَاقٍ بَطِيءٍ رُجُوعُهَا

فَأَبْصَرَ غَاوِيهَا الْمَحَجَّةَ فَاهْتَدَى ... وَأَقْصَرَ غَالِيهَا وَدَانَى شَسُوعُهَا[(١)]

فقوله " تألفتهم من بعد ما شردت بهم " ، يجوز أن تخفف لفظة "شردت"، ويجوز أن تثقل ، والتثقيل هو الوجه ؛ لأنه فى مقام الإصلاح بين قوم تنازعوا ، واختلفوا ، وتباينت قلوبهم وآراؤهم [(٢)])) .

وهكذا يضع ابن الأثير أيدينا على أمر مهم ، وهو أن الصيغة الصرفية لا ينبغى أن ينظر إليها مجردة ، وإنما يجب النظر إليها مرتبطة بالسياقات التى ترد فيها ، فيستخدم من الأوزان ما يناسب المعنى ويؤديه ، ويترك منها ما يقصر عن الأداء ، ويبعد عن صميم الفكرة . إن ابن الأثير يأخذ على الأديب استخدام الصيغ الصرفية فى غير مواضعها من حيث الدلالة ، بل يدعوه إلى توظيف هذه الصيغ توظيفاً يخدم المعانى التى يريدها .

هذا، وقد حاول ابن الأثير أن يدفع عن فكرته ما يمكن أن ينقضها ؛ لذلك قرر أن الألفاظ المقصودة بزيادة معانيها إذا زيدت مبانيها، هى الألفاظ التى تحتمل معنى الفعلية ، فزيادة دلالة الصيغة الصرفية لزيادة المورفيمات فيها، لا يطرد إلا فى الأفعال، والأسماء التى تحتمل معنى الفعلية ، يقول: ((والزيادة فى الألفاظ لا توجب زيادة فى المعانى إلا إذا تضمنت معنى الفعلية؛ لأن الأسماء التى لا معنى للفعل فيها إذا زيدت استحال معناها [(٣)])) . وعلى هذا فالأسماء الواقعة على أشخاص أو نبات أو جماد لا تدخل فى إطار هذه

---

(١) ديوان البحترى ٥/١ – ٦ .

وقد ورد البيت الثانى "وكنت " مكان " فكنت " ، والبيت الثالث " تَأَلَّفْتَهُمْ" موضع " تألفتهم " .

(٢) المثل السائر ٢٤٥/٢ .

(٣) المثل السائر ٢٤٣/٢ .

القاعدة . وقصر ابن الأثير هذه الفكرة على الأسماء التى تحتمل معنى الفعلية هو ما يمتاز به عن ابن جنى ، وقد قرر هو نفسه هذا فى أول كلامه عن هذه المسألة ، حيث يقول : ((وهذا النوع قد ذكره أبو الفتح ابن جنى فى كتاب "الخصائص " ، إلا أنه لم يورده كما أوردته أنا ، ولا نبَّه على ما نبهت عليه من النكت التى تضمنته ، وهذا يظهر بالوقوف على كلامى وكلامه (١))) .

ويخرج ابن الأثير - بناء على قاعدته - زيادة مورفيم التصغير ، فهى زيادة فى المبنى ، ولكنها نقص أو انتقاص للمعنى ، وسبب ذلك أن زيادتها تكون فى أسماء لا تحتمل معنى الفعلية ، يقول ابن الأثير : ((ولربما نظر بعض الجهال فى هذا فقاس عليه زيادة التصغير ، وقال : إنها زيادة ولكنها زيادة نقص ، لأنه يزاد فى اللفظ حرف ، كقولهم فى الثلاثى فى رَجُل : رُجَيْل (٢) ، وفى الرباعى فى قنديل : " قُنَيْدِيل " ، فالزيادة وردت - هنا - فنقصت من معنى هاتين اللفظتين . وهذا ليس من الباب الذى نحن بصدد ذكره ؛ لأنه عارٍ عن معنى الفعلية (٣))). وكذلك أى زيادة تلحق بالأسماء لا تعنى زيادة فى المعنى ، يقول ابن الأثير : ((ألا ترى أنا لو نقلنا لفظة عَذْب، وهى ثلاثية ، إلى الرباعى فقلنا : عَذْبَب على وزن جَعْفَر لاستحال معناها ، ولم يكن لها معنى ، وكذلك لو نقلنا لفظة عَسْجَد ، وهى رباعية ، إلى الخماسى فقلنا : عسْجدد على وزن جَحْمَرِش لاستحال معناها (٤))) .

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤١ .

(٢) ذهب أبوالبركات بن الأنبارى إلى أن " رجل " تصغر على " رويجل " على خلاف القياس .
انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ٢/٨١٢ .
وقد وهم ابن الأنبارى إذ جعلها شاذة ، فكلمة " رويجل " تصغير لكلمة " راجل " ، وليست تصغيراً لكلمة " رجل " .

(٣) المثل السائر ٢/٢٤٣ .

(٤) المثل السائر ٢/٢٤٧ .

وقد نفى ابن الأثير ، التزاماً بفكرته ، أن يكون وزن " فعيل " أقوى فى الدلالة على الفعل من وزن " فاعل " ؛ لأنه ليس فى " فعيل " زيادة فى المبنى على " فاعل " ، فالوزن " فعيل " يشتمل على مورفيم واحد وهو الياء، و"فاعل" يشتمل على مورفيم واحد كذلك وهو الألف ، فالوزنان متساويان فيما أضيف إليهما من مورفيمات ، وكلاهما مؤلف - بعد إضافة المورفيمات- من أربعة أحرف ، يقول ابن الأثير : ((ومن هاهنا شذ الصواب عمن شذ عنه فى " عالم " و " عليم " ، فإن جمهور علماء العربية يذهبون إلى أن "عليماً " أبلغ فى معنى العلم من " عالم " . وقد تأملت ذلك ، وأمعنت نظرى فيه ، فحصل عندى شك فى الذى ذهبوا إليه ،والذى أوجب ذلك الشك هو أن " عالماً " و"عليماً " على عِدَّة واحدة ؛ إذ كل منهما أربعة أحرف ، وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى [١])) .

ويبدو من كلام ابن الأثير أن حرصه على سلامة فكرته وصحتها، جعله يخالف جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه من أن " فعيل " المحولة عن صيغة " فاعل " تكون للمبالغة ، والتكثير فى الفعل ؛ فكتب النحو تذكر أن هناك خمسة أوزان مشهورة ، محولة عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة، وهذه الأوزان هى : فَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعِل . وتسمى خَمْسَتُها أمثلة المبالغة أو صيغ المبالغة [٢] . غير أن ابن الأثير هدم كل هذا لمجرد أن " فاعل " و " فعيل " حروفهما متساوية ، فمورفيم الألف فى فاعل يقابله مورفيم الياء فى فعيل ، وحيث إنه لا زيادة فى مورفيمات أحدهما على الآخر، فلا زيادة فى دلالة أحدهما على الآخر كذلك .

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٧ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/١١١ .

ولم يقف ابن الأثير عند حدّ نفي زيادة المعنى في "عليم" عنه في "عالم" ؛ وإنما ذهب إلى أن "عالما" أبلغ من "عليم" ؛ وسبب ذلك أن "عالما" اسم فاعل من : علِمَ وهو متعدٍّ، وأن "عليما" اسم فاعل من: علُمَ، إلا أنه أشبه وزن الفعل القاصر ، نحو: شرُفَ فهو شريف ، وكرُمَ فهو كريم ، وعظُمَ فهو عظيم ؛ فهذا الوزن لا يكون إلا في الفعل القاصر ؛ فلما أشبه "عليم" انحط عن رتبة "عالم" الذي هو متعدٍّ ، ألا ترى أن فَعِلَ (بفتح الفاء وكسر العين) يكون متعديا ، نحو: علِمَ وحَمِدَ، ويكون قاصرا غير متعد ، نحو: غضِبَ وشبِعَ ؛ وأما فَعُلَ (بفتح الفاء وضم العين) فإنه لا يكون إلا قاصرا غير متعدٍّ ؛ ولما كان فَعِلَ (بفتح الفاء وكسر العين) مُتَرَدِّدًا بين التعدي والقاصر، وكان فَعُلَ (بفتح الفاء وضم العين) قاصرا غير متعدٍّ – صار القاصر أضعف مما يدور بين المتعدي والقاصر، وحيث كان الأمر كذلك، وأشبه وزن المتعدي وزن القاصر، حطَّ ذلك من درجته، وجعله في الرتبة دون المتعدي الذي ليس بقاصر (١)».

ويبدو أن ابن الأثير قد عدل في تفضيله "عالما" على "عليم" عن معيار الزيادة المورفيمية؛ فقد سبق أن سوَّى بينهما في الدلالة؛ إذ هما متساويان في عدد الحروف الأصلية(العين واللام والميم)، وفي المورفيمات (الياء في: فَعِيل، والألف في: فَاعِل)؛ وجعل معيار المفاضلة بينهما الفعل الذي اُشْتُقَّ منه كُلٌّ منهما، وتَرَدُّد هذا الفعل بين التعدي واللزوم؛ فما تعدى فعله ولَزِمَ كان مُفَضَّلا على ما لَزِمَ فعله ولم يَتَعَدّ.

وقد عرضت باحثة لتفضيل ابن الأثير "عالما" على "عليم" ، بقولها: «... بل الأمر عنده – تعني عند ابن الأثير – أن يكون "عالم" أبلغ من "عليم" ؛ حيث إن "عالم" اسم فاعل من علم المبنية للمعلوم، و"عليم" اسم

---

(١) المثل السائر ٢/٢٤٧.

فاعل من علم المبنية للمجهول ، وهذا الذى أوجب التشكيك فيما ذهب إليه غيره ولم يطلع عليه [١])).

ولم يذهب ابن الأثير إلى أن " عالماً " اسم فاعل من علم المبنية للمعلوم، وأن " عليما " اسم فاعل من علم المبنية للمجهول ، وإنما ذهب، وهذا واضح من خلال كلامه ، إلى أن " عالما " اسم فاعل من عَلِمَ على وزن فَعِلَ، وهذا الوزن يكون فعله متعدياً ولازماً ، أما " عليم " فهى - عند ابن الأثير - اسم فاعل من عَلُمَ على وزن فَعُلَ ، وهذا الوزن لا يكون الفعل عليه إلا قاصراً أى لازماً ؛ فلما كان عَلِمَ متردداً بين التعدى واللزوم كان أفضل من عَلُمَ الموقوف على اللزوم ، ومن ثم كان - عند ابن الأثير - اسم الفاعل من الأول ، أفضل من اسم الفاعل من الثانى .

وقد عقبت الباحثة على مذهب ابن الأثير فى تفضيل "عالم" على "عليم" بقولها: ((.وهذا الجانب يكشف لنا عن بلاغية ابن الأثير البحتة فى هذا الموضوع؛ لأنه قد افترض مبدأ أساسياً ، وهو أن الزيادة فى المبنى تؤدى إلى زيادة فى المعنى استنادا إلى مادة عَلِمَ وعَلُمَ، إلا أنه أغفل شيئاً رئيسياً، وهو أن اللغة لها منطقها الذى يلتقى حيناً بالمنطق العام، وينفصل عنه حيناً آخر، هذا من جانب، ومن جانب آخر سعى إلى تحكيم المنطق العام فى إطار المنطق اللغوى، وربما يكون الشيء الذى فاته ولم يطلع عليه، كما صرح هو، أن الاستعمال اللغوى لا يخضع دائما للمبادئ الذهنية المطلقة، وإنما تتخصص بعض الصيغ بفائدة قد تؤديها الصيغ الأخرى. فصيغة فعيل مثلاً وردت فى السياقات بفائدة المبالغة والتكثير كرحيم وسميع، وسواهما .

((إذاً الأمر الذى يحتكم إليه فى قياس مدى قوة الصيغة لا يصبح هوالتكوين المادى للحروف ، أو البنية الصوتية ، بل لابد وأن [كذا] يضاف

---

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ، للباحثة رفيقة عبد الله ٤١ .

إليه معيار آخر وهو الوظيفة أو البنية المعنوية ، أو الاستعمال فى التراكيب المختلفة ، وهذا ما أغفله [١])) .

ويبدو لنا على كلام الباحثة ملاحظتان :

الأولى : أنه يفهم من كلامها أن رأى ابن الأثير فى زيادة المبانى التى تؤدى إلى زيادة المعانى رأى مطلق ، وليس الأمر كذلك ، فالألفاظ المقصودة بزيادة معانيها إذا زيدت مبانيها عند ابن الأثير ، هى الأفعال والأسماء المتضمنة معنى الفعلية ؛ ولذا أخرج ابن الأثير زيادة ياء التصغير من هذه القاعدة .

الثانية : تتمثل فيما ذهبت إليه الباحثة من أن ابن الأثير أغفل فى نظرته إلى الوزن الوظيفة، أو البنية المعنوية، أو الاستعمال فى التراكيب؛ فقد تنبه ابن الأثير إلى ما زعمت أنه أغفله ، وربط غير مرة بين الوزن والاستعمال الذى يرد فيه ، يقول ابن الأثير: ((وينبغى أن يعلم أنه إذا وردت لفظة من الألفاظ ويجوز حملها على التضعيف الذى هو طريق المبالغة، وحملها على غيره- ان ينظر فيها فإن اقتضى حملها على المبالغة فهو الوجه [٢])) . وقد ساق ابن الأثير أمثلة تطبيقية لذلك، سبق أن أشرنا إليها ، فمن ذلك وزن فَعَّال الذى يكون للمبالغة فى الإثبات ، ويرى ابن الأثير أن نفيه يعنى نفى كثرة وقوع الحدث ، ونفى الكثرة يعنى إمكان وقوع القلة عنده ، ولذلك عاب أحد شعراء الحماسة فى قوله ، واصفاً قتيله بالشجاعة :

---

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ، للباحثة رفيقة عبد الله ٤١ - ٤٢ .
وقالت الباحثة : لابد وأن ، والصواب : لابد أن .

(٢) المثل السائر ٢/٢٤٥ .

وَمِحَشٌ حَرْبٍ ، مُقْدِمٍ ، مُتَعَرِّضٍ   لِلْمَوْتِ ، غَيْرَ مُكَذِّبٍ حَيَّادِ

لأن نفى كثرة الحيدودة يعنى إمكان وقوع القليل منها ، وهذا ينتفى مع الوصف بالشجاعة . وهذا– من حيث المبدأ– صواب إلا فى هذا الوزن الذى يعنى نفيه نفى الحدث نفسه [1] . ولكن على الرغم من خطأ ابن الأثير فى التمثيل ، فإنه كان مصيباً فى فكرته ، متنبهاً لعلاقة الوزن بالسياق الوارد فيه.

أما حجة ابن الأثير التى أقامها للتدليل على أن " عالما " أبلغ من "عليم" فهى حجة واهية ؛ ذلك أن " عليما " ليست اسم فاعل من " عَلِم " أو عَلُمَ؛ لأن اسم الفاعل يكون من الفعل الثلاثى على وزن "فاعل "، نحو: ضارب، وبائع وقاض ، ويكون من غير الثلاثى على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر، نحو: منتصر .

وهكذا يتبين لنا أن ابن الأثير وقع فى الخطأ من جهتين: الأولى– أنه جعل عليماً اسم فاعل ، والثانية – وإن كانت نتيجة طبيعية للأولى ، أنه جعلها اسم فاعل من فَعُلَ ، و" فَعُلَ " لا يجىء منه اسم الفاعل ، وإنما يجىء منه الصفة المشبهة باسم الفاعل كظريف ، وشريف ، وما جاء منه على وزن فاعل يعد صفة مشبهة أيضاً ، فمن ذلك مثلا طَهُرَ يَطْهُرُ فهو طَاهِر .

وقد حاول ابن أبى الحديد تخريج دلالة فعيل على المبالغة ، فقال: ((إن فعيلاً ، وإن لم ينص العرب على أنه للمبالغة ، فقد نبهوا على ذلك باستعمالهم إياه خبرا عن الجماعة ، وإجراء صفته على المذكر والمؤنث ، أما كونه خبرا عن الجماعة فنحو قول جرير :

---

(١) نلاحظ أننا نقول فى العامية " أنا مش كَدَّاب " ، والمتكلم لا ينفى عن نفسه هنا كثرة الكذب ، ويثبت قليله ، وإنما ينفى الكذب نفسه ، قليلا كان أو كثيرا .

جَلَوْنَ الْعُيُونَ النُّجْلَ ثُمَّ رَمَيْنَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ (١)

ومثله فى الخبر قوله تعالى ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾(٢) ولم يقل قريبة. وإذا وصف به المذكر والمؤنث ووقع خبراً عن الجماعة، صار كالمصادر الواقعة للأجناس المشتركِ فى الوصف بها المفرد والجمع، والمذكر والمؤنث ، نحو قولهم : رجل فِطْرٌ، وامرأة فِطْرٌ، ورجال فِطْرٌ، ونساء فِطْرٌ (٣) » .

وأما ما ذهب إليه ابن أبى الحديد من أن العرب لم ينصوا على أن فعيلا للمبالغة فهو غير صحيح؛ لأن كتب النحو والصرف تنص على أن هناك خمسة أوزان تكون للمبالغة، وهى: فَعِلٌ ، وفَعِيلٌ ، وفَعُولٌ ، وفَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ ، ويسمونها الأمثلة الخمسة. ويبدو أن ابن أبى الحديد يعلل هنا دلالة فعيل على المبالغة ، وفرق بين إقرار العرب لهذا الوزن بدلالته على المبالغة، وتعليل ابن أبى الحديد لهذه الدلالة .

ويذهب ابن الأثير كذلك إلى أن وزن فَعَّل - مُضَعَّف العين ، لابد أن يكون منقولاً عن الثلاثى غير المضعف ؛ ليكون دالاً على الكثرة ، فإن لم يكن له ثلاثى ، خرج عن القاعدة ، يقول ابن الأثير : « ألا ترى أنه إذا قيل فى الثلاثى : " قَتَلَ " ثم نقل إلى الرباعى فقيل : " قَتَّلَ " بالتشديد فإن الفائدة من هذا النقل هى التكثير ، أى أن القتل وجد منه كثيراً ، وهذه الصيغة

---

(١) من قصيدة يمدح فيها الحجاج ، مطلعها :

بِتُّ أُرَانِى صَاحِيَّ تَجَلُّدَا وَقَدْ عَلِقَتْنِى مِنْ هَوَاكِ عَلُوقُ .

والبيت فى الديوان :

دَعَوْنَ الهوى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَسْهُمِ أَعْدَاءٍ ، وَهُنَّ صَدِيقُ

شرح ديوان جرير ، شرح وتقديم مهدى محمد ناصر الدين ٢٩٩ .

(٢) سورة الأعراف ٥٦/٧ .

(٣) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٧١/٤ .

الرباعية بعينها لو وردت من غير نقل ، لم تكن دالة على التكثير ، كقوله تعالى : ﴿ وكلّم الله موسى تكليما ﴾ [١] فإن " كلّم " على وزن " قتّل "، ولم يُرَدْ به التكثير ، بل أريد به أنه خاطبه ، سواء كان خطابه إياه طويلا أو قصيرا، قليلاً أو كثيراً . وهذه اللفظة رباعية وليس لها ثلاثى نقلت عنه إلى الرباعى ، لكن قد وردت بعينها ، ولها ثلاثى ورباعى ، فكان الرباعى أكثر وأقوى فيما دل عليه من المعنى ، وذلك أن تكون " كلّم " من الجرح ـ أى : جرَّح ولها ثلاثى وهى كَلَمَ مُخَفَّفا أى جَرَحَ ، فإذا وردت مخففة دلت على الجِراحة مرة واحدة ، وإذا وردت مُثَقَّلَة دَلّت على التكثير .

((وكذلك ورد قوله تعالى: ﴿ ورتّل القرآن ترتيلا ﴾[٢] فإن لفظة " رتّل " على وزن " قتّل " ومع هذا ليست دالة على كثرة القراءة، وإنما المراد بها أن تكون القراءة على هيئة التأنى والتدبر، وسبب ذلك أن هذه اللفظة لا ثلاثى لها حتى تنقل عنه إلى الرباعى ، وإنما هى رباعية موضوعة لهذه الهيئة المخصوصة من القراءة [٣])) .

ودلالة " فَعَّلَ " على التكثير والمبالغة ، هى إحدى ثمانى دلالات يستعمل لها هذا الوزن ، أو يدل عليها مورفيم التضعيف ، فهذا الوزن يستعمل لتعدية الفعل اللازم نحو : قَعَدَ زيدٌ وقَعَّدْتُه أنا ، وقام وقَوَّمْتُه. والملاحظ أن الأفعال التى مثّل بها ابن الأثير تكون متعدية فى الحالتين كلتيهما ، فَقَتَل متعدٍ ، وكذا قتّل ، و" كلّم " بمعنى جرَّحَ و " كَلَم ". ويستعمل هذا الوزن للدلالة على الإزالة نحو قشّر بمعنى أزال القشر، ويدل كذلك على صيرورة شيء شبه شيء، نحو : حَجَّر الطينُ، أى صار شبه الحجر فى

---

(١) سورة النساء ١٦٤/٤ .

(٢) سورة المزمل ٤/٧٣ .

(٣) المثل السائر ٢٤٦/٢ .

الجمود ، ويدل على نسبة الشيء إلى أصل الفعل نحو ، كَفَّر فلاناً أى نَسَبَهُ إلى الكفر، ويدل على التوجه إلى الشيء كَشَّرقَ وغَرَّبَ إذا اتجه إلى الشرق أو الغرب ، ويستخدم لاختصار حكاية الشيء، كهَلّل وكَبّر وسَبَّح، إذا قال: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله ،... إلخ [١] » .

غير أنه يمكن القول بأن ابن الأثير احترز بفَعَّلَ المنقول عن فَعَلَ مما ليس منقولاً؛ ولذلك فالأفعال شَرّق وغَرّب، وهَلّل، وحَجَّر، وقَشَّر خارجة عن الأفعال التى يقصدها ابن الأثير ؛ لكونها غير منقولة عن الثلاثى. وقد صرح هو نفسه بهذا فى قوله : « وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة والقوة فى اللفظ والمعنى إلا بالنقل من وزن إلى وزن أعلى منه [٢] » . وكذلك الأمثلة التى ساقها ابن الأثير ، الثلاثى منها متعدٍّ ، وكأنه بهذا يحترز مما ليس ثلاثيه متعدياً من هذه الأفعال .

وقد اعترض ابن أبى الحديد على ما ذهب إليه ابن الأثير، من أن وزن " فعّلَ " مضعف العين لابد أن يكون منقولاً عن الثلاثى غير المضعف ، ليكون دالاً على الكثرة ، قائلاً : « إنه لا يصح أن يقال على الإطلاق متى كان لهذه الصيغة – وهى فَعّل بالتشديد – ثلاثى فإنها تعطى معنى التكثير والقوة ؛ وذلك أنا قد وجدناها فى مواضع بخلاف هذه الصفة ، نحو قولك : قَلَصَتْ شفَتُه إذا انزوت بالتخفيف ، ومثله قَلَّصَتْ بالتشديد ، ولا فرق بينهما عند أهل اللغة فى كثرةٍ ولا قلة [٣] » .

وعلى الرغم من وجاهة اعتراض ابن أبى الحديد ، فإنه – أى الاعتراض – لا ينقض مذهب ابن الأثير ؛ لأن كلام ابن الأثير يحمل على

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٦٣/٤ .

(٢) المثل السائر ٢٤٦/٢ .

(٣) الفلك الدائر (ملحق بالمثل السائر) ٢٦٩/٤ .

الأصل فى الأشياء ، وكلام ابن أبى الحديد يحمل على الفرع ، وهو ما خرج عن الأصل ؛ إذ إن لكل شيء أصلاً يلزمه ، وقد يخرج عن أصل الشيء بعضه لعلةٍ تعترضه ، أو سبب يعتريه ، ولا يكون خروج بعض الشيء عن أصل الشيء بمخرج للشيء عن أصله . وكل قاعدة لها شواذ تخرج عنها، والأفعال الثلاثية التى تكون مُضَعَّفَة وغير مضعفة ودلالتها واحدة تعد من الشواذ ، وهى أفعال يمكن إحصاؤها ، والوقوف عليها ، بخلاف تلك التى يدل المضعف منها على الكثرة ، ويقع غير المضعف على القلة .

وعلى الرغم من دفاع ابن الأثير الشديد عن قاعدته التى وقفها على زيادة المبنى فى الأفعال والأسماء المتضمنة معنى الفعلية – فإننا نلاحظ أن هناك أفعالاً زيد فى مبناها ، ولم تكن هذه الزيادة فى المبنى إيذاناً بزيادة فى المعنى ، فالفعل " كَسَرَ " مثلاً إذا زدنا عليه حرفين فقلنا " انكسر " ، لم يكن للفعل المزيد من زيادة فى الدلالة سوى أنه يدل على المطاوعة ، بخلاف " كَسَّر " الدال على شدة التكسير أو كثرته ، مثلا . كذلك إذا نظرنا إلى الفعل " غَفَر " وزدنا عليه ثلاثة أحرف فقلنا : " استغفر " ، وجدناه – أى المزيد – أقل قوة فى المعنى من غفر ؛ لأنها تدل على الطلب ، والطالب أقل أو أضعف من المطلوب منه ، وإذا كان ابن الأثير يرى أن " مقتدر " أقوى من " قادر"، فهل مستغفر أقوى من غافر ؟

واسم الفاعل يكون أقوى من اسم المفعول فى نحو " ضارب " "مضروب "؛ فالذى وقع منه الضرب أقوى ممن وقع عليه ، غير أننا نلاحظ أن اسم المفعول يكون أقوى من اسم الفاعل ، مثال ذلك " عابد " و " معبود " فإن من وقعت له العبادة (اسم المفعول) أفضل ممن وقعت منه (اسم الفاعل) وكذلك " شاكر " و " مشكور " و " حامد " و " محمود " .

يمكننا القول بعد ذلك أن هناك حالات تكون فيها زيادة المبنى في الأفعال أو الأسماء المتضمنة معنى الفعلية مؤدية أو مؤذنة بزيادة في المعنى، وهى- غالباً - الأفعال التى تشتمل على مورفيم التضعيف ، نحو قَطّع وكَسّر، وكذلك الفعل المكررة فاؤه نحو كَبْكَبَ، وجَرْجَرَ، وما شابه ذلك . وهناك حالات لا تكون فيها زيادة المبنى إلا إيذاناً بوزن جديد للفعل ، وزن تكون له دلالة عامة لا تقف على فعل بعينه، وإنما يشترك فيها أكثر الأفعال كقولنا: إن كل ما يجيء على وزن "انفعل" يدل على المطاوعة، وما يجيء على استفعل يدل على الطلب ، وهكذا ، مع الوضع فى الاعتبار أن لكل قاعدة شواذ تخرج عليها .

إنها محاولة من ابن الأثير للكشف عن التغيرات الدلالية للفظة بعد تغير معالم بنيتها وهى مفردة، والوقوف على أداة من أدوات اللغة، يمكن للكاتب أن يستعين بها من خلال إدراك الفروق بين الأبنية اللفظية، التى هى فى الوقت نفسه فروق بين الجوانب الدلالية ، وكل بناء من اللفظ له قاطنه من المعنى.

الفصل الثانى

تطور دلالة اللفظ

١ – ابن الأثير والتطور .

٢ – التطور وخصائص اللفظ المفرد .

٣ – تطور الدلالة والمشترك اللفظى .

٤ – تطور الدلالة والمجاز .

ابن الأثير والتطور :

لا خلاف بين العلماء ، مهما تباينت اهتماماتهم واختلفت مجالات دراستهم ، فى أن التغير يعد من أهم ظواهر الحياة ونواميسها ، وهو واقع على الإنسان وغيره من الكائنات ؛ فتصاريف الزمن وتَبَدُّلات الدهر تعيد تشكيل الناس والأشياء طوعاً أو كرهاً ، والناس أنفسهم يسهمون فى التغير بنصيب وافر ؛ ومن ثم كانت مسايرتهم هذا التغير ، والتكيف معه، واستيعابه، أمراً طبيعياً؛ إذ قد منحوا القدرة على معايشة كل متبدل ومتحول .

واللغة – أى لغة – تخضع للتطور ، ويصيبها من التغير قدر ما يصيب الناطقين بها فى شئون حياتهم ؛ لأنها تحيا على ألسنتهم ، فهى لا توجد منعزلة ، وإنما هى كائن اجتماعى له حياته [١] ، ولذا يطرأ التغير على مستوياتها المختلفة ؛ على أصواتها ، وتراكيبها ، وألفاظها تصريفاً ودلالة [٢]. وقد أكد ماريوباى أن التغير يعد اتجاهاً طبيعياً فى اللغة ، وهو اتجاه يبعدها عن المركز، ويمكن تسميته اتجاهاً طرديمركزياً centrifugal ، وهو أمر مستمر على الرغم من المحاولات التى تبذل لجذب اللغة إلى هذا المركز ، والتى يمكن تسميتها الجذبيمركزية [٣] .

إن جدول اللغة – على حد تعبير دى سوسير – يجرى دون توقف ، سواء كان هذا الجريان سريعاً أو بطيئاً [٤] . ويؤكد بلومفيلد هذا التطور الذى

---

(١) على الرغم من أن بعض اللغويين يستخدمون عبارة " اللغة كائن حى " ، كالدكتور رمضان عبد التواب فى " التطور اللغوى " ص ١٢ ، والدكتور عبد الصبور شاهين فى " فى علم اللغة العام " ص ١٩٠ – فإن فندريس يرى أن هذا التعبير مجازى وغير حقيقى . انظر : اللغة ، لفندريس ٢٤٩.

(٢) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة كمال بشر ١٧٠ .

(٣) أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٧١ .

(4) Course in General Linguistics,P. 140 .

يصيب اللغة حتى إنها لتستحيل معه لغة أخرى ، يقول : ((فالإنجليزية فى القرن التاسع عشر فى عهد الملك الفريد الأعظم ، والتى بين أيدينا نصوص منها - تبدو كأنها لغة أجنبية عنا ؛ إذ إنه لو قدر لنا أن نلتقى بمتكلمى الإنجليزية فى هذه الحقبة الزمنية ، ما أمكننا أن نفهم لغتهم ، وما أمكنهم أن يفهموا لغتنا [١])) .

وليست اللغة العربية بدعاً بين اللغات ؛ فتكون بعيدة عن دائرة التغير ، ولا يتخيل لها أن تحيا طوراً واحداً من أطوار حياة اللغات ، وإنما هى دائماً تلبى داعى التطور ؛ بما فيها من مرونة تمنحها القدرة على استيعاب ما يَجِدُّ من الأشياء ؛ فيقع اللفظ القديم على معنى جديد ، أو يبتكر للمعنى الجديد لفظ ينسج على منوال اللغة . لذا ذهب ابن جنى إلى أنه : ((لابد أن يكون وقع فى أول الأمر بعضها ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعى إليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً [٢])) . وقد أكد ابن فارس أن لكل عصر حاجته من المفردات اللغوية ، وقد عُلِّم آدم من الأسماء ما احتاج إلى علمه فى زمانه هو[٣] .

غير أن اللغة العربية انفردت من بين اللغات كلها بأنها لغة كتاب خالد، وهو القرآن الكريم ، ومن ثم كان لها البقاء والخلود ؛ ((ولولا أن شرفها الله عز وجل ، فأنزل بها كتابه ، وقيض له من خلقه من يتلوه صباح مساء، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان - لولا كل هذا لأمست العربية الفصحى لغة أثرية ، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية [٤])) . ولا يمكن ، مهما بدا عليها من أعراض التغير ، أن تستحيل لغة أخرى ، كما هو الحال فى الإنجليزية،

---

(1) Bloomfield, Language. . P. 281 .

(٢) الخصائص ٢٨/٢ .

(٣) الصاحبى ٦ .

(٤) التطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ١٢ - ١٣ .

التى أصبحت فى القرن العشرين لغة أخرى غير التى كان يتكلمها أبناء القرن التاسع عشر ، ونزعم أنها ستتحول مستقبلاً إلى حالة غير التى هى عليها الآن، وهذا واقع على الإنجليزية وغيرها من اللغات .

والناظر فى " المثل السائر" نظرة متأنية يقف على حقيقة، وهى إيمان ابن الأثير بالتطور أو التغير الذى يكون صدى لتجدد الأحداث وتغيرها، وتفاعل الإنسان مع ما حوله (١). وإذا كان ابن الأثير قد أدرك أن التطور أمر طبيعى ، سواء فى اللغة أو فى غيرها، فإنه لم يذكر صراحة تطور دلالة الألفاظ المفردة ، إلا ما جاء فى أثناء حديثه الطويل عن حسن الألفاظ وقبحها (٢) .

ويبدو أن إغفال جانب التطور فى اللغة ، كان سمة عامة عند علمائنا القدماء ، لغويين كانوا أو غير لغويين ، على الرغم من أن ما يتصل بالدلالة المفردة لكل كلمة ، وتاريخ الكلمات ، وتطورها ، يعد من أهم المشكلات المتعلقة بالمفردات (٣) . وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى هذا العيب الذى وقع فيه القدماء قاصدين أو غير قاصدين ، قائلاً: ((وبذلك أغفلوا ناحية مهمة من نواحى الدراسات اللغوية ، تلك هى ناحية التطور اللغوى فى نواحى الأصوات ، والبنية ، والدلالة ، والأسلوب ، فلم يحاول أحد المؤلفين فى المعاجم فى القرن الرابع أو الخامس الهجرى مثلاً، أن يبين لنا تطور معنى الكلمة التى جمعها من قبله أحد علماء القرن الثانى الهجرى . وبعبارة أخرى لم يبين لنا المعنى الذى كان يفهم من الكلمة فى عصره ، كما أنه لم يبين لنا كيف كانت تنطق الكلمة فى لغة التخاطب

---

(١) المثل السائر ٤٣/١ – ٤٤ (كلام فى نشأة النحو) .

(٢) المثل السائر ٦٤/١ وما بعدها .

(٣) انظر : أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ٥٥ .

في عصره ، وليس لدينا في هذا المجال سوى إشارات سريعة ، فيما يعرف يكتب لحن العامة [١] » .

وإذا كان ابن الأثير ومَنْ قبله من العلماء قد أغفلوا هذا الجانب المهم في بحوثهم المتصلة باللغة العربية ، فلابد أن نحاول – مجرد المحاولة- الوقوف على الأسباب الداعية إلى ذلك ، والتي يمكن أن نحصرها في سببين:

الأول : نظرة العلماء القدماء إلى اللغة العربية في العصر الجاهلي ، وحتى القرن الثاني الهجري ، على أنها المثال الذي يجب أن يحتذى ألفاظاً وأساليب ؛ خاصة أن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة رفيعة المستوى؛ وصون القرآن يقتضي صونها ، ولذلك لما اختلط العرب بغيرهم؛ شَمَّر العلماء عن سواعد الجِد ، وخرجوا إلى البادية عن بكرة أبيهم؛ باحثين عن الألفاظ العربية الفصيحة ، ملتمسين ذلك عند القبائل العربية التي لم يكن لها صلة من قريب أو بعيد بالجماعات اللغوية غير العربية ، ولذلك أخذ اللغويون عن قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل، وأعرضوا عن قبائل قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام الذين يتكلمون الآرامية . وكذلك لم يأخذ اللغويون عن أهل اليمن لاختلاطهم بأبناء الهند والحبشة ، ونأوا بجانبهم عن قبائل شرق الجزيرة العربية ، ومدن الحجاز التي اختلط لسانها بلسان غير عربي[٢] . ولم يكن اللغويون العرب وحدهم – في عهد الأمويين – هم الذين جابوا البوادي بحثاً عن اللغة الفصيحة السليمة ، بل كانت الدوائر الإسلامية غير العربية من طبقة الموالي ، تحاكي هؤلاء العلماء في هذا المجال ، فاحتضنت

---

(١) تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب والتنقية ٣٩ .

(٢) علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمي حجازي ص ٩٥ – ٩٦ .

حركــة تنقية اللغــة العربيــة ؛ وذلــك بإعلاء شأن اللغة البدوية الخالصة [١].

إن هذا السلوك من جامعي اللغـة ، يؤكـد أنهـم لا يريـدون لألفـاظ غير عربية أن تغزو العربية من جهة ؛ ومن جهة أخـرى يريـدون الوقـوف بألفـاظ اللغة على المعاني التي دلت عليها في العصر الجاهلي وصدر الإسـلام ؛ لأن وقوع اللفظ العربي على معنى غير الذي كان عليه ، يعني - بالطبع - وقـوع آي القرآن على معانٍ غير التي أرادها الله سبحانه وتعالى ، مما قد يفسد على النـاس عقيدتهم وإسلامهم . وقد ذهب غـير واحـد مـن العلمـاء ، قدامـى ومحدثين، إلى أن اللغة العربية في العصر الجاهلي ، دخلها عـدد مـن الألفـاظ الفارسية ، والرومية ، وغيرها ، وامتزجت هذه الألفـاظ الأجنبيـة بغيرهـا مـن الألفاظ العربية ، وقد ورد في القرآن الكريم بعض هذه الألفـاظ ؛ لذلـك يـرى الدكتور تمام حسان أنه من الحقائق المقررة « أن القرآن نفسه اشتمل علـى كلمات دخيلة ؛ جاءت إلى اللغة العربية في الجاهلية من لغـات مختلفـة ، فلمـا نـزل القرآن كـانت هــذه الكلمـات قد أصبحت عربيـة ، لا تختلـف فـي هـذا الوصف وتلك النسبة ، عن غيرها مـن المفـردات الأخـرى العربيـة الأصـل ، ومن ثم وردت فــي القـرآن كالصـراط ، والسندس ، والإستبرق ، والقنطـار ، والدينار ...إلخ [٢]» .

وأما الخوف من تَحَوُّلِ الألفاظ العربية عن معانيها ،مما قد يمثل خطـراً على كتاب الله - عز وجل - فتلك حسنة تذكر للغويين ، غير أنهم وقفوا جهدهم عند مجرد جمع الألفاظ العربية الفصيحة ، وتثبيتها على معانيها الدالـة عليهـا ، وكـان فـي مُكْنَتِهم ، بجـانب هذا العمـل ، أن يسـجلوا مـا طـرأ علـى

(١) العربية ، ليوهان فك - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ٤٠ - ٤١ .

(٢) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٧٣ .

وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ٧٣ ، و " مـن أسـرار اللغـة "، للدكتـور إبراهيم أنيس ١٢٥ .

الألفاظ من تغير خصَّص عموم دلالاتها ، أو عمَّم خصوص هذه الدلالات ، أو غير ذلك من أشكال التغير الدلالى . لكنَّ شيئاً من هذا لم يحدث، وتلك نقيصة تؤخذ عليهم فى هذا الصدد ؛ ((وبذلك لم يكن العمل اللغوى الميدانى فى القرن الثانى الهجرى ، محاولة لتسجيل جوانب الحياة اللغوية عند أبناء الجماعة اللغوية ، أو محاولة لبحث جوانب التنوع اللغوى فى الجزيرة العربية ؛ بل كان محاولة للبحث عن الصيغ الفصيحة ، والكلمات الفصيحة ، عند القبائل العربية التى يقترب استخدامها للغة من المستوى اللغوى المنشود [(١)])) .

وعلى الرغم من أن ابن الأثير قد أقر بتطور الدلالة - كما سيتضح لنا فى أثناء حديثه عن تطور دلالة لفظة " الظريف " المختصة بالنطق ، إلى حُسن الخُلُق وجمال الهيئة - فإنه سمىَ ذلك غَلَطاً فى الاستعمال ، وإن كان لا يوجب فى اللفظة قبحاً ، وعدَّه جهلاً بالدلالة الأصلية للفظة ؛ وكأنه بذلك يدعو إلى التماس الصحة فى استخدام الألفاظ ووضعها فى مواضعها من حيث الدلالة . وإذاً فالدلالة الأولى للفظة تُلِحّ على ابن الأثير ، على الرغم مما يفرضه عليها الواقع اللغوى من دلالات أخرى .

الثانى : أن البحث عن المعانى المختلفة التى دلت عليها اللفظة المفردة عبر فترات زمنية متعاقبة ، ليس له موضع فى الدرس البلاغى ؛ ولذلك فإنه يعد طبيعياً ألا يلتفت ابن الأثير إلى هذه القضية ، فى كتاب جعل موضوعه علم البيان ، الذى يشمل فنى الفصاحة والبلاغة .

---

(١) علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٩٧ .

التطور وخصائص اللفظ المفرد :

تناول ابن الأثير طرفاً من قضية تطور دلالة الألفاظ ، فى أثناء حديثه عن خصائص اللفظة المفردة ، وما يجب أن تكون عليه من عدم ابتذال؛ رابطاً ذلك بقضية حسن اللفظة وقبحها ، فقد ذهب ابن الأثير إلى أن اللفظة يجب ألا تكون مبتذلة بين العامة ، وابتذالها يكون على قسمين : أحدهما – أن يستخدم العامة اللفظة بمعنى غير الذى وضعت له فى أصل اللغة، والثانى– أن تشيع اللفظة ، ويكثر تداولها على ألسنة العامة ، وإن لم يتغير معناها ، وهذا القسم لا يعنينا فى هذا الصدد ؛ لأن حديثنا عن تغير دلالة الألفاظ .

أما الألفاظ التى استخدمها العامة بمعنى غير الموضوعة له إفى أصل اللغة ، فقد جعلها ابن الأثير ضربين : أحدهما – ما يكره ذكره ، كقول أبى الطيب المتنبى :

أَذَاقَ الْغَوَانِى حُسْنُهُ مَا أَذَاقَنِى وَعَفَّ فَجَازَاهُنَّ عَنِّىَ بِالصَّرْمِ [(١)]

فقد استخدم المتنبى لفظة " الصرم " – هنا – بمعناها اللغوى ، وهو القطع أو البين والفراق . وهذه اللفظة نفسها شاعت على ألسنة العامة بمعنى المحل المخصوص من الحيوان دون غيره ، ومن هنا كان قبحها فى بيت المتنبى ، على مذهب ابن الأثير . ويرى ابن الأثير أن هذه اللفظة لا تعاب إذا استخدمها البدوى ؛ لأنها لا تحمل عنده معنى آخر غير الذى وقعت عليه فى أصل اللغة ، ولذلك فهى غير معيبة فى قول أبى صخر الهذلى :

---

(١) من قصيدة يمدح فيها الحسين بن إسحاق التنوخى ، مطلعها :

مَلاَمِى النَّوى فى ظُلْمِهَا غَايَةُ الظُّلْمِ لَعَلَّ بهَا مِثْلَ الذى بِى مِنَ السُّقْمِ .

ملامى : لومى ، والنوى : البعد . والمعنى : أن لومى للنوى فى ظلمها لى غاية الظلم لأنه ربما يكون عندها من الشوق لهؤلاء الأحبة مثل ما عندى . ورواية الديوان هكذا :

أَذَاقَ الْغَوَانِى حُسْنُهُ مَا أَذَقْنَنِى وَعَفَّ فَجَازَاهُنَّ عَنِّىَ بِالصَّرْمِ

انظر : ديوان المتنبى ٨٢ .

قَدْ كَانَ صَرْمٌ فِي الْمَمَاتِ لَنَا   فَعَجِلْتَ قَبْلَ الْمَوْتِ بِالصَّرْمِ [١]

أما الحضرى من الشعراء والكتاب ، فيعاب عليه استعمالها ، لوقوعها على المعنى القبيح الذى شاع فى بيئته . أما ثانى الضربين اللذين تتغير فيهما دلالة اللفظة عما وقعت عليه أول استعمالها ، فهو ما وضع فى أصل اللغة لمعنى ، وجعلته العامة دالاً على غيره ، ولكنه ليس بمستقبح ولا مستكره، كوصفهم من دمث خلقه ، وحسنت صورته ولباسه ، بأنه إنسان ظريف، والظرف فى أصل اللغة مختص بالنطق [٢] .

ولعله بادٍ لنا أن ابن الأثير تناول قضية تطور دلالة اللفظة من باب المفاضلة بين المعنيين اللذين تدل عليهما اللفظة المفردة ، فكلمة " الصرم " التى تعنى ، فى الإطلاق الأول ، القطع ، صارت إلى معنى قبيح يكره ذكره، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن تغير دلالة الألفاظ ليس مشروطاً بالمعنى الذى تئول إليه اللفظة ؛ فليس بشرط أن يكون المعنى المنتقل إليه أفضل من المنتقل منه ، ولذلك رفض بعض الباحثين كلمة التطور فى هذا المجال ؛ لأنها تحمل بين ثناياها دلالة الارتقاء والتقدم ، أو التغير إلى الأفضل ، وهذا شيء لا يتحقق فى مجال الدراسات اللغوية ؛ فليست هناك لفظة أفضل من لفظة ، ولا صوت أفضل من صوت [٣] . غير أن هذه الكلمة -كلمة التطور -

---

(١) من قصيدة مطلعها :

بِيَدِ الذى شَغَفَ الفُؤَادَ بِكُمْ   تَفْرِيجُ مَا أَلْقَى مِنَ الهَمِّ .

ديوان الحماسة ، شرح التبريزى ٦٨/٢ . والمعنى : كل منا يعلم أن الموت مفرق ، ولكنك تعجلت الفراق والقطيعة قبله .

(٢) المثل السائر ١٩٦/١ - ١٩٨ .

(٣) التطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٤ .

وانظر : مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى ٢٥ ، والتراث اللغوى والتقدم الاجتماعى، للدكتور أحمد عبد الستار ٨٩ ، ٩١ .

تستخدم فى مجال الصناعات بمعنى الانتقال إلى الأفضل والأجود ، ولعل هـذا هو الذى حمل بعض ظلال هذه الكلمة المستخدمة فى المجال الصناعى ، إلـى مجال الدراسات اللغوية عند استخدامها فيه .

ولو كان اللفظ كريهاً ، ولا يجوز للخاصة استعماله لدلالته على معنـى تكرهه النفس كما يرى ابن الأثـير – لوجـب ، قياسـاً علـى هـذا ، ألا تسـتعمل الألفاظ التى دلت فى أصل الوضع علـى المعـانى الكريهـة ، وكثـير مـا هـى ، كالألفـاظ الدالـة على الموت والمرض والخوف والجوع ، وأسماء الحيوانـات المفترسـة وغيرهـا ، وهـذا لم يكن ، ولن يكـون . وجدير بـالذكر – هنـا – أن هناك ألفاظاً كانت تقع قبل الإسلام علـى معـان لا يجد الإنسـان فـى نفسـه حرجاً من ذكرها ، وجـاء الإسـلام فخصـت هـذه الألفـاظ بمعـانٍ قد تثـير فـى النفس حرجا ، فقد كانت كلمـة " فـرج " تـدل علـى كـل انفتـاح ، ثـم خصـص عموم هذه المعنى ، فصارت تطلق فى الفقه الإسلامى على أحد أعضـاء جسـم الإنسـان(١) .

وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن اللفظة قد تقـع علـى دلالـة أفضـل مـن دلالتها الأولى ، فيما سموه بالتغير المتسامى meltorative change أو رقى المعنـى Elevation ، ويحـدث هـذا بـأن تكـون اللفظـة واقعـة علـى معنـى ضعيف، ثم تستخدم للدلالة على معنى قوى ، مثل كلمة " السُّفْرَة " فقـد كـانت تطلق قديماً على طعام المسافر ، وأصبحت الآن تطلق علـى الأثـاث الفـاخر . وكذا كلمة " العَفْش " كانت تطلق على سقط المتاع ، وتطلق الآن على المتـاع الفاخر (٢) . وقد تدور على اللفظة الدائرة ؛ فتهبط بها إلى معنـى قبيـح ، فيمـا يعـرف بـالتغير الخـافض pejorative change ، أو انحطـاط المعنـى

(١) مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ٢٤١ .

(٢) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٥٢ – ١٦٧ .

Degeneration ، وذلك عندما تقع اللفظة ذات الدلالة الرفيعة على معنى وضيع ، فقد كانت لفظة " البُلْغَة " تطلق على ما يكفى لسد الحاجة ، ولا يفضل عنها [(١)] . أما الآن فقد شاع استعمالها على ألسنة العامة بمعنى الحذاء.

وقد يبدو هذا الرأى من اللغويين المحدثين متفقاً مع ما ذهب إليه ابن الأثير ، وليس الأمر كذلك ؛ فابن الأثير يدعو إلى استبعاد هذه الألفاظ التى انحطت دلالتها ، وصارت تطلق على القبيح من المعانى ، كلفظة " الصرم " التى أشار إليها . أما هؤلاء اللغويون فإنهم يصفون - مجرد الوصف - ما آلت إليه اللفظة من رقى فى دلالتها أو انحدار ، وفرق بين النظرتين كبير؛ فنظرة ابن الأثير تقويمية ، ونظرة اللغويين المحدثين وصفية بحتة .

ويؤكد عناية ابن الأثير بالمعنى الذى تنتقل إليه الكلمة ، ما أشار إليه فى الضرب الثانى من القسم الأول للمبتذل من الألفاظ ، من أن كلمة "ظريف" المختصة بالنطق صارت على ألسنة العامة دالة على دموثة الخلق ، وجمال الهيئة واللباس . ومن ثم فليست الكلمة مستقبحة ولا مستكرهة ، ولا يعاب استعمالها بهذا المعنى عند الخاصة لوقوعها على هذه الصفات الحسنة والمعانى النبيلة ؛ فهذا تحول ، أو على حد تعبير ابن الأثير ، " غلط لا يوجب فى اللفظة قبحاً ؛ يقول ابن الأثير : ((فالظرف إنما يتعلق بالنطق خاصة، فغيرته العامة عن بابه ، وممن غلط فى هذا الموضع أبو نواس حيث قال :

اخْتَصَمَ الْجُودُ وَالْجَمَالُ   فِيكَ فَصَارا إِلَى جِدَالِ
فَقَالَ هَذَا : يَمِينُهُ لِى   لِلْعُرْفِ وَالْبَذْلِ وَالنَّوَال

---

(١) انظر : المعجم الوسيط (بلغ) ٧٢/١ .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كتابين جعل صاحباهما من كلمة " البلغة " عنواناً لهما ، وهما " البُلْغَة فى تاريخ أئمة اللغة " للفيرزابادى ، و " البُلْغَة فى الفرق بين المذكر والمؤنث " لأبى البركات بن الأنبارى.

وَقَال هَذَاكَ : وَجْهُهُ لِى   لِلظُّرْفِ وَالْحُسْنِ وَالْكَمَـــالِ
فَافْتَرَقَا فِيكَ عَنْ تَرَاضٍ   كِلاَهُمَـا صَـادِقُ الْمَقَـــالِ[1]

وكذلك غلط أبو تمام فقال :

لَكَ هَضْبَةُ الْحِلْمِ الَّتِى لَوْ وَازَنَتْ   أَجَأً إِذَنْ ثَقُلَتْ وَكَانَ خَفِيفَـــا
وَحَلاَوَةُ الشَّمِ الَّتِى لَوْ مَا زَجَتْ   خُلُقَ الزَّمَانِ الْفَدْمِ عَادَ ظَرِيفَا[2]

فأبو نواس غلط - هاهنا - فى أنه وصف الوجه بالظرف وهو من صفات النطق . وأبو تمام غلط فى أنه وصف الخلق بالظرف ، وهو من صفات النطق أيضاً ، إلا أن هذا غلط لا يوجب فى اللفظة قبحاً ، لكنه جهل بمعرفة أصلها فى وضع اللغة [3])) .

وجدير بالذكر أن كلمة " ظريف " تستخدم بين العامة فى عصرنا للدلالة على الإنسان المرح ، خفيف الظل ، وتستخدم أحياناً للدلالة على السفيه والأحمق ، غير أن سياق الموقف فى هذه الحال هو الذى يحدد

---

(١) أبيات مدح بها عبدالوهاب بن مايسان من أشراف الفرس . انظر : ديوان أبى نواس ٥٢٥ .
وقد ورد لابيتان الثانى والثالث فى الديوان هكذا :

فَقَـالَ هَـذَا : يَمِينُه لى   لِلعُـرْفِ وَالجُودِ والنَّـوَالِ .
وَقَالَ هَذَا : وَوَجْهُهُ لى   لِلحُسْنِ والظُّرْفِ وَالكَمَالِ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف ، مطلعها :

أَطْلاَلُهُمْ سَلَبَتْ دُمَاها الهِيفَا   وَاسْتَبْدَلَتْ وَحْشاً بِهِنَّ عُكُوفَا

الدمى : هنا كناية عن النساء ، والهيف : جمع الهيفاء: الضامرة ، والعكوف : المقيمة .
انظر : شرح ديوان أبى تمام ، شرحه إيليا الحاوى ٣٧٩ .
وفى الديوان " الشيم " مكان " الشم " فى البيت الثانى. الهضبة : المرتفع من الأرض ، أجأ : جبل ، والمعنى : إن لك من الحلم ما تتضاءل من دونه الجبال. الفدم : الغليظ ، والمعنى : لو مازجت أخلاق الممدوح العذبة أخلاق الزمان القاسية الغليظة ، لعذبت.

(٣) المثل السائر ١٩٨/١ .

المعنى. ولو قدر أن استخدم العامة فى عصر ابن الأثير كلمة " ظريف " بمعنى السمج لجعلها من الضرب الأول الذى يعاب ذكره ويستقبح .

وإذاً لا يمكن أن تكون اللفظة حسنة بمعناها ، وتكون هى نفسها قبيحة بتغير هذا المعنى ، وهذا ما يؤكده الدرس اللغوى الحديث ، الذى يهدف إلى الوقوف على الأطوار الدلالية التى مرت بها اللفظة ، محاولاً البحث عن أسباب هذا التغير وتفسيره ، من خلال ربط كل دلالة بالعصر الذى شاعت فيه، والوقوف على الصلة بين المعانى التى ارتدتها اللفظة عبر العصور ، والمعنى الأصلى لها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحس العربى كان ينفر من الأشياء الكريهة، ولذلك كانت تسمى هذه الأشياء عندهم بأسماء حسنة ، فسميت الصحراء بالمفازة ، وسموا الملدوغ بالسليم ، وغير ذلك من أسماء تبث فى النفس الطمأنينة والهدوء ، وإن كانت مدلولاتها تثير الفزع والخوف ، فقد كان العرب شديدى الاعتقاد فيما تحدثه الأسماء من أثر نفسى عند قرعها الآذان لأول مرة ؛ ولعل هذا هو الذى دفعهم إلى تسمية أبنائهم بأسماء الحيوانات المفترسة ، أو الطيور الجارحة ، أو الموجودات الثابتة الشامخة ؛ ظناً منهم بأن هذه الأسماء تلعب دورها فى حروبهم – وحياتهم كلها حروب – فى ضعضعة قوى الخصم ، وتفتيت عزمه . وفى مقابل هذا كانوا يسمون عبيدهم بأسماء تبعث على السرور والسعادة . وبهذا يمكن القول بأن ابن الأثير لم يخرج عن الحس العربى فى استقباحه لفظة الصرم لانحدارها إلى هذا المعنى المستقبح ، وهو المحل المخصوص فى الحيوان دون غيره ، وهو على أية حال حس إنسانى عام .

وقد أشار اللغويون المحدثون إلى أن ارتباط كلمة بمعنى غير كريم ، أو بمعنى لا يحسن التعبير عنه صراحةً ، يجعلها ممجوجة ؛ ومن ثم يطرحها

المجتمع ، ويستبدل بها كلمة أخف فظاظة منها ، وهذه الثانية تسوء أيضاً مع طول ملازمتها للمعنى القبيح وملابستها له ، فتهجر ويؤتى بثالثة ، وهكذا دواليك . يقول فندريس : « فالأسباب الاجتماعية واضحة جداً في تغير الكلمات للياقة ؛ إذ ليس من اللائق أن يتكلم في أحد المجتمعات عن أفعال معروفة بالفظاظة ، أو بأنها مما يجرح الحياء ، وتستبعد الألفاظ التي تعبر عنها من بين المفردات التي يستعملها الأشخاص المهذبون [١] » .

وإذا كانت الكلمة الواقعة على معنى قبيح يستبدل بها كلمة أخرى، والثانية يستبدل بها ثالثة ، وبالثالثة رابعة ، حتى يصبح للمعنى السيىء خمس كلمات دالة عليه أو يزيد – فإن هذا لا يعنى أن هذه الألفاظ قبيحة في ذواتها، وإنما ارتباطها بمعنى يندى له الجبين حياءً ، أو تشمئز منه النفس تقززاً ، أو يرتجف منه البدن خوفاً – هو الذى هبط بها إلى الحد الذى جعل المجتمع يرفضها . وهذه الألفاظ المستقبحة وغيرها تعد في الدرس اللغوى من المحظورات اللغوية ، أو اللامساس ؛ ولذا فإن التطور الدلالى للفظة يكون في بعض أشكاله صدى لذوق المجتمع الإنسانى .

وقد ربط ابن الأثير تطور الألفاظ بمستوى الاستخدام اللغوى : العامى والفصيح ؛ فأى تغير عنده فى دلالة اللفظة ينسب إلى العامة . وهذا يوقفنا على حقيقة ، وهى أن اللفظة عندابن الأثير يجب أن تثبت على دلالتها عند استعمالها على المستوى الفصيح ، أو بعبارة أخرى ، يجب على الخاصة ألا يستعملوا اللفظة إلا بمعناها الدالة عليه فى أصل الوضع ؛ ولذا جعل ابن الأثير تغير الدلالة نوعاً من الابتذال ، وقرن هذا الابتذال بالعامة ، حتى إن كلمة ظريف التى تغيرت دلالتها على مستوى الخاصة ، من صفة حسنٍ فى

---

(١) اللغة لفندريس ٢٨٠ .

وانظر : اللغة معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٣٢٢ .

النطق إلى دماثة فى الخُلقُ ، اعتبر هذا التغير غلطاً ، وإن لم يكن مقبحاً للدلالة .

ويبدو أن ابن الأثير حاول أن يضع سداً منيعاً بين المستويين : الفصيح والعامى ؛ ولذلك حَرَّمَ - إن جاز التعبير - على أبناء المستوى الأول استخدام الألفاظ التى شاعت على ألسنة العامة ، وهى فصيحة فى أصل الاستخدام؛ لأن ((مثل هذه الألفاظ إذا وردت فى الكلام وضعت من قدره ، ولو كان معنى شريفا [١])) . ومهما كانت محاولة الفصل بين المستويين فإنه فصل متوهم؛ إذ ليس هناك حاجز بين أبناء المستويين ؛ فهم يحيون فى مجتمع يفرض عليهم الاتصال والاحتكاك ، ويلتقط العامة بعض ألفاظ الخاصة ويلبسونها من المعانى ما يشاءون ؛ ولذلك فقد تستخدم لفظة على المستوى الفصيح بمعنى ، وتستخدم هى نفسها على المستوى العامى بمعنى آخر ، ولا نستطيع أن نفرض على أبناء أحد المستويين - وبخاصة المستوى العامى - أن يرضخ أو ينقاد للمعنى الذى يستخدمه أبناء المستوى الآخر ، ومن ثم فلا لوم على أبناء المستوى الفصيح إذا استخدموا هذه الألفاظ التى تشيع على ألسنة العامة ، ما داموا يستخدمونها بمعانيها الفصيحة ، بل إن على الخاصة أن يستخدموا هذه الألفاظ نفسها بمعانيها العامية فى الخطاب العامى .

إن عدداً غير قليل من المفردات التى ترددها ألسنة العامة ، يمكن ردها إلى أصول فصيحة، سواء كانت هذه المفردات مستخدمة بنفس المعانى التى دلت عليها فى الفصحى ، أو ألبسها العامة معانى غير التى كانت عليها ، أما تلك الألفاظ التى لا يتصور أن يكون لها أصل فى الفصحى فإنها تكون منحدرة إلى اللهجات الحديثة من اللهجات القديمة ، أو أصابها تغير انمحت معه معالمها، وليس يخفى فى هذا المقام، ما تلعبه الانحرافات الفردية من دور

---

(١) المثل السائر ١/٢٠٠ .

فى تغير دلالة الألفاظ ؛ «ذلك لأن اللغة منذ نشأتها سلوك إنسانى فى مجتمع إنسانى، أى أن للإنسان دخلاً فى تطوراتها وتغيراتها، ومثل قوانينها مثل كل القوانين الاجتماعية التى لا تعرف الاطراد التام ؛ ولهذا تختلف عن القوانين الطبيعية [١] » .

غير أن الانحرافات الفردية لا يكون تأثيرها مطرداً فى تطور الألفاظ، أو أى جانب آخر من جوانب اللغة ؛ فهو انحراف أو خروج مشروط بأن يصادف هوى ، ويلقى تأييدا من المجتمع ، فإنه يقابل بالرفض ولا يكتب له الذيوع والانتشار ؛ فالنشاط الفردى كما يرى الدكتور تمام حسان شىء ، والقبول الاجتماعى لما أوجده الفرد شىء آخر ، ويؤكد فندريس هذا بقوله: « وإذا وقعت مخالفة من جانب فرد منعزل ، أصلحت على الفور ، والسخرية اللاذعة كفيلة بإمساك الجانى عن التفكير فى المعاودة ، ولا يمكن أن تصير للمخالفة قوة القانون إلا إذا كان أعضاء الجماعة كلهم على استعداد لارتكابها، أى أن يشعروا بها على أنها قاعدة ، وفى هذه الحالة لا تصبح مخالفة [٢] » .

وإذاً فأى تغير يصيب اللغة يمر بمرحلتين أساسيتين : مرحلة الإبداع أو التجديد innovation ، وهى فردية individual وتبدو فى الكلام ؛ ومرحلة انتشار التغير dissemination ، وهى مرحلة اجتماعية social [٣] . وعلى هذا يمكن القول بأن تحول دلالة كلمة " الصرم " إلى المحل المخصوص فى

---

(١) اللغة بين القومية والعالمية ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٥ . وانظر : دلالة الألفاظ ، ١٤٦ .

(٢) اللغة لفندريس ٣٠٤ .

وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٣٢١ ، ودلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٨ ، وعلم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى ص ٢٧ .

ومن المراجع الأجنبية : . De Saussure, Course in General Lingnistics P. 168 -

(٣) دور الكلمة فى اللغة ، ترجمة الدكتور كمال بشر ١٧٠ .

الحيوان دون غيره ، قد صادف هوى عند العامة فى عصر ابن الأثير، فاستعملوها ، وثبت اللفظ على هذا المعنى ؛ ومن ثم فلا يمكن لابن الأثير أو غيره من النقاد أن يبدلوا أو يغيروا دلالة كلمة ارتضتها الجماعة اللغوية، التى سماها ابن الأثير " العامة " .

وإذا كان ابن الأثير قد أشار إلى التغير الذى أصاب كلمة الصرم، فحوَّلها من دلالتها علىالقطع فى أصل اللغة إلى المحل المخصوص فى الحيوان ، فإنه لم يذكر مرشحات هذا التغير ؛ ذلك أن تغير دلالة اللفظة المفردة ، ووقوعها على غير واحد من المعانى أو الأشياء لا يكون عشوائياً، ولا يتم بين عشية وضحاها ، وإنما يسبق هذا التغير أشياء ترشح له ، وتقف شاهداً على وقوعه ؛ فلابد أن يكون بين المعنيين - المنتقل منه والمنتقل إليه- علاقة أو صلة ترجح هذا الانتقال ، كعلاقة المجاورة أو المشابهة .

وقد ذهب اللغويون إلى أن هناك أعراضاً عامة للتغير الدلالى ، شبهها الدكتور إبراهيم أنيس بأعراض المرض ، وتتمثل فى تخصيص المعنى العام restriction of meaning أو تضييقه narrowing ،وتعميم المعنى الخاص expansion of meaning أو توسيعه widening ، وتغير مجال الاستعمال القائم على المجاز . وإذا كان علماء اللغة المحدثون قد حاولوا الوقوف على أسباب تغير دلالة الألفاظ وأعراضه المختلفة ، فإن ابن الأثير - كما قلنا آنفا - لم يحاول تفسير التغير الذى أصاب كلمة الصرم ، فتحول معناها من الدلالة على القطع إلى الدلالة على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره ؛ ذاك أنه ، كما سبقت الإشارة ، كان ينظر إلى تغير دلالة الألفاظ نظرة تقويمية تقوم على أساس القبول والرفض ، لا الوصف أو التحليل والاستنتاج .

ويبدو لى أن هذا التغير الدلالى لهذه اللفظة قائم على أساس تخصيص دلالتها ، فالصرم هو القصع على إطلاقه ، والمحل المخصوص من الحيوان يعد صرما أو قطعاً ، لأن موضع القطع يمثل آخر الشيء ، ولما كان المحل المخصوص من الحيوان وغيره يمثل آخر الجهاز الهضمى [(١)] ، سمى صرماً، غير أن هذه الكلمة شاعت على ألسنة العامة فى عصر ابن الأثير بمعنى المحل المخصوص من الحيوان دون غيره .

وهناك تفسير آخر ، وهو أن تكون كلمة الصرم التى بمعنى المحل المخصوص من الحيوان ، متطورة عن كلمة السُّرْم (بالسين المضمومة) التى تعنى فى اللغة الدُّبُر ، فقد ورد فى اللسان : ((السُّرْم : الدُّبُر [(٢)])) . وأما كيفية تطورها ، فتتمثل فى أن الراء تفخم الأصوات المجاورة لها ، فالراء فى السرم فخمت السين فصارت صاداً ، وأصبحت الكلمة بعد التفخيم الصُّرْم فأشبهت كلمة الصَّرم . ولما كانت الصرم المفتوحة الصاد أخف فى النطق من الصرم المضمومة الصاد ، أصبحت الكلمة تنطق بالصاد المفتوحة ، وتطلق على المعنيين معاً : الدبر أو المحل المخصوص من الحيوان ، والفراق أو القطيعة .

تطور الدلالة والمشترك اللفظى :

التطور الدلالى للفظة يفرض عليها عدداً من المعانى ، فكلمة " الصرم" التى أشار ابن الأثير إلى أنها كانت تعنى " القطع " فى اللغة - صارت على ألسنة العامة تطلق على " المحل المخصوص من الحيوان دون غيره "؛ فأصبحت عند إطلاقها تقع على معنيين : أحدهما أصل ، والآخر فرع عنه،

---

(١) المحل المخصوص عند الحيوان يسمى "مَبْعَراً" لذى الخف وذى الظلف ، و "مُرَاثاً" لذى الحافر ، و"جاعرة" للسبع . انظر : فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبى ٧٥ .

(٢) لسان العرب ٣/ ٢٠٠٠ .

غير أنه يمكن استخدامها فيهما على حد سواء ، وإن كان الاستخدام على مستويين مختلفين . والمشترك اللفظى هو ارتباط اللفظ الواحد بعددٍ من المعانى ، وقد ذكر ابن الأثير مثالاً لذلك كلمة " العين " التى تعنى العين المبصرة ، والسحاب ، والبئر ، وما إلى ذلك . وقد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة صلة بين تطور دلالة اللفظة المفردة ، والمشترك اللفظى . وهذا وارد على اعتبار ، وغير وارد على اعتبار آخر ، ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

أولاً : إذا كان المشترك اللفظى-كما ذهب أولمان وغيره من المحدثين – هو وقوع عدد من الكلمات المتحدة نطقاً ، على معانٍ ليس بينها صلة من نوع ما ، فإنه لا يمكن أن تكون هناك صلة بين تطور الدلالة والمشترك اللفظى ؛ لأن التطور الدلالى لا يتم عشوائياً، وإنما يقوم على أساس علاقة الشبهية ، سواء أكان الشبه حسياً أم معنوياً ، أو العلاقة اللزومية بين المعنيين الأصلى والفرعى. والمشترك بعيد تماماً عن هاتين العلاقتين ؛ ((لأن المشترك اللفظى الحقيقى إنما يكون حين لا نلمح أى صلة بين المعنيين ، كأن يقال لنا مثلاً : إن الأرض هى الكرة الأرضية ، وهى أيضا الزكام [1])) . والمثال الذى ذكره ابن الأثير للمشترك اللفظى وهو كلمة " العين"، خَرَّجَه العلماء – كما سبقت الإشارة – على أن الكلمة لها دلالة واحدة ، أما بقية الدلالات فهى تنويعات للمعنى ، انطلاقاً من الدلالة الأولى أو الأصلية [2] . وقياساً على هذا ، فإن ما سماه ابن الأثير بالمشترك اللفظى ، ليس فى حقيقته إلا تطوراً فى الدلالة .

---

(١) دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ٢١٤ .

(٢) انظر حديثى عن الاشتراك فى اللغة ٨٩ – ٩٨ .

غير أن ابن الأثير رَدَّ ألفاظ المشترك اللفظى كلها إلى واضع اللغة . فلا مجال إذاً لتنويع معطيات الدلالة الواحدة للكلمة ، ولا مسوغ لأن تحال ألفاظ المشترك اللفظى إلى التطور الدلالى للكلمة ، وهذا يتنافى مع المثال الذى ساقه ابن الأثير ، وتخريج العلماء له على النحو الذى رأينا، إلا أن يكون واضع اللغة نفسه قد التمس صلة بين المعانى المختلفة التى أوقفها بإزاء لفظة من الألفاظ ، وإن جاز هذا ، فماذا يمكن أن يقال فى تلك التى لا يلتمس بين معانيها صلة من أى نوع ؟ يسهل للمؤيد أن يشكك فى عدم الصلة ، ويدعو إلى البحث عنها واكتشافها .

إن المثال الذى ساقه ابن الأثير للاشتراك ، وإنَّ نِسْبَتَه ألفاظ المشترك إلى واضع اللغة يمثلان رأيين متناقضين ، فالمثال يوحى بالصلة بين التطور الدلالى للكلمة ، والألفاظ المشتركة ؛ بل إن التطور هنا يكون أحد الأسباب الرئيسة لوجود الاشتراك . أما ادعاء ابن الأثير أن هذه الألفاظ ترجع إلى واضع واحد ، فينجم عنه نفى الصلة بين تطور الدلالة والاشتراك .

ثانياً : إذا كان المشترك اللفظى مجرد ارتباط اللفظ الواحد بعدد من المعانى ، دون أن يكون للصلة بين المعانى أو عدمها أثر فى هذه الظاهرة ، فإن تطور الدلالة أو تغيرها – مجرد التغير – يُدْخِلُ اللفظة فى دائرة الاشتراك . والملاحظ من الأمثلة التى ساقها ابن الأثير وسابقوه من العلماء ، أنها تشتمل على غير قليل من الألفاظ التى يمكن التماس صلات بين معانيها ؛ وبهذا يمكن القول بأن تطوراً أصاب دلالة هذه الألفاظ ، ثم استعملت بعد ذلك تعبيراً عن هذه المعانى المتطورة على حد سواء .

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس أن الاستعمال المجازى هو أهم عامل فى تغير المعنى ، وليس من الضرورى عنده أن يكون الاستعمال المجازى

مقصوداً متعمداً ، وإنما يلجأ إليه الناس فى تخاطبهم ؛ لتوضيح المعانى التى يريدونها ، وإبرازها فى صورة جلية كقياسهم على رأس الإنسان رأس الجبل، ورأس النخلة ، ورأس الحكمة ، وهم لا يقصدون لكلمة رأس فى كل استعمال من هذه الاستعمالات سوى الجزء الأعلى البارز من كل شىء ، وإن اختلفت هذه الأجزاء فى تفاصيلها [١] . ولذلك يؤكد الدكتور أنيس أن معنيي اللفظ المشترك غالباً ما يكون أحدهما حسياً ، والآخر معنوياً ، يقول : ((والذى نلحظه بصفة عامة أن كثيراً من الكلمات التى تسمى بالمشترك اللفظى تجمع بين معنيين : أحدهما حسى ، والآخر معنوى . ولاشك أن المعنى الأصلى فى مثل هذه الحالة هو الحسى ، وأن المعنوى فرع عنه عن طريق المجاز [٢])) .

تطور الدلالة والمجاز :

إذا كان المجاز عند ابن الأثير هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر ، فإن تطور الدلالة يعنى كذلك ارتباط اللفظ بمعنى آخر غير الذى يدل عليه فى أصل الوضع . ولا يبدو لنا من خلال هذا أن هناك فرقاً بين التطور الدلالى للفظة والمجاز ، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن المجاز مظهر من مظاهر التطور الدلالى [٣] ، وكأن العلاقة بينهما علاقة ما هو عام بما هو خاص ، أو علاقة الجنس بالنوع .

غير أننا نلاحظ من خلال حديث ابن الأثير عن المجاز ، أن المجاز عنده يكاد ينحصر فى صور الاستعارة ، والتشبيه ، وقد سميناه المجاز الفنى، وهذه الصور لا يمكن أن تكون تطوراً فى دلالة اللفظة المفردة ، ففى قول ابن

---

(١) انظر : فى اللهجات العربية ١٩٣ .

(٢) فى اللهجات العربية ١٩٩ .

(٣) دلالة الألفاظ ١٢٧ .

الأثير مُفَرِّقاً بيم الحقيقة والمجاز : ((ومثال ذلك أنا إذا قلنا : " شمس " أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء ، وهذا الاسم له حقيقة ؛ لأنه وضع بإزائه . فإذا نقلنا " الشمس " إلى الوجه المليح استعارة كان ذلك مجازاً لا حقيقة ، وكذلك إذا نقلنا " البحر " إلى الرجل الجواد كان ذلك له مجازاً لا حقيقة [١])) – في هذا القول لا يمكن الادعاء بأن كلمة " الشمس " تطلق على الكوكب المعروف ، وعلىالوجه المليح أو الصبوح ؛ ولا يمكن كذلك ادعاء أن البحر يطلق على الماء المجتمع المالح ، والرجل الجواد ؛ وقس عليه ألفاظ الأسد والحمار ؛ الأولى للإنسان الشجاع ، والثانية للبليد الغبي . وهذا بخلاف كلمة " الصَّرْم " التي ذكر ابن الأثير أنها تطلق على القطع ، والمحل المخصوص من الحيوان دون غيره على حد سواء .

إن المجاز عند ابن الأثير لا يقف عند مجرد انتقال اللفظ من دلالته على معنى إلى معنى آخر ، وإنما هو انتقال مشروط بإحداث التأثير ، ولذلك نسبه ابن الأثير إلى الشعراء والخطباء ، يقول : ((...... فعلمنا حينئذ أن من اللغة حقيقة بوضعه ، ومجازاً بتوسعات أهل الخطابة والشعر [٢])) . ولذلك رفض ابن الأثير اعتبار الكلمة مجازاً ؛ إذ أمكن حملها على الحقيقة ، ولم يكن لاستعمالها مجازاً فضلٌ أو مزية على استعمالها حقيقة ، يقول ابن الأثير: ((واعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه ، فانظر فإن كان لا مزية لمعناه في حمله على طريق المجاز ، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة ؛ لأنها هي الأصل ، والمجاز هوالفرع ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة ، مثال ذلك قول البحتري :

---

(١) المثل السائر ٨٩/١ .

(٢) المثل السائر ٨٧/١ .

مَهِيبٌ كَحَدِّ السَّيْفِ لَوْ ضُرِبَتْ بِهِ ذُرَا أَجَأٍ ظَلَّتْ وَأَعْلَامُهَا وَهْدُ [١]

ويروى أيضاً " لو ضربت به طُلَى أجأ " ، جمع طُلْيَة ، وهى العنق . فهذا البيت لا يجوز حمله على المجاز ؛ لأن الحقيقة أولى به ، ألا ترى أن الذرا جمع ذروة وهى أعلى الشيء ، يقال : ذروة الجبل أعلاه ، والطلى جمع طلية وهى العنق ، والعنق أعلى الجسد ولا فرق بينهما فى صفة العلو هنا ، فلا يعدل إذاً إلى المجاز ؛ إذ لا مزية له على الحقيقة [٢])) .

وكلام ابن الأثير هذا ، يوقفنا على فرق جوهرى بين تطور دلالة اللفظة والمجاز ، وهو أن المعنى المجازى يكون له مزية على المعنى الحقيقى ، بمعنى أن دلالتى الكلمة الواحدة ، إن جاز أن يكون المعنى المجازى دلالة ، لا تكونان على حد سواء ، أما تطور الدلالة ، فالكلمة تقع على المعنيين على حد سواء . يضاف إلى هذا أن الاستعمال المجازى للكلمة يجعل دلالتها مؤقتة ، ومرتبطة بالاستعمال ، فإذا قلنا : " رأيت أسداً على المنبر " مثلاً ، فإن كلمة الأسد هنا تدل على الإنسان الشجاع ، ولكنها ليست دلالة مطردة ، وإنما هى دلالة مؤقتة مرتبطة بالنص .

---

(١) من قصيدة يصف فيها ذئبا حين لقيه ، مطلعها :

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لاَ وَفَاءٌ وَلاَ عَهْدُ أَمَا لَكُمْ مِنْ هَجْرِ أَحْبَابِكُمْ بُدُّ .

وقد ورد البيت فى الديوان هكذا :

مَهِيباً كَنَصْلِ السَّيْفِ لَوْ ضُرِبَتْ بِهِ ذُرَى أَجَأٍ ظَلَّتْ وَأَعْلَامُهَا وَهْدُ

انظر : ديوان البحترى ١١٣/١ .

(٢) المثل السائر ٨٩/١ .

الباب الثاني

قضايا التركيب

الفصل الأول

التركيب اللغوى والمعنى

١ – مشكلة المعنى بين القدماء والمحدثين وموقف ابن الأثير .

٢ – خصائص التركيب اللغوى .

٣ – الإعراب ودلالة التركيب .

٤ – أقسام التركيب .

٥ – التراكيب الاصطلاحية .

يكـاد اللغويـون المحدثـون يجمعـون علـى أن اللغـة - ألفاظـاً وتراكيـب وقواعد - مستقرة فى أذهـان أبنـاء الجماعـة اللغويـة بشـكل مجـرد ، وأنـه لا يكون لها وجود حقيقـى ، إلا إذا صـارت كلامـاً ، حينِ توضـع مفرداتهـا فـى تراكيب ، تنتظم بسلك لغوى على ألسنة المتكلميـن بهـا . فاللغـة وعـاء الفكـر، ونحن لا يمكــن أن نفكـر إلا بـتراكيب تحمــل معـانى، ويبعـد كثيراً أن يكـون التفكير بألفاظ مفـردة . ومـن ثـم فـإن الدراسـات اللغويـة الحديثـة ، لـم تقصـر اهتمامهـا علـى دراسـة الألفـاظ المفـردة، وتحليـل المعنـى المعجمـىlexical meaning، وإنمـا وجهـت البحـث نحـو الـتراكيب اللغويـة ، فكـان اهتمامهـا بالمعنى المركب syntactic meaning [١] .

مشكلة المعنى بين القدماء والمحدثين وموقف ابن الأثير :

إن أى دراسـة مـن الدراسـات المختلفـة ، فـى أى مجـال مــن مجـالات العلــوم ، لابد أن يكون لها هدف تسـعى إليه ، محاولة تحقيقه بوسـائل يسـتند إليها المتخصصـون فـى كـل علـم . والدراسـات التـى تـدور حـول اللغـة علـى مستوياتها المختلفة : الصوتيـة ، والصرفية ، والنحوية ، تهـدف إلـى الوقـوف على المعنى الكامن وراء هذه المسـتويات [٢] ، وتلـك هـى الغايـة التـى يسـعى إليهـا اللغويون [٣] ، فالمعنى هو هدف هذه الدراسـات .

---

(١) التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين ٦ .

(٢) يعد ميشيل بريال Michel Breal أول من اهتم بدراسة المعنى أو علـم الدلالـة ، وذلـك فـى كتابـه Essai de Semantique سنة ١٨٩٧ .

انظر : علم اللغة ، للدكتور محمود السعران ٣١٧ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ٩ .

وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ١١٨ ، علم اللغة : مقدمة للقارئ العربى، للدكتور محمود السعران ٢٨٥ .

وقد ذهب اللغويون المحدثون إلى أن المعنى هو المشكلة الجوهرية فى علم اللغة ؛ فهو أعقد المستويات اللغوية ، وأصعبها على نفوس الدراسين؛ لذا كان بلومفيلد يرى أن « دراسة المعنى تعد أضعف مجالات الدراسة اللغوية، وستظل كذلك حتى تتقدم مجالات المعرفة الإنسانية [1] » . ومرد ذلك إلى أن هناك عوامل غير لغوية - نفسية واجتماعية وغيرها - لها أثر كبير فى تحديد المعنى . ومن هنا كانت دراسة المعنى موضع اهتمام الفلاسفة، وعلماء النفس ، والمنطق ، والأنثروبولوجيا ، والأدب ، واللغة ، والاقتصاد ، وعلماء الدراسات الطبيعية [2] ، كل ينظر إلى القضية من خلال مجاله هو ، وما يتطلبه اهتمامه أو تخصصه . ومن هنا تختلف الآراء وتتعدد النظريات .

ونظراً لتعقد مشكلة المعنى ، فقد تعددت المذاهب والآراء ، واختلفت المناهج ، فى محاولة للوقوف على الطريقة المثلى ، التى يمكن من خلالها تحديد المعنى ، فظهر منهجان فى دراسة المعنى ، أشار إليها أولمان ، وهما: المنهج التحليلى the analytical approach أو analytical definition of meaning الذى يُعنَى بالوصول إلى المعنى من خلال الألفاظ المفردة ، والمنهج التطبيقى operational أو operational approach Definition of meaning الذى يحاول الوصول إلى المعنى من خلال السياقات المختلفة

---

(1) L. Bloomfield, Language, P. 140 .
(2) S. Ullmann, The Principles of Semantics, P. 1
وانظر = S. Ullmann, Semantics. P. 54.
= D. Crystal, Linguistics. P. 235 .

ومن المراجع العربية :

مناهج البحث فى اللغة ، للدكتور تمام حسان ص ٢٤٠ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ص ٢٤ ، وأصول تراثية فى علم اللغة ، للدكتور كريم حسام الدين ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

التى تحيط بالتراكيب اللغويـة (١) . وقد عدت نظريـة السياق أكثر العنـاصر تأثراً فى تطور علم الدلالة فى القرن العشرين (٢) .

وقد ذهب أولمان إلى أن أفضل محاولة ظهرت فى إطار المنهج الأول، هـى نظريـة المثلـث القـاعدى basic trinagle ، التـى وضعهـا أوجـدن وريتشـاردز Ogden and Richards فـى كتابهمـا:" معنـى المعنـى " The Meaning of Meaning . أما المنهج الثانى ، فيشير أولمـان إلـى أنـه يقـوم علـى أسـاس السياق والملابسـات المختلفـة ، ومـا تلعبـه مـن دور فـى تحديـد المعنى . وممن ذهبـوا هـذا المذهـب -كمـا يـرى أولمـان - Bridgman فـى كتابـه" The Logic of Modern Physics"، وكـذا اللغويـان Luding Wittgenstein و Bertrand Russel وغيرهم (٣) .

هذا ، وإذا عدنا إلى موقف القدماء من مشكلة المعنى ، وجدنـاهم أيضـاً شديدى الاهتمام بهذه القضية لاتصالها بكتاب اللـه - عـز وجـل - وتفسـيره ، وما يترتب على هـذا التفسير ، مـن أحكـام تتصـل بالعبـادات أو المعـاملات ، يقول الدكتور السامرائى : « ولكـن علـوم القـرآن فرضـت علـى المسلمين أن يعمدوا إلى كتاب الله فيفسروه ، ويتعقبوا ألفاظه ، وكانت الحاجة إلـى معرفـة لغـة القـرآن وغريبـه سـبباً فـى خوضـهم فـى بحـوث لغويـــة عـــن المعنـى والـدلالـة (٤) » . لكن القضية لم تعد مقصورة بعد ذلك على تفسير آى القـرآن

---

(1) S. Ullmann, Language and Style. PP. 17 - 28 .
(2) S. Ullmann, The Prin' iples of Semantics. P. 63 .
(3) S. Ullmann, Semantics. P. 64 .
وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور أحمد مختار عمر أشار إلى النظريات المختلفة فى علم الدلالة ، وهى :
- النظريتان الإشارية والتصورية (٥٤ - ٥٨) - النظرية السلوكية (٥٩ - ٦٧) .
- نظرية السياق (٦٨ - ٧٨) . - نظرية الحقول الدلالية (٧٩ - ١١٣) .
- النظرية التحليلية (١١٤ - ١٣٨) . انظر : علم الدلالة ، للدكتور أحمد مختار عمر .
(٤) فقه اللغة المقارن ، للدكتور السامرائى ١٧٣ .

الكريم ، وإنما صارت قضية عامة ، وهى كيف يمكن الوقوف على المعانى من خلال التراكيب اللغوية المختلفة، سواء كانت هذه التراكيب شعراً أو نثراً.

وقد عانى ابن الأثير كثيراً وهو يعالج هذه القضية ؛ فهو - وإن كان يرى أن اللفظة المفردة لها معنى محدد ، وهو المعنى الموضوعة له فى أصل اللغة - يرى أن التركيب اللغوى ، وهو مركب من ألفاظ معلومة الدلالة ، لا يمكن الوقوف على معناه بسهولة ويسر ، يقول : ((فإن قيل .... ونرى أن من آيات القرآن ما لا يفهم ما تضمنه من المعنى إلا باستنباط وتفسير ، وتلك الآيات فصيحة لا محالة ، وهذا بخلاف ما ذَكَرْتَهُ ، قُلْتُ : لأن الآيات التى تستنبط ، وتحتاج إلى تفسير ، ليس شىء منها إلا ومفردات ألفاظه كلها ظاهرة واضحة ، وإنما التفسير يقع فى غموض المعنى من جهة التركيب ، لا من جهة ألفاظه المفردة ؛ لأن معنى المفردة يتداخل بالتركيب .... وأعجب ما فى ذلك أن تكون الألفاظ المفردة التى تركبت منها المركبة واضحة كلها، وإذا نظر إليها مع التركيب احتاجت إلى استنباط وتفسير [(١)])) .

إن اللفظة تسكب مع غيرها من اللفظات فى قالب لغوى ، فيصير لها مع أخواتها بعد ذلك شكل لغوى جديد له خصائصه ، ومن ثم لا يكون الوقوف - حينئذ - على اللفظة الواحدة ، وإنما ينظر إلى ما ينجم عن هذه الألفاظ مجتمعة ، وهو التركيب اللغوى ؛ إنه أشبه شىء بمعادن كثيرة أذيبت فى قالب ، فنجم عنها شكل معدنى جديد ، لا يمكن رده إلى أحد هذه المعادن منفرداً ؛ لذا ذهب ابن الأثير كما أشرت إلى أن : ((التفسير يقع فى غموض المعنى من جهة التركيب ، لا من جهة ألفاظه ؛ لأن معنى المفردة يتداخل بالتركيب ، ويصير له هيئة تخصه [(٢)])) .

---

(١) المثل السائر ١/ ٩٢ - ٩٣ .

(٢) المثل السائر ١/ ٩٣ .

لقد أدرك ابن الأثير أن المعنى الكامن وراء كل تركيب لغوى ، ليس من السهل أن نمسك به ، وإن لم يشر إلى أسباب ذلك ؛ إذ ليس من شك فى أن الملابسات التى تحيط بكل تركيب لغوى ، هى التى تقترب بنا من معناه ، وكلما ازدادت هذه الملابسات وضوحاً ، كان المعنى أقرب إلى الأفهام ، فقد يحتمل التركيب الواحد المعنى ونقيضه ، وليس لذلك من مسوغ سوى ارتباط التركيب نفسه بمواقف متباينة فى الحالين .

وقد أشار ابن الأثير إلى ما ينجم عن هذه المشكلة ، من تعدد لمعانى التركيب الواحد ، وإلباس ذلك على السامع أو القارئ ؛ فقد ذهب ابن الأثير إلى أن التركيب اللغوى ينقسم من حيث دلالته على المعنى إلى ثلاثة أقسام : الأول – أن يدل التركيب على معنى واحد ، يمكن الوقوف عليه من غير التباس بمعانٍ أخر ، والثانى – أن يقع التركيب على معنيين ضدين ، أما الثالث – فيتمثل فى دلالة التركيب على معنيين متغايرين ـ أى ليسا بضدين.

وإمكان الوقوف على معنى واحد للتركيب اللغوى ، يعنى وضوح الملابسات التى تكتنف هذا التركيب وضوحاً ، يُمَكِّنُ المتلقى من الوقوف على المعنى بسهولة . أما دلالة التركيب على معنيين ، سواء أكانا ضدين أم غير ضدين ، فإنه يعنى غموض الملابسات المحيطة بالتركيب ، غموضاً يعز معه أن يقف السامع أو القارئ على معنى محدد لهذا التركيب . وهذا الغموض يكون فى المكتوب – والكتابة محور اهتمام ابن الأثير – أكثر منه فى المنطوق ؛ لأن الكتابة لا تقوم بتدوين النبر والتنغيم ، ولا تعبيرات الوجه وحركات اليدين ، وغير ذلك من أشياء يمكن الاستعانة بها فى كشف غموض كثيرٍ من معانى التراكيب اللغوية .

وهكذا كانت مشكلة المعنى قائمة فى ذهن ابن الأثير ، وجاء المحدثون من اللغويين فحاولوا الاقتراب من أسبابها ، وقد وضعوا أيديهم على موطن الداء أو كادوا .

خصائص التركيب اللغوى :

ذهب ابن الأثير فى أثناء حديثه عن التقديم والتأخير ، إلى أن هناك ضربين يكون عليهما التقديم والتأخير : « الأول – يختص بدلالة الألفاظ على المعانى ، ولو أُخِّرَ المُقَدَّمُ أو قُدِّمَ المؤخر لتغير المعنى ، والثانى : يختص بدرجة التقدم فى الذكر ؛ لاختصاصه بما يوجب لهذلك ، ولو أُخِّرَ لما تغير المعنى [1] » . وقسم ابن الأثير الضرب الثانى قسمين : « أحدهما – يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، والآخر – يكون التأخير فيه هو الأبلغ [2] » . والقسم الثانى ، من الضرب الأول ، الذى يكون التأخير فيه هو الأبلغ – على مذهب ابن الأثير – متعلق بترتيب الوحدات اللغوية داخل التركيب ، ترتيباً يتوقف عليه صحة التركيب نحواً من جهة ، وفهم معناه من جهة أخرى ؛ يقول: « وأما القسم الثانى : فهو أن يُقَدَّم ما الأولى به التأخير ؛ لأن المعنى يختل بذلك ويضطرب ، وهذا هو المعاظلة المعنوية [3] » .

وعبارة ابن الأثير عن هذا النوع من التقديم والتأخير غير دقيقة ؛ إذ ليس هناك بليغ وأبلغ فى هذه التراكيب ، وإنما الصواب والخطأ هما الحاكم عليها ؛ فصواب التراكيب اللغوية يكون بتقديم ما حقه التقديم ، وتأخير ما يجب تأخيره ، وقد أشار ابن الأثير نفسه فى موضع آخر إلى ذلك ، ففى شرحه سبب فساد قول الفرزدق :

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٠ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٠ .

(٣) المثل السائر ٢/٢١٩ .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه [١]

يقول : ((ألا ترى إلى تَرَاكُبِ معانيه ، بتقديم ما كان يجب تأخيره ، وتأخير ما كان يجب تقديمه ؛ لأن الأصل في معناه " وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه [٢])) .

وتقديم ما يجب تقديمه ، وتأخير ما ينبغي تأخيره ، هو ما يسمى بالرتب أو الأصول التي أشار إليها النحاة في كتبهم ، ولا يجوز العدول عنها إلا في إطار القاعدة النحوية [٣] ، وهو ما يعرف بجواز تقديم المتأخر ، وتأخير المتقدم ، وهي حالات معدودة ، يذكرها النحاة في كل باب من أبواب النحو . وقد سمى ابن الأثير هذا النوع من التقديم الذي يختل به المعنى ويضطرب بالمعاظلة المعنوية .

وهذه المعاظلة التي أشار إليها ابن الأثير ، وتتردد كثيراً في كتب البلاغيين ، ليست في حقيقتها إلا خروجاً عما تقتضيه قواعد النحو ، وهو

---

(١) ورد هذا البيت منفرداً في " شرح ديوان الفرزدق " ، وقال شارح الديوان في الهامش : " هذا البيت لم يرد في أصول الديوان ، ولكنه ورد في عدة مراجع موثوق بها شاهد التعقيد المعنوي ، وقد قالوا فيه: إنه من قصيدة له من الطويل يمدح بها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، ولكني لم أجده في قصيدة ما ؛ فلعلها ضاعت ، أو لعل البيت أهمل من بين أبيات القصيدة على فرض وجودها ، على أن رواة الديوان لم يذكروا قصيدة بائية نصوا على أنه مدح بها إبراهيم بن هشام هذا " .

انظر : شرح ديوان الفرزدق . تحقيق عبد الله إسماعيل الصاوي ١٠٨ وهامشها ، وقد ورد في " شرح الديوان " "مملك " بالرفع .

(٢) المثل السائر ٣٠٦/١ .

(٣) يذهب النحاة مثلا إلى أن المبتدأ رتبته التقدم ، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ ، ويجوز تقديمه إذا أمن اللبس ، يقول ابن مالك : والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

انظر : شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ وما بعدها .

خروج يصعب معه فهم المعنى الذى يريده المتكلم ، وقد ساق ابن الأثير عدداً من الأبيات الشعرية المختلة ، يقول : « ومن هذا النحو – يقصد المعاظلة المعنوية – قول الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا (١)

فإنه قدم خبر كأن عليها ، وهو قوله " خط " ، وهذا وأمثاله لا يجوز قياس عليه ، والأصل فى هذا البيت : " فأصبحت بعد بهجتها قفراً ، كأن قلماً خط رسومها " ، إلا أنه على تلك الحالة الأولى فى الشعر مختل مضطرب .

ويسوق مثالاً آخر فيقول : « ومما يجرى هذا المجرى قول الفرزدق :

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُه (٢)

وهو يريد إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ، وهذا أقبح من الأول ، وأكثر اختلالاً وعلى هذا النحو ورد قول الفرزدق أيضاً :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه.

ومعنى هذا البيت : وما مثله فى الناس حى يقاربه ، إلا مملكا أبو أمه أبوه (٣) ».

إن كل لغة من اللغات التى يعرفها البشر ، لها نظام فى نظم ألفاظها، وقد يختلف النظام من لغة إلى أخرى لاختلاف اللغات . وهذا أمر طبيعى؛

---

(١) لسان العرب (خطط) ٢/ ١١٩٨ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبد الملك ، مطلعها :

– كَمْ مِنْ مُنادٍ ، وَالشَّرِيفَانِ دُونَهُ إلى اللهِ تَشْكَى ، وَالوَلِيدِ مَفَاقِرُه .

ديوان الفرزدق ١/ ٢٥٠

قيل إنه أراد بالشريفين : الشريف والشرف ، مفاقره : وجوه فقره ، وقيل هى جمع فقر على غير القياس.

(٣) المثل السائر ٢/ ٢٢٠ – ٢٢٢ .

لأن مرده إلى أبناء الجماعة اللغوية . والتركيب اللغوى فى اللغة العربية، يجب أن يتوفر فيه شيئان ؛ لكى يؤدى الغرض الذى يريده المتكلم ؛ الأول – أن ترتب فيه الألفاظ ترتيباً يتفق مع قواعد النحو؛ ذلك أن اللغة ليست ضماً لألفاظ ، أو جمعاً لمفردات دون وعى ؛ ((فالحقيقة أنه لا توجد لغة واحدة ، تسير فى ترتيب الكلمات على حرية مطلقة ، كما لا توجد لغة واحدة ، ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك [١])) ؛ ولذلك لا يجوز أن نقول : " قَدْ مُحَمَّد عَنْ " ، أو " ضَرَبَ يَلْعَبُ فَوْقَ " ، أو " فى محمد البيت " أو ما شابه ذلك ، على اعتبار أنها تراكيب لغوية ؛ لأنها تراكيب لم توضع الوضع الذى يقتضيه النحو ، يقول الجرجانى : ((قالوا – يقصد البلاغيين – إن الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلمات ، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة ، فقولهم : بالضم ، لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما ؛ لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير فى الفصاحة ، لكان ينبغى إذا قيل : " ضحك خرج " أن يحدث من ضم " خرج " إلى ضحك فصاحة ، وإذا بطل ذلك ، لم يبق إلا أن يكون المعنى فى ضم الكلمة إلى الكلمة ، وتوخى معنى من معانى النحو فيما بينهما [٢])).

والثانى – يتمثل فى وقوع التركيب – بعد مراعاة قواعد النحو فى ترتيب ألفاظه – على معنى يفهمه السامع أو القارئ ، فقد يكون التركيب صحيحاً نحواً ، ولكنه يفتقد إلى المنطقية فى معناه ، وقد سمى سيبويه

---

(١) اللغة ، لفندريس ١٨٧ .

وانظر : فى اللغة والفكر ، للدكتور عثمان أمين ٢٠، والعربية والغموض، للدكتور حلمى خليل ٨٥.

(٢) دلائل الإعجاز ، صححه محمد رشيد رضا ٣١ .

هـذا النـوع بالمسـتقيم الكـذب ، نحـو : " حملت الجبل " و " شربت مـاء البحر [١] ؛ فهو مستقيم من حيث النحو ، كذب من حيث المعنى .

وإذاً فالعلاقة بين الوحدات اللغوية داخل التركيب اللغوى يجب أن تخضع لمنطق اللغة ، ومنطق العقل ، ليتحقق الترابط بينها من حيث الشكل والمضمون ؛ الشكل الذى يفرضـه قانون اللغة ، والمضمون الذى يرتضيه المجتمع ، أو لا يخرج عن المعقول ، ومن هنا ذهب د . تمام حسان إلى أن التركيب اللغوى يجب أن يكون بين وحداته تماسك transitivity ، وتوافق concord ، وتأثير سياقى regimen أو co؛ ernance [٢] .

والأبيات التى أوردها ابن الأثير تحت عنوان " المعاظلة المعنوية " ، لا تعدو أن تكون تراكيب لغوية غير نحوية antigrammatical construction وإن كان المعنى الذى يريده صاحبها يمكن فهمه ، وهو فهم لا يتحقق إلا بعد طول التفكير ورشح الجبين . ولعله بَادٍ أن الاعتداء على النحو أو الخروج على قانون اللغة ، هو الذى قبح هذه التراكيب ، وأدى إلى غموض معانيها ؛ ولذا يرى الدكتور تمام حسان أن « الخروج عن جادة التراكيب القياسية للغة، يؤدى إلى الغموض ، ولا يقع التسامح فيه إلا بالنسبة إلى المجانين والشعراء [٣] »، أما أن يترك لهم الحبل على الغارب ؛ يفعلون فى اللغة ما يشاءون ، وينحرفون عن سننها متعمدين أو غير متعمدين ، فذلك شىء يأباه الذوق اللغوى ، وقد وصف ابن الأثير نفسه هذه الأبيات ، بأنها خارجة عن أن تكون كلاماً ؛ « إذ المقصود من الكلام إنما هو الإيضاح والإبانة وإفهام المعنى ، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود ، ذهب المراد به ؛ ولا

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦/١ .

(٢) مناهج البحث فى اللغة ٢٠٣ .

(٣) الأصول ، للدكتور تمام حسان ٧٩ - ٨٠ .

فرق عند ذلك بينه وبين غيره من اللغات ، كالفارسية والرومية وغيرهما [١])) .

وتعنّ لنا – هاهنا – فكرة تتصل بهذا النوع من التراكيب التى تختل لغة ، ولكنها تؤدى معنى ، وهى أنه إذا كانت اللغة أصواتا يصدرها صاحبها عن وعى وفكر ، فإن هناك حالات يفقد فيها الإنسان وعيه وفكره، ويختل توازن نفسه ، وهى ما يسميها الباحث **بحالات الطرب الإنساني** " [٢] ، أو "**حالات اللاوعى الإنسانى** " ، وقد تصدر عن الإنسان فى هذه الحالات تراكيب لغوية يمكن نسبتها إلى الحالة الإنسانية نفسها ، فنطلق عليها " **تراكيب اللاوعى** " ، أو " **لغة اللاوعى** " وهذه التراكيب لابد أن تكون خارجة عن معايير اللغة وقوانينها ؛ لأن اللغة – فى التقدير الحق – إن هى إلا تصوير للحالة التى يكون عليها الإنسان ، ومن ثم يكون اختلال العقل وفقدان التوازن النفسى ، إيذاناً باختلال اللغة الصادرة عن هذا المتكلم . ويبدو هذا بجلاء فى اللغة المنطوقة ، ويختفى – أو يكاد – فى اللغة المكتوبة ؛ ذلك أن الكلام

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هناك كتباً أُلِّفَتْ لبيان ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، منها :
– ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقزاز القيروانى تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادى – القاهرة ١٩٨١ .
– ضرائر الشعر ، لابن عصفور – تحقيق السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس ١٩٨٠ .

(٢) الطرب فى اللغة خفة تصيب الرجل لشدة الفرح أو لشدة الجزع ، يقول ابن قتيبة فى باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه : ((ومن ذلك الطرب ، يذهب الناس إلى أنه فى الفرح دون الجزع ، وليس كذلك ، وإنما الطرب خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع ، قال الشاعر ، وهو النابغة الجعدى :

وَأَرَانِى طَرِبَاً فِى إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلْ .

وقال آخر :

فَقُلْنَ لَقَدْ بَكَيْتَ فَقُلْتُ كَلاَّ ... وَهَلْ يَبْكِى مِنَ الطَّرَبِ الجَلِيدُ

انظر : أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالى ٢٢ – ٢٣ .

شيء والكتابة شيء آخر [١] ، ولا يمكن للمكتوب أن يصور المنطوق تصويراً دقيقاً ، مهما بلغ الكاتب من حذق وبراعة تصوير ؛ وأنى للكاتب ذلك، ومن المنطوق ما لا يمكن كتابته ! ، يقول جون ليونز : « فلم يخترع بعد نظام للكتابة ، يمدنا بما يمثل كل الخصائص المميزة للكلام [٢] » ؛ ولذا ذهب بلومفيلد إلى أن « الكتابة ليست هي اللغة ؛ إنها لا تربو أن تكون محاولة لتسجيل الكلام المنطوق بواسطة علامات مرئية [٣] » . ويؤكد ذلك إجماع العلماء على أن الكلام سابق على الكتابة في تاريخ البشرية ، « أما الكتابة فهي ظاهرة حضارية لها أهميتها [٤] » ، بل إن فندريس يرى أن أصل الكتابة قريب منا نسبياً [٥] .

والأبيات التي ذكرها ابن الأثير ، لو ثبت أن أصحابها كانوا في حالات اللاوعي ، فقالوا ما قالوا على النحو الواردة عليه تراكيبهم، لكان كلامهم مستساغاً [٦] ، ولكن ليس بين أيدينا دليل على ذلك ، على الرغم من أن البيت

---

(١) انظر : أصول تراثية ، للدكتور كريم حسام الدين ٨٣ .

(٢) اللغة ، لجون ليونز – ترجمة مصطفى التوني ٩٤ .

(3) Bloomfield, Language P. 21 .

وانظر : اللغة ، لجون ليونز – ترجمة مصطفى التوني ٩٢ .

ومدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمي حجازي ٣١– ٣٢ .

(٤) مدخل إلى علم اللغة ، الدكتور محمود فهمي حجازي ٣١ – ٣٢ .

(٥) انظر : اللغة ، لفندريس ٣٨٤ .

(٦) تجدر الإشارة إلى أن تراكيب اللاوعي لا يحق لنا أن نصفها بالخطأ ، ونردها على صاحبها ؛ لأن منهج البحث في اللغة يجب أن يقوم على أساس دراسة ما هو كائن ، والحكم عليه ، لا دراسة ما يجب أن يكون ، فالواقع اللغوي يفرض نفسه ، أو هكذا يجب أن يكون . وهذه التراكيب لها وجودها، ولكن المعول عليه في ذلك ، الحالة التي يكون عليها الإنسان وهو يأتي بهذه التراكيب ،وهذا يمكن إدراكه – غالبا – في اللغة المنطوقة . وقد يأتي المتكلم بهذا النوع من التراكيب في كلامه ، فإذا سجل له غيره كلامه كتابة ، أعاد صياغة الكلام ، لأن الكتابة مرحلة تالية للكلام ، ولذا يندر وجود هذه التراكيب في كلام مكتوب .

الأول [١] يقترب كثيراً من أن يكون تعبيراً عن حالة طرب إنساني .

وقد حاول ابن الأثير أن يقيد دور النحو في التراكيب اللغوية ، على الرغم من دعوته الكاتب إلى معرفة النحو والصرف ، فذهب إلى أن الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة الكلام وبلاغته ، ولا يقلل من شأن الأديب ومكانته، يقول : « ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أن الجهل بالنحو ، لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة ، ولكنه يقدح في الجاهل به نفسه ؛ لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم [٢] » . ويحاول ابن الأثير أن يعضد رأيه هذا بدليل ، فيقول : « والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره ، وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول أو ما جرى مجراهما؛ وإنما غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن ، المتصفين بصفة الفصاحة والبلاغة ؛ ولهذا لم يكن النحو قادحاً في حسن الكلام [٣] » .

الإعراب ودلالة التركيب :

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن أكثر الكلام لا يحتاج إلى إعراب لوضوح الدلالة عليه ، والقليل من الكلام هو الذي يجب إعرابه ؛ ليتضح معناه ، يقول: « ومع هذا ، فإنه وإن احتيج إليه – يعني إلى الإعراب – في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام ، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع ، بل جعل الوضع عاماً ، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة ، وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني ، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً

---

(١) البيت هو : فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطٍّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرَاً رُسُومَهَا قَلَمَا

(٢) المثل السائر ١/٤٩ .

وقد أطلق ابن الأثير النحو وأراد الإعراب ، وسنوضح هذه المسألة في الصفحات التالية .

(٣) المثل السائر ١/٤٩ .

بالقيام فقلت له : " قوم " بإثبات الواو ، ولم تجزم لما اختل من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط ، لو قلت : " إن تقوم أقوم " ولم تجزم ، لكان المعنى مفهوما . والفضلات كلها تجرى هذا المجرى كالحال ، والتمييز ، والاستثناء، فإذا قلت: " جاء زيد راكبْ ، و " ما فى السماء قدر راحة سحابْ " ، و " قام القوم إلا زيدْ " فلزمت السكون فى ذلك كله ، ولم تُبَيِّن إعراباً ، لما توقف الفهم على نصب الراكب ، والسحاب ، ولا على نصب زيد . وهكذا يقال فى المجرورات ، وفى المفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وفى المبتدأ والخبر ، وغير ذلك من أقسام أخر ، لا حاجة إلى ذكرها [١] » .

وكلام ابن الأثير فيه إشارة إلى ما لا يحتاج إلى إعراب من الكلام لوضوح معناه ؛ ويذكر ابن الأثير الحالات التى تستوجب الإعراب لغموض المعنى بدونه ، ووقوع التركيب على عدد من الاحتمالات ، يقول : «لكن قد خرج عن هذه الأمثلة [٢] ما لايفهم إلا بقيود تقيده ؛ وإنما يقع ذلك فى الذى تدل صيغته الواحدة على معان مختلفة ، ولنضرب لذلك مثلا يوضحه ، فنقول: اعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ، ما لا يفهم إلا بعلامة ، كتقديم المفعول على الفاعل ، فإنه إذا لم يكن ثَمَّ علامة تبين أحدهما من الآخر ، أشكل الأمر [٣] ، كقولك : " ضرب زيدْ عمرْو " بالوقف عليهما ، ويكون زيد هو المضروب ، فإنك إذا لم تنصب زيداً وترفع عمراً ، لا يفهم ما أردت [٤]،

---

(١) المثل السائر ٤١/١ .

(٢) الأمثلة هى : " قومْ " ، و " جاء زيد راكبْ " ، و " ما فى السماء قدر راحة سحابْ " ، و " قام القوم إلا زيدْ " .

(٣) فى المثل السائر " وإلا أشكل الأمر " ، والسياق يقتضى حذف " وإلا " ، أو يقدر بجواب الشرط كما اشار المحققان .

(٤) فى المثل السائر " وإلا لا يفهم ما أردت " ، والسياق يقتضى حذف " وإلا " .

وعلى هذا ورد قوله تعالى : ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ [(١)] ، وكذلك لو قال القائل : ما أحسنْ زيدْ ، ولم يبين الإعراب في ذلك ، لما علمنا غرضه منه ؛ إذ يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه ، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن ، ويحتمل أن يريد الإخبار بنفي الإحسان عنه ، ولو بين الإعراب في ذلك ، فقال : ما أَحْسَنَ زَيْدَاً ، ومَا أَحْسَنُ زيدٍ ؟ ومَا أَحْسَنَ زيدٌ ، علمنا غرضه ، وفهمنا مغزى كلامه ؛ لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يعرف به من الإعراب [(٢)])) .

وما ذهب إليه ابن الأثير ، هو مذهب جمهور النحاة الذين يرون أن الإعراب دخل الكلام للفصل بين المعاني المشكلة ، يقول الزجاجي : ((إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة – جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضَرَبَ زيدٌ عمراً فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ـ وقالوا : ضُرِبَ زَيْدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد ، على أن الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني ؛ جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني [(٣)])) .

---

(١) سورة فاطر ٣٥/٢٨ .

(٢) المثل السائر ١/٤٢ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ٦٩ – ٧٠ .

وقد عنى الدكتور إبراهيم أنيس من المحدثين بقضية الإعراب عناية كبيرة ، فأفرد لها فى كتابه " من أسرار اللغة " فصلاً سماه " قصة الإعراب" . وواضح من العنوان استنكار الدكتور أنيس هذا الاهتمام الكبير الذى أولاه القدماء لهذه المسألة ، يقول : « ومع أن الإعراب ليس فى حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحى اللغة ، فقد ملك على الناس شعورهم ، وعدّوه مظهر ثقافتهم ومهارتهم الكلامية ، يتنافسون فى إتقانه ، ويخضعون أقوال الأدباء لميزانه ، فليس الفصيح فى رأيهم إلا من راعى قواعده ، وأخذ نفسه باتباع أصوله ونظامه [١] » . ويرى الدكتور أنيس أن الإعراب لم يكن سليقة لغوية ، وإنما هو صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم يكن الإعراب من معالم الكلام العربى فى أحاديث الناس ولهجات خطابهم [٢] .

وبالنظر المتأمل إلى ما ذهب إليه ابن الأثير والقدماء ، من أن الإعراب دخل الكلام للفصل بين المعانى المختلفة ، التى يمكن أن تفهم من عبارة واحدة ، مثل : " ما أحسن زيد " نلاحظ أن المعانى الثلاثة التى تؤديها هذه العبارة ، وهى التعجب ، والاستفهام ، والنفى – لها طرق فى الأداء مختلفة، ففى حال التعجب ، طبيعى أن تبدو علامات الدهشة والتعجب على الوجه، وحركات اليدين ، وأسارير الوجه ، وكذلك كيفية الأداء الصوتى . وهذه العلامات وحدها ، كفيلة بإيصال معنى التعجب إلى السامع ، سواء كانت العبارة " ما أَحْسَنُ زيدٍ " ، أو ما أَحْسَنَ زيداً ، أو ما أَحْسَنَ زيدٌ ؛ «فاللغة العربية مثل أية لغة فى العالم ، إنما تفهم بسياق الكلام ، دون حاجة إلى إعراب أو منطق [٣] » . وما قيل فى التعجب يقال فى الاستفهام والنفى ؛ فإن لكل معنى حركات عضوية ، وكيفية فى الأداء الصوتى ، تختلف عن الآخر .

---

(١) من أسرار اللغة ١٩٨ .

(٢) من أسرار اللغة ٢٠٣ . وانظر : فى اللهجات العربية ٨٤ .

(٣) الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم ١٦١ .

لكن ابن الأثير ، ومَنْ ذهب مذهبه ، كان ينظر - فيما يبدو لى - إلى اللغة المكتوبة لا المنطوقة ؛ لأن المكتوب لا تظهر فيه كيفية الأداء الصوتى ، أو الوضع الجسمانى للمتكلم وغيرها من الأشياء التى تعين على إيصال المعنى ، فالعبارة المكتوبة إذاً يمكن أن تحتمل عدداً من المعانى ، والحركات الإعرابية هى إحدى الوسائل ، التى تعين على إزالة اللبس فى المكتوب من الكلام ، وتقف بالقارئ على المعنى المراد من قبل الكاتب .

وفى رأينا أن مسألة الإعراب ليست متعلقة بتوضيح المعنى ، بقدر ما هى متعلقة بنظام لغوى يجب أن يسير عليه أو يلتزمه أبناء الجماعة اللغوية جميعاً ، والنظام أحد أشكال الجمال ، والناس مولعون منذ القدم بالجمال فى صوره المختلفة ، ومن هنا كان الإعراب ، والنحو عامة ، نظاماً جميلاً حرص القدماء على التزامه . يؤكد رأينا هذا ما ورد من روايات فى وضع النحو العربى ، فالرواية [١] التى تشير إلى أن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئا يقرأ : ﴿ . . . . . أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ [٢] بخفض رسوله ، فوضع النحو لذلك - لا تخلو من غرابة ، لأنه محال أن يفهم مؤمن من هذه القراءة أن الله يبرأ من رسوله ، فالمشركون فى كفة ، والرسول ﷺ فى كفة أخرى ، وهذا أمر لا يخفى على مؤمن ، فكيف يمكن تفسير الآية بعطف الرسول على المشركين.

كذلك فإن الرواية التى تذكر أن قوماً جاءوا عبد الله بن زياد ، فقال أحدهم : أصلحك الله : مات أبانا وترك بنوه ! ، وأن عبد الله بن زياد قال: علَىّ بأبى الأسود ، ضع العربية [٣] - يتضح منها أن المعنى يمكن فهمه دون

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ٣٥ .

(٢) سورة التوبة ٣/٩ .

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافى ٣٥ .

حاجة إلى أن يقول المتكلم : " مات أبونـا وترك بنيه " ؛ ولا نشك أبداً أن ابن زياد فهم مراد المتكلم ، أما دعوته أبا الأسود الدؤلي ليضع قواعد علم النحو ، فليس لغموض المعنى عنده ، وإنما لحفظ النظام اللغوى الذى تسير عليه الجماعة اللغوية ؛ ذلك أن خروج بعض أبناء اللغة على هذا النظام يعد قبيحاً.

غير أننا ، فى الوقت نفسه ، لا ننكر هذه الروايات التى وردت فى نشأة النحو العربى ، فقد أنكرها الدكتور إبراهيم أنيس ، واعتبرها قصصاً مسلية ، يقول : ((يجب أن تعد هذه الروايات مجرد قصص مسلية ظريفة [1])) ؛ فهذه الروايات تمثل دعوة للحفاظ على النظام اللغوى الذى ارتضته الجماعة اللغوية، وقد أدرك ابن الأثير هذا الجانب فى قوله : ((ومع هذا ، فينبغى لك أن تعلم أن الجهل بالنحو ، لا يقدح فى فصاحة ولا بلاغة ، ولكنه يقدح فى الجاهل به نفسه ؛ **لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه ، وهم الناطقون باللغة ، فوجب اتباعهم** [2])) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأثير جعل النحو مرادفاً للإعراب ، وهذه نظرة ضيقة إلى النحو ؛ ومن ثم فقد كان عبد القاهر الجرجانى أثقب رؤية ، وأبعد نظراً فى فهمه للنحو ؛ ذلك أن التراكيب النحوية التى تتصف بالفصاحة والبلاغة عند الجرجانى ، لا يمكن أن تخرج فى نظمها عن معانى النحو وقواعده ، ولذلك فإن ((النظم فى جوهره هو النحو فى أحكامه ؛ لا من حيث الصحة والفساد فحسب ، بل من حيث المزية والفضل [3])) ، وأى فصاحة ، وأى بلاغة يمكن الوقوف عليها عند جاهل بالنحو ! ، ثم كيف يتأتى

---

(١) من أسرار اللغة ٢٤٧ .

(٢) المثل السائر ٤٩/١ .

(٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى ، للدكتور عبد القادر حسين ٣٦٨ ، ٣٨٧ .

لمن لا يعرف مواقع الكلم ، فيرفع ما حقه النصب ، وينصب ما يجب جره - كيف يتأتى لهذا أن يأتى بكلام يتصف بفصاحة و بلاغة ! ، وقد كان أبو الأسود الدؤلى يقول : « إنى أجد للحن غمراً - أى رائحة كريهة - كغمر اللحم [١] » .

وكذلك يتساءل الدكتور عبد الحكيم راضى : « كيف تختلف المعايير ليصبح البليغ خلافاً للصحيح ، مع أن الشائع هو استمداد الجميع من مادة واحدة ، هى القول العربى فى أنقى صوره وأبلغها ، ثم كيف ذلك ، وقد وصف القرآن الكريم - كتاب العربية الأكبر - بأنه بلغ إلى حد الإعجاز ، وبأنه جارٍ ، فى نفس الوقت ، على نمط قواعدهم وسلامة لغتهم [٢] » .

وقد أخذ الدكتور أحمد سليمان ياقوت على ابن الأثير فصله النحو عن البلاغة ذاهباً إلى أن « ابن الأثير لم ينتفع بالدراسات الأصيلة الجادة القيمة لعبد القاهر الجرجانى ، وكانت وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، أى قبل وفاة ابن الأثير بثلاث وستين ومائة سنة ، على وجه التقريب [٣] » .

إن الإعراب ، وإن كان نظاماً لغوياً جميلاً ارتضته الجماعة اللغوية، وليس هناك علة موجبة لاستخدامه فى الكلام - يجب أن يلتزمه المتكلم، سواء كان أديباً أو إنساناً عادياً ؛ لأنه يزين الكلام باعتباره نظاماً والنظام - كما قلنا - أحد أشكال الجمال ، ومن هنا فإذا كان المتكلم يفتقر إلى هذا الجمال ، فإن كلامه نفسه يكون معيباً ، مهما تضمن من صور فنية ، كتلك التى ذكرها ابن الأثير فى كتابه " المثل السائر " .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ٤٣ .

(٢) نظرية اللغة فى النقد الأدبى ، للدكتور عبد الحكيم راضى ٢٠ .

(٣) النحو والنحاة عند ابن الأثير ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت ٩ .

ولقد كان النحو العربى من إعراب وغيره ، حافظاً للسان العربى من الزلل ، عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم ، وامتزج اللسان العربى باللسان العجمي ؛ ولن يبقى على هذه اللغة ، ويحفظ لها خصائصها وتميزها عن اللغات الأخرى ، سوى الحفاظ على النحو العربى ؛ إذ إنه قانون هذه اللغة ، واللغة – أى لغة – بغير قانون تستحيل أشتاتاً مبعثرة من اللهجات ، فتفقد اللغة وحدتها ، ويفقد الناطقون بها – تبعاً لذلك – وحدتهم وتماسكهم .

أقسام التركيب :

يريد ابن الأثير – فيما يبدو – أن يُفَرِّق بين مستويات للتركيب اللغوى، فالمستوى الأدنى للتركيب اللغوى يبدأ بمرحلة الصحة فى العبارة ، وجريانها على قواعد النحو ، ويكون التركيب – حينئذ – مجرد وسيلة لإيصال أفكار المتكلم ، وقد سمى فندريس هذا النوع من الكلام باللغة المنطقية [١] .

ويأبى ابن الأثير أن يقف الأديب عند هذا المستوى من التراكيب المقصور على حد البيان . أما المستوى الأعلى للتراكيب فهو المستوى الفنى الذى يتصف به أرباب الفصاحة والبلاغة ، وهو مستوى يهدف إلى التوصيل والتأثير ؛ توصيل الأفكار مع تأثير المتكلم ، وتأثر المستمع بهذه التراكيب، وما تحمله من معان ؛ لما تحويه من فنون البلاغة المختلفة ، التى جعل ابن الأثير يعددها فى كتابه . وقد سمى فندريس هذه التراكيب باللغة الانفعالية التى لا تقف عند حد التوصيل ؛ لأن الإنسان « لا يتكلم ليصوغ أفكاراً فحسب، بل يتكلم أيضا ليؤثر فى أمثاله ، وليعبر عن حساسيته [٢] ». ويبدو أن حرص ابن الأثير على هذا المستوى من التراكيب اللغوية ، هو الذى جعله يقلل من شأن الأولى ، التى تقف عند مجرد السير على قواعد

---

(١) اللغة ، لفندريس ١٨٣ .

(٢) اللغة ، لفندريس ١٨٢ .

النحو ، حتى لقد عاب النحاة أنفسهم ، وجعلهم على الطرف الآخر ، قائلا : ((النحاة لا فتيا لهم فى مواقع الفصاحة والبلاغة ، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث إنهم نحاة [١])) .

والحقيقة أنه لا توجد جماعة من الجماعات اللغوية ، تقف عند مستوى واحد فى استعمالها اللغة ، وإنما تتدرج مستويات التركيب اللغوى تدرجاً يحمل فى ثناياه دليلاً على تفاوت أبناء اللغة الواحدة فى سلوكهم اللغوى ، وتعاملهم مع مفردات ألفاظها ، وافتنانهم فى نظمها ، يقول برند شبلنر : ((ومن الوجهة النظرية فإنه لابد من وجود فروق بين النظام اللغوى (المعيار)، وظواهر الاستعمال اللغوى (ظواهر الأداء) [٢])) .

وقد أدرك ابن الأثير هذا التفاوت بين التراكيب اللغوية لاختلاف المتكلمين ، يقول : ((واعلم أن تفاوت التفاضل يقع فى تركيب الألفاظ أكثر مما يقع فى مفرداتها ؛ لأن التركيب أعسر وأشق ؛ ألا ترى أن ألفاظ القرآن الكريم ، من حيث انفرادها ، قد استعملها العرب ومَنْ بعدهم ، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه ، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب [٣])) . واختلاف التراكيب اللغوية ، إما أن يكون اختلافاً فى ترتيب الوحدات اللغوية المكونة للتركيب تقديماً وتأخيراً ، وإما أن يكون اختلافاً فى اختيار الوحدات اللغوية نفسها ، حيث يرى الكاتب أو المتكلم أن وحدة لغوية أفضل من وحدة أخرى فى أداء المعنى ، أو أن وحدة أكثر تعبيراً وتأثيراً ؛ تعبيراً عن حالته،

---

(١) المثل السائر ١٣/٣ .

(٢) علم اللغة والدراسات الأدبية ، لبرند شبلنر . ترجمة الدكتور محمود جاد الرب ٦٨ .

(٣) المثل السائر ١٦٦/١ ويكاد القدماء يجمعون على أن إعجاز القرآن الكريم ، يكمن فى نظمه الذى فاق النظم العربى كله .

وتأثيراً فى سامعه أو قارئه . فالمعنى يفرض على المتكلم الهيئةَ التي يجب أن يكون عليها التركيب ، ليكون تعبيراً صحيحاً أو صادقاً عن المعنى .

وقد أدرك ابن الأثير وجوب أن يكون المعنى الكامن وراء كل تركيب لغوى ، معبراً عن الحالة التى يكون عليها المتكلم ، ولذلك عاب النحاة فى أنهم يأتون بأمثلة للتدليل على القواعد التى يضعونها فى اللغة – أمثلة لا تكاد تعبر عن حالة يمر بها الإنسان ، يقول : « وأما ما يمثل به النحاة من قول القائل : " والله لأقومَنَّ " ، فإنه مثال نحوى يضرب للجواز ، وإلا فإذا قال القائل : "والله لأقومَنَّ " وأكده ، كان ذلك لغواً ؛ لأنه ليس فى قيامه من الأمر العزيز، ولا من الأمر العسير ما يحتاج إلى تأكيد ، بل لو قال : " والله لأقومن إليك " مُهَدِّداً لكان ذلك واقعاً فى موقعه [1] » .

إن ابن الأثير على وعى بأن التركيب اللغوى يجب أن يكون على النحو الذى يفرضه المعنى . أو بعبارة أدق يجب أن يكون السياق اللغوى وما يحمله من دلالة يفهمها السامع متسقاً مع سياق الحال ، وما يفرضه الموقف . فالقيام– مجرد القيام – لا يلقى فيه القائم عناء يستوجب التأكيد ، لكنه إن كان قياماً لأداء مهمة شاقة عسيرة ، تدعو السامع إلى الشك فى قدرة المتكلم على أدائها مثلاً ، وجب – هاهنا – أن يؤكد المتكلم كلامه إثباتاً لذاته وقدرته، ونفياً لشك السامع .

وقد حاول ابن الأثير استشفاف الحالة ، ومعايشة الموقف من خلال الملابسات الداخلية للتركيب اللغوى ، فقد عرض لقوله تعالى : ﴿ فلما أن أراد أن يبطش بالذى هو عدو لهما قال يا موسى أتريد أن تقتلنى كما قتلت نفسا

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢٤٠ .

بالأمس﴾ (١). ثم قال: «فقوله تعالى : ﴿ فلما أن أراد أن يبطش ﴾ بتكرير " أنْ " مرتين دليل على أن موسى - عليه السلام - لم تكن مسارعته إلى قتل الثانى كما كانت مسارعته إلى قتل الأول ، بل كان عنه إبطاء فى بسط يده إليه ، فعبر القرآن عن ذلك فى قوله تعالى : ﴿ فلما أن أراد أن يبطش ﴾ (٢) .

وقد رد ابن الأثير على النحاة الذين يرون أنّ "أنْ " الأولى زائدة ، وإذا أسقطت كان المعنى سواءً ، فقال : « ولاشك أنهم - يقصد النحاة - وجدوا "أنْ " ترد بعد" لمّا " وقبل الفعل فى القرآن الكريم ، وفى كلام فصحاء العرب، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أسقطت ، فقالوا : هذه زائدة ، وليس الأمر كذلك ، بل إذا وردت " لما " ، وورد الفعل بعدها بإسقاط " أنْ " ، دل ذلك على الفور ، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور ، وإنما فيه تراخٍ وإبطاء (٣) » .

إنها نظرة ثاقبة من ابن الأثير أن يربط بين مكونات التركيب اللغوى وما وراءها من مواقف وأحوال ؛ حتى لكأننا نرى الحدث رأى العين . وأزعم أن ابن الأثير ، من خلال تحليله هذا ، يدعو الكاتب إلى أن تكون تراكيبه بالغة الدقة ، فى تصوير الحالة التى ينسج على منوالها عبارته .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن التركيب اللغوى ينقسم -من حيث دلالته على المعنى - ثلاثة أقسام ، يقول : « ولا يخلو تأويل المعنى من ثلاثة أقسام: إما أن يفهم منه شيء واحد لا يحتمل غيره ، وإما أن يفهم منه الشيء

---

(١) سورة القصص ٢٨/١٩ .

(٢) المثل السائر ٣/١٣ .

(٣) المثل السائر ٣/١٣ .

وغيره وتلك الغيرية إما أن تكون ضداً ، أو لا تكون ضداً ، وليس لنا قسم رابع [١])) .

أما القسم الأول ، فلم يذكر له ابن الأثير أمثلة ؛ إذ إن الأصل - في رأينا - أن يدل التركيب على معنى واحد ، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علة مجيئه عليه . واكتفى ابن الأثير بالإشارة إلى أنه - أى القسم الأول- ((يقع عليه أكثر الأشعار ، ويجرى فى الدقة واللطافة مجرى القسمين الأخرين [٢])) .

وأما القسم الثانى ، وهو ما دل على معنيين ضدين ، فقد أورد له ابن الأثير أمثلة من الأحاديث النبوية والشعر ، ذاهباً إلى أن هذا القسم : ((قليل الوقوع جداً ، وهو من أظرف التاويلات المعنوية ؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى وضده أغرب من دلالته على المعنى وغيره مما ليس بضده [٣])) . ومن أمثلته فى الأحاديث النبوية ، قول النبى ﷺ ((**صلاة فى مسجدى هذا، خير من ألف صلاة فى غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام** [٤])) . والمعنيان الضدان عند ابن الأثير . ((أحدهما - أن المسجد الحرام أفضل من مسجد رسول الله ﷺ ، والآخر - أن مسجد رسول الله ﷺ أفضل من المسجد الحرام ، أى أن صلاة واحدة فيه لا تفضل ألف صلاة فى المسجد

---

(١) المثل السائر ٦٤/١ .

(٢) المثل السائر ٦٤/١ .

(٣) المثل السائر ٦٤/١ .

(٤) ورد هذا الحديث فى " سنن الدارمى " باب فضل الصلاة فى مسجد النبى ﷺ ، هكذا : حدثنا حجاج بن منهال بن عيينة عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ - قال : ((صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام)) .

انظر : سنن الدارمى ٣٣٠/١ .

الحرام ، بل تفضل ما دونهما بخلاف المساجد الباقية ، فإن ألف صلاة فيها تقصر عن صلاة واحدة فيه [١])) .

وهذان المعنيان الضدان اللذان أشار إليهما ابن الأثير ، لا وجود لهما؛ إذ ليست هناك مفاضلة بين مسجد رسول الله ﷺ والمسجد الحرام ، إنما المفاضلة بين مسجد الرسول ﷺ وما سواه من المساجد ، وقد نفى الرسول أن يكون لمسجده هذا الفضل على المسجد الحرام ، وهذا النفى لا يعنى إثبات الفضل للمسجد الحرام على المسجد النبوى ، ولا يعنى ، كما ذهب ابن الأثير، أن الصلاة فى المسجد النبوى تفضل ما دون الألف فى المسجد الحرام ؛ إذ ليس العدد هنا – وهو الألف – مقصوداً لذاته ، وإنما هو من باب إظهار فضل الصلاة فى المسجد النبوى ؛ ليحرص كل مسلم على الصلاة فيه ، وزيارة الرسول ﷺ وإلا فهل الصلاة فى المسجد النبوى لا تفضل ألفاً وخمسين صلاة فى غيره من المساجد [٢] ؟

ويورد ابن الأثير حديثاً آخر يحتمل معنيين ضدين ، يقول : ((ومثله ورد فى الحديث النبوى أيضاً ، وذلك أنه ذكر شُرَيْح الحَضْرَمِىّ عند النبى ﷺ فقال : " **لاَ يَتَوَسَّدُ القرآن** [٣] " ، وهذا يحتمل مدحاً وذماً ؛ أما المدح فالمراد به أنه لا ينام الليل عن القرآن فيكون القرآن متوسداً معه ، لم يتهجد

---

(١) المثل السائر ٦٤/١ .

(٢) يؤكد رأيى هذا أننا نقول فى العامية : " فلان أحسن من فلان مائة مرة " ، أو نقول : " فلان أحسن من ألف واحد زى فلان " ؛ ولاشك فى أن العدد هنا غير مقصود لذاته .

(٣) ورد فى كتاب " أسد الغابة " ؛ روى سلمان بن بلال وابن المبارك عن يونس الزهرى عن السائب بن يزيد، قال : ذكر شريح الحضرمى عند رسول الله ﷺ – فقال : ذلك رجل لا يتوسد القرآن " أسد الغابة ، لعز الدين بن الأثير ٥١٨/٢ .

وانظر : النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبى السعادات بن الأثير ١٨٣/٥ .

به ، وأما الذم فالمراد به أنه لا يحفظ من القرآن شيئاً ، فإذا نام لم يتوسد مع القرآن ، وهذان التأويلان من الأضداد [(١)])) .

ومن المستبعد جداً ، بل من المحال ، أن يكون النبى - ﷺ - قاصداً المعنيين الضدين اللذين أشار إليهما ابن الأثير ؛ إذ إنه يعد بديهياً أن المتكلم يريد توصيل معنى بعينه إلى السامع ، ومن ثم فإن هذين المعنيين الضدين يمكن ردهما بسهولة إلى عدم الوقوف على سياق الموقف أو الملابسات ، التى أحاطت بكلام النبى . وإننى ، فى الوقت نفسه ، لأشك أن يكون صحابة رسول الله - ﷺ - قد فهموا المعنيين الضدين ، بل إننى أؤكد أن الصحابة لم يفهموا إلا معني واحداً ؛ لأن كيفية الأداء الصوتى لها دورها كذلك فى إبراز المعنى ، وقوله - ﷺ - عن شريح الحضرمى : " لايتوسد القرآن " يأخذ شكلاً نطقياً فى حال المدح ، يختلف عنه تماماً فى حال الذم ، لكن العبارة المكتوبة لا تنقل لنا هذا الشكل النطقى ، ومن هنا يقع اللبس عند القارئ ، وهو يحاول الوقوف على المعنى الذى يريده المتكلم ، فيكون التأويل [(٢)] . وعلى الرغم من ذهاب ابن الأثير إلى أن هذا القسم من تأويل المعنى قليل الوقوع جداً ، فإنه يراه كثير الوقوع فى الأحاديث النبوية [(٣)].

ومما ساقه ابن الأثير من أمثلة لهذا القسم من الشعر ، قول أبى الطيب المتنبى فى قصيدة يمدح بها كافوراً :

---

(١) المثل السائر ٦٤/١ ، وقد أورد هذين المعنيين الضدين مجد الدين أبو السعادات بن الأثير . انظر : النهاية ١٨٣/٥ .

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن عز الدين بن الأثير ذكر في ترجمته ، أن شريحاً كان من أفاضل أصحاب النبى ﷺ ثم ذكر كلام النبى عن أن شريحاً لا يتوسد القرآن .

(٣) المثل السائر ٦٤/١ .

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِدَاً   وَمَنْ بَاتَ فِي نَعْمَائِهِ يَتَقَلَّبُ [١]

يقول ابن الأثير : « وهذا البيت يستخرج منه معنيان ضدان : أحدهما - أن المُنْعَمَ عليه يحسد المُنْعِم ، والآخر - أن المُنْعِم يحسد المُنْعَم عليه [٢] » .

وهذا البيت يمكن الوقوف على معنى واحد له بالنظر إلى الأبيات السابقة عليه ، واللاحقة به ، والمعنى العام للقصيدة ، وقد ذكر ابن الأثير نفسه بيتاً للمتنبى يحتمل مدحاً وذماً ؛ بل إنه يكون أقرب إلى الذم إذا أخذ بمفرده ، يقول ابن الأثير : « وكذلك ورد قوله أيضاً من قصيدة يمدحه :

فَإِنْ نِلْتُ ما أَمَّلْتُ مِنْكَ فَرُبَّمَا   شَرِبْتُ بِمَاءٍ يُعْجِزُ الطَّيْرَ وِرْدُهُ [٣]

فإن هذا البيت يحتمل مدحاً وذماً ، وإذا أخذ بمفرده من غير نظر إلى ما قبله ، فإنه يكون بالذم أولى منه بالمدح ، لأنه يتضمن وصف نواله بالبعد والشذوذ . وصدر البيت مفتتح بإن الشرطية ، وقد أجيب بلفظة " رب " التى معناها التقليل ؛ أى لست من نوالك على يقين ، فإن نلته ، فربما وصلت إلى مورد لا يصل إليه الطير لبعده . وإذا نظرنا إلى ما قبل هذا البيت دل على المدح خاصة لارتباطه بالمعنى الذى قبله [٤] » .

وهذا البيت الذى ذكره ابن الأثير ، وهو :

---

(١) من قصيدة مطلعها :

أُغَالِبُ فِيكِ الشَّوْقَ ، وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ   وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الهَجْرِ ، وَالوَصْلُ أَعْجَبُ .

ورواية الديوان :

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِدَاً   لِمَنْ بَاتَ فِي نَعْمَائِهِ يَتَقَلَّبُ

ديوان المتنبى ٤٦٩ .

(٢) المثل السائر ١/٦٥ .

(٣) من قصيدة يمدح بها كافوراً ، مطلعها :

أَوَدُّ مِنَ الأَيَّامِ ما لا تَوَدُّهُ   وَأَشْكُو إِلَيْهَا بَيْنَنا وَهْيَ جُنْدُهُ

انظر : ديوان المتنبى ٤٥٦ .

(٤) المثل السائر ١/٦٥ .

وَأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً وَمَنْ بَاتَ فِى نَعْمَائِهِ يَتَقَلَّبُ .

ورد فى قصيدة للمتنبى يمدح فيها كافوراً ، وقد ذكر فى الأبيات السابقة على هذا البيت مباشرة أن حُسَّاد كافور يريدون به السوء ، ولكن الله يدفعه عنه ، وأنهم – مع ذلك – إذا طلبوا عطاياه أُعْطُوا ، يقول المتنبى :

يُرِيدُ بِكَ الْحُسَّادُ مَا اللَّهُ دَافِعٌ

وَسُمْرُ الْعَوالِى ، وَالْحَدِيدُ الْمُذَرَّبُ (١)

وَدَوْنَ الَّذِى يَبْغُونَ مَا لَوْ تَخَلَّصُوا

إِلَى الْمَوْتِ مِنْهُ عِشْتَ ، وَالطِّفْلُ أَشْيَبُ (٢)

إِذَا طَلَبُوا جَدْوَاكَ أُعْطُوا ، وَحُكِّمُوا

وَإِنْ طَلَبُوا الفَضْلَ الَّذِى فِيكَ خُيِّبُوا (٣)

ويتبين لنا من خلال هذه الأبيات أن المقصود بالبيت الذى أشار إليه ابن الأثير هو أن المُنْعَمَ عَلَيْه يحسد المُنعِم ، والمُنْعِمُ هنا هو كافور الإخشيدى ، والمُنْعَمُ عليه حُسَّادُه .

وإذاً فربط المعانى الجزئية بالمعنى الكلى للنص، يلعب دوره فى الوقوف على هذه المعانى الجزئية بدقة ، ولذلك يجب التحذير من النظرة الجزئية ، القائمة على تمزيق النص اللغوى ، ومحاولة الحكم على كل جزء منفرداً .

---

(١) المذرب : المحدد ، يعنى به السيوف ، أى يريد بك حسادك السوء والله يدفعه عنك والرماح والسيوف.

(٢) يبغون : يطلبون . والمعنى : دون ما يطلبون من زوال ملكك أهوال فلو تخلصوا منها إلى الموت لبقيت أنت وشابت أطفالهم من شدة ما يرون .

(٣) الجدوى : العطية ، حكموا : جعل لهم الحكم فى ذلك .

وأما القسم الثالث ، وهو ما دلّ على معنيين غير ضدين ، فقد ذهب ابن الأثير إلى أنه أكثر وقوعاً من الثانى ، وأقل وقوعاً من الأول ، وهو مادلّ على معنى واحد . وقد ذكر ابن الأثير أمثلة له من القرآن الكريم ، وأقوال الرسول ﷺ والأبيات الشعرية .

وعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ [١] ثم قال: « فإن هذا له وجهان من التأويل : أحدهما : القتل الحقيقى الذى هو معروف ، والآخر : هو القتل المجازى ، وهو الإكباب على المعاصى ، فإن الإنسان إذا أكب على المعاصى ، قتل نفسه فى الآخرة [٢] » .

وهذان الوجهان من المعنى اللذان أشار إليهما ابن الأثير ، لا يمكن القول بأنهما معنيان متوازيان ، بحيث يجب قصر دلالة التركيب على أحدهما، وإنما هما معنيان متقاطعان ، يحتملها التركيب ؛ بل إنه يمكن اعتبارهما شكلين لمعنى واحد ، فالآية تنهى عن قتل النفس بكل شكل يمكن أن يرد عليه هذا القتل ، من إزهاق للروح ، أو إذلال للنفس ، أو غير ذلك . وإذا كان التركيب فى القسم الثانى لا يمكن أن يحتمل – عندى – معنيين ضدين ، فإنه هنا يمكن أن يحتمل المعنيين المشار إليهما .

وليس من شك فى أن احتمال التركيب غير واحد من المعنى ، دليل على ثرائه من ناحية ، وقدرة السامع على الوقوف على كل معطيات التركيب وظلاله من ناحية أخرى . وليس أدل على ذلك من ذهاب ابن الأثير إلى أن التركيب قد يشتمل على ثلاثة أوجه من التأويل ، يقول : «ومن ذلك ما ورد فى الأدعية النبوية ، فإنه ﷺ دعا على رجل من المشركين فقال :

---

(١) سورة النساء ٤/٢٩ .

(٢) المثل السائر ١/٦٦ .

" **اللهم اقطع أثره** " [١] ، وهذا يحتمل ثلاثة أوجـه مـن التـأويل : الأول – أنـه دعا عليه بالزَّمَانَة ؛ لأنه إذا زَمِنَ لا يستطيع أن يمشي على الأرض ؛ فينقطع حينئذ أثره . الوجه الثاني – أنه دعا عليـه بـألا يكـون لـه نسـل من بعده ولا عقب. الوجه الثالث – أنه دعا عليه بألا يكون له أثر من الآثار مطلقـاً ، وهـو ألا يفعل فعلاً يبقى أثـره مـن بعـده كائنـاً مـا كـان ، مـن عقـب ، أو بنـاء ، أو غراس ، أو غير ذلك [٢])) .

والوجـه الثالـث الـذى ذكـره ابـن الأثيـر ، يشـتمل علـى الوجهيـن الآخريـن ، فالمعـنى الأول شـكل مـن أشـكال قطـع الأثـر ، وكـذا المعـنى الثانى ، أما الثالث فهو قطع الأثـر بكل شـكل يمكـن أن يكـون عليـه . فدعـاء النبـى – ﷺ – معنـاه ألا يكـون لهـذا الرجـل ذكـر بيـن النـاس ؛ أمـا الأسـباب المؤديـة إلى ذلـك ، فهـى ظـلال المعـانى التـى يمكـن استشـفافها مـن الدعـاء النبـوى .

ومـن الأمثلـة النبويـة التـى سـاقها ابـن الأثـير قـول النبـى – ﷺ – لأزواجه: " **أطولكن يداً ، أسرعكن لحوقـاً بى** " ، يقـول ابـن الأثـير : ((فلمـا مات صلوات الله عليه وسلم – جعلـن يطـاولن بين أيديهـن ؛ حتـى ينظـرن أيتهن أطـول يداً، ثم كانت زينب أسرعهن لحوقاً بـه ؛ وكانت كثيـرة الصدقـة

---

(١) ورد فى اللسـان : أن النبـى ﷺ مـر بين يديـه رجـل وهـو يصـلى ، فقـال الرسـول : ((قطع صلاتنـا ! قطـع الله أثـره ؛ دعـا عليـه بالزمانـة ؛ لأنـه إذا زمـن انقطـع مشـيه فانقطـع أثـره)) .

انظر : لسان العرب (أثر) ٢٥/١ .

(٢) المثل السائر ٦٧/١ – ٦٨ .

فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة ، وإنما أراد الصدقة ، فهذا يدل على المعنيين المشار إليهما [١])) .

والفرق بين المعنيين اللذين أشار إليهما ابن الأثير ، هو فرق ما بين سياقية التعبير واصطلاحيته ؛ ذلك أن " طول اليد " يكون تعبيراً سياقياً ، ومعناه الطول الذى هو ضد القصر ، ويكون تعبيراً اصطلاحياً ، ومعناه الكرم، أو كثرة التصدق ، وقد شاع هذا التعبير بمعناه الاصطلاحى فى الكلام العربى، ولا أشك فى أن هذا المعنى الاصطلاحى قد خطر ببال أزواج رسول الله ﷺ .

ويورد ابن الأثير ما روى عن أنس بن مالك - رضى الله عنهما - أنه قال : خدمت رسول الله - ﷺ - عشر سنين ، فلم يقل لشىء فعلته : لم فعلته ؟ ولا لشىء لم أفعله : لم لا فعلته ؟ " [٢] . ثم يقول : ((وهذا القول يحتمل وجهين من التأويل : أحدهما - وصف رسول الله ﷺ بالصبر على خلق من يصحبه ، والآخر - أنه وصف نفسه بالفطنة والذكاء فيما

---

(١) المثل السائر ٦٧/١ .

وقد ورد هذا الحديث فى صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - هكذا : ((حدثنا محمود بن غيلان أبو أحمد ، حدثنا الفضل بن موسى السينانى . أخبرنا طلحة بن يحيى بن طلحة عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين ، قالت : قال رسول الله ﷺ : ((أسرعكن لحاقا بى ، أطولكن يداً . قالت : فكن يتطاولن أيتهن أطول يداً . قالت : فكانت أطولنا يداً زينب ؛ لأنها كانت تعمل بيدها)). انظر صحيح مسلم ١٩٠٧/٤ .

(٢) ورد فى كتاب " أسد الغابة " عن أنس بن مالك قال : ((أخذت أم سليم بيدى فأتت بى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : " هذا ابنى وهو غلام كاتب " ، قال : فخدمته تسع سنين ، فما قال لشىء قط صنعته أسأت، أو بئس ما صنعت)) . انظر : أسد الغابة ، لعز الدين بن الأثير ١٥٢/١ .

وقد أشار عز الدين بن الأثير إلى أنه قيل : إن أنس بن مالك خدم رسول الله ﷺ عشر سنين ، وقيل : خدمه ثمانياً ، وقيل سبعاً .

يقصـده من الأعمـال ، كأنـه متفطن لما فى نفـس رسـول اللـه ﷺ فيفعلـه من غير حاجـة إلى اسـتئذانه [١] » .

ومن الممكن أن يكون كلام أنس بن مالك - رضى الله عنهما - جزءاً من حوار دار بينه وبين أحد الصحابة ، بل ربما يكون إجابـة عن سؤال من أحد الصحابة عن خلق رسول الله - ﷺ - وفى هذه الحال يكـون كلام أنس وصفاً لرسول الله - ﷺ - بالحلم والصبر .

ومن الأمثلة الشعرية التى أوردها ابن الأثير قول الفرزدق :

إِذَا جَعْفَرٌ مَرَّتْ عَلَى هَضْبَةِ الْحِمَى   فَقَدْ أَخْزَتِ الأُحْيَاءَ مِنْهَا قُبُورُهَا[٢]

يقول ابن الأثير : « وهذا يدل على معنيين : أحدهما - ذم الأحيـاء ، والآخر - ذم الأموات . أما ذم الأحياء ، فهو أنهم خذلوا الأموات ، يريد أنهم تلاقوا فى قتالهم وقوماً آخرين ففر الأحياء عنهم ، وأسلموهم ، أو أنهـم استنجدوهم فلم ينجدوهم ، وأما ذم الأموات فهو أن لهم مخازى وفضائح ، توجب عاراً وشناراً ، فهم يعدون بها الأحياء ، ويلصقونها بهم [٣] » .

والعلامات الإعرابية فى هذا البيت ، تلعب دوراً مهماً فى الوقوف على دلالة واحدة أو معنى واحد للبيت ، ففى حال رفع " الأحياء " يكـون المقصود ذم الأحياء ، وفى حال نصبها ورفع " قبورها " يكون المعنى ذم الأموات .

إن الملابسات التى تحيط بكل تركيب لغوى ، أو عناصر ما فـوق التركيب اللغوى super - sagmenal ، من عناصر صوتية تتلبس التراكيب

---

(١) المثل السائر ٦٧/١ .

(٢) من قصيدة يهجو فيها بنى جعفر من كلاب بن ربيعة بن صعصعة ، مطلعها :

عَرَفْتُ بِأَعْلَى رَائِسِ الفَأْوِ ، بَعْدَمَا   مَضَتْ سَنَةٌ أَيَّامُهَا وَشُهُورُهَا .

الرائس : الرأس ، الفأو : بطن من الأرض تحيط به الجبال . ديوان الفرزدق ٣٦٨/١ .

(٣) المثل السائر ٦٩/١ .

اللغويـة ، ولا يمكـن تسـجيلها بالكتابـة العاديـة كـالنبر stress ، والتنغيـم intonation ، وعناصر غير صوتية كإشارات اليدين ، وتعبيرات الوجه ومـا إلى ذلك ، ومقامات أو سياقات حالية ، وقرائن إعرابية - إن هذه الملابسات تؤثر فى معنى التركيب تأثيراً كبيراً ، حتى إنه ليتجاذب التركيب الواحد غير واحد من المعانى ؛ بل يتجاذبه الضدان من المعنى كما ذكر ابن الأثـير ، وإن كان لا يحتملهما فى حقيقته .

إن أى تركيب مما ذهب ابن الأثير إلى أنه يحتمـل معنيين ضديـن ، أو معنيين مختلفين غير ضديـن ، يمكـن رده إلـى معنـى واحـد - كمـا سبق أن أشرت - إذا أمكن الإحاطة بالملابسات التى تكتنفه ، وإننا لنعزو ما ذهب إليـه ابـن الأثير إلـى أنـه يعـالج نصوصـاً أو تراكيـب لغويـة مكتوبـة لا منطوقــة، والكتابـة لا تنقـل لنـا كيفيـة الأداء ، ثـم إنـه لا يحـاول الإلمـام بكـل مـا يحيـط بالتراكيب من أحوال . وتحليل التركيب اللغوى للوقوف على معنـاه ، يحتـاج إلى استحضار المقام الذى قيل فيه ، ولذا دعا الدكتور البدراوى زهـران إلـى وجوب تحليل البناء اللغوى من خلال مسرح الحدث الذى دار عليه ؛ للوقـوف على حقيقة المعنى الذى يدل عليه هذا البناء اللغوى [١] .

والتركيب اللغوى لا يمكن الوقوف على معناه تماماً فى اللغة المكتوبـة، إلا إذا كان كلاماً مستقلاً ، فإذا تعلق معناه بمعانى تراكيب أخرى سـابقة عليـه أو لاحقة به ، وجب حينئذ النظر إلى المعنـى الـذى تؤديـه الـتراكيب مجتمعـة (النص) ، ويمكن بعد ذلك الوقوف على معنى كل تركيب على حده ؛ ذلك أن المعنى العام - كمـا أشـرت - يفـرض علـى الـتراكيب معـانى معينـة ، وفهـم معنى التركيب الواحد يكون فى إطار هذا المعنى العام ؛ ولعل هذا هـو الـذى دعا بعض اللغويين إلى القول بضرورة النظر إلى النص اللغوى كله للوقـوف

---

(١) من قضايا اللغة ، مجلة مجمع اللغة العربية ٥٦ .

على المعنى ؛ ذلك «أن الجملة ليست وحدها التركيب الذى نحدد به المعنى determinations gefuge ، وإنما نحدد المعنى أيضاً من خلال النص الكلى الذى تتضامن أجزاؤه وتتآزر ... فالجمل يتبع بعضها بعضاً وفقاً لنظام سديد، بحيث تسهم كل جملة فى فهم الجملة التى تليها فهماً معقولاً ، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى فى فهم الجمل السابقة عليها فهماً أفضل [(١)] ».

وقد أشار ابن الأثير - على الرغم من إغفاله النص أحياناً فى الوقوف على معنى التركيب - أشار إلى هذا النوع من التراكيب التى يتوقف فهم معناها على فهم معنى السابق عليها من تراكيب واللاحق بها ، وقد سمى هذا بمناسبة معنى التركيب لمعنى تقدمه ، أو لمعنى تأخر عنه ، يقول: «فالأول- وهو ما كان مناسباً لمعنى تقدمه كقوله تعالى : ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم لبعض﴾ [(٢)] ، فالدعاء - هاهنا - يدل على معنيين: أحدهما - النهى أن يدعى الرسول باسمه ، فيقال : يا محمد ، كما يدعو بعضهم بعضاً بأسمائهم ، وإنما يقال له : يارسول الله ، أو يا نبى الله. الآخر- النهى أن يجعلوا حضورهم عنده إذا دعاهم لأمر من الأمور كحضور بعضهم عند بعض ، بل يتأدبون معه بألا يفارقوا مجلسه إلا بإذنه . وهذا هو الوجه المراد لمناسبة معنى الآية التى قبله ، وهو قوله تعالى : ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه﴾ [(٣)] ».

وهكذا أمكن الوقوف على معنى واحد لقوله تعالى : ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم لبعض﴾ على الرغم من احتماله المعنيين

---

(١) اللغة والإبداع الأدبى ، للدكتور محمد العبد ٣٦ - ٣٧ .

(٢) سورة النور ٦٣/٢٤ .

(٣) سورة النور ٦٢/٢٤ .

اللذين ذكرهما ابن الأثير ، وذلك لاتفاق أو مناسبة أحد المعنيين لمعنى الآية السابقة. وأما ما كان من المعانى مناسباً لمعنى تأخر عنه ، فمثاله عند ابن الأثير ، قول الشاعر فى أبيات الحماسة :

وَلَو كُنْتُ مَوْلَى قَيْس عَيْلَانَ لَمْ تَجِدْ عَلَيَّ لإِنْسَانٍ مِنَ النَّاسِ دِرْهَمَا
وَلَكِنَّنِي مَوْلَى قُضَاعَةَ كُلِّهَا فَلَسْتُ أُبَالِي أَنْ أَدِينَ وَتَغْرَمَا[(١)]

وقد عقب ابن الأثير بقوله : « وإذا نظرنا إلى البيت الأول ، وجدناه يحتمل مدحاً وذماً ، أى أنهم كانوا يغنونه بعطائهم أن يدين ، أو أنه كان يخاف الدين حذرا ألا يقوموا عنه بوفائه ، لكن البيت الثانى حقق أن الأول ذم، وليس بمدح . فهذا المعنى لا يتحقق فهمه إلا بآخره [(٢)] » .

وإذاً فربط التراكيب اللغوية بعضها ببعض يعين على الوقوف على المعنى المراد ، على الرغم من أن البيت الأول الذى أشار ابن الأثير إلى أنه يحتمل المدح والذم-لا يمكن وقفه إلا على أحد هذين المعنيين فى اللغة المنطوقة ، لاختلاف كيفية الأداء الصوتى فى حال المدح عنها فى حال الذم ، غير أن معالجة النصوص مكتوبة – والكتابة هى عناية ابن الأثير ، وشغله الشاغل – تختلف عن معالجتها منطوقة ، كما سبقت الإشارة .

ومما يدخل فى هذا الصدد ما سماه ابن الأثير بالإضمار على شريطة التفسير ، وقد مَثَّل له بقول أبى نواس :

---

(١) من أبيات قالها شقران مولى سلامان من قضاعة .

ومعنى البيتين فى ديوان الحماسة : لو كان ولائى فى قيس عيلان ، لم أقترض درهماً من أحد لأنفقه فى سبيل الخير مخافة ألا يؤدوه عنى ؛ ولكن ولائى فى قضاعة ، فلا أبالى أن أقترض ما أنفقه فى وجوه البر؛ لأنهم يؤدون عنى ما أقترضه . والمراد من هذا الكلام تفضيل قضاعة لجودهم ، وكرمهم على قيس عيلان لبخلهم وإمساكهم . ديوان الحماسة (مختصر من شرح التبريزى) للشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعى ٢١٥ .

(٢) المثل السائر ٧٧/١ .

سُنَّةُ الْعُشَّاقِ وَاحِدَةٌ　　فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَاسْتَكِنِ [١]

يقول : « فحذف لفظ الاستكانة ، وذكره فى الثانى ، أى : سنة العشاق واحدة وهي الاستكانة ، فإذا أحببت فاستكن [٢] » .

هذا ، وعلى الرغم من إغفال ابن الأثير لما يلعبه سياق الموقف من دور فى تحديد الدلالة ، فإنه ألمح إلى هذا الدور فى أثناء حديثه عن حذف الفاعل ، والاكتفاء فى الدلالة عليه بذكر الفعل ، وقد مَثَّل له بقول العرب: "أرسلت " وهم يريدون : جاء المطر ، ولا يذكرون السماء ، يقول ابن الأثير: «وأما قول العرب " أرسلت " – وهم يريدون أرسلت السماء – فإن هذا يقولونه نظراً إلى الحال ، وقد شاع فيما بينهم أن هذه كلمة تقال عند مجىء المطر ، ولم تَرِد فى شىء من أشعارهم ، ولا فى كلامهم المنثور ، وإنما يقولها بعضهم لبعض إذا جاء المطر [٣] » .

وإذاً فسياق الموقف أو الحال – على حد عبارة ابن الأثير – هو الذى مكّن من الوقوف على معنى قولهم : " أرسلت " . ويؤكد ابن الأثير هذا بقوله: « وأما " أرسلت " ، فلولا شاهد الحال ، وإلا لم يجز أن تكون دالة على مجىء المطر ، ولو قيل فى معرض الاستسقاء : " إنا خرجنا نسأل الله ، فلم نَزَلْ حتى أرسلت ، لفهم من ذلك أن التى أرسلت هى السماء ، ولابد فى الكلام من دليل على المحذوف ، وإلا كان لغواً لا يلتفت إليه [٤] » .

ولكن على الرغم من إدراك ابن الأثير لدور الموقف أو شاهد الحال فى فهم الدلالة فى قولهم : " أرسلت " ، فإنه لا يمكن القول بأن ابن الأثير كان

---

(١) ديوان أبى نواس ، تحقيق فاجنر ١/١٣٠ .
(٢) المثل السائر ٢/٢٧٦ .
(٣) المثل السائر ٢/٢٨٤ .
(٤) المثل السائر ٢/٢٨٤ .

على وعى بدور الموقف فى الوقوف على معانى التراكيب اللغوية ؛ وذلك لسببين : أولهما – أن رأى ابن الأثير – هنا – جاء فى أثناء حديثه عن حذف الفاعل ، والاكتفاء فى الدلالة عليه بذكر الفعل ، وسياق الموقف لا يقف عند مجرد الدلالة على المحذوف فى التراكيب ، وإنما هو متعلق بكل تركيب ، يصعب الوقوف على معناه من خلال ألفاظه مباشرة ، والسبب الآخر – يتمثل فيما ذهب إليه ابن الأثير من أن التراكيب التى تشتمل على معنيين ضدين كثيرة الوقوع فى الأحاديث النبوية ؛ إذ إن هذه الكثرة التى يشير إليها ابن الأثير مردها إلى عدم وقوفه علىالملابسات أو السياقات المقامية التى اكتنفت أحاديث الرسول ﷺ .

التراكيب الاصطلاحية :

وإذا كان التركيب اللغوى يتعين معناه من خلال ما تحمله الألفاظ المكونة له من دلالات ، تجتمع فترشد إلى المعنى بعد مراعاة المقام الذى وردت فيه ، فإن هناك تراكيب لغوية لا يكون لمكوناتها من الألفاظ أثر مباشر فى فهم معانيها ، وهى تلك التى ترد فى حادثة من الحوادث، ثم تصير بعد ذلك أمثالاً ، يستخدمها الناس فيما يَعِنُّ لهم من حوادث تشبه الحوادث التى وردت فيها ؛ أو تلك التى تعرف بالكناية فى الدرس البلاغى .

وقد أشار ابن الأثير إلى هذه الأمثال ، وأوجب على الكاتب معرفتها؛ معرفة ما يحسن منها والاستعانة به فى المكاتبات ، ذاهباً إلى أنه لو لم يكن هناك علم سابق بالحدث المرتبط به المثل ، لأشكل على السامع ؛ ودلّل ابن الأثير على هذا بِمَثَلٍ من الأمثال الواردة عن العرب وهو قولهم : " إنْ يَبْغِ

عَلَيْكَ قَوْمُكَ لاَ يَبْغِ عَلَيْكَ الْقَمَر " [١] ، وهو مثل يضرب للأمر الظاهر المشهور [٢] ، يقول ابن الأثير : « ومن المعلوم أن قول القائل : " إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر " إذا أخذ على حقيقته ، من غير نظر إلى القرائن المنوطة به ، والأسباب التي قيل من أجلها ، لا يعطي من المعنى ما قد أعطاه المثل ، وذاك أن المثل له مقدمات وأسباب ، قد عرفت ، وصارت مشهورة بين الناس ، معلومة عندهم ، وحيث إن الأمر كذلك ، جاز إيراد هذه اللفظات في التعبير عن المعنى المراد ؛ ولولا تلك المقدمات المعلومة والأسباب المعروفة لما فُهِمَ من قول القائل " إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر " ما ذكرناه من المعنى المقصود ، بل ما كان يفهم من هذا القول معنى مفيد ؛ لأن البغي هو الظلم ، والقمر ليس من شأنه أن يظلم أحداً ، فكان يصير معنى المثل : إن كان يظلمك قومك لا يظلمك القمر ، وهذا الكلام مختل المعنى ليس بمستقيم [٣] » .

وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن المعنى الذي يقع عليه السامع من خلال مثل هذه الأمثال ، لا يعد معنى مباشراً تدل عليه ألفاظ التركيب ، ولذلك سماه : " معنى المعنى " ؛ لأننا نفهم من اللفظ معنى ، ثم يفضي بنا ذلك المعنى إلى معنى آخر، أما المعنــى فهو الوصول إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، أو بعبارة أخرى هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، والذي يمكن الوصول

---

(١) ورد هذا المثل في " مجمع الأمثال " وقد ذكر الميداني ملابساته ، فقال : قال المفضل بن محمد : بلغنا أن بني ثعلبة بن سعد بن ضبة في الجاهلية ، تراهنوا على الشمس والقمر ليلة أربع عشرة ، فقالت طائفة : تطلع الشمس والقمر يرى ، وقال طائفة : بل يغيب القمر قبل أن تطلع الشمس ، فتراضوا برجل جعلوه بينهم ، فقال رجل منهم : إن قومي يبغون علي ، فقال العدل : " إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر ، فذهب مثلاً . هذا كلامه " .

انظر : مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١/ ٢٨ .

(٢) المثل السائر ١/ ٥٤ – ٥٥ .

(٣) المثل السائر ١/ ٥٤ – ٥٥ .

إليه بغير واسطة [١] . وقد سمى الدكتور كريم حسام الدين هذا النوع من التراكيب بالتعبيرات الاصطلاحية [٢] idiomatic expressions ، بل إن المثل – إن شئنا الدقة – يعد أحد أنواع التعبيرات الاصطلاحية ؛ لأنها لا تقف عند المثل بل تتعداه إلى كل « نمط تعبيرى خاص بلغة من اللغات ، ثابت غير قابل للتغيير ، ويصعب ترجمته إلى لغة أخرى [٣] » . وقد يكون من كلمة واحدة نحو : " قارورة " وهى كناية عن المرأة ، غير أنها تعد تعبيراً اصطلاحيا ، وقد يتألف من كلمتين نحو "سحابة صيف " ، و "قاطع طريق" ، ولعله ملاحظ أن هذه التعبيرات الاصطلاحية ليست أمثالاً .

وفى أثناء الحديث عن الكناية ، عرض ابن الأثير لعدد من التعبيرات الاصطلاحية التى شاع استعمالها فى البيئة العربية كقولهم : " فلان نقى الثوب " ، أى منزه عن العيوب ، وقولهم : " فلان طويل النجاد " ، أى طويل القامة ، واللمس بمعنى الجماع . وهذه التعبيرات الاصطلاحية قائمة على أساس المشابهة ، أو الارتباط الذهنى بين المعنى المباشر للتركيب ، أو اللفظة المفردة – وإن كانت لاتهمنا الآن لأنا بصدد التركيب – والمعنى المراد . لذلك يرى ابن الأثير أن الكنايات كلها قائمة على التمثيل ؛ « لأن الكناية إنما هى أن تراد الإشارة إلى معنى ، فيوضع لفظ لمعنى آخر ، ويكون ذلك اللفظ مثالاً للمعنى الذى أريدت الإشارة إليه [٤] » . ويرفض ابن الأثير – بناء على هذا – تقسيم الكناية إلى ثلاثة أقسام : تمثيل ، وإرداف ، ومجاورة ؛ لأن هذه الأقسام الثلاثة داخلة فى إطار التمثيل .

---

(١) دلائل الإعجاز ، صححه محمد رشيد رضا ٢٠٢ /٢٠٣ .

(٢) التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين ١٥ – ٤٣ .

(٣) هذا هو تعريف التعبير الاصطلاحى عند الدكتور كريم حسام الدين .

(٤) المثل السائر ٥٩/٣ .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن التعبير الاصطلاحي الذى يكون لفظاً مركباً- على حد تعبيره - أى يتألف من مضاف ومضاف إليه ، يكون أكثر وضوحاً فى دلالته ، لشدة المناسبة بين المكنى والمكنى عنه ؛ أما ما يكون لفظاً مفرداً فإنه أقل وضوحاً لضعف المناسبة ، يقول : « وتكون الشبهية بين الكناية والمكنى عنه شديدة المناسبة ، ومنه ما يكون دون ذلك فى الشبيهة ، وقد تأملت ذلك ، وحققت النظر فيه ، فوجدت الكناية إذا وردت على طريق اللفظ المفرد لم تكن بتلك الدرجة فى قوة المناسبة والمشابهة ؛ ألا ترى إلى قولهم : " فلان نقى الثوب " ، وقولهم : " اللمس " كناية عن الجماع ، فإن نقاء الثوب أشد مناسبة ، وأوضح شبهاً ، لأنا إذا قلنا : نقاء الثوب من الدنس كنزاهة العرض من العيوب ، اتضحت المشابهة ، ووجدت المناسبة بين الكناية والمكنى عنه شديدة الملاءمة ، وإذا قلنا اللمس كالجماع لم يكن بتلك الدرجة فى قوة المشابهة [١] » .

وإذا كان معنى التعبير الاصطلاحى " فلان نقى الثوب " قائماً على أساس المشابهة ، بين المعنى السياقي للتركيب باعتباره تعبيراً سياقياً ، وهو نظافة الثوب وطهره والمعنى المصطلح عليه ، وهو التنزه عن العيوب - فإن هناك تعبيرات اصطلاحية تقوم معانيها على أساس الارتباط الذهني أو علاقة اللزوم ، وهو ما سماه البلاغيون : الإرداف ، يقول ابن الأثير : « وأما الإرداف فإنه ضرب من اللفظ المركب ، إلا أنه اختص بصفة تخصه ، وهى أن تكون الكناية دليلاً على المكنى عنه ولازمة له ، بخلاف غيرها من الكنايات ؛ ألا ترى أن طول النجاد دليل على طول القامة ، ولازم له ، وكذلك يقال : " فلان عظيم الرماد " ، أى كثير إطعام الطعام ، وعليه ورد قول

---

(١) المثل السائر ٥٩/٣ .

الأعرابية فى حديث أم زرع فى وصف زوجها : " له إبل قليلات المسارح كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك " ، وغرض الأعرابية من هذا القول أن تصف زوجها بالجود والكرم ، إلا أنها لم تذكر ذلك باللفظ الصريح ، وإنما ذكرته من طريق الكناية على وجه الإرداف الذى هو لازم له [1] » . ويورد ابن الأثير من هذه التعبيرات الاصطلاحية القائمة على اساس الإرداف قول عمر بن ابى ربيعة :

بَعِيدَةُ مَهْوَى القُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ ... أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمُ [2]

ويقول : « فإن بُعْدَ مَهْوَى القُرط دليل على طول العنق [3] » ، فمهوى القرط لا يكون بعيداً إلا إذا كان العنق طويلاً ، فالعلاقة المنطقية ، والرابط الذهنى واضح جَلِيّ . وما سماه البلاغيون بالإرادف يسميه اللغويون المحدثون بالدلالة الضمنية implication ، أو الدلالة اللزومية connotation [4] ، وهذه الدلالة الضمنية أو اللزومية قائمة على أساس الربط الذهنى أو المنطقى بين الأشياء .

وإذا كان غير قليل من الكنايات التى ذكرها ابن الأثير يعد تعابير اصطلاحية ، فإن هناك كنايات خارجة عن أن تكون تعابير اصطلاحية .

---

(١) المثل السائر ٣/٦٠ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

رَأَيْتُ بِجَنْبِ الخَيْفِ هِنْداً فَرَاقَنِى ... لَهَا جِيدُ رِئْمٍ زَيَّنَتْهُ الصَّرَائِمُ

شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة . شرحه وقدم له عبد الأعلى مهنا ٣٢٩ .

الخيف : موضع فى وادى منى ، الجيد : العنق ، رئم : ظبية ، الصرائم : جمع صريمة ، وهى المكان الذى ينقطع عنده الرمل ، وتكون ذات شجر .

(٣) المثل السائر ٣/٦١ .

(٤) التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين ٩٢ .

يتضح مما سبق أن التعبيرات الاصطلاحية هي تراكيب لغوية تؤدى غالباً وحداتها اللغوية مجتمعة معنى ، وهذا المعنى يفضي إلى معنى آخر ثابت، هو معنى التعبير الاصطلاحي ، وهذا المعنيان السياقي والاصطلاحي يقومان على أحد أساسين : المشابهة ، أو اللزوم . وقد تكون التعابير الاصطلاحية تراكيب لغوية لا تؤدى وحداتها اللغوية مجتمعة معنى له صلة بمعنى التعابير الاصطلاحية ، وإنما ترتبط هذه التراكيب بمواقف معينة وتحمل معنى عاماً، ثم تطلق هذه التراكيب نفسها في مواقف مشابهة دلالة على المعنى الذي قصد منها أول استخدامها ، ويتضح هذا في المثال الذي ذكره ابن الأثير " إن يبغ عليك قومك لا يبغ عليك القمر " ، فلا معنى لهذا التركيب ، ولا جدوى من العلاقة الإسنادية أو السياقية بين وحداته اللغوية. وهذان النوعان من التراكيب أو التعابير الاصطلاحية ، لا يعبأ المتكلم فيهما إلا بالمعنى الاصطلاحي ، المستقر في أذهان أبناء الجماعة اللغوية جميعهم.

هذا ، وقد أشار ابن الأثير إشارة لطيفة تدل على نفاذ رؤيته ؛ فقد ذهب إلى أن بعض الكنايات : « لفظها يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز.[1]» . وحمل الكناية على جانب الحقيقة يخرجها عن كونها كناية ، وبذا لا تعد تعبيراً اصطلاحياً ، وإنما تكون تركيباً لغوياً ، يوقف على معناه من خلال العلاقة الإسنادية أو السياقية بين وحداته اللغوية ، أما حمل الكناية على المجاز، فإنه يبقى عليها ويجعلها تعبيراً اصطلاحياً ، ففي قولنا : " فلان نقي الثوب " إذا حُمل على حقيقة لفظه ، كان المعنى أن فلاناً هذا طاهر الثوب نظيفه ، وإذا حمل على الاصطلاح الجمعي ، كان معناه التنزه عن العيوب ، والمُعوّل عليه في هذا الشأن ، هو سياق الموقف ، الذي يقضي بأن يكون التركيب واقعاً على واحد من المعنيين .

---

(١) المثل السائر ٦٣/٣ .

عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا ﴾ [١] ، ثم عقب بقوله : « ..... فإنه يجوز حمل الماء على المطر النازل من السماء وعلى العلم ، وكذلك حمل الأودية على مهابط الأرض وعلى القلوب ، وهكذا يجوز حمل الزبد على الغثاء الرابى الذى تقدمه السيول ، وعلى الضلال ، وليس فى أقسام المجاز شىء يجوز حمله على الطرفين معاً سوى الكناية [٢] » . وعلى الرغم من أن ألفاظ الماء ، والأودية ، والزبد ، لا تعد تعابير اصطلاحية ، فإن هذا التمثيل يحقق المبدأ الذى ذهب إليه ابن الأثير ، وهو واقع على التعابير الاصطلاحية ، وأشكال الكناية الأخرى .

وتؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أن بعض التعبيرات الاصطلاحية يمكن أن تكون تعبيرات سياقية ، فالتعبيران : " ضرب على يده " ، "وضرب على أذنه " « يمكن أن يكونا تعبيرين سياقيين ، إذا أردنا الضرب على هاتين الجارحتين ، ويمكن أن يكونا تعبيرين اصطلاحيين ، ويكون الأول بمعنى الكف أو المنع ، ويكون الثانى بمعنى منعه السمع أو أنامه ، ويتوقف الأمر هنا على سياق الكلام [٣] » . فالملابسات التى تحيط بالتراكيب اللغوية ، تلعب دورها فى تحديد المعانى الاصطلاحية أو السياقية ، لغير قليل من هذه التراكيب .

---

(١) سورة الرعد ١٣/١٧ .

(٢) المثل السائر ٣/٦٣ .

(٣) التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين ٧٩ – ٨٠ .

الفصل الثاني

الأسلوب

١- أشكال التركيب اللغوي .
٢- مفهوم الأسلوب عند ابن الأثير.
٣- عناصر الأسلوب .

أ- التصوير الصوتي .

ب- الألفاظ المفردة .

ج- التركيب .

د- المجاز .

تبين لنا فى أثناء الحديث عن التركيب اللغوى ، أنه لا يمكن أن يكون التركيب لغوياً إلا إذا توفر فيه شرطان : أولهما – أن ترتب وحداته اللغوية وفقا لما يقتضيه قانون اللغة ، وهو علم النحو بأحكامه المختلفة ، والثانى – أن يكون للتركيب معنى يفهمه أبناء الجماعة اللغوية . وإذا خلا أى تركيب من هذين الشرطين أو أحدهما ، خرج عن أن يكون لغوياً .

أشكال التركيب اللغوى :

ترتيب الوحدات اللغوية لا يقف عند شكل واحد ، وإنما هناك أشكال يمكن ورود التركيب عليها ، وكلها أشكال يجيزها النحو . لكنَّ هناك شكلاً يمكن تسميته بالمعيار أو النمط ، وهو أول أشكال التركيب اللغوى ، ويكون ترتيب الوحدات فيه متعلقاً بما يعرف فى النحو بالرتبة ؛ فالفاعل مثلاً رتبته التقدم على المفعول فى الجملة الفعلية ، وإذا كان هناك مفعولان ، وجب تقديم الفاعل فى المعنى منهما ، إلا إذا أمن اللبس [1] . والفاعل والمفعولات يسبقها الفعل رتبة ، وإليه تنسب الجملة الفعلية ، ومثال هذا التركيب قولنا : " أكرم محمد عليا " ، ويمكن تسميته – كما قلنا – بالتركيب المعيارى أو النمطى . وما قيل فى الجملة الفعلية ، يقال فى الجملة الاسمية ، فالمحكوم عليه وهو المبتدأ ، يجب أن يتصدر الكلام ، والحكم وهو الخبر ، يجب أن يتأخر عن المبتدأ ، عدا الحالات التى يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً .

---

(١) يكون هذا فى الجمل التى تبدأ بأفعال تنصب مفعولين من باب " أعطى " ، ومثال تقديم المفعول الأول على الثانى للبس ، قولنا : " أعطيت زيداً عمراً " ، ومثال ما أمن فيه اللبس ، ويجوز تقديم الثانى على الأول ، قولنا : " أعطيت محمداً كتاباً " ، ففى المثال الأول يجوز أن يكون كل مفعول آخذا ومأخوذا ، أما الثانى فالآخذ أو الفاعل فى المعنى هو محمد أو المفعول الأول ، والمأخوذ هو الكتاب أو المفعول الثانى . انظر : شرح ابن عقيل ١٢٤/٢ – ١٢٥ .

إن هذا الشكل المعيارى أو الترتيب النمطى هو النظام اللغوى العام ، الذى يمكن من خلاله أن يتم الاتصال بين أبناء الجماعة اللغوية العربية ، غير أن عملية الاتصال لا تقف عند هذا النمط ، وإنما يكون هناك انحراف عنه[1]، واستخدام أنماط أخرى فى إطار قانون اللغة ، وهو انحراف مقصود به غالباً مخاطبة العقل والعاطفة ، وهذا الانحراف هو ما يطلق عليه الأسلوب . فالأسلوب إذاً هو تركيب لغوى غير نمطى ، ولا تقف خصائصه عند مجرد الانحراف القائم على ترتيب الوحدات اللغوية ، وإنما له خصائص أخرى كثيرة ، منها اختيار هذه الوحدات اختياراً مؤثراً ، وأشياء أخرى تتضح لنا فى أثناء عرضنا للأسلوب عند ابن الأثير .

الأسلوب عند ابن الأثير :

لا يقف ابن الأثير بالتركيب اللغوى عند مجرد مراعاة ما يقتضيه علم النحو فى ترتيب الكلمات ، ووقوع التركيب كله بعد ذلك على معنى من المعانى ؛ فذلك هو أدنى درجات التراكيب اللغوية ، التى يُعَوَّل عليها فى تأليف الكلام ، والتى يستطيعها كل متكلم من أبناء اللغة ؛ لأنها ، كما سبقت الإشارة ، تراكيب نمطية معيارية - وإنما يذهب إلى أنه ليست غاية الكلام مجرد توصيل الفكرة ، وإنما التوصيل والتأثير القائم على استغلال كل إمكانات اللغة ، ولا يتحقق الثانى إلا إذا اتصف الكلام بوصفى الفصاحة والبلاغة ، بل إنه يرى أنه إذا خلا الكلام من هذين الوصفين لم يكن شيئاً ،

---

(١) ذهب الدكتور صلاح فضل إلى أن بعض الباحثين يستخدمون معادلا بلاغيا قديما لكلمة الانحراف وهو العدول ، ويلجئون أحيانا إلى كلمة ذات إيحاء مكانى واضح هى " الانزياح " تفاديا للإيحاء الأخلاقى لكلمة الانحراف . انظر : بلاغة الخطاب وعلم النص ٦٣ .

يقول : « والمعوّل عليه فى تأليف الكلام من المنثور والمنظوم إنما هو حسنه وطلاوته ، فإذا ذهب ذلك عنه فليس بشيء [(١)] » .

وقد فرق ابن الأثير – بناء على ذلك – بين النحوى الذى يهتم بتحقيق النمطية أو المعيارية فى التراكيب اللغوية والبيانى ، أو صاحب علم البيان ، الذى يُعنَى بما وراء المعيارية ، وهو اللغة الأدبية ، يقول : « ..... فموضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة ، وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية ، وهو والنحوى يشتركان فى أن النحوى ينظر فى دلالة الألفاظ على المعانى من جهة الوضع اللغوى ، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر فى فضيلة تلك الدلالة وهى دلالة خاصة ، والمراد أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن ، وذلك أمر وراء النحو والإعراب [(٢)] » .

وليس من شك فى أن **فضيلة تلك الدلالة** التى أشار إليها ابن الأثير ترجع إلى المتكلم نفسه ، والمتكلمون يتفاوتون فيما بينهم فى قدراتهم الفردية فى التعبير عن المعانى المختلفة ، ولذا يرى الدكتور تمام حسان أن الأسلوب هو : « اختيار استعمال إحدى الطرق الممكنة للتعبير ، حين يكون كل هذه الطرق صالحا لأداء المعنى [(٣)] » . إنه طريقة التعبير عن الفكر من خلال اللغة كما ترى المدرسة الفرنسية [(٤)] . فالأسلوب إذاً هو خاصية من خواص الأديب ، أما التركيب اللغوى المعيارى فهو متعلق بالنظام اللغوى العام .

والفرق بين الدلالتين العامة المتصلة بالنحو ، والخاصة المتعلقة بالبيان– اللتين أشار إليهما ابن الأثير – هو فرق ما بين التركيب اللغوى

---

(١) المثل السائر ٧٦/٢ .

(٢) المثل السائر ٣٧/١ .

(٣) الأصول ٣١٢ .

(٤) انظر : علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، للدكتور صلاح فضل ٤٨ .

المعيارى ، والأسلوب ، أو هو فرق ما بين اللغة فى خصائصها النحوية ، واللغة فى استعمالها من حيث الخصائص الفردية ، وما يتصل به من جوانب فنية ، يمتاز بها متكلم أو كاتب عن آخر . ويؤكد برند شبلنر هذا بقوله : ((ومن الواضح وجود فرق فى الاستعمال بين أن يتحدث الإنسان عن أسلوب لغة ما كالألمانية ، وبين أن يتحدث عن أسلوب مؤلف معين كتوماس مان Thomasmann ، حيث يكون المقصود فى الحالة الأولى الخصائص النحوية والقاموسية لتلك اللغة التى بها تتميز لغة ما عن لغة أخرى ، أما فى الحالة الثانية ، فإن المقصود إنما هو خصائص السلوك اللغوى للمؤلف مع اهتمام بالصفات الجمالية والاتصالية [١] . ولذا يرى لوبك W. Meyer Lubke أن ((علم الأسلوبيات هو دراسة اللغة باعتبارها فناً ، ولكى نستطيع ذلك فإن الإنسان عليه أن يكون له إحساس الفنان ، وموهبة الغوص أو الذوبان فى مشاعر الآخرين إلى أقصى حد [٢])) .

إن الأسلوب عند ابن الأثير ، هو قدرة الكاتب أو الشاعر على دغدغة المشاعر الإنسانية ، من خلال ما تشتمل عليه اللغة من وسائل فنية ، يمكن الاستعانة بها فى إحداث هذا التأثير ، يقول ابن الأثير : ((فالعبارة عن المعانى هى التى تخلب بها العقول [٣])) ؛ ولذا ذهب إلى أن المفاضلة بين كلام وآخر ، ترجع إلى اختصاص أحدهما بفنى الفصاحة والبلاغة دون الآخر ، أو تفوق أحدهما على الآخر ، وإن كانا مشتملين على فنون القول المختلفة ، يقول : ((ومن المعلوم أن الكلام لا يختص بمزية من الحسن ،

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ، ترجمة الدكتور محمود جاد الرب ٢٧/٢٨ .

(2) S. Ullmann, Language and Style. P. 99 .

أورد أولمان هذه العبارة فى متن الكتاب بالفرنسية ، ثم قام بترجمتها إلى الإنجليزية فى الهامش ، وقمت بترجمتها من النص المكتوب بالإنجليزية .

(٣) المثل السائر ١/٩٨ .

حتى تتصف ألفاظه ومعانيه بوصفين ؛ هما : الفصاحة والبلاغة ، فثبت بهذا أن النظر إنما هو فى هذين الوصفين ، اللذين هما الأصل فى المفاضلة بين الألفاظ والمعانى على اتفاقهما واختلافهما ، فمتى وجدا فى أحد الكلامين دون الآخر ، أو كانا أخص به من الآخر ، حكم له بالفضل [1] » .

وابن الأثير لا يدعو الأديب إلى استغلال الوسائل الفنية استغلالاً شكلياً، حرصا منه – من الأديب – على تزيين الكلام ، وإنما يدعو إلى أن تكون هذه الصور الفنية خيوطاً فى النسيج اللغوى ، ولذلك نراه فى مجال الحديث عن التجنيس ينكر كثيراً من أبيات أبى تمام واصفا إياها بأنها من « الغث البارد المتكلف [2] » ، وأنها من الكريه المستثقل . وقد حذر برند شبلنر من إغراق المتكلم أو الكاتب فى استخدام الأجناس البلاغية المختلفة لتزيين الكلام ، فقد يؤدى ذلك إلى الوقوف بالأسلوب عند مجرد الشكل الذى قد يكون فيه تشويه لنسق الأداء اللغوى ، ورأى أن المحسنات البديعية ، أو ألوان البيان المختلفة تكون لها أهميتها الكبرى إذا فهمت على أنها نظام جمالي واستدلالي يوضع تحت تصرف المؤلف ليعطى بها تأثيرا معينا عند جمهوره [3] .

وإذا كان بعض العلماء يرون أن الأسلوب هو انحراف عن المعيار اللغوى ، فإن ابن الأثير تناول بالتحليل التقديم والتأخير ، والالتفات وغير ذلك من ظواهر ، يبدو فيها الانحراف بجلاء ، غير أنه انحراف ، كما قلنا ، يجرى فى إطار ما يجيزه قانون اللغة . وقد أشرت فى الفصل السابق إلى استقباح ابن الأثير للتراكيب اللغوية ، التى لم يلتزم أصحابها بما يفرضه عليهم قانون لغتهم ، وإن كانت معانيها مما يمكن الوقوف

---

(١) المثل السائر ٢٧٠/٣ .

(٢) المثل السائر ٦٥/١ .

(٣) انظر : علم اللغة والدراسات الأدبية ١٧٢/١٧٣ .

عليه، وذلك فيما سماه ابن الأثير بالمعاظلة المعنوية ؛ فليس الانحراف عند ابن الأثير خروجاً عن قانون اللغة ، أو تمرداً عليه ، ولذلك يقول الدكتور شكرى عياد: « فمخالفة القواعد فى اللغة الفنية لا يمكن أن تجرى بدون ضابط [١] » ، ويقول : «فالقول بأن الانحراف يعنى مخالفة القواعد قول غير صحيح [٢] ».

غير أننا نرى أن من صور الانحراف – الانحراف الخاضع لقانون اللغة – ما لا يكون معه التركيب اللغوى أسلوبياً ؛ لأنه انحراف آلى ، إن جازت التسمية ، والناظر إلى واقع الاستعمال اللغوى ، يرى أنه نادراً ما يلتزم المتكلم أو الكاتب بالمعيار اللغوى أو التشكيل النمطى ؛ إذ إنه يكاد يكون معياراً تعليمياً فى المقام الأول ، يلتزمه الناشئة من أبناء اللغة فى أول عهدهم بها ، ثم لا يلبثون بعد أن يستقر هذا المعيار بشكل تجريدى فى أذهانهم – أن ينحرفوا عنه فى مجال التطبيق ، حتى لو لم يكن هناك هدف من الكلام سوى توصيل الأفكار ، كما هو الحال فيما يعرف باللغة العلمية ، التى لا تهدف إلا إلى نقل معلومات علمية دقيقة ، لا يلتزم فيها الكاتب بمعيارية التركيب كل التزام .

وإذاً فلو كان الأسلوب مجرد انحراف ، لكان أكثر التراكيب اللغوية أساليب ، وهذه مغالطة بالطبع ؛ لأن الأسلوب انحراف خاضع للتحليل الفنى ، أو هو انحراف مقصود فى مقابل الانحراف الآلى الذى يقع فى الكلام دون قصد ، يقول الدكتور سعد مصلوح : « ليس كل انحراف جديراً بأن يعد خاصة أسلوبية هامة ، بل لابد لذلك من انتظام الانحراف فى علاقاته

---

(١) اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ٨٣ .

(٢) اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ٨٥ .

بالسياق [١] » . وقد بدا من خلال تحليل ابن الأثير لصور التقديم والتأخير وغيرها – كما سنوضح – أن الانحراف فيها انحراف فنى مقصود من جانب المتكلم ، وقد وقف ابن الأثير على أن التقديم إما أن يكون للاختصاص وهو جانب معنوى ، وإما أن يكون لمراعاة النظم السجعى ، وهو جانب فنى . وكأن ابن الأثير بذلك يرفض أن يكون الانحراف فى ترتيب الكلمات انحرافا آليا ، لا يحقق فائدة معنوية أو فنية .

هذا ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الأسلوب هو ظواهر معينة داخل نص أدبى سواء كان منطوقاً أو مكتوباً [٢] ، يمكن من خلالها الوقوف على الخصائص الفردية لكل كاتب . ومن خلال قراءة " المثل السائر " يتضح لنا أن ابن الأثير لا يقوم برصد خصائص شعر شاعر بعينه ، أو خصائص الكتابة لناثر ، وإنما يضع بين يدى مؤلف الكلام الخصائص الفنية العامة ، ليأخذ منها كلٌّ قدر جهده .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ابن الأثير استخدم كلمة الأسلوب بمعنى المشابهة أو المِثْلِيَّة ، فهو يقول مثلا : « وقد ورد على هذا الأسلوب من كلام النبى ﷺ شيء كثير أيضاً [٣] » ، ويقول : « وعلى هذا الأسلوب جاء قول بعض المتأخرين [٤] » ، ويقول فى موضع ثالث « وعلى هذا الأسلوب ورد قول أبى الطيب المتنبى .... [٥] » . وكلمة الأسلوب فى هذه النصوص يمكن أن نستبدل بها كلمة النحو أو الطريقة . وقد استخدم ابن الأثير كلمات " النهج" و " القبيل " و " المجرى " ، وهى كلمات مرادفة للأسلوب ، يقول ابن الأثير:

---

(١) الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ١٠٥ .

(٢) انظر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، لبرند شبلنر ٥٣ .

(٣) المثل السائر ١/٢١٠ .

(٤) المثل السائر ١/٢٦٦ .

(٥) المثل السائر ٣/٨٧ .

((ومما يجرى على هذا النهج [١]))، ويقول : ((ومن هذا القبيل قول بعضهم [٢])) ويقول : ((ومما يجرى هذا المجرى .... [٣])) . وإذاً فاستخدم كلمة الأسلوب بمفهومها فى الدراسات اللغوية الحديثة لم يَدُرْ بخلد ابن الأثير.

عناصر الأسلوب :

إن أى تركيب لغوى عند ابن الأثير ، يجب أن يتصف بوصفى الفصاحة والبلاغة ، بما فيهما من وسائل تضيف إلى الكلام جمالاً . والفصاحة عند ابن الأثير خاصة بالألفاظ المفردة ، أما البلاغة فمتعلقة بالتركيب ، يقول ابن الأثير : ((ويفرق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام ، وهو أنها لا تكون إلا فى اللفظ والمعنى ، بشرط التركيب ، فإن اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة ويطلق عليها اسم الفصاحة ؛ إذ يوجد فيها الوصف المختص بالفصاحة ، وهو الحسن، وأما وصف البلاغة فلا يوجد فيها ؛ لخلوها من المعنى المفيد الذى ينتظم كلاما [٤])) .

وبناء على هذا تكون الدراسة الأسلوبية عند ابن الأثير قائمة على مستويين : مستوى الكلمة المفردة ، ومستوى التركيب ؛ وهذا ما ذهب إليه فندريس فى قوله : ((والانفعالية فى اللغة تعبر عن نفسها على وجه العموم بصورتين : باختيار الكلمات ، وبالمكان الذى يخصص لها فى الجملة ، يعنى أن معينى اللغة الانفعالية الأساسيين هما : المفردات والتنظيم [٥])) .

---

(١) المثل السائر ٨٧/٣ .

(٢) المثل السائر ٨٧/٣ .

(٣) المثل السائر ٩٥/٣ .

(٤) المثل السائر ٩٤/١ .

(٥) اللغة لفندريس ١٨٦ .

وقد أضاف بعض المحدثين مستوى ثالثاً لا يقل أهمية عن هذين المستويين ، وهو المستوى الصوتي « الذى يبحث فى وظيفة المحاكاة الصوتية وغيرها من الظواهر التعبيرية [1] » . وقد أشار ابن الأثير إلى هذا الجانب الصوتي فى بعض النصوص ، فى أثناء حديثه عن حسن اللفظة المفردة ، فقد ذهب إلى أن هاء السكت تضاف إلى بعض الكلمات فتريدها حسنا ، كقوله تعالى : ﴿ فأما من أوتى كتابه بيمينه ، فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه ، إنى ظننت أنى ملاق حسابيه ﴾ [2]، ثم قال : ﴿ ما أغنى عنى ماليه ، هلك عنى سلطانيه ﴾ [3] ، يقول ابن الأثير : « فإن الأصل فى هذه الألفاظ كتابى ، وحسابى ، ومالى ، وسلطانى ، فلما أضيفت الهاء إليها ، وتسمى هاء السكت، أضافت إليها حسناً زائداً على حسنها ، وكستها لطافة ولباقة [4] » .

وليس الجمال هنا - فى رأينا - فى الألفاظ المفردة ، وإنما الجمال يكمن فى روعة التصوير ، تصوير الموقف من خلال التصوير الصوتي أو الرمزية الصوتية ؛ ذلك أن هاء السكت تكون بامتداد النفس مع حركة الصوت الأخير للكلمة ، وإذا كان لنا أن نتخيل هذا الموقف المصيرى يوم القيامة ، وهو موقف يفوق الخيال بالطبع ، لأدركنا أن الناس يلهثون ، ويذهبون ويجيئون ؛ كلٌّ مشغول بأمر نفسه ، وإذا تكلم الإنسان بعد هذا الجهد الجهيد، فإنه يسكت هنيهة ، يلتقط أنفاسه ، ثم يعاود الكلام وهكذا . وقد نقلت لنا هذه الهاء هذا الموقف ، حتى إننا لنكاد نراه بأعين الرأس .

---

(١) علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة ، للدكتور صلاح فضل ٥٦ .

(٢) سورة الحاقة ٦٩/١٩ - ٢٠ .

(٣) سورة الحاقة ٦٩ / ٢٨ - ٢٩ .

(٤) المثل السائر ١/١٦٧ - ١٦٨ .

غير أنه يكاد يكون مقرراً ، أن التصوير الصوتي لا يمكن الوقوف عليه تماماً فى الكتابة ؛ لأنه متعلق بالنطق وكيفيته ، أما لمحه فى الكتابة ، فذلك يرجع غالبا إلى الانطباع الذاتى للقارئ ؛ ولذلك ذهب سوسير إلى أن الجانب الصوتى وما يتصل به من تصوير أو رمزية غير وارد من الناحية اللغوية العلمية ، وفيه تكلف غير قليل [١] .

ويؤكد ليوزف شتريلكا أن الجانب الصوتى حظى باهتمام غير واحد من العلماء ، وكانت بحوثهم مثمرة ، يقول : « جاء ديل هايمس فتناول بالدراسة، بصفة أساسية ، دور الملامح الصوتية بما هى عناصر مكونة للأساليب الأدبية ، وطبق ديفيد ميسون مناهج تحليل الموضوعات على البحوث الصوتية. وقد تعددت البحوث التى تناولت الناحية الصوتية ، وهى فى أغلبها- من الناحية المنهجية النقدية - بحوث مثمرة مفيدة ، وقد كثرت هذه البحوث حتى إنه لم يعد من الممكن حصرها [٢] » .

وبعد عرضنا للتصوير الصوتى الذى يعد واحداً من عناصر الأسلوب عند ابن الأثير ، نعالج الآن العناصر الأخرى ، وهى : الألفاظ المفردة ، والتركيب ، والمجاز .

أولا : الألفاظ المفردة :

نظر ابن الاثير إلى اللفظة المفردة بوصفها وحدة معجمية ذات دلالة مرة ، وباعتبارها وحدة صرفية لها وزن صرفى مرة أخرى ، وفى كلتا الحالتين كان ينظر إليها من جهة الحسن والقبح ، فاللفظة عنده إما أن تكون

---

(١) نقلا عن ليوزف شتريلكا : الأسلوب الأدبى ، ترجمة مصطفى ماهر ٧٦ .

(٢) الأسلوب الأدبى ، لليوزف شتريلكا ٧٦ .

حسنة ، وإما أن تكون قبيحة ، دون اهتمام - في الغالب - بالنصوص المختلفة التى ترد فيها اللفظة .

وقد ذهب شيخ البلاغيين القدماء إلى « أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هى ألفاظ مفردة ، ولا من حيث هى كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة ، وخلافها ، فى ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التى تليها ، أو ما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ [١] » . والجرجانى أقرب فى فهمه لدور اللفظة فى الأسلوب من ابن الأثير ؛ لأن رأى الجرجانى فى اللفظة المفردة ، قائم على أساس المفارقة بين الألفاظ ، والاستعمالات المختلفة لها ، أما ابن الأثير فرأيه قائم أصلاً على أساس المفاضلة المطلقة بين الألفاظ ، فهناك ألفاظ قبيحة مطلقاً ، وأخرى حسنة وبعضٌ مما يناظرها مما له نفس الدلالة قبيح .

إن اللفظة المفردة فى الدراسات الأسلوبية هى اختيار مقصود من مجموع مباحٍ للمستخدمين جميعاً ، يقوم على أساس المناسبة ، والشحنة التى يمكن أن تحتملها فى النص الذى ترد فيه ؛ ولذلك يرى جرينجر « أنه يوجد إلى جانب دلالة الرمز Code دلالة أخرى تسمى دلالة " ما تحت الرمز"....... وهناك إلى جانبها دلالة ثالثة يمكن أن تسمى دلالة ما فوق الرمز [٢] » .

ذهب ابن الأثير إلى أن الألفاظ المترادفة يكون بعضها حسناً ، وبعضها الآخر قبيحاً ، وقد سبق أن أشرت إلى هذا فى أثناء الحديث عن المفاضلة بين

---

(١) دلائل الإعجاز ، صححه محمد رشيد رضا ٣٨ .

وانظر : اسرار البلاغة ، تعليق أحمد مصطفى المراغى ٨ - ٩ .

(٢) نقلا عن الأسلوب والأسلوبية ، للدكتور أحمد درويش ٦٢ .

وتجدر الإشارة إلى أن البحث لم يفرق بين هاتين الدلالتين تفرقة حاسمة .

الألفاظ المترادفة . وقد بنى ابن الأثير مذهبه فى المفاضلة على أساسين : أحدهما - الذوق ، والآخر - تركيب اللفظة مع غيرها من اللفظات . والمعيار الثاني هو الأقرب إلى الدرس الأسلوبى القائم على التحليل الفنى للعمل الأدبى شعراً أو نثراً ، أما المعيار الأول ، إن جاز اعتباره معياراً ، وهو الذوق ، فهو يقوم على الانطباع الذاتى ، أو الرؤية الخاصة التىلا يجوز فرضها أو تعميم آثارها على مستعملى اللغة ، ولذا دعا الدكتور سعد مصلوح إلى استبدال المعايير الموضوعية لتحليل النص الأدبى بتلك المعايير الذاتية التى يشيع استخدامها فى نقد الأدب [١] .

والذوق عند ابن الأثير أساسه حاسة السمع ؛ « لأن الألفاظ داخلة فى حيز الأصوات ، فالذى يستلذه السمع منها ، ويميل إليه هو الحسن ، والذى يكرهه، وينفر عنه هو القبيح ، ألا ترى أن السمع يستلذ صوت البلبل من الطير ، وصوت الشحرور ، ويميل إليهما ، ويكره صوت الغراب ، وينفر عنه ، وكذلك يكره نهيق الحمار ، ولا يجد ذلك فى صهيل الفرس ؟ والألفاظ جارية هذا المجرى [٢] » .

ويبرهن ابن الأثير على مذهبه بقوله : « فإنه لا خلاف فى أن لفظة "المُزْنَة " و " الدِّيمَة " حسنة يستلذها السمع ، وأن لفظة " البُعَاق " قبيحة يكرها السمع . وهذه اللفظات الثلاثة من صفة المطر ، وهى تدل على معنى واحد، ومع هذا فإنك ترى لفظتى " المزنة " و " الديمة " وما جرى مجراها مألوفة الاستعمال ، وترى لفظ البعاق وما جرى مجراه متروكاً لا يستعمل ، وإن استعمل ، فإنما يستعمله جاهل بحقيقة الفصاحة ، أو مَنْ ذوقه غير سليم ، لا

(١) انظر : الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ١٨ .

(٢) المثل السائر ٩١/١ .

جرم أنه ذم وقدح فيه ، ولم يلتفت إليه ، وإن كان عربياً محضاً من الجاهلية الأقدمين [١])) .

وهذا حكم وتَحكُّم من ابن الأثير ، فكلمة " البُعَاق " ، وإن كانت قبيحة كريهة كما يرى هو نفسه ، يمكن أن توظف فى سياق لغوى يتطلب هذا القبح الذى تحتمله هذه اللفظة ؛ كذلك فإنه يمكن استغلالها فى إحداث السجع فى كلام منثور ، أو إقامة الوزن فى كلام منظوم ، ومن ثم فلا مسوغ لأن يتهم ابن الأثير مخالفه بأن " ذوقه غير سليم "، بل لقد وصف مخالفيه بأنهم "جهال" ؛ إذ يقول : ((وقد رأيت جماعة من **الجُهَّال** إذا قيل لأحدهم : إن هذه اللفظة حسنة ، وهذه قبيحة ، أنكر ذلك ، وقال : كل الألفاظ حسن ، والواضع لم يضع إلا حسناً . ومن يبلغ جهله إلى أن لا يفرق بين لفظة الغُصْن ولفظة العُسْلُوج ، وبين لفظة المُدَامَة ولفظة الإسْفِنْط ، وبين لفظة السيف ، ولفظة الخَنْشَلِيل ، وبين لفظة " الأسد " ولفظة " الفَدَوْكَس " فلا ينبغى أن يخاطب بخطاب ، ولا يجاوب ، بل يترك وشأنه [٢])) .

ويمكن تفنيد مذهب ابن الأثير فى استقباحه ألفاظ البُعَاق ، والعُسْلُوج ، والإسْفِنْط ، والخَنْشَلِيل ، والفَدَوْكَس ، وغيرها من خلال آرائه هو نفسه فى بعض الألفاظ التى يمجها السمع ، وذلك من خلال المحاجَّة التى دارت بينه وبين أحد المتفلسفين ، على حد تعبيره ، يقول ابن الأثير : ((وحضر عندى فى بعض الأيام رجل متفلسف ، فجرى ذكر القرآن الكريم ، فأخذت فى وصفه، وذِكْرِ ما اشتملت عليه ألفاظه ومعانيه من الفصاحة والبلاغة ، فقال ذلك الرجل : وأى فصاحة هناك وهو يقول: ﴿ تلك إذاً قسمة

(١) المثل السائر ١/٩١ - ٩٢ .

(٢) المثل السائر ١/١٧٠ .

ضيزى ﴾(١) ؟ فهل في لفظة ضيزى من الحسن ما يوصف؟ وقد رد ابن الأثير بقوله : « وهذه اللفظة التى أنكرتها فى القرآن وهى لفظة ضيزى ، فإنها فى موضعها لا يسد غيرها مسدها ، ألا ترى أن السورة كلها التى هى سورة النجم مسجوعة على حرف الياء (٢) ، فقال تعالى: ﴿ والنجم إذا هوى، ما ضل صاحبكم وما غوى ﴾(٣)، وكذلك إلى آخر السورة ، فلما ذكرت الأصنام وقسمة الأولاد ، وما كان يزعمه الكفار قال: ﴿ ألكم الذكر وله الأنثى تلك إذاً قسمة ضيزى ﴾ (٤)، فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذى جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسد مسدها فى مكانها (٥) ».

ويقول ابن الأثير مخاطباً الرجل المتفلسف: « وإذا نزلنا معك أيها المعاند على ما تريد، قلنا: إن غير هذه اللفظة أحسن منها، ولكنها فى هذا الموضع لا ترد ملائمة لأخواتها ، ولا مناسبة ، لأنها تكون خارجة عن حرف السورة. وسأبين ذلك فأقول - والكلام لابن الأثير- إذا جئنا بلفظة فى معنى هذه اللفظة قلنا : قسمة جائرة ، أو ظالمة. ولاشك أن " جائرة " أو "ظالمة " أحسن من " ضيزى " إلا أنا إذا نظمنا الكلام، فقلنا: ألكم الذكر وله الأنثى، تلك إذاً قسمة ظالمة، لم يكن النظم كالنظم الأول ، وصار الكلام

---

(١) سورة النجم ٢٢/٥٣ .

(٢) اعترض المحققان على هذا ، بقولهما : « يبدو أن ابن الأثير نظر إلى الحرف المكتوب ، والعبرة في هذا بالحرف المنطوق ، وهو هاهنا الألف المقصورة » ، وأتفق معهما فى هذا .

انظر : المثل السائر ١٧٧/١ (هامش ٢٨) .

(٣) سورة النجم ١/٥٣ - ٢ .

(٤) سورة النجم ٥٣ / ٢١ - ٢٢ .

(٥) المثل السائر ١٧٧/١ .

كالشيء المعوز الذى يحتاج إلى تمام. وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام [١])) .

وإذا كان ابن الأثير قد أقر بأن لفظتى " جائرة " و " ظالمة " أحسن من لفظة " ضيزى " ، وأن النظم القرآنى اقتضى الأخيرة ليتحقق السجع ، ولا يختل الإيقاع الصوتى ، فماذا يمكن أن يكون رأى ابن الأثير فى ألفاظ البُعَاق، و الفَدَوْكَس ، والخَنْشَلِيل وغيرها إذا اقتضى سياق لغوى أحدها ليتحقق السجع فى النثر ، أو ليستقيم الوزن والقافية فى الشعر ؟

غير أننا نضيف - هاهنا - أن استخدام هذه الكلمة لا يقف عند هذا الحد من إقامة السجع ، وإنما يتجاوزه إلى دلالة أخرى ؛ إذ إن الظلال التى تلقيها هذه اللفظة دون أن يدرك السامع معناها ظلال كثيفة معتمة ، فاللفظة عند نطقها تنفر منها الأذن ، وكأن هذا إرهاص بوجوب أن تنفر النفس مما تحتمله من دلالات تدور كلها حول الظلم والجور ، والسلب . ولعل هذا هو الذى جعل الرجل الذى حَاجَّ ابن الأثير لا يرى فيها حسناً لما ألقته على نفسه من ظلال حالكة ، وهذا لا يؤخذ عليه ، وإنما يؤخذ أنه حكم عليها من حيث هى لفظة مفردة ، ولو أنه فكر وتدبر فى حكمة هذا الاستخدام القرآنى لأدرك أن وراءه سراً ، فالفطرة السليمة التى اشمأزت من اللفظة عند سماعها ، عليها أن تشمئز وتنفر مما تحتمله من دلالات ؛ إذ لا يجوز أن يكون هناك إدبار من السمع ، وإقبال من النفس .

ويذكرنا هذا بما أورده السيوطى فى " المزهر " ، من أن رجلا ممن يؤمنون بالمناسبة بين الألفاظ ودلالاتها ، وكان يقول إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها- سئل عن مسمى " إذغاغ " وهى بالفارسية " الحجر " فقال : أجد فيه

---

(١) المثل السائر ١٧٧/١ .

يبسا شديداً ، وأراه الحجر [1] . ولكن هذا لا يعنى أننا نؤمن بوجود صلة بين اللفظة ودلالتها ، ولكن نؤمن بإمكان استغلال الإيحاء الصوتى ، أو السمعى للفظة استغلالاً فنياً .

وعلى الرغم من استقباح ابن الأثير لعدد من الألفاظ بشكل مطلق ، فإنه كان أحيانا يستقبح اللفظة في سياق ، ويستحسنها هى نفسها فى سياق آخر ، وهو بهذا يقترب من التحليل الفنى القائم على أساس معطيات النص الأدبى . ويتضح ذلك من خلال مفاضلته بين لفظتى " العسل " و " الشهد " ، يقول ابن الأثير : ((وعلى هذا ورد قول الأعرج من أبيات الحماسة :

نَحْنُ بَنُو الْمَوْتِ إِذَا الْمَوْتُ نَزَلْ   لاَ عَارَ بِالْمَوْتِ إِذَا حُمَّ الْأَجَلْ

الْمَوْتُ أَحْلَى عِنْدَنَا مِنَ الْعَسَلْ [2]

وقال أبو الطيب المتنبى :

إِذَا بِى مَشَتْ، حَفَّتْ عَلَى كُلِّ سَابِحٍ

رِجَالٌ، كَأَنَّ الْمَوْتَ فِى فَمِهَا شَهْدُ[3]

فهاتان لفظتان هما " العسل " و " الشهد " ، كلاهما حسن مستعمل ، لا يشك فى حسنه واستعماله ، وقد وردت لفظة " العسل " فى القرآن دون لفظة

---

(١) انظر : المزهر للسيوطى ٤٧/١ ، وانظر : من اسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس ١٤٢ .
وقد أفرد الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه : " دلالة الألفاظ " فصلاً تحدث فيه عن استيحاء الدلالة من الألفاظ ، وقد قام بطرح عدد من الألفاظ على طلاب كلية دار العلوم ليقفوا على دلالتها من خلال ما توحى به اللفظة . وقدتبين للدكتور أنيس أن هناك اتفاقا بين عدد من الطلاب فى استيحاء الدلالة الأصلية واتفاقا بين بعضهم فى استيحاء دلالة أخرى . انظر : دلالة الألفاظ ٧٥ – ٨٩ .

(٢) ديوان الحماسة شرح التبريزى ١٠٣/١ – ١٠٤ .

(٣) ديوان المتنبى بشرح العكبرى ، ضبطه مصطفى السقا وآخرون ٣٧٤/١ .

" الشهد " لأنها أحسن منها ، ومع هذا فإن لفظة " الشهد " وردت فى بيت أبى الطيب فجاءت أحسن من لفظة " العسل " فى بيت الأعرج [١] » .

وقد استحسن ابن الأثير لفظة العسل فى الاستخدام القرآنى ، واستقبحها فى أبيات الأعرج ، وهذا وحده كافٍ لبيان دور السياق فى اللفظة الواحدة ، على الرغم من أن ابن الأثير لم يذكر ذلك ، ولم يحلل الأبيات فنياً . وسبب استقباح لفظة العسل – كما سبق أن أشرنا فى أثناء حديثنا عن المفاضلة بين المترادفات – هو ارتباط اللفظة فى الاستعمال القرآنى بالحديث عن أهل الجنة؛ إذ هو شراب لهم ، وهو كذلك شفاء للناس ، أما استعمالها فى الشعر فقد أبعدها عن هذه المعانى .

هذا ، وقد ذهب ابن الأثير فى أثناء حديثه عن المنافرة بين الألفاظ فى السبك – إلى أن اللفظة التى تجىء من مضعف ثلاثى على وزن فاعل بفك الإدغام ، تكون قلقة نافرة عن موضعها ، ويسوق لذلك مثالا بقول المتنبى :

فَلا يُبْرَمُ الأَمْرُ الَّذِى هُوَ حَالِلٌ وَلاَ يُحْلَلِ الْأَمْرُ الَّذِى هُوَ يُبْرِمُ [٢]

يقول ابن الأثير : « فلفظة حالل نافرة عن موضعها ، وكانت له مندوحة عنها ؛ لأنه لو استعمل عوضاً عنها ناقض ، فقال :

فَلا يُبْرَمُ الأَمْرُ الَّذِى هُوَ نَاقِضٌ وَلاَ يُنْقَضُ الْأَمْرُ الَّذِى هُوَ مُبْرِمُ

لجاءت اللفظة قارّة فى مكانها غير قلقة ولا نافرة [٣] » .

---

(١) المثل السائر ١/١٦٥ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها عبد الرحمن بن العباس بن أبى الإصبع الكاتب ، مطلعها :

نَرَى عِظَمًا بِالْبَيْنِ ، وَالصَّدُّ أَعْظَمُ وَنَتَّهِمُ الوَاشِينَ والدَّمْعُ مِنْهُمُ

ديوان المتنبى ص ١١٤ .

(٣) المثل السائر ١/٣١٦ .

ويذكر ابن الأثير سبب استقباحه لفظة " حالل " ، وإيثاره لفظة " ناقض "، عليها ، بقوله : ((وهذه اللفظة التى هى حالل " وما يجرى مجراها قبيحة الاستعمال [لعلة] [١] ، وهى فك الإدغام فى الفعل الثلاثى ،ونقله إلى اسم الفاعل ، وعلى هذا فلا يحسن أن يقال : بَلّ الثوب فهو باللل ، ولا سَلَّ السيف فهو ساللل ، ولا أن يقال هَمَّ بالأمر فهو هامم ، ولا خَطَّ الكتاب فهى خاطط ، ولا حَنَّ إلى كذا فهو حانن [٢])) .

وكلام ابن الأثير ، وإن كان لا يخلو من وجاهة ، لا يمكن قبوله على عمومه ؛ ذلك أن الشعر كلام مقيد بالوزن والقافية ، والشاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره ، وقد أشار العلماء إلى هذه الجائزات أو الضرورات ، وقد أشار ابن الأثير نفسه إليها [٣] . والذى سَوَّغ لابن الأثير – هنا – أن يعترض بهذا الاعتراض أن هناك كلمة تقوم مقام الكلمة المُسْتَقْبَحَة دون إخلال بالوزن .

وقد أشار ابن الأثير إلى ما تلعبه المشتركات اللفظية من دور فى فنية العمل الأدبى ، يقول : ((وكذلك يحتاج – أى مؤلف الكلام –إلى معرفة الأسماء المشتركة ليستعين بها على استعمال التجنيس فى كلامه)) . والتجنيس عند ابن الأثير هو المشترك اللفظى ، يقول : ((وحقيقته – يقصد التجنيس – أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً ، وعلى هذا فإنه هو اللفظ المشترك وما عداه فليس من التجنيس الحقيقى فى شيء [٤])) .وقد دفع هذا ابن الأثير إلى أن يقسم التجنيس سبعة أقسام مشبهة [٥] ، وقد أفاض ابن الأثير فى الحديث عن التجنيس الحقيقى ، وذكر أمثلة كثيرة له ، منها مثالان : أحدهما – من

---

(١) زيادة يتطلبها النص (المحققان) .

(٢) المثل السائر ٣١٧/١ .

(٣) المثل السائر ٤٩/٣ .

(٤) المثل السائر ٢٦٢/١ .

(٥) المثل السائر ٢٦٢/١ .

القرآن الكريم ، والثانى - من الأخبار النبوية ، أما بقية الأمثلة فكانت من الشعر العربى . وقد عرض هذه الأمثلة دون تعقيب عليها أو تحليل لها ، واكتفى بالإشارة إلى اللفظ المشترك وبيان معنييه فى كل مثال وبخاصة الشواهد الشعرية ، وكأن الآية القرآنية ، والخبر النبوى من الوضوح بحيث لا يحتاج القارئ إلى شرح اللفظ المشترك فيهما ؛ فقد عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ﴾ [1] ، وعقب بقوله: ((وليس فى القرآن الكريم سوى هذه الآية فاعرفها [2])) . وفيما يبدو لنا أن التجنيس فى الآية لا يقف عند مجرد دلالة كلمة " الساعة " على يوم القيامة ، والحياة الدنيا، وإنما التجنيس له دور معنوى يتمثل فى إحداث المفارقة المعنوية بين دلالتى الكلمة ، فهذه ساعة ، وتلك ساعة ، ولكن إحداهما ساعة لهو وعبث وفرح ورغد من العيش ، والثانية ساعة حساب وعقاب ونار محرقة . لقد حمَّل السياق الكلمة شحنات معنوية ما كانت لتظهر لنا إذا انفردت وسلخت من السياق .

أما المثال النبوى ، فيقول ابن الأثير : ((ويروى فى الأخبار النبوية أن الصحابة نازعوا جرير بن عبد الله البجلى زمامه ، فقال رسول الله ﷺ : ((**خَلُّوا بينِ جرير والجرير أى دعوا زمامه** " [3])) ، وواضح أن كلام النبى ﷺ هو أمر للصحابة فيه شيء من اللطف ، ولم يكن هذا اللطف ليتحقق إلا بهذا التجنيس الطريف .

والأبيات الشعرية التى ذكرها ابن الأثير يمكن تحليلها على هذا النحو الذى يربط بين الشكل والمضمون ، أو البناء اللفظى والمعنى الكامن وراءه .

---

(١) سورة الروم ٣٠ / ٥٥ .

(٢) المثل السائر ١ / ٢٦٣ .

(٣) المثل السائر ٣٦٣/١ .

ولا يقف التجنيس القائم على الألفاظ المشتركة عند مجرد كونه وسيلة جمالية شكلية فى الكلام ، وإنما يلعب دوراً معنوياً مؤثراً فى السياقات اللغوية المختلفة ، ويتضح هذا بجلاء فى" التورية " ، وقد سماها ابن الأثير "المغالطات المعنوية " وهى النوع العشرون من أنواع تأليف الألفاظ [١] ، فالتورية أو المغالطات المعنوية تقوم على أساس استغلال معانى اللفظة الواحدة استغلالاً يوحى للسامع أو القارئ من خلال سياق الكلام بدلالة ، وحقيقة ما يريده المتكلم دلالة أخرى ، ويكون فى ذلك من التضليل ما يحقق للمتكلم غايته .

وقد ذكر ابن الأثير عدداً من هذه المغالطات المعنوية الطريفة ، فيقول : ((وكذلك ورد بعض قول العراقيين يهجو رجلا كان على مذهب أحمد بن حنبل- رضى الله عنه - ثم انتقل إلى مذهب أبى حنيفة - رضى الله عنه ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعى - رضى الله عنه :

مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّى الْوَجِيهَ رِسَالَةً ... وَإِنْ كَانَ لاَ تُجْدِى لَدَيْهِ الرَّسَائِلُ

تَمَذْهَبْتَ لِلنُّعْمَانِ بَعْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ ... وَفَارَقْتَهُ ، إِذْ أَعْوَزَتْكَ الْمَآكِلُ

وَمَا اخْتَرْتَ رَأْىَ الشَّافِعِىِّ تَدَيُّنًا ... وَلَكِنَّمَا تَهْوَى الَّذِى مِنْهُ حَاصِلُ

وَعَمَّا قَلِيلٍ ، أَنْتَ - لاَشَكَّ-صَائِر ... إِلَى مَالِكٍ ، فَافْطِنْ لِمَا أَنَا قَائِلُ

ومالك هو مالك بن أنس صاحب المذهب - رضى الله عنه - ومالك هو خازن النار ، وهذه مغالطة لطيفة [٢])). ويبدو من الأبيات أن المعنى الأقرب إلى الذهن هو مالك بن أنس - رضى الله عنه - والمعنى المقصود هو صيرورة هذا الرجل إلى مذهبه - رضى الله عنه -

---

(١) ذكر ابن الأثير فى مقالته الأولى " فى الصناعة اللفظية " قسمين : القسم الأول فى اللفظة المفردة ، والقسم الثانى فى الألفاظ المركبة ، وقد جعل المغالطات المعنوية نوعاً من أنواع هذا القسم .

(٢) المثل السائر ٣/٧٧ - ٧٨ .

أما المعنى الآخر –وهو مالك خازن النار- فهو بعيد ، وإن كان السياق يحتمله.

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن استخدام العامة لفظة بمعنى غير معناها الموضوعة له فى أصل اللغة وإطلاقهم إياها على ما يستقبح ذكره من الأشياء او المعانى يجعلها سخيفة ، وأن مؤلف الكلام عليه ألا يستخدمها فى كلام بمعناها الأصلى ولا بالمعنى الذى آلت إليه عند العامة ، ومثّل لذلك بكلمة "الصرم " التى تعنى فى أصل الوضع القطع ، وصارت تطلق على ألسنة العامة على المحل المخصوص من الحيوان دون غيره .

وقد سبق أن عالجنا هذه القضية فى أثناء حديثنا عن تطور دلالة الألفاظ[١] ، وقد كان مذهبنا أنه لا يجوز رفض استعمال الألفاظ الفصيحة بسبب تحول دلالاتها على ألسنة العامة كما يرى ابن الأثير ، فالأديب – فى رأينا – له أن يستعمل هذه الألفاظ بمعانيها الأصلية ، بل إن عليه – على مذهبنا – أن يستعمل هذه الألفاظ بمعانيها العامية فى خطاب عامى ، فالعامة والخاصة ليس بينهما برزخ ، وإنما هم فى حالة التحام دائم ، التحام تفرضه عليهم أمور حياتهم ، وكثير من الكلمات الفصيحة قابلة لأن تتغير معانيها على ألسنة العامة ، وكثير من الكلمات العامية كلمات فصيحة فى الأصل سواء كانت تستخدم بنفس المعانى الفصيحة ، أو تغيرت عنها إلى معانٍ أُخَر .

وقد أنكر ابن الأثير استعمال عدد من الألفاظ لأنها مبتذلة بين العامة ، وإن لم يغيروا دلالالتها . وقد اضطرب ابن الأثير فى المعيار الذى يمكن من خلاله الوقوف على هذه الألفاظ فى اللغة ، يقول : « وفى هذا

(١) انظر : الفصل الثانى " تطور دلالة الألفاظ " .

القسم [١] نظر عندى ؛ لأنه إن كان عبارة عما يكثر تداوله بين العامة ، فإن من الكثير المتداول بينهم ألفاظاً فصيحة كالسماء ، والأرض ، والنار ، والماء، والحجر، والطين ، وأشباه ذلك . وقد نطق بها القرآن الكريم فى مواضع كثيرة منه ، جاءت فى كلام الفصحاء نظماً ونثراً . والذى تَرَجَّحَ فى نظرى أن المراد بالمبتذل من هذا القسم إنما هو الألفاظ السخيفة الضعيفة سواء تداولها العامة أو الخاصة [٢])) .

وقد ساق ابن الأثير عدداً من الألفاظ المبتذلة ، يقول : ((مما جاء منه قول أبى الطيب المتنبى :

وَمَلْمُومَــةٌ سَــيْفِيَّةٌ رَبَعِيَّــةٌ يَصِيحُ الْحَصَى فِيْهَا صِيَاحَ اللَّقَالِقِ [٣]

فإن لفظة اللقالق مبتذلة بين العامة جداً [٤] ، وكذلك ألفاظ الأجُرّ ، و"مُنَدَّف" ، والزَّاج ، والشَّاطر ، والشَّاطرة ، والشُّطَّار والشَّطَارَة [٥] .

---

(١) قسم ابن الأثير المبتذل من الألفاظ قسمين : أولهما – ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع له فى أصل اللغة فغيَّرته العامة وجعلته دالاً على معنى آخر ، وهو ضربان : أولهما – ما يكره ذكره ، والثانى – ما لا يستقبح ذكره . أما القسم الثانى فهو ما لم تغيِّره العامة عن وضعه وهو الذى نتحدث عنه الآن .

(٢) المثل السائر ١٩٩/١ .

(٣) من قصيدة يمدح فيا سيف الدولة ، مطلعها :

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ العُذَيْبِ وَبَارِقِ مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ

العذيب وبارق : موضعان بظاهر الكوفة ، العوالى : الرماح ، والسوابق : الخيل .

الململومة : الكتيبة المجتمعة ، وسيفية : منسوبة إلى سيف الدولة ، وربعية : منسوبة إلى ربيعة وهى قبيلة سيف الدولة .

اللقالق : جمع لَقْلَق ، وهو الطائر المعروف عند الفلاح المصرى بأبى قردان .

انظر : ديوان المتنبى ، شرح العكبرى ٣٢٥/٢ .

(٤) المثل السائر ١٩٩/١ .

(٥) المثل السائر ٢٠٠/١ – ٢٠١ .

وقد وصف ابن الأثير هذه الألفاظ بأنها سخيفة ضعيفة سواء تداولتها العامة أو الخاصة ، وهذا السخف أساسه - عنده - الذوق ؛ لأن الألفاظ فصيحة وليست عامية ، وهذا الحكم يمثل انطباعا ذاتياً لابن الأثير تجاه هذه الألفاظ ، ولا يمكن تعميمه ، لأن هذه الألفاظ يمكن أن يكون لها شحنات عاطفية عند مستعمليها ، ولا يمكن الوقوف على هذه العلاقة الخاصة بين الأديب واللفظة إلا من خلال استقراء تام لإبداعه الأدبي .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الألفاظ التي تداول استعمالها الأول والآخر من أبناء اللغة يحسن استعمالها مطلقاً ، أما الألفاظ التي استخدمها القدماء ، وصارت غريبة عند المحدثين ولم يكن لها حظ الاستعمال فقد اضطرب ابن الأثير في الحكم عليها ؛ فتارة يستحسن ، وتارة يستهجن ، فقد ورد كثير من هذه الألفاظ في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ؛ ولذا فهو لا يدعو إلى استخدامها أو تركها ، وإنما يكتفي بالقول بأنها لم تكن وحشية عند القدماء ، وإن كانت في عصره وحشية غريبة [1] .

وقد أورد ابن الأثير عدداً من الألفاظ الوحشية الغليظة المتوعرة - كما يرى هو نفسه - التي جاءت في أبيات شعرية نحو " جَحِيش " و " اطْلَخَمَّ " و"دَهَارِيس " و " جَفَخَ "وغيرها من الألفاظ التي يرى ابن الأثير أنه يعاب مستخدمها ، وعنده أن الفصاحة لا تعني استخدام ما يعز فهمه من الألفاظ، وتبعد دلالته ، يقول : « وقد رأيت جماعة من مُدَّعِي هذه الصناعة يعتقدون أن الكلام الفصيح هو الذي يعز فهمه ، ويبعد متناوله ، وإذا رأوا كلاماً وحشياً غامض الألفاظ يعجبون به ، ويصفونه بالفصاحة ، وهو بالضد من ذلك ؛ لأن الفصاحة هي الظهور والبيان ، لا الغموض والخفاء [2] » .

---

(١) انظر : المثل السائر ١/١٧٦ .

(٢) المثل السائر ١/١٨٥ .

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن استخدام المفردات الغريبة دلالتها ، أو المهجور استعمالها ، والتى يغيب معناها عن السامع أو القارئ ولا يعرفها إلا الخاصة - يؤدى إلى غموض فى معنى التراكيب اللغوية المشتملة عليها [(١)].

وموقف ابن الأثير من الألفاظ التى تغيرت دلالاتها على ألسنة العامة ، وصارت تطلق على القبيح من المعانى ، وتلك التى شاعت على ألسنتهم فأصبحت مبتذلة ، وإن لم تتغير دلالتها - هذا الموقف يقدم لنا رؤية فنية فى مجال الدراسات الأسلوبية تقوم على أساس أن تكون هناك بينونة كاملة بين لغة الكتابة الفنية وما سواها من لغات ، وأن تحتل هذه اللغة الفنية أقصى موقع تجتمع فيه الخصائص المميزة لها من ألفاظ وتراكيب وغير ذلك ، وألا تتزحزح يوماً عن هذا الموقع إلى مواقع أخرى تقل فيها خصائصها الفنية ، ويشركها غيرها من المستويات ، عامى وغيره ، بخصائصه أو ببعضها مما قد يسيء إليها وينحدر بها .

ويعكس لنا موقف ابن الأثير نزعة إلى السلفية فى استخدام الألفاظ وانتقائها وتخليصها مما يعلق بها من معانٍ غير معانيها ، حتى إنه ليستغنى عن اللفظة ، وهى فصيحة أصلاً ، لتحولها إلى معنى غير معناها ، أو كثرة ترددها على ألسنة العوام ، يقول الدكتور شكرى عياد : « فالتشدد فى قبول المفردات الفصيحة فقط ، واستعمالها بالطريقة المأثورة ، واقتناص كلمة غريبة هنا أو هناك ، أو التسامح فى استعمال كلمات عامية لا أصل لها فى الفصيح ، وأخرى توسع فيها العامة بطريق من طرق المجاز ،وتعمد ذلك أحياناً ، أو الميل إلى بعض المفردات التى سكها المترجمون وإن كان غيرها يمكن أن يغنى عنها - كل تلك سمات أسلوبية تعكس مواقف الكُتَّاب نحو

---

(١) العربية والغموض ، للدكتور حلمى خليل ١٤١ .

قضايا ثقافية واجتماعية وسياسية ؛ مواقف نحو السلفية ، أو الصراع الطبقي.. إلخ [١])) .

ورفض ابن الأثير للألفاظ الوحشية المتوعرة التى استخدمها القدماء، وصارت غريبة عند المحدثين فى عصره – يدل على الروح المعاصرة التى تربط بين اللغة والعصر الذى تستخدم فيه ؛ فكل عصر له مفرداته التى تعبر عن روحه ، بل إن كل عصر له مفردات تصلح له ، ولا تصلح لغيره، فكثير من ألفاظ العصر الجاهلى – كما أشار ابن الأثير – تعد وحشية وعرة ، يعز فهمها؛ ولذا فإن استخدامها يعد ضرباً من الحذلقة . وبهذا تكون سلفية ابن الأثير سلفية مرنة ؛ تدعو إلى استخدام الألفاظ العربية وانتقاء ما يناسب العصر منها دون ابتذال أو مغالاة .

هذا ، وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الألفاظ الحسنة إذا ركبت ، إما أن يزيدها التركيب حسناً ، وإما أن يذهب عنها هذا الحسن ، يقول : ((.... فإن الألفاظ إذا كانت حسانا فى حال انفرادها ، فإن استعمالها فى حال ، يزيدها حسنا على حسنها ، أو يذهب الحسن عنها [٢])) .

وقد أورد ابن الأثير بعض الألفاظ التى تحسن فى تركيب ، وتقبح فى آخر ، وكان المعيار فى ذلك هو المقارنة بين اللفظة فى التركيب القرآنى ، وفى غيره من التراكيب ، شعراً أو نثراً ، فإذا جاءت اللفظة فى شعر أو غيره، على غير النسق الذى وردت عليه هى نفسها فى القرآن الكريم ، كانت قبيحة، يقول ابن الأثير : ((جاءت لفظة واحدة فى آية من القرآن ، وبيت من الشعر فجاءت فى القرآن جزلة متينة ، وفى الشعر ركيكة ضعيفة فأثر فيها التركيب هذين الوصفين الضدين ، أما الآية فهى قوله تعالى : ﴿ فإذا طعمتم

---

(١) اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ٦٨ .

(٢) المثل السائر ٣/٢٢ .

فانتشروا ولا مستأنسين لحديث ، إن ذلكم كان يؤذى النبى فيستحى منكم ، والله لا يستحى من الحق ﴾ [١] ، وأما بيت الشعر فهو قول أبى الطيب المتنبى :

تَلَذّ لهُ الْمُرُوءَةُ ، وَهْيَ تُؤْذِي   وَمَنْ يَعْشَقْ يَلَذُّ لَهُ الْغَرَامُ [٢]

وهذا البيت من أبيات المعانى الشريفة ، إلا أن لفظة " تؤذى " قد جاءت فيه وفى الآية من القرآن ، فحطت من قدر البيت لضعف تركيبها، وحسن موقعها فى تركيب الآية ، ..... وقد جاءت هذه اللفظة بعينها فى الحديث النبوى ، وأضيف إليها كاف الخطاب ، فأزال ما بها من الضعف والركة ، وذاك أن اشتكى النبى ﷺ ، فجاء جبريل عليه السلام ورقاه ، فقال: " باسم الله أرقيك من كل داء يؤذيك [٣] » .

وذكر ابن الأثير سبب حسن لفظة " يؤذى " فى الآية ، وقبحها فى بيت المتنبى بقوله : « وهذه اللفظة التى هى تؤذى إذا جاءت فى الكلام ، فينبغى أن تكون مندرجة مع ما يأتى ، متعلقة به كقوله تعالى : ﴿ إن ذلكم كان يؤذى النبى ﴾ وقد جاءت فى قول المتنبى منقطعة . ألا ترى أنه قال : تلذ له المروءة وهى تؤذى ، ثم قال : " ومن يعشق يلذ له الغرام " فجاء بكلام مستأنف [٤] » .

---

(١) سورة الأحزاب ٥٣/٣٣ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

فُؤَادٌ مَا تُسَلِّيهِ الْمُدَامُ   وَعُمْرٌ مِثْلُ مَا تَهَبُ اللِّئَامُ

ديوان المتنبى ١٠٣ .

(٣) المثل السائر ١٦٧/١ .

(٤) المثل السائر ١٦٧/١ .

ويبدو أن ابن الأثير غاب عنه في هذا الموضع باب من أبواب البلاغة كبير ، وهو الحذف [١] ، فالشاعر - هنا - حذف المفعول ، وهو معلوم لنا من سياق البيت ، هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى فقد ورد في القرآن الكريم أفعال كثيرة حذفت مفعولاتها ، كقوله تعالى : ﴿ وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا ﴾ [٢] ، وقوله سبحانه : ﴿ فأما من أعطى واتقى ﴾ [٣] وقوله : ﴿ ألم يجدك يتيما فآوى ، ووجدك ضالا فهدى ، ووجدك عائلا فأغنى ﴾ [٤] ، وغير ذلك كثير في القرآن . فماذا يمكن أن يقول ابن الأثير في مثل هذه الأفعال ؟

وذهب ابن الأثير إلى أن الجار والمجرور (لي) - ويسميه لفظة - يجب أن يكون متعلقاً بما بعده ، يقول : « وكذلك ورد في القرآن الكريم : ﴿ إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ، ولي نعجة واحدة ﴾ [٥] ، فلفظة (لي) أيضا مثل لفظة (يؤذي) ، وقد جاءت في الآية مندرجة متعلقة بما بعدها ، وإذا جاءت منقطعة ، لا تجيء لائقة ، كقول أبي الطيب أيضاً :

تَمْسِي الأَمَانِيُّ صَرْعَى دُوْنَ مَبْلَغِهِ   فَمَا يَقُولُ لِشَيْءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي[٦]

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير تناول في مقالته الثانية التي خصصها للحديث عن الصناعة المعنوية - فن الإيجاز ، وهو النوع الخامس عشر ، والإيجاز يكون بالحذف وغيره ، وقد أفاض في الحديث عن الإيجاز بالحذف ، وهو ينقسم قسمين : حذف الجمل ، وحذف المفردات . وحذف المفعول من حذف المفردات . انظر : المثل السائر ٢١٩/٢ .

(٢) سورة النجم ٤٣/٥٣ - ٤٤ .

(٣) سورة الليل ٥/٩٢ .

(٤) سورة الضحى ٦/٩٣ - ٧ - ٨ .

(٥) سورة ص ٣٨ /٢٣ .

(٦) من قصيدة مطلعها :

أَجَابَ دَمْعِي وَمَا الدَّاعِي سِوَى طَلَلِ   دَعَا فَلَبَّاهُ قَبْلَ الرَّكْبِ وَالإِبِلِ

ديوان المتنبي ٥٦٠

وربما وقع بعض الجهال فى هذا الموضـع ، فـأدخل فيـه مـا ليـس منـه ، كقول أبى الطيب :

مَا أَجْدَرَ الأَيَّامَ وَاللَّيَالِى   بِأَنْ تَقُولَ مَا لَهُ وَمَا لِى [1]

فإن لفظة " لى " هاهنا قد وردت بعد " ما " وقبلها " ما له " ثم قال " ومـا لى " فجاء الكلام على نسق واحد ، ولو جاءت لفظة " لى " هاهنا كمـا جـاءت فى البيت الأول ، لكانت منقطعة عن النظير والشبيه ، فكـان يعلوهـا الضعـف والركة [2] .

ومجيء الجار والمجرور " لى " متعلقاً بما بعده أو غـير متعلـق ، لا أثـر له فى استعماله ، ولا علاقة له بحسن أو قبح ، فإذا قال قـائل : " هـذا الكتـاب لى " لا نشعر أبدا بقبح فى هـذا الاستعمال ، لكـن الاسـتعمال القرآنـى - كمـا سبق أن أشرت - هو المعيار الذى يعول عليه فى هذا الصدد ، فما كان علـى نسق الأداء القرآنى كان حسنا ، وما خالف كان قبيحاً عند ابن الأثير . وليس هذا بغريب على ابن الأثير ، فقد عدل عن رأيه فى غير موضـع ، لتعارضـه مع ما ورد فى كتاب الله عز وجل [3] .

وقد ذهـب ابـن الأثير إلـى أن اختـلاف صيـغ الألفـاظ ، يلعـب دوراً فـى استحسانها أو استقباحها ، فقد تأتى اللفظة حسنة على هيئة ، وتـأتى قبيحـة إذا نقلت إلى هيئة أخرى ، يقول : « أما اختـلاف صيـغ الألفـاظ ، فإنهـا إذا نقلـت من هيئة إلى هيئة ، كنقلها مثلاً مـن وزن مـن الأوزان إلـى وزن آخـر ، وإن كانت اللفظة واحـدة ، أو كنقلهـا من صيغـة الاسم إلى صيغة الفعل ، أو مـن صيغـة الفعل إلى صيغـة الاسـم ، أو كنقلها مـن المـاضى إلـى المسـتقبل ، أو

---

(١) هذا البيت مطلع قصيدة يمدح فيها نفسه ويذكر خروجه للصيد .

انظر : ديوان المتنبى ٥٦٠

(٢) المثل السائر ١٦٨/١ .

(٣) أشرنا إلى هذه المواضع في التمهيد، ص٣٩ (هامش ١) .

من المستقبل إلى الماضى ، أو من الواحد إلى التثنية أو إلى الجمع ، أو إلى النسب ، أو إلى غير ذلك - انتقل قبحها صار حسناً ، وحسنها صار قبحاً [١])) .

وقد ذكر ابن الأثير عدداً من هذه الألفاظ التى تحسن فى ثوب وتقبح فى آخر ، منها :

أولا - نقل اللفظة من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل :

ذهب ابن الأثير إلى أن كلمة خَوْد ، وهى تعنى المرأة الناعمة كلمة حسنة على هذه الهيئة ، فإذا نقلت إلى الفعل " خَوّد " وهى بمعنى أسرع فى سيره كانت قبيحة ، ولذلك استقبحها فى قول أبى تمام :

وَإِلَى بَنِى عَبْدِ الْكَرِيمِ تَوَاهَقَتْ   رَتْكَ النَّعَامِ رَأَى الظَّلاَمَ فَخَوَّدَا [٢]

غير أن ابن الأثير يرى أن استعمال " خَوَّدَ " استعمالاً مجازياً يخفف من قبح الكلمة ، ويمثل لذلك بقول بعض شعراء الحماسة :

أَقُولُ لِنَفْسِى حِينَ خَوَّدَ رَأْلُهَا   رُوَيْدَكِ لَمَّا تُشْفِقِى حِينَ مُشْفَقِ
رُوَيْدَكِ حَتَّى تَنْظُرِى عَمَّ تَنْجَلِى   غَيَابَةُ هَذَا الْبَارِقِ الْمُتَأَلِّقِ [٣]

---

(١) المثل السائر ١/٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد بن عبد الكريم الطائى الحمصى ، مطلعها :

يَا دَارُ ! دَارَ عَلَيْكِ إِرْهَامُ النَّدَى   وَاهْتَزَّ رَوْضُكِ فِى الثَّرَى فَتَرَأَّدَا

شرح ديوان أبى تمام ٢٣٢ .

دار : هنا طاف ، الإرهام : المطرة الصغيرة القطرة ، ترأد : تأود واهتز .

وتواهقت : تتابعت فى السير ، رتك النعام : سيرها ، التخويد : ضرب من سير النعام .

(٣) هذان البيتان من أربعة أبيات منسوبة إلى رجل من بنى أسد قالها فى يوم اليمامة .

وقد ورد فى الديوان " مكانك " موضع " رويدك " فى البيتين ، و " عماية " بدلا من " غيابة " و"العارض " بدلا من " البارق " .

انظر : ديوان الحماسة (مختصر من شرح العلامة التبريزى) للشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعى ١٠٢ . وخَوَّدَ رألها : أى فزعت .

يقول ابن الأثير : ((والرأل : النعام ، والمراد به – هاهنا – أن نفسه فرت وفزعت ، وشبَّه ذلك بإسراع النَّعام في فراره وفزعه ؛ ولما أورده على حكم المجاز ، خف بعض القبح الذى على لفظة خود ، وهذا يدرك بالذوق الصحيح [١])) .

ثانيا – نقل الكلمة من زمن إلى زمن :

ذهب ابن الأثير إلى أن هناك أفعالاً يحسن مجيئها فى زمن دون زمن ، ويمثل لذلك بالفعلين " وَدَعَ و " وَذَرَ " وهما بمعنى واحد ، يقول : ((ومن هذا النوع لفظة " ودع " وهى فعل ماض ثلاثى لا يثقل بها اللسان ، ومع ذلك فلا تستعمل على صيغتها الماضية إلا جاءت غير مستحسنة ، ولكنها تستعمل مستقبلة ، وعلى صيغة الأمر ، فتجيء حسنة . أما الأمر ، فكقوله تعالى: ﴿ . . . يخوضوا ويلعبوا ﴾ ولم تأت فى القرآن إلا على هذه الصيغة [٢])) . وأما استعمالها مستقبلة ، فقد مثل له ابن الأثير بقول أبى الطيب المتنبى :

تَشُقُّكُمْ بِفَتَاهَا كُلُّ سَلْهَبَةٍ وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدَعُ [٣]

أما ما استشهد به ابن الأثير من كتاب الله – عز وجل – فهو فى غير موضعه ؛ لأن الآية هى : ﴿ فذرهم يخوضوا ويلعبوا ﴾ [٤] ، وقد جاء بهذا شاهداً على الفعل " ودع " ، وسبب اللبس كما أشار محققا " المثل السائر " هو

---

(١) المثل السائر ٢٩٤/١ .

(٢) المثل السائر ٢٩٥/١ .

(٣) من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، مطلعها :

غَيْرِى بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ إِنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا ، أَوْ حَدَّثُوا شَجُعُوا

شرح ديوان المتنبى ، للعكبرى ، ضبطه وصححه مصطفى السقا وآخرون ٢٣٠/٢

والبيت فى الديوان : تَشُقُّكُمْ بِقَنَاهَا كُلُّ سَلْهَبَةٍ وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدَعُ

السَّلْهَبَة : الطويلة من الخيل .

(٤) سورة الزخرف ٨٣/٤٣ .

اتفاق اللفظين فى المعنى [١] ، وكذلك - فى رأينا - حديثه عن الفعل " وذر " فى نفس الصفحة التى تحدث فيها عن " ودع " .

وأما استعمال الماضى لهذا الفعل " ودع " فهو قبيح عند ابن الأثير ، يقول : « وأما الماضى من هذه اللفظة فلم يستعمل إلا شاذاً ، ولا حسن له ، كقول أبى العتاهية :

أَثْرَوْا فَلَمْ يُدْخِلُوا قُبُورَهُمْ شَيْئًا مِنَ الثَّرْوَةِ الَّتِى جَمَعُوا
وكَانَ مَا قَدَّمُوا لأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ نَفْعاً مِنَ الَّذِى وَدَعُوا

وهذا غير حسن فى الاستعمال ، ولا عليه من الطلاوة شيء [٢] » .

وقد ورد هذا الفعل " ودع " فى القرآن الكريم فى زمن الماضى، فى قوله تعالى : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [٣] ، حيث قرئ : ﴿ ما وَدَعَك ربك ﴾ [٤] ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فقد ذهب العلماء إلى أن العرب استغنت فى استعمالها بالفعل " وذر " عن " ودع " [٥] .

ويشير ابن الأثير إلى أن الفعل " وَذَرَ " كالفعل " وَدَعَ " فى استعمالاته، يقول : « وكذلك لفظة " وذر " ، فإنها لا تستعمل ماضية ، وتستعمل على

---

(١) المثل السائر ٢٩٥/١ .

(٢) المثل السائر ٢٩٥/١ .

(٣) سورة الضحى ٣/٩٣ .

(٤) ذكر ابن خالويه أن القراءة بالتخفيف مروية عن النبى ﷺ .
انظر : إعراب ثلاثين سورة ١١٧ .
ويقول أبو حيان الأندلسى : « وقرأ الجمهور ما ودَّعك بتشديد الدال ، وعروة بن الزبير ، وابنه هشام، وأبو حيوة ، وأبو بحرية ، وابن أبى عبلة بخفها ، أى : ما تركك » .
انظر : البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ٤٨٥/٨ ، وتفسير البيضاوى ٢٥٨/٣ .

(٥) البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ٤٨٥/٨ .

صيغة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ﴾ [1] وتستعمل مستقبلة أيضاً كقوله تعالى : ﴿ سأصليه سقر، وما أدرك ما سقر، لا تبقي ولا تذر ﴾ [2] ، فهي لم ترد في القرآن إلا على هاتين الصيغتين ، وكذلك في فصيح الكلام غير القرآن . وأما إذا جاءت على صيغة الماضي فإنها لا تستعمل . وهي أقبح من لفظة " ودع " ؛ لأن لفظة ودع قد استُعْمِلَت ماضية ، وهذه لم تستعمل [3] .

ثالثا – النقل من المفرد إلى المثنى أو الجمع :

ذهب ابن الأثير إلى أن هناك ألفاظاً يحسن استعمالها مفردة غير مثناة ولا مجموعة ، وأخرى يحسن استعمالها مجموعة غير مفردة ، ومرد ذلك عنده إلى الذوق الصحيح ، فمثال ما يحسن مفرداً ، ويقبح مثنى ، لفظة "الأَخْدَع " فهي حسنة رائقة عند ابن الأثير في قوله الصِّمَّة بن عبد الله ، من شعراء الحماسة [4] :

تَلَفَّتُّ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي وَجِعْتُ مِنَ الإِصْغَاءِ لِيتاً وَأَخْدَعَا [5]

وهي قبيحة مستكرهة في قول أبي تمام [6] :

---

(١) سورة الحجر ١٥/٣ .

(٢) سورة المدثر ٢٦/٧٤ – ٢٧ –٢٨ .

(٣) المثل السائر ٢٩٥/١ – ٢٩٦ .

(٤) المثل السائر ٢٩٦/١ .

(٥) من أبيات مطلعها :

حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وَشِعْبَاكُمَا مَعَا

ديوان الحماسة : شرح التبريزي ٦١/٢

الليت : صفحة العنق ، والأخدع : عرق فيها ، والإصغاء : الميل .

(٦) المثل السائر ٢٩٦/١ .

يَا دَهْرُ قَوِّمْ مِنْ أَخْدَعَيْكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامَ مِنْ خَرَقِكْ [(١)]

يقول ابن الأثير : « وليس سبب ذلك إلا أنهـا جـاءت مُوَحَّدَةً فـى أحدهمـا، مثناة فى الآخر ، وكانت حسنة فى حالة الإفراد ، مستكرهة فى حالة التثنيـة ، وإلا فاللفظة واحدة ، وإنما اختلاف صيغتها فعل بها ما ترى [(٢)] » .

والملاحظ -ها هنا - أن ابن الأثير قد تأثر بعبد القاهر الجرجانى ، وقد أشار محققا " المثل السائر " إلى هذا ، فقد عرض عبد القاهر لهذيـن البيتيـن ، وذهب إلى استحسان لفظة الأخـدع مفردة واستقباحها مثنـاة ، ولـم يشـر ابـن الأثير لرأى الجرجانى .

وذهـب ابـن الأثير إلـى أن لفظـة " الأرض " لا يحسـن اسـتعمالها إلا مفردة، وأنها لم ترد فى القرآن إلا مفردة ، فإذا ذكرت السماء مجموعة جـيء بها مفردة معها فى كل موضع من القرآن ، ولما أريد ان يؤتى بهـا مجموعـة قيل: " ومن الأرض مثلهن " فى قولـه تعـالى : ﴿ اللهُ الذى خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ [(٣)] (سورة الطلاق ٦٥/١٢) . وهذا رأى صائب ، وفى رأينـا أنه لا يحسن لأديب أن يستخدم كلمة الأرض مجموعة إلا إذا اضطرتـه قافيـة

---

(١) من قصيدة يمدح فيها ابا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة ويهنيه بالعافية ، مطلعها :

كَانَتْ صُرُوفُ الزَّمَانِ مِنْ فَرَقِكْ وَاكْتَنَّ أَهْلُ الإِعْدَامِ فِى وَرَقِكْ

الصروف: الأحداث، الفرق: الجزع وهنا المرض، اكتن: هنا اطمأن وسكن، وورقك: كناية عن الثراء والخير .

ديوان أبى تمام . شرحه إيليا الحاوى ٣٩٠ . والبيت فى الديوان بدون " من " فى الشطر الأول .

(٢) المثل السائر ٢٩٦/١ - ٢٩٧ .

(٣) المثل السائر ٢٩٩/١. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة أرض تجمع على : "أرَضُون"و "أرَاضٍ" و"أُرُوض". انظر : المعجم الوسيط (أرض) ١٤/١ .

ويرى ابن الأثير أن كلمة (البُقْعَة) مفردة أحسن منها مجموعة ، وعليه ورد الاستعمال القرآني كما في قوله تعالى: ﴿ فلما آتاها نودي من شاطيء الواد الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله ﴾ [١] ، ويرى أنه إذا جمعت فالأولى أن تكون مضافة كقولنا بقاع الأرض أو ما جرى مجراها [٢] .

ويذكر ابن الأثير أن لفظة " طَيْف " لم تستعمل إلا مفردة ، لأن جمعها، وهو طُيُوف، جمع قبيح ، وهذا بخلاف كلمة " ضَيْف " ، وهي ككلمة "طيف " عِدَّة ووزناً ، التي تستعمل مفردة ومجموعة ، وكلاهما في الاستعمال حسن رائق. ولم يورد ابن الأثير أمثلة تؤكد رأيه ، وإنما اكتفى بأنْ قال: ((والذوق السليم هو الحاكم في الفرق بين هاتين اللفظتين وما يجرى مجراهما [٣])) .

ويعرض ابن الأثير للألفاظ التي تقبح مفردة ، وتحسن مجموعة، فيقول: ((.... وكذلك وردت لفظة " رجا " بالقصر ، والرجا : الجانب، فإنها لم تستعمل موحدة وإنما استعملت مجموعة كقوله تعالى : ﴿ والملك على أرجائها ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾ [٤] . فلما وردت هذه اللفظة مجموعة ، ألبسها الجمع ثوباً من الحسن لم يكن لها في حال كونها مُوَحَّدَة ، وقد تستعمل موحدة بشرط الإضافة كقولنا : رجا البئر [٥])) .

---

(١) سورة القصص ٢٨/ ٣٠ .

(٢) انظر : المثل السائر ١/ ٢٩٩ .

(٣) المثل السائر ١/ ٢٩٩ .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ / ١٧ .

(٥) المثل السائر ١/ ٢٩٨ .

ويذهب ابن الأثير إلى أن الجموع التى تقع على لفظ واحد ، تتفاوت فيما بينها ، فيكون بعضها حسناً ، وبعضها قبيحاً ، يقول : « ومما يذكر فى هذا الباب أنه يقال : " سهم صائب " فإذا جمع الجمع الحسن الذى يعذب فى الفم قيل : سهام صَوَائِب ، وصَائِبَات ، وصُيَّب ، فإذا جمع الجمع الذى يقبح قيل : " سِهَام صُيُب " على وزن كُتُب ، قال أبو نواس :

مَا أَحَلَّ اللّهُ مَا صَنَعَتْ　　　عَيْنُهُ تِلْكَ العَشِـيَّةَ بِى
قَتَلَتْ إِنْسَانَهَا كَبِــدِى　　　بِسِهَامٍ للرَّدَى صُيُبِ [١]

فقوله " سهام صُيُب " من اللفظ الذى ينبو عنه السمع ، ويحيد عنه اللسان [٢] ». وليس للشاعر مندوحة عن استعمال هذا الجمع ، كما أنه لا يثقل على اللسان ، ولكنه ذوق ابن الأثير .

ويشير ابن الأثير إلى أن جموع الكلمة الواحدة قد تختلف استعمالاتها، يقول : « ومن المجموع ما يختلف استعماله ، وإن كان متفقاً فى لفظة واحدة، كالعين الناظرة ، وعين الناس ، وهو النبيه فيهم ، فإن العين الناظرة تجمع على " عيون " ، وعين الناس تجمع على " أعيان " ، وهذا يرجع إلى الاستحسان لا إلى جائز الوضع اللغوى [٣] ». ولذلك يأخذ ابن الأثير على المتنبى قوله :

---

(١) من قصيدة مطلعها :

يَا بنِى حَمَّالَةِ الحَطَبِ　　　حَرَبِى مِنْ ظَبْيِكُمْ حَرَبِى !

ديوان أبو نواس ٧٩ .

ولم أعثر على البيت الأول فى الديوان ، أما البيت الثانى فقد ورد هكذا :

قَدْ رَمَتْ أَلْحَاظُه كَبِدِى　　　بِسِهَام للرَّدَى صُيُبِ

(٢) المثل السائر ١/٣٠٠ - ٣٠١ .

(٣) المثل السائر ١/٣٠١ - ٣٠٢ .

وَالقَوْمُ فِي أَعْيَانِهِمْ خَزَرٌ   وَالخَيْلُ فِيْ أَعْيَانِهَا قَبَلُ [١]

يقول ابن الأثير : « فجمع العين الناظرة على أعيان ، وكان الذوق يأبى ذلك ، ولا تجد له على اللسان حلاوة ، وإن كان جائزاً [٢] » .

وهذه الفكرة التى يشير إليها ابن الأثير فى جموع الكلمة الواحدة لا علاقة لها بالذوق أصلاً ، وإنما هى قائمة على أساس رتابة الاستخدام التى توحى بأن كل جمع خاص بالدلالة التى يقع عليها مفرده فقط ، فتبدو هذه الجموع كأنها غير واقعة على لفظة واحدة . واستقباح ابن الأثير استخدام جمع مكان الجمع الشائع ، مرده إلى خروج المتكلم أو الكاتب عما ارتضاه أبناء اللغة وشاع على ألسنتهم ، فالمخالفة أو الخروج - مجرد الخروج - عن الاستعمال الشائع - هو المستقبح ، وإن كان جائزاً كما أشار ابن الأثير .

ويرى ابن الأثير أن المصادر يحسن استعمالها مفردة ، وأما الجمع فمستقبح ، يقول : « وأما جمع المصادر ، فإنه لا يجيء حسناً والإفراد فيه هو الحسن ، ومما جاء من المصادر مجموعاً ، قول عنترة :

فَإِنْ يَبْرَأْ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ   وَإِنْ يُفْقَدْ فَحُقَّ لَهُ الفُقُودُ [٣]

---

(١) من قصيدة يمدح فيها عضد الدولة ،مطلعها :

أُثَلِّثْ فَإِنَّا أَيُّهَا الطَّلَلُ   نَبْكِي ، وَتُرْزِمُ تَحْتَنَا الإِبِلُ

أثلث : كن ثالثاً ، ترزم : تحن . يقول : نحو نبكى أيها الطلل ، والإبل تحت تحتنا ، كأنها تبكى فكن أنت ثالثا لنا بالبكاء معنا .

ديوان المتنبى ٥٤٩ .

والخزر : ضيق العيون ، والقَبَل : إقبال إحدى العينين على الأخرى .

(٢) المثل السائر ٣٠٢/١ .

(٣) من أبيات يصور فيها هجوم قبيلته بنى عبس على بنى عمرو بن الهجيم ، وقتا لها إياهم قتالاً شديداً ويذكر رميه رجلا منهم يقال له جُرَيَّة ، وكان رجلاً شديد البأس رئيساً ، ومطلع الأبيات :

تَرَكْتُ جُرَيَّةَ العَمْرِيَّ فِيهِ   شَدِيدُ العَيْرِ مُعْتَدِلٌ سَدِيدُ

انظر : شرح ديوان عنترة ٤٠ .

قوله : " الفُقُود " جمع مصدر من قولنا : فَقَدَ ، يَفْقِد فَقْداً . واستعمال مثل هذه اللفظة غير سائغ ولا لذيذ ، وإن كان جائزا [١] ».

واستعمال المصادر مجموعة لا يختلف عن استعمالها مفردة ، ومن ثم فالأولى استعمالها مفردة ، فالجمع يفيد الكثرة ، والمصدر يدل على الحدث ، وجمع المصدر لا يفيد كثرة الحدث ، وإذاً فلا طائل تحت جمع المصادر .

وفكرة اختلاف صيغ الألفاظ وتفضيل إحداها على الأخرى ، فكرة سبق إليها شيخ البلاغيين القدماء عبدالقاهر الجرجانى ، وتأثر به ابن الأثير . غير أن ابن الأثير توسع فى هذه الفكرة ، وأضاف إليها ، وعرض لها أمثلة كثيرة جداً . والمفاضلة بين الصيغ المختلفة تقوم عند ابن الأثير على أساس الذوق، ففى حديثه عن استقباح الفعل " خَوَّدَ " ، يقول : « وهذا يدرك بالذوق الصحيح [٢] » ، وفى كلامه عن استحسان لفظة " الأخدع " مفردة ، واستقباحها مثناة ، يقول : « ومن هذا النوع ألفاظ يعدل عن استعمالها من غير دليل يقوم على العدول عنها ، ولا يستفتى فى ذلك إلا الذوق السليم [٣] ، وبعد إظهاره المفارقة بين لفظتى " ضَيْف " وطَيْف وجَمْعَيْهما ، يقول : « والذوق السليم هو الحاكم فى الفرق بين هاتين اللفظتين ، وما يجرى مجراهما [٤] » ، ويعلل ابن الأثير استقباحه جمع المصادر فيقول : « ونحن فى استعمال ما نستعمله من الألفاظ واقفون مع الحسن لا مع الجواز . وهذا كله يرجع إلى حاكم الذوق السليم ، فإن صاحب هذه الصناعة يصرف

---

(١) المثل السائر ٢٩٩/١ .

(٢) المثل السائر ٢٩٤/١ .

(٣) المثل السائر ٢٩٧/١.

(٤) المثل السائر ٢٩٩/١ .

الألفـاظ بضروب التصريف ، فما عَذُبَ في فمـه منهـا استعمله ، ومـا لَفَظَـهُ فمه تركه [١])) .

وهذا المعيار ، وهو الذوق ، لا يعتد به بعض اللغويين ممن لا يروقهم جعل الانطباعات الذاتية معياراً في تحليل الأعمال الأدبية ، ولذلك دعا الدكتور سعد مصلوح إلى وجوب استبدال المعايير الموضوعية لتحليل النص الأدبي بتلك المعايير الذاتية ، ويرى أن ((دارس الأدب لا ينبغي أن يكون مجرد قارئ متذوق ، بل يجب أن يكون قارئاً متذوقاً حين يشاء ، ودارسا محللاً حين يشاء . والفرق بين الأمرين ، هو فرق ما بين ذاتية المتلقي وموضوعية الباحث [٢])) .

وقد أدى هذا الاتجاه إلى ظهور الإحصاء في الدراسات اللغوية باعتباره طريقة موضوعية لتحليل الأعمال الأدبية ، ولو فرض هذا المنهج الإحصائي على ابن الأثير لأوجب عليه أن يقوم بإحصاء الألفاظ التي حكم على المفرد منها بالحسن ، وعلى الجمع بالقبح ، أو العكس للوقوف على نسبة ورود المفرد إلى الجمع ، وإطلاق الحكم بعد ذلك .

غير أننا نود أن نشير إلى أن الأعمال الأدبية وبخاصة الشعر ، لا تخضع مفرداتها للإحصاء خضوعاً كاملاً ، فالشعر له ضروراته ، وإذا كان للشاعر أن يصرف الممنوع من الصرف ، ويمنع المنصرف ،ويمد المقصور، ويقصر الممدود ، وهي أشياء لا تجوز للناثر – فلا غرابة أن يستعمل جمعا للفظة ، وإن كان غير شائع الاستعمال ، أو وزناً لفعل ، أو ما شاكل ذلك ، فإنها استعمالات جائزة ، ويمكن أن يلجأ إليها الشاعر مضطراً ، ويكون الإحصاء حينئذ مضللاً أو غير دقيق .

---

(١) المثل السائر ١/٢٠٠ .

(٢) الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ١١ .

وإذا كان الذوق هو المعيار الذى أقام عليه ابن الأثير أحكامه، فإنه يمثل إطاراً عاماً لأحكام ابن الأثير ؛ إذ إنه يقيس أحياناً على ما ورد فى كتاب الله عز وجل ، وما ورد من أحاديث نبوية . وبعض أحكامه قائم على أساس الخروج عن الشائع ، ومخالفة الجماعة اللغوية فى نظمها .

هذا ، وقد أدخل ابن الأثير فى هذا الباب الأوزان ، فهو يرى أن هناك أوزاناً تحسن الكلمات التى ترد عليها أحياناً ، وتقبح أحياناً ، يقول : « وأعجب من ذلك أنك ترى وزناً واحداً من الألفاظ ، فتارة تجد مفرده حسناً، وتارة تجد جمعه حسناً ، وتارة تجدهما جميعا حسنين [1] ».

ويسوق ابن الأثير أمثلة مدللاً بها على مذهبه ، فيقول : « فالأول نحو "حُبْرُور " وهو فرخ الحُبَارَى ، فإن هذه اللفظة يحسن مفردها لا مجموعها ، لأن جمعها على " حَبَارير " ، وكذلك " طُنْبُور " و " طنَابير " ، و" عُرْقُوب " و " عَرَاقيب " . وأما الثانى فنحو " بُهْلُول " و " بهاليل " ، و " لُهْمُوم " و " لَهَاميم " وهذا ضد الأول . وأما الثالث فنحو " جُمْهُور " و " جَمَاهير " و "عُرْجُون " و " عراجين " [2] . ولا نرى فرقا بين " حُبْرُور " و " بُهْلُول " ، فالأولى حسنة عند ابن الأثير ، والثانية قبيحة ، وكذا لا فرق بين "حبارير " و " بهاليل " وإن كانت الأولى قبيحة ، والثانية حسنة على مذهبه أيضاً .

ويذهب ابن الأثير إلى أن هناك أوزاناً يغلب على الكلمات التى ترد عليها أن تكون حسنة ، ومن هذه الأوزان " افْعَوْعَلَ " يقول : « وأما فعل وافعوعل فإنا نقول : أعْشَبَ المكان ، فإذا كثر عشبه قلنا : " اِعْشَوْشَبَ " .

---

(١) المثل السائر ١/٣٠٢ .

(٢) المثل السائر ١/٣٠٢ .

فلفظـة " افعوعـل " للتكثير . علـى أنـى اسـتقريت هـذه اللفظـة فـى كثـير مـن الألفاظ، فوجدتها عذبة طيبة ، على تكرار حروفها ، كقولنا : اخشوشن المكان واغرورقت العين ، واحلولى الطعم وأشباهها [١])) .

وقد أشار ابن الأثير إلى أن حكمه قائم على الاستقراء ، يتضح ذلك فـى قوله : ((على أنى استقريت)) ، والاستقراء من المعايير المهمة فى الحكم على الأعمال الأدبيـة . أمـا الـوزن " افعوعـل " فـلا يفصـح ابـن الأثـير عـن سـبب استحسانه للكلمات التى ترد عليه ، بل إنه يلمح إلـى أن هـذا الـوزن توفـر لـه عامل قبح ، وذلك فى قوله : ((فوجدتها عذبة طيبة ، على تكرار حروفها)) . وعندى أن تكرار عين هذا الوزن هو سبب سلاسة الكلمات التـى تـرد عليـه ، ويؤكد ذلك أن ما جاء على فعلل كان سلسـاً نحـو زلـزل ، ووسـوس وقهقـه ، وعسعس وما شاكل ذلك . فهذا الفعل تكون لامه الأولى من جنس فائه ،ولامه الثانية من جنس عينه .

ومن الأوزان المستحسنة عندابن الأثير (فُعَلَة) ، يقول : ((وأمـا فُعَلَـة نحو هُمَزَة ، لُمَزَة ، وجُثَمَة ، ونُوَمَة ، ولُكَنَة ، ولُحَنَة ، وأشباه ذلك ، فالغـالب على هذه اللفظة أن تكون حسـنة [٢])) . ويـرى ابـن الاثـير أن مـا يـأتى علـى وزن " فُعْل " مسـكن الوسـط يكـون حسـنا، فـإذا حُـرِّكَ أو ثُقِّلَ الوسـط ، جـاء بعض الألفاظ عليه حسناً ، وجـاء بعضهـا قبيحـاً ، يقـول : ((فمـن ذلـك لفظـة الثُلْـث والرُبْـع ... إلـى العُشْـر ، فـإن الجميـع علـى وزن واحـد ، وإذا ثقلنـا أوساطها فقلنا: ثُلُث ورُبُع وخُمُس وكذلك على عُشُـر ، فـإن الحسـن مـن ذلـك جميعه ثلاثة وهى الثُلُـث ، والخُمُـس ، والسُدُس والبـاقى وهـو الرُبُـع والسُبُع

---

(١) المثل السائر ١/٣٠٤ .

(٢) المثل السائر ١/٣٠٤ .

والثُّمُن والتُّسُع والعُشُر ، ليس كالأول فى حسنه . هذا ، والجميع على وزن واحد ، وصيغة واحدة ، والجميع حسن فى الاستعمال قبل أن يثقل وسطه ، ولما ثقل صار بعضه حسنا وبعضه غير حسن [١])) .

ويعرض ابن الأثير لأبنية الماضى المجرد الثلاثى وهى فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، وأسماء فاعليها ، وما يستحسن من هذه الأسماء ، يقول : ((أما فَعَلَ (بفتح الفاء والعين) فليس له إلا اسم واحد أيضاً ، وهو " فاعل " لاغير ، ولا يقع فيه اختلاف . وكذلك فَعُل (بفتح الفاء وضم العين) فليس له إلا اسم واحد أيضاً وهو " فَعيل " ولا يقع فيه اختلاف إلا ما شذ . لكن فَعِل (بفتح الفاء وكسر العين) يقع فى اسم فاعله الاختلاف استحساناً واستقباحاً ؛ لأن له ثلاثة أوزان ، نحو " فَاعِل " و " فَعِل " و " فَعْلان " تقول منه : حَمِد " فهو " حَامِد " و " حَمِدٌ " و " حَمْدَان " . وقد جاء على وزنه " فَرِح " تقول منه فَرِحَ زيد فهو " فَرِحٌ " وهو الأحسن ، ولا يحسن أن يقال " فَارِح " ولا " فَرْحَان " وإن كان جائزاً ، لكن " فَرْحَان " أحسن من " فَارِح " وقد وردت هذه اللفظة فى القرآن الكريم فلم تستعمل إلا على " فَرِح " لاغير ، كقوله تعالى: ﴿ كل حزب بما لديهم فرحون ﴾ [٢] ، وكقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يحب الفرحين ﴾ [٣] وإذا كان الفعل " فَرِح " ، يحسن منه " فَرِحٌ " فإن الفعل "غَضِبَ يحسن منه غَضْبَان " لا غاضب ولاغَضِبٌ [٤])) .

---

(١) المثل السائر ٣٠٣/١ .

(٢) سورة الروم ٣٢/٣٠ .

(٣) سورة القصص ٧٦/٢٨ .

(٤) المثل السائر ٣٠٣/١ – ٣٠٤ .

وأول ما يلاحظ على كلام ابن الأثير وفكرته التى أشار إليها ، أنه اتبع مذهب بعض النحاة الذين خلطوا اسم الفاعل بغيره من المشتقات : كصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، فاسم الفاعل عند هؤلاء الخالطين يأتى من فَعَلَ متعدياً كان أو لازماً ، وإن كان مجيئه من اللازم قليلاً ، ويأتى من فعل كذلك ويأتى على أوزان " فَاعِل " و " فعْل " و فَعِل ، و فعْلان ، و فَعيل [١] .

أما اسم الفاعل عند من يفرقون بينه وبين غيره من المشتقات ، فهو ما اشتق من فعل لمن قام به كضارب ، ومُكْرِم ، وهو من الثلاثى على وزن فاعل غالباً كضارب التى أشرنا إليها ، ومن غير الثلاثى على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر كمكرم السابق ذكرها [٢] . وقياساً على هذا ، فإن فعُلَ التى ذهب ابن الأثير إلى أن اسم الفاعل منها يكون على " فعيل " لا يأتى منها اسم فاعل ، وإنما يجيء منها الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فالصفة المشبهة يغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شَرُفَ ، ولذلك فإن كلمات عظيم ، وكريم ، وشريف ، لا تعد أسماء فاعلين ، وإنما هى صفات مشبهة بها .

وتجدر الإشارة إلى أن فعُل لا يأتى منه فعيل وحسب ، كما ادعى ابن الأثير فى قوله : « وكذلك " فعُلَ " (بفتح الفاء وضم العين) فليس له إلا اسم واحد أيضاً وهو فعيل » - وإنما تأتى منه الصفة المشبهة على فعَل ، مثل : حسُنَ فهو حسنٌ ؛ وفاعل مثل : طهُرَ فهو طاهر ، وفعَال مثل : جبُنَ فهو جبان ، ... إلخ .

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٣/١٣٤ - ١٣٩ .

(٢) انظر : شذور الذهب . لابن هشام ٣٨٥ .

وأما " فَرِحٌ " التى ذهب ابن الأثير إلى أنها اسم فاعل من فَرِحَ ، فهى صفة مشبهة باسم الفاعل ، وكذلك غضْبَان صفة مشبهة كعَطْشَان وصَدْيَان. وإذاً فمفاضلة ابن الأثير بين هذه الكلمات باعتبارها أسماء فاعلين لا يمكن قبوله على هذا الاعتبار ، أما المفاضلة فى ذاتها ، فلا شك أن هناك صيغة تفضل أخرى ، كما بدا ذلك فى فرح وغضبان ، وذلك من خلال شيوع استعمال كل صيغة.

ومفاضلة ابن الأثير بين الألفاظ التى ترد على وزن واحد واستحسانه بعضها ، واستقباحه بعضها الآخر يقوم على أساس الذوق أيضاً ، ولا يرى دليلاً يمكن أن يرد إليه حسن لفظة أو قبحها غير الذوق ، يقول : « وهذا لا يحكم فيه غير الذوق السليم ، فإنه لا يمكن أن يقام عليه دليل [١] ». غير أنه مع هذا يشير إلى أنه أطلق هذه الأحكام على الألفاظ بعد استقرائها ، يقول: « وهذا أخذته بالاستقراء ، وفى اللغة مواضع كثيرة هكذا لا يمكن استقصاؤها [٢] ».

ثانياً – التركيب :

إذا كان اختيار الكلمات وانتقاؤها يعد عنصراً مهماً فى الدراسة الأسلوبية ، فإن ترتيب هذه الكلمات أو نظمها داخل التركيب اللغوى لا يقل أهمية عن اختيارها ، بل ربما يكون أكثر أهمية ، فهناك أشكال كثيرة ، إلى جانب الشكل النمطى أو المعيارى ، يمكن أن يرد عليها التريكب اللغوى ، وهذا التعدد لا يمكن الوقوف به عند دلالته الكمية ، وإنما يتجاوزها إلى دلالة أخرى ، وهى الدلالة الفنية ، التى تجعل لكل شكل ظلالاً ، قد تكون كثيفة ، وقد تكون رقيقة – كل هذا يمكن إدراكه من خلال تحليل تفاعل المعنى

---

(١) المثل السائر ١/٣٠٤ .

(٢) المثل السائر ١/٣٠٤ .

والعاطفة والشكل اللغوى المعبر عنهما ، يقول الدكتور صلاح فضل : « فإن ترتيب الكلمات هو المظهر الرئيسى بالجملة العادية ليجرى على نظامها عشرات التحويلات ، فإنه يعطينا فكرة واضحة عن التنويعات المختلفة التى يقدمها توزيع الوحدات بعناصرها العديدة . ولا يمكن أن تكون هذه التنويعات دون جدوى . وربما يكون من المثمر على المستوى البلاغى أن نقيم تمييزاً بين النظام العقلى والنظام العاطفى للكلمات ؛ فالفرق بين الجملتين مثل " امرأة جميلة " ، و " جميلة هذه المرأة "، يستجيب لذلك التمييز فعلاً [١] » .

وإذا كان لنا أن نحاول التمييز بين هاتين الجملتين، فإن الجملة الثانية: "جميلة هذه المرأة تسجل إعجاباً وانبهاراً بجمال هذه المرأة ، أما الأولى- وإن كانت غير صحيحة نحواً [٢]- فإنها تقرر مجرد تقرير جمال المرأة. الجملة الثانية تشير إلى تعلق بهذا الجمال ورغبة فى صاحبته ، وأما الأولى فبعيدة عن ذلك. كلمة جميلة فى الجملة الثانية أكثر ثراء منها فى الجملة الأولى، حتى لكأن المرأة اشتملت على كل صفات الجمال فى الجملة الثانية، وحوت بعض هذا الجمال فى الأولى. كل هذه الظلال والمعانى يمكن الوقوف عليها من خلال هذين الشكلين اللغويين المختلفين فى تقديم الكلمات وتأخيرها فحسب .

وتقديم الوحدات اللغوية داخل التركيب اللغوى وتأخيرها ، وعلاقة ذلك بالمعنى وغيره ، يعد من المباحث المهمة فى الدرس البلاغى ، وقد أفرد ابن الأثير ثمانى عشرة صفحة فى مقالته الثانية [٣] للتقديم والتأخير ، يقول:

---

(١) بلاغة الخطاب وعلم النص ٨٦ .

(٢) لا يجوز الابتداء بالنكرة فى الجملة الاسمية إلا إذا كان هناك مسوغ لذلك ، وهذه الجملة " امرأة جميلة " لا مسوغ فيها للابتداء بكلمة " امرأة " وهى نكرة .

(٣) تجدر الإشارة إلى أن ابن الأثير قسم " المثل السائر " إلى مقدمة ومقالتين ؛ الأولى : فى الصناعة اللفظية والثانية : فى الصناعة المعنوية .

((وهذا باب طويل عريض ، يشتمل على أسرار دقيقة ، منها ما استخرجته أنا ، ومنها ما وجدته فى أقوال علماء البيان ، وهو ضربان : الأول – يختص بدلالة الألفاظ على المعانى ، ولو أُخِّرَ المُقَدَّم أو قدم المؤخر لتغير المعنى، والثانى – يختص بدرجة التقديم فى الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أُخِّرَ لما تغير المعنى . فأما الضرب الأول ، فإنه ينقسم إلى قسمين : أحدهما – يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، والآخر – يكون التأخير فيه هو الأبلغ [١])) .

ويتضح من هذا النص أن التقديم والتأخير عند ابن الأثير ثلاثة أنواع :

الأول : نوع يتعلق بصحة التركيب اللغوى وفساده أو خطئه ، وهو القسم الثانى من الضرب الأول الذى يكون فيه التأخير هو الأبلغ على مذهب ابن الأثير ، وقد سبق أن أشرنا إليه فى أثناء حديثنا عن خصائص التركيب اللغوى ، وذهبنا إلى أنه ليس هناك بليغ وأبلغ فى هذه التراكيب ؛ لأن الصواب والخطأ هما الحاكم عليهما ، وكذلك فإن صواب التراكيب اللغوية يكون بتقديم ما حقه التقديم ، وتأخير ما حقه التأخير ، إذ ليس التأخير فى كل الأحوال هو الذى يؤدى إلى سلامة التركيب [٢] .

الثانى : نوع يتعلق بالترتيب المنطقى للمعانى وليس للكلمات وهو الضرب الثانى ، يقول ابن الأثير : ((ومن هذا الضرب تقديم الأكثر على الأقل كقوله تعالى : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ، فمنهم ظالم لنفسه ، ومنهم مقتصد ، ومنهم سابق بالخيرات ﴾ [٣] وإنما قدم الظالم لنفسه

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٠ .

(٢) انظر : الفصل السابق " التركيب اللغوى والمعنى " ص ١٦٢ ، وما بعدها.

(٣) سورة فاطر ٣٥/٣٢ .

للإيذان بكثرته ، وأن معظم الخلق عليه ، ثم أتى بعده بالمقتصدين ، فقدم الأكثر وبعده الأوسط ، ثم الأقل آخرا . ولو عكست القضية لكان المعنى أيضاً واقعا في موقعه ؛ لأنه يكون قد روعى فيه تقديم الأفضل فالأفضل [١])) .

الثالث : نوع يتعلق بأغراض فنية فى التركيب اللغوى ، وهو القسم الأول من الضرب الأول ، الذى يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، ويكون بتقديم ما حقه التأخير رتبة لأغراض يقصدها المتكلم أو الكاتب ، ويقف عليها السامع أو القارئ . وهذا النوع من التقديم والتأخير هو الذى حظى بعناية كبيرة من العلماء القدامى ، سواء كان لغويين أو بلاغيين ، وله الآن مكانة فى الدراسات اللغوية الحديثة وبخاصة الدراسة الأسلوبية، يقول الدكتور محمد العبد : ((التقديم والتأخير من صميم البحث الأسلوبى على مستوى التراكيب [٢])) .

ويذهب فندريس إلى أن اللغة الانفعالية ، وهى اللغة الفنية ، تتحقق فنيتها من خلال ترتيب الكلمات داخل التركيب اللغوي، وهذا الترتيب متعلق بالتقديم والتأخير ، يقول فندريس : ((والانفعالية فى اللغة تعبر عن نفسها على وجه العموم بصورتين باختيار الكلمات ، وبالمكان الذى يخصص لها فى الجملة ، يعنى أن معينى اللغة الانفعالية الأساسيين هما : المفردات والتنظيم [٣])) .

وقد ذكر ابن الأثير أنواع الوحدات اللغوية التى يمكن تقديمها ، يقول: ((فأما القسم الذى يكون التقديم فيه هو الأبلغ ، فكتقديم المفعول على

---

(١) المثل السائر ٢/٢٢٤ .

(٢) اللغة والإبداع الأدبى ١٣ .

(٣) اللغة لفندريس ١٨٦ .

الفعـل ، وتقديم الخـبر علـى المبتـدأ ، وتقديــم الظـرف أوالحـال أو الاسـتثناء على العامل [١] » . والتقديـم – كمـا يبـدو مـن كـلام ابـن الأثـير – يكـون فـي الجملة الاسمية والفعلية ، وليس من شك في أن التقديم الذي يقصده ابن الأثـير هو التقديم الجائز ؛ إذ إن هناك حالات يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ [٢] ، وأخرى يجب فيها تقديم المفعول على الفعل [٣] . وهذه الحالات لا يعنيها ابـن الأثير ، فهي خارجة عن هذا الباب .

وقد نظر ابن الأثير إلى التقديم على اعتبار المعنى وما يناسبه ويؤديـه، والشكل التنظيمي وما يقتضيه ، لذلك ذهب إلى أن التقديم يرد علـى وجهيـن ، يقول : « والذي عندي فيه ، أنـه – يقصـد التقديـم – يستعمل علـى وجهيـن : أحدهما – الاختصاص ، والآخر – مراعاة نظم الكلام ، وذاك أن يكون نظمه

---

(١) المثل السائر ٢/ ٢١٠ .

(٢) ذكر النحاة أربعة مواضع يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ وهي :

أولاً : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو : "عندك رجل " و " في الدار امرأة ".

ثانياً : أن يشتمل على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : " في الدار صاحبها "

ثالثاً : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، نحو : " أين زيد " .

رابعاً : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : " إنما في الدار زيد " ، و " ما في الدار إلا زيد " .

انظر : شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٠ – ٢٤٣ .

(٣) يجب تقديم المفعول على فعله في الحالات الآتية :

أولاً : أن يكون المفعول من الأشياء التي يجب لها التصدر : كأسماء الشرط ،وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية.

ثانياً : أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب سلنيه وخلتنيه ، اللذين يجوز فيهما الفصل لوصل مع التأخر.

ثالثاً : أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب أما ، وليس هناك ما يفصل بين أما والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ،.شرح ابن عقيل ٢/ ٩٧ (هامش ١) .

لا يحسن إلا بالتقديم ، وإذا أخر المقدم ذهب ذلك الحسن ، وهذا الوجه أبلغ وأوكد من الاختصاص [١])) .

أولاً - الاختصاص :

ساق ابن الأثير عدداً من الأمثلة التي يكون تقديم بعض الوحدات فيها للاختصاص ، وهذه الأمثلة لا تقف على تقديم وحدة بعينها ، وإنما تتعدد صور التقديم ، فيقدم المفعول على الفعل والخبر على المبتدأ ، وغير ذلك .

١ - تقديم المفعول على الفعل :

يقول ابن الأثير : ((فمن ذلك تقديم المفعول على الفعل ، كقولك : زيداً ضربت ، وضربت زيداً ، فإن في قولك : " زيداً ضربت " تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، وذلك بخلاف قولك " ضربت زيداً " ، لأنك إذا قدمت الفعل ، كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول : ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما ، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول [٢])) .

ويسوق مثالا من القرآن ، فيقول : ((فأما الأول الذي هو الاختصاص فنحو قوله تعالى : ﴿ قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ، ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك . ولتكونن من الخاسرين . بل الله فاعبد وكن من الشاكرين ﴾ [٣] ، فإنه إنما قال : " بل الله فاعبد " ، ولم يقل : " بل اعبد الله " ؛ لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، ولو قال : بل اعبد، لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء [٤])) .

---

(١) المثل السائر ٢/٢١١ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٠ - ٢١١ .

(٣) سورة الزمر ٣٩ / ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ .

(٤) المثل السائر ٢/٢١٢ .

وهذه الأية الكريمة تشير إلى الصراع بين النبى ﷺ والكفار ، فهو يدعوهم إلى عبادة الله - عز وجل ، وهم يأمرونه بعبادة غيره، وهذه المساومة لا يمكن قطعها إلا بتخصيص الله بالعبادة ، وقصرها عليه سبحانه، وقد أشارت سورة الكافرون إلى هذه المساومة ، والتقديم فى الآية يشير إلى اختصاص الله وحده بالعبادة ، وتفرده بالألوهية ، ونفى أن يكون هناك شريك له . فالمعانى التى تشير إليها الآية تفرض هذا التقديم ، أما إذا كان الخطاب للمؤمنين بالدعوة إلى الإيمان أو التقوى فلا حاجة إلى تقديم لفظ الجلالة على الفعل المتضمن معنى التقوى أو غيره - وإن جاز ذلك - لأنه انتفى سلفا أن يكون هناك شك من جانب المؤمنين فى وقف الطاعة والتقوى على الله وحده، كقوله تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله ، ولتنظر نفس ما قدمت لغد ، واتقوا الله ، إن الله خبير بما تعملون ﴾ (١) .

وإذاً فإذا كان هناك شك فى اشتراك المتقدم من المفاعيل مع غيره ، فى الحكم الذى يدل عليه الفعل ، قدم المتكلم المفعول ، فإذا لم يكن هناك شك فلا قيمة للتقديم ، وما جدوى أن يقول قائل : " محمداً أكرمت " ولم يزره سوى محمد مثلاً ؟ بل ما جدوى تخصيص محمد بالإكرام ، وقصر هذا التكريم عليه وحده ؟ إنه قد يوحى ببخل المتكلم مثلا . فالتخصيص إذاً يمثل إطاراً عاماً لتقديم المفعولات على الأفعال ، والتقديم له ظلال أخرى ، وهى مكانة هذا المكْرَم فى نفس المُكْرِم ، بل إنه - أى التقديم - يوحى بأن لمحمد هذا شأنا ومنزلة فى بنى قومه ، وظلال أخرى يمكن استشفافها من خلال دراسة تطبيقية - كما بيّنا فى الآية الكريمة .

---

(١) سورة الحشر ٥٩ / ١٨ .

ويمكن قياس قول ابن الأثير : " زيداً ضربت " على هذا ؛ إذ ليست هناك فائدة من تخصيص زيد بالضرب ، إذا لم يكن هناك متصارع مع المتكلم إلا هذا المسمى زيداً ، ثم إن كان هناك غير زيد ، فإن تخصيص زيد قد يدل على ضعف المتكلم لأنه لم يستطع التغلب إلا على هذا الزيد . وإذاً فالتقديم هنا لا يمكن حصره أو وقفه على دلالة الاختصاص ، وإن كانت هذه الدلالة واردة بل هى أكثر الدلالات وروداً على ذهن السامع أو القارئ . وإنما قد يدل على زهو المتكلم بضربه زيداً القوى ، وفى هذا إظهار لفتوته وبطولته . وهذه الدلالات تمثل ما وراء الاختصاص .

٢ - تقديم الحال على صاحبها :

يذهب ابن الأثير إلى أن الحال تتقدم على صاحبها للاختصاص أيضاً، يقول : « وأما تقديم الحال ، فكقولك : " جاء راكباً زيد " ، وهذا بخلاف قولك : " جاء زيد راكباً "؛ إذ يحتمل أن يكون ضاحكاً ، أو ماشياً ، أو غير ذلك [١] » .

وتقديم الحال على صاحبها لا يعنى تخصيص صاحب الحال بها بقدر ما يعنى اهتمام المتكلم بالحالة أو الكيفية التى جاء عليها زيد . فإذا قال قائل مثلا : " جاء ضاحكا زيد " فإن التقديم هنا يعكس سعادة المتكلم نفسه ؛ إذ شغله ضحك زيد على زيد نفسه ، وإذا قال : " جاء حزيناً زيد " ، فإنه - أى التقديم - يشير إلى تأثر المتكلم وحزنه لحزن زيد . وهكذا لا يمكن فصل عاطفة المتكلم عن كلامه ، ويمكننا قياساً على هذا تحليل كثير من التراكيب اللغوية التى تقدمت الأحوال فيها على أصحابها .

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٩ .

٣ – تقديم المستثنى على المستثنى منه :

ذهب ابن الأثير إلى أن المستثنى يتقدم على المستثنى منه للتخصيص ، ويسوق لذلك مثالاً ، فيقول : « وأما الاستثناء فجار هذا المجرى ، نحو قولك: "ما قام إلا زيداً أحد " ، أو " ما قام أحد إلا زيداً والكلام على ذلك كالكلام على ما سبق [١] ». ويقصد بعبارته الأخيرة أن التقديم للتخصيص .

والمثال الذى ساقه ابن الأثير مثال نحوى ، ويبدو أنه قد استدرج فى هذا ، فالنحاة لا يسوقون هذا المثال للتدليل على تخصيص المستثنى ، وإنما يأتون به إشارة إلى إحدى حالتى تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وهى تقدم المستثنى إذا كان الكلام غير موجب ، ففى هذه الحال يجوز نصبه على الاستثناء ، وهو المختار عند النحاة ، ويجوز رفعه ، كقولهم : " مالى إلا أخوك ناصر " [٢] . وإذا تقدم المستثنى بقصد تخصيصه ، فلابد أن يكون متفرداً فى الحدث الدال عليه الفعل ، وأما القيام – مجرد القيام – فلا مزية فيه لزيد على عمرو ، ومن ثم فلا قيمة لتخصيص زيد بالقيام دون غيره ، ومن هنا يقف هذا المثال عند كونه مثالاً نحوياً ؛ هذا بخلاف قولنا : " ما نجح أو ما فاز إلا زيداً أحد " ، فإن تخصيص زيد بالنجاح أو بالفوز دليل على جده ومهارته وذكائه ، .... إلخ .

٤ – تقديم الخبر على المبتدأ :

ذهب ابن الأثير إلى أن الخبر يتقدم على المبتدأ لإفادة تخصيص المبتدأ بهذا الخبر ، وإثبات هذا الخبر على المبتدأ وحده، يقول : « وكذلك تقديم خبر المبتدأ عليه ، كقولك : زيد قائم، وقائم زيد ، فقولك : " قائم زيد " قد أثبت له

---

(١) المثل السائر ٣١٩/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢١٦/٢ – ٢١٧ .

القيام دون غيره ، وقولك : زيد قائم ، أنت بالخيار فى إثبات القيام له ، ونفيه عنه بأن تقول : ضارب ، أو جالس ، أو غير ذلك [(١)] ».

وما قلناه فى تحليلنا لتقديم المستثنى على المستثنى منه نقوله هاهنا ، فقد وقع ابن الأثير أسيراً للأمثلة النحوية ، فتقديم الخبر - هنا - وهو " قائم " على المبتدأ " زيد " لا قيمة له ، لأن إثبات القيام وتخصيصه به كعدمه ، فليس فى القيام ذاته فضل يدعو المتكلم إلى إثباته وحده ، وقصره على المبتدأ " زيد " .

٥ - تقديم الجار والمجرور :

يرى ابن الأثير أن الجار والمجرور يتقدم فى الكلام للتخصيص ، وقد بدا لنا فى أثناء مطالعة آراء ابن الأثير ، أنه خلط الظرف بالجار والمجرور ، وأطلق عليهما معا الظرف ، يقول : « وهكذا يجرى الحكم فى تقديم الظرف ، كقولك : إن إلىَّ مصير هذا الأمر ، وقولك إن مصير هذا الأمر إلى ؛ إذ يحتمل إيقاع الكلام بعد الظرف على غيرك ، فيقال : إلى زيد ، أو عمرو أو غيرهما [(٢)] ».

وخبر إن وهو " إلىَّ " جار ومجرور وليس ظرفاً ، ويبدو أن ابن الأثير جعل النوع جنساً ، فالجار والمجرور والظرف يمثلان نوعين لشبه الجملة ، وقد أطلق ابن الأثير كلمة " الظرف " على الجار والمجرور والظرف ، ولعله يقصد بالظرف شبه الجملة . وتقديم الجار والمجرور - هنا - يفيد تخصيص المتكلم نفسه دون غيره بالأمر الذى يشير إليه ، وفى هذا التقديم دلالة على خطورة هذا الأمر وأهميته ، وثقة المتكلم بنفسه ، وإظهار مكانته بين الناس ؛

---

(١) المثل السائر ٢/٢١١ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٦ - ٢١٧ .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن تقديم شبه الجملة له حالتان ؛ حالة يكون فيها الكلام مثبتاً ، والأخرى يكون فيها منفيا ، يقول : ((وأما تقديم الظرف - يقصد الجار والمجرور - فإنه إذا كان الكلام مقصوداً به للإثبات ، فإن تقديمه أولى من تأخيره ، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره . فإذا أريد بالكلام النفى فيحسن فيه تقديم الظرف وتأخيره ، وكلا هذين الأمرين له موضع يختص به ، فأما تقديمه فى النفى ، فإنه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره ، وأما تأخيره ، فإنه يقصد به النفى أصلا من غير تفضيل [١])) .

ويسوق ابن الأثير أمثلة لهذين النوعين ، يقول : ((فأما الأول - وهو تقديم الظرف فى الإثبات- فكقولك فى الصورة المقدمة : إن إلىَّ مصيرَ هذا الأمر ، ولو أردت الظرف - يقصد الجار والمجرور- فقلت: إن مصير هذا الأمر إلى ، لم يعط من المعنى ما أعطاه الأول ، وذلك أن الأول دل على أن مصير هذا الأمر ليس إلا إليك ، وذلك بخلاف الثانى ؛ إذ يحتمل أن توقع الكلام بعد الظرف على غيرك ، فيقال : إلى زيد، أو عمرو، أو غيرهما [٢])) .

وقد أشار ابن الأثير إلى ما ورد فى القرآن الكريم من هذا النوع ، كقوله تعالى : ﴿ إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ﴾ [٣] ، وعقب قائلا : ((فإنه إنما قدم الظرفين - هاهنا - فى قوله " له الملك وله الحمد " ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد لله لا لغيره [٤])) .

---

(١) المثل السائر ٢١٧/٢ .

(٢) المثل السائر ٢١٧/٢ .

(٣) سورة الغاشية ٢٥/٨٨ - ٢٦ .

(٤) المثل السائر ٢١٧/٢ .

ولا يمكن - في رأينا - الوقوف بالتقديم في الآيتين السابقتين عند مجرد تخصيص الله - عز وجل - بحساب الكافرين ورجوعهم إليه وحده ، وتخصيصه بالملك والحمد ، وإنما هناك ظلال أخرى يمكن الوقوف عليها ، ففي قوله تعالى : ﴿ إن إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم ﴾ نستشعر نبرة تهديد ووعيد ، أبرزها هذا البناء اللفظي الذى تقدم في الجار والمجرور على اسم إن " ؛ وفي قوله : " له الملك وله الحمد " نستشعر عظمة القائل سبحانه ، وطلاقة قدرته وهيمنته على هذا الكون ... إلخ .

وأما النوع الثاني وهو تقديم الجار والمجرور في النفي ، فيقول عنه ابن الأثير : « وأما الثاني - وهو تأخير الظرف وتقديمه في النفي - فنحو قوله تعالى : ﴿ الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [٢] . فإنه إنما أخر الظرف في الأول لأن القصد في إيلاء حرف النفي الريب ، نفي الريب عنه ، وإثبات أنه حق وصدق ، لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعونه ، ولو قدم الظرف لقصد أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله تعالى : ﴿ فيها غول ﴾ فتأخر الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه ، وهو خمر الجنة على غيرها من خمور الدنيا - أي ليس فيها ما في غيرها من الغول ، وهذا مثل قولنا : لا عيب في الدار ، وقولنا : لا فيها عيب فالأول نفي العيب عن الدار فقط ، والثاني تفضيل لها على غيرها ، أي ليس فيها ما في غيرها من العيب [٣] » .

---

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٢١ .

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٤٧ .

(٣) المثل السائر ٢/ ٢١٩ .

وهذا النوع من التقديم الذى جعل ابن الأثير يفتن فى التفريق بين التقديم فيه والتأخير ، يمكن رده إلى الاختصاص ، ففى قوله تعالى : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ لو قدم الجار والمجرور فقال : " لا فيه ريب " لكان ذلك تخصيصاً للقرآن الكريم بنفى الريب عنه وحده دون الكتب السماوية الأخرى ، يقول الدكتور عبد القادر حسين : ((ولأجل أن التقديم يفيد التخصيص ، لم يلجأ إلى التقديم فى قوله تعالى : ﴿ لا ريب فيه ﴾ ؛لأن التقديم يفسد المعنى ؛ إذ إنه لو قال بدلاً من الآية (لا فيه ريب) لأفاد التخصيص ، أى نفى الريب عن القرآن وحده ، وإثبات الريب لسائر كتب الله الأخرى ، وهو فساد بيِّن ، وتشكيك فى الكتب المقدسة كما نزلت من عند الله [1])) .

ويتضح لنا من خلال الأمثلة التى ساقها ابن الأثير لأحد وجهى التقديم عنده ، وهو الاختصاص ، أن تقديم بعض الوحدات اللغوية على بعض داخل التركيب اللغوى ؛ كتقديم المفعول على الفعل والفاعل ، وتقديم الحال على صاحبها ، والمستثنى على المستثنى منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ فى الجملة الاسمية ، يلعب دوراً فى إظهار الكثافة الدلالية للتركيب ، وإن كان ابن الأثير قد جعل لهذا التقديم إطاراً عاماً وهو الاختصاص .

وقد تأثر ابن الأثير فى هذه الفكرة – فكرة الاختصاص – بالزمخشرى، وإن عابه فى قصره التقديم على مجرد الاختصاص ؛ إذ إن التقديم عند ابن الأثير يكون للاختصاص ، ومراعاة نظم الكلام ، يقول : ((وقال علماء البيان، ومنهم الزمخشرى – رحمه الله – : إن تقديم هذه الصورة المذكورة

---

(١) فن البلاغة ١١١ .

إنما هو للاختصاص وليس كذلك ، والذيعندى أنه يستعمل على وجهين: أحدهما - الاختصاص ، والآخر - مراعاة نظم الكلام [١] » .

وعلى الرغم من أن سيبويه كان هو أول من حاول تفسير هذه المسألة، فإن ابن الأثير لم يتأثر به في رأيه ، فقد ذهب سيبويه إلى أن التقديم يقع فى الكلام للعناية بالمتقدم ذكره والاهتمام بـه ، فهو يقول فى باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول : « وذلك قولك : ضرب عبد الله زيداً ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع فى ذهب ... ، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبد الله ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخراً فى اللفظ ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يَهُمَّانِهِمْ ويَعْنِيَانِهِمْ [٢] » .

وقد ذهب ابن جنى إلى أبعد مما ذهب إليه سيبويه ، فعنده أن تقديم المفعول ، له حالات تدل كل حالة فيها على درجة اهتمام المتكلم به وعنايته، « فتقديم المفعول على الفاعل هو أدنى درجات عناية المتكلم به ، كقولنا : ضرب عمراً زيدٌ ، فإذا قدموه على الفعل والفاعل دل ذلك على شدة العناية، نحو : عمراً ضرب زيدٌ ، فإذا جاءوا به مجيئاً ينافى كونه فضلة ، وجعلوه رب الجملة نحو : " عمروٌ ضربه زيدٌ " كان هذا زيادة فى شدة العناية ، فإذا جاءوا به مبتدأ ، وحذفوا ضميره ونووه فقالوا : " عمرو ضرب زيد " كانت هذه أرقى درجات العناية وأشدها [٣] » .

---

(١) المثل السائر ٢/٢١١ .

(٢) الكتاب ١/٣٤ .

(٣) المحتسب ١/٦٥ .

وقد أخذ شيخ البلاغيين القدماء على سيبويه تفسيره التقديم بمجرد العناية بالمُقَدَّم والاهتمام به ، يقول : « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب - يقصد سيبويه - وهو يذكر الفاعل والمفعول : كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ، ويعنيانهم ، وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب . ولا جرم أن ذلك قدذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها [١] » .

وتفسير سيبويه وابن جنى لتقديم الكلمات بعضها على بعض فى التراكيب اللغوية تفسير نفسي للحدث الكلامي ، فالأقرب إلى النفس ، وهو ما يشغلها ، يكون أسرع فى الخروج على اللسان ، فالمقدم لفظاً عند سيبويه له مرشحاته النفسية التى لايمكن إغفالها بل يجب الوقوف عليها .

وأما اعتراض عبد القاهر الجرجانى على تفسير سيبويه فمرده إلى تجميد سيبويه لكل صور التقديم ، وصبه إياها فى قالب واحد وهو العناية والاهتمام ، وعدم تحليل الأشكال المختلفة للتقديم تحليلاً بلاغياً ، يقف بالسامع على أسرار لغة العرب ؛ ويبدو ذلك فى قول الجرجانى : « وكذلك صنعوا فى سائر الأبواب » .

غير أنه يمكن أن يكون ما ذكره سيبويه إطاراً عاماً لصور التقديم كلها، ويكون البحث عن دوافع هذه العناية والاهتمام فىكل تركيب تحليلاً فنياً . والتخصيص الذى أشار إليه البلاغيون لا يعدو أن يكون دافعاً من دوافع عناية المتكلم بالمقدم ، ولكن يبدو أن البلاغيين راقتهم فكرة الاختصاص ، فجعلوا يحللون صور التقديم فى إطارها ، وتبعهم فى ذلك ابن الأثير ، غير أنه انفرد بأن جعل للتقديم فى الكلام غرضاً آخر - إلى جانب الاختصاص - وهو مراعاة نظم الكلام .

---

(١) دلائل الإعجاز ، تعليق محمود محمد شاكر ١٠٧ .

ثانيا - مراعاة نظم الكلام:

ذهب ابن الأثير إلى أن التقديم لا يكون لفائدة تخصيص المقدم دائماً ، بل يمكن أن يقع في الكلام لحسن النظم السجعي ، ويسوق لذلك أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ يقول : « وقد ذكر الزمخشري في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص [1] ، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال : نعبدك ونستعينك ، لم يكن له من الحسن ما لقوله : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ . ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ﴾ فجاء بعد ذلك قوله : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون ، ولو قال : نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة وزال ذاك الحسن . وهذا غير خاف على أحد من الناس ، فضلاً عن أرباب البيان [2] » .

ويكاد ابن الأثير ينفرد بهذا الرأي في تفسير هذه الآية ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، فالبلاغيون على أن تقديم المفعول للتخصيص - تخصيص المولى سبحانه بالعبادة دون غيره .

وإذاً فتقديم المفعول في الآية وتكراره يفيد التخصيص كما ذكر الزمخشري ، ولا مسوغ لما ذهب إليه ابن الأثير من أن التقديم ليس للاختصاص ، واعتراضه على الزمخشري بناء على ذلك ، وقد أشار هو نفسه إلى أن تقدم المفعول على الفعل والفاعل يكون للاختصاص . وفي الوقت نفسه فإن بناء الآية على هذا النحو حقق حسن النظم السجعي - كما أشار ابن

---

(١) قال الزمخشري في أثناء تفسيره قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ "وتقديم المفعول لقصد الاختصاص .... والمعنى نخصك بالعبادة ، ونخصك بطلب المعونة " . انظر : الكشاف ١/٦١ - ٦٢ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٢ .

الأثير ، ولذلك يمكن أن تتحقق الغايتان اللتان أشار إليهما ابن الأثير معاً في تركيب واحد ، وليس بشرط أن يقتصر التركيب المشتمل على تقديم وتأخير ، على إحدى هاتين الغايتين : الاختصاص ، أو حسن النظم .

ويؤكد رأينا في دلالة التقديم على الاختصاص وحسن النظم معاً، رأى ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾ [١] حيث يقول : « وقد استعمل تقديم الظرف في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ﴾ أي تنظر إلى ربها دون غيره ، فتقديم الظرف – هاهنا – ليس للاختصاص ، وإنما هو كالذي أشرت إليه في تقديم المفعول ، وأنه لم يقدم للاختصاص ، وإنما قدم من أجل نظم الكلام [٢]» . وإذا كان ابن الأثير ينفي أن يكون التقديم هنا للاختصاص ، فقد أثبت هو نفسه أن التقديم للاختصاص في قوله : « أي تنظر إلى ربها دون غيره [٣] » ، وبذلك يحقق التقديم الغايتين : الاختصاص ، وحسن النظم السجعي .

وما ذهب إليه ابن الأثير في قوله تعالى : ﴿ والتفت الساق بالساق ، إلى ربك يومئذ المساق ﴾ [٤] من أن التقديم في هذه الآيات : « روعي فيه حسن النظم، لا الاختصاص في تقديم الظرف [٥] » ، لا يثبت على المحك ، فالآيات فيها تخصيص ووعد ووعيد ، وقد تحقق حسن النظم السجعي إلى جانب ذلك.

---

(١) سورة القيامة ٦٧/٧٥ – ٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢١٧/٢ – ٢١٨ .

(٣) أشار محققا المثل السائر إلى مناقضة ابن الأثير نفسه في هذا الكلام .
انظر : المثل السائر ٢١٨/٢ .

(٤) سورة القيامة ٢٩/٧٥ – ٣٠ .

(٥) المثل السائر ٢١٨/٢ .

ويسوق ابن الأثير أمثلة أخرى للتقديم المقصود به حسن النظم ، يقول: « وعلى نحو منه ورد قوله تعالى : ﴿ فأوجس في نفسه خيفة موسى ، قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى ﴾ [١] ، وتقدير الكلام ، فأوجس موسى في نفسه خيفة، وإنما قدم المفعول على الفاعل ، وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر؛ قصداً لتحسين النظم [٢] ».

ويعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ خذوه فغلوه ، ثم الجحيم صلوه ﴾ [٣] ويقول : « فإن تقديم الجحيم على التصلية ، وإن كان فيه تقديم المفعول على الفعل ، إلا أنه لم يكن هاهنا للاختصاص وإنما هو للفضيلة السجعية ، ولا مراء في أن هذا النظام على هذه الصورة أحسن من أن لو قيل : خذوه فغلوه ثم صلوه الجحيم ... ولفظة الجحيم هاهنا في هذه الآية أولى بالاستعمال من غيرها ، لأنها جاءت ملائمة لنظم الكلام ، ألا ترى أن من أسماء النار السعير ، ولظى ، وجهنم ، ولو وضع بعض هذه الأسماء مكان الجحيم لما كان له من الطلاوة والحسن ما للجحيم ، والمقصود بذكر الجحيم إنما هو النار ، أي صلوه النار ، وهكذا يقال في ﴿ ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه ﴾ [٤] ، فإنه لم يقدم السلسلة على السلك للاختصاص ، وإنما قدمت لمكان نظم الكلام [٥] ».

---

(١) سورة طه ٢٠/٦٧ – ٦٨ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٢ .

(٣) سورة الحاقة ٦٩/٣٠ – ٣١ .

(٤) سورة الحاقة ٦٩ / ٣٢ .

(٥) المثل السائر ٢/٢١٣ – ٢١٤ .

وحسن النظم فى قوله تعالى : ﴿ خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ﴾ اقتضى شيئين عند ابن الأثير : أحدهما - تقديم المفعول وهو الجحيم على الفعل والفاعل ، والآخر - اختيار كلمة الجحيم دون غيرها من أسماء النار ، فالتقديم حقق إيقاعاً موسيقياً بالسجع ،واختيار كلمة " الجحيم " حقق حسناً يبدو فى ترتيل هذه الآيات .

ومن أمثلة تقديم المفعول التى ذكرها ابن الأثير ، قوله تعالى : ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر ﴾ [١] ، يقول فى هذا التقديم : « وإنما قدم المفعول لمكان حسن النظم السجعى [٢] » ، والمفعول فى الآيتين مقدم وجوباً عند النحاة ؛ لأن العامل فيه واقع فى جواب أما ، وليس معنا ما يفصل بين أما والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول [٣] .

وحسن النظم عند ابن الأثير لا يقف عند مجرد تحقيق السجع فى الكلام، وإنما يتجاوزه إلى تحقيق التناسق بين التراكيب اللغوية ، يقول ابن الأثير : « ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون ، والشمس تجرى لمستقر لها ، ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾ [٤] ، فقوله : ﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾ ليس تقديم المفعول فيه على الفعل من باب الاختصاص ، وإنما هو من باب مراعاة نظم الكلام ، فإنه قال : ﴿ والليل نسلخ منه النهار ﴾ ثم قال ﴿ والشمس تجرى ﴾ فاقتضى حسن النظم أن يقول ﴿ والقمر قدرناه ﴾ ليكون الجميع على نسق

---

(١) سورة الضحى ٩٣/ ٩ - ١٠ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٤ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ٢/٩٧ .

(٤) سورة يس ٣٦/٣٧ - ٣٨ - ٣٩ .

واحد فى النظم ، ولو قال : وقدرنا القمر منازل لما كان بتلك الصورة فى الحسن [١])) .

وإذاً فحسن النظم لا يقف عند مجرد مراعاة السجع بين الآيات القرآنية، أو أن تكون الفواصل القرآنية على حرف واحد ، وإنما حسن النظم يقتضى عند ابن الأثير التناسق بين التراكيب اللغوية ، فيما يمكن أن نسميه **بحسن النظم التوافقى** .

هذا ، وقد عرض ابن الأثير لبعض صور التقديم والتأخير ، ولم ينسبها إلى الاختصاص ، أو مراعاة نظم الكلام ، وإنما قام بتحليلها ، وبيان فائدة التقديم فيها رابطاً ذلك بالمعنى الدالة عليه هذه التراكيب ، فهو يعرض لقوله تعالى : ﴿ وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله ﴾ [٢] ، ثم يقول : ((فإنه إنما قال ذلك ولم يقل : وظنوا أن حصونهم تمنعهم ، أو مانعتهم ؛ لأن فى تقديم الخبر الذى هو مانعتهم على المبتدأ الذى هو حصونهم دليلاً على فرط اعتقادهم فى حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم . وفى تصويب ضميرهم اسماً لأن ، وإسناد الجملة إليه ، دليل على تقديرهم فى أنفسهم أنهم فى عزة وامتناع لا يبالى معها بقصد قاصد ، ولا تَعَرُّضِ مُتَعَرِّض ، وليس شيء من ذلك فى قولك: وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله [٣])) .

وهذا تحليل فيه براعة من ابن الأثير ، إذا لم يكن مأخوذاً عن غيره ؛ إذ كان من الممكن أن تتخذ الآية نُسُقاً أخرى ، نحو : " وظنوا أن حصونهم مانعتهم " ، أو " وظنوا أنه مانعتهم حصونهم" ، وتكون الهاء فى أنه للشأن ، ولكن الأداء القرآنى فى تقديم " مانعتهم " على حصونهم وإلحاق ضمير يعود

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٤ .

(٢) سورة الحشر ٥٩/٢ .

(٣) المثل السائر ٢/٢١٥ .

عليهم فى " أنهم " والإخبار عنه بقوله : " مانعتهم حصونهم " - دليل على الثقة القوية بالعزة والامتناع ، وتكرار الضمير " هم " ثلاث مرات فى " أنهم"، و " مانعتهم " ، و " حصونهم " فيه تأكيد لهذه المنعة .

وعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ ذاهباً إلى أنه قدم الخبر على المبتدأ " « ولم يقل : أأنت راغب ؛ لأنه كان أهم عنده ، وهو به شديد العناية [١] » ، ثم يفسر هذا التقديم - على مذهبه - بقوله: « وفى ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها ، وهذا بخلاف ما لو قال : أأنت راغب عن آلهتى [٢] » .

وهذه الآية ليس فيها تقديم وتأخير عند جمهور النحاة ، ذلك أن الوصف إذا اعتمد على استفهام - كما فى الآية - أو نفى ورفع اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، أعرب هذا الوصف مبتدأ ، والاسم الظاهر ، أو الضمير المنفصل فاعلاً سد مسد الخبر ، ولذلك يقول ابن مالك فى الألفية :

وأول مبتدأ ، والثانى فاعل أغنى فى " أسار ذان "[٣]

وقد منع النحاة أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، والضمير المنفصل مبتدأ مؤخراً ؛ « إذ لو جعلت " راغب " خبراً مقدماً و " أنت " مبتدأ مؤخراً ، للزم عليه الفصل بين " راغب " وما يتعلق به وهو قوله " عن آلهتى " بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبى منه ؛ إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت"أنت " فاعلاً ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبياً منه [٤] » .

---

(١) المثل السائر ٢/٢١٥ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/١٩٢ - ١٩٣ (هامش ١) .

ويتناول ابن الأثير بالتحليل قوله تعالى : ﴿ واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ [(١)] فيقول : « فإنه إنما قال ذلك ، ولم يقل: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة لأمرين : أما الأول - فلو قال : فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة ، لجاز أن يضع موضع شاخصة غيره ، فيقول: "حائرة " أو " مطموسة " أو غير ذلك ، فلما قدم الضمير اختص الشخوص بالأبصار دون غيرها . وأما الثانى - فإنه لما أراد أن الشخوص خاص بهم دون غيرهم دل عليه بتقديم الضمير أولاً ، ثم يصاحبه ثانياً ، كأنه قال : فإذا هو شاخصون ، لأنه أخصر بحذف الضمير من الكلام [(٢)] » .

وقد لعب البناء اللفظى بوقوع " هى " بعد " إذا " ثم شاخصة التى هى خبر فى الأصل للأبصار ، و " الأبصار " بتأخيرها عن خبرها - لعب دوره فى بيان المفاجأة التى تنتظر الكافرين المذنبين ، وإبراز ذهولهم ، ما يترتب على ذلك من حسرة وندم ، وفى هذا نذير لكل متكبر لا يؤمن بالله واليوم الآخر .

* * *

وإذا كان العدول عن الترتيب النمطى أو المعيارى للوحدات اللغوية داخل التركيب اللغوى يلعب دوراً فى إبراز الكثافة الدلالية للتركيب اللغوى بالإضافة إلى تحقيق فنيته ، فإن العدول عن ضمير إلى ضمير ، وعن زمن إلى زمن فيما يعرف بالالتفات يبرز هذه الكثافة .

والالتفات من الأبواب التى عنى بها ابن الأثير كثيراً ، حتى لقد جعله «خلاصة علم البيان التى حولها يدندن ، وإليها تستند البلاغة ، وعنها

---

(١) سورة الأنبياء ٢١/٩٧ .

(٢) المثل السائر ٢/٢١٦ .

يعنـــعن [١] » . وذهب إلى أنـــه مما اختصت بــه العربيـة دون غيرها . وقد أشار الدكتور صلاح فضل إلى مكانة الالتفات فى الدراسات الأسلوبية بقوله : « وقد رصدت البلاغة العربية فى أسعد لفتاتها الأسـلوبية بعض مظـاهر هـذه المرونة فى أشكال محددة ، منها الالتفات الذى يعتمد على تغيير الضمير دون اختلاف المضمر [٢] » .

والالتفات عند ابن الأثير « من التفات الإنسان عن يمينه وشماله ، فهـو يقبل بوجهه تارة كذا ، وتارة كذا [٣] » ، وهو فى الاصطلاح : « الانتقال مـن صيغة إلى صيغة كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر ، أو من فعلٍ ماضٍ إلى مستقبل ، أو من مستقبلٍ إلـى مـاضٍ ، أو غير ذلك [٤] » .

وقد عرض ابن الأثير لآراء سـابقيه من البلاغيين ذاهباً إلـى أنهـم لـم يقفوا على أسراره البلاغية ، وحقيقة استعمال العـرب إياه ، ويخـص بـالذكر الزمخشرى الذى ذهب إلى أن الالتفات يستعمل للتفنن فـى الكـلام ، والانتقـال من أسلوب إلى أسلوب ، تطريةً لنشـاط السـامع، وإيقاظـاً للإصغـاء إليـه [٥] . وقد فند ابـن الأثـير رأى الزمخشـرى مـن جهتيـن : الأولـى – أن القـول بـأن

---

(١) المثل السائر ١٦٧/٢ .

(٢) شفرات النص ١٤ .

(٣) المثل السائر ١٦٧/٢ .

(٤) المثل السائر ١٦٨/٢ .

(٥) انظر : المثل السائر ١٦٩/٢ ، وقد أورد الزمخشرى هذا الرأى فى أثناء تفسيره لقوله تعـالى : ﴿ إيـاك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، حيث يقول : « فإن قلت : لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطـاب ، قلـت : هذا يسمي الالتفات فى علم البيان ، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطـاب إلى الغيبـة ومـن الغيبة إلى التكلم ... وذلك على عادة افتنانهم فى الكـلام وتصرفهـم فيـه ، ولأن الكـلام إذا نقـل مـن أسلوب إلى أسلوب ، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه ، مـن إجرائـه علـى أسلوب واحد » . انظر : الكشاف ٦٢/١ – ٦٤ .

الانتقال من أسلوب إلى أسلوب يكون تطرية لنشاط السامع يعد قدحاً فى الكلام لا وصفاً له ؛ لأنه لو كان حسناً لما مُلَّ ، والأخرى - أن الانتقال لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، غير أنها لا تحد بحد ، ولا تضبط بضابط [(١)] .

وإذا كان ابن الأثير قد أخذ على الزمخشرى مذهبه فى تفسير ظاهرة الالتفات فى الكلام العربى ، فإنه لم يشر إلى أن ابن جنى هو أول من فتش عن أسرار هذه الظاهرة ، واستطاع أن يحلل نماذج غير قليلة مما ورد من نصوص مشتملة على هذا اللون البلاغى ، بل إن اعتراض ابن الأثير على الزمخشرى هو نفسه اعتراض ابن جنى على سابقيه من البلاغيين ، يقول ابن جنى : « وليس ينبغى أن يقتصر فى ذكر الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الخطاب بما عادةُ تَوَسطِ أهل النظر أن يفعلوه ، وهو قولهم : إن فيه ضرباً من الاتساع فى اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ . هذا ينبغى أن يقال ، إذا عرى الموضع من غرض معتمد وسِرٌ على مثله تنعقد اليد [(٢)] » .

وقد كان العلماء السابقون على ابن جنى يكتفون من أسرار الالتفات بمجرد شرحه وبيان موضعه ، وإذا زادوا على ذلك جعلوا حكمة العرب فيه أنها تتوسع فى كلامها تارة ، وأنه يزيح عن السامع ملل رتابة الكلام تارة أخرى [(٣)] .

---

(١) المثل السائر ١٦٩/٢ .

(٢) المحتسب ١٤٥/١ .

(٣) انظر على سبيل المثال :

- الصاحبى ٣٥٣ ، ٣٥٧ .

- الصناعتين ٤٣٨ - ٤٣٩ .

ولم يسلم ابن الأثير من نقد العلوى إياه وانتصاره لمذهب الزمخشرى، يقول العلوى : ((وما ذكره الزمخشرى لا غبار على وجهه ، وهو قول سديد، يشير إلى مقاصد البلاغة ، ويعتضد بتصرف أهل الخطاب ، ومن مارس طرفاً من علوم الفصاحة لاح له على القرب أن ما قاله الزمخشرى قوى من جهة النظر ، يدرك كنهه النظار ، ويتقاعد عن فهمه الأغمار ... فإن ما أراده الزمخشرى معنى يليق بالبلاغة ، ويزيدها قوة ، وما ذكره ابن الأثير ردّ إلى عماية ، وقول ليس له حاصل ، ولا يدرك له نهاية ، وما عابه إلا أنه لم يطلع على أغواره ، ولا أحاط بكنهه ودقيق أسراره [١])) .

ويبدو أن العلوى لم يُفِدْ مما قدمه ابن الأثير وابن جنى قبله من تحليلات قيمة لصور الالتفات المختلفة ، وجعل يردد كلام الزمخشرى من أن الالتفات يأتى تطرية للسامع ، وتنشيطاً له ، متهماً ابن الأثير فى هذا الصدد بأنه " لم يطلع على أغواره ، ولا أحاط بكنهه ، ودقيق أسراره " ، وإذا كان كل انتقال من صيغة إلى صيغة غرضه تنشيط السامع ، فما هى الأغوار والأسرار التى يشير إليها العلوى ؟ ثم إنه إذا لم يكن هناك سبب للالتفات سوى مجرد التنشيط والتطرية ، لكان ذلك عبثاً فى استخدام اللغة ، ولجاز لكل متكلم أو كاتب أن يلتفت فى أى موضع .

وقد عرض ابن الأثير للصور المختلفة التى يرد عليها الالتفات فى الضمائر والأفعال ؛ ففى الضمائر يكون الانتقال من ضمير المتكلم إلى المخاطب أو الغائب ، ومن ضمير المخاطب إلى الغائب أو المتكلم ، ومن ضمير الغائب إلى المخاطب ، ويكون من ضمير الغائب إلى المتكلم ثم من المتكلم إلى الغائب ثانية . وفى الأفعال يكون الالتفات عن الفعل الماضى إلى

---

(١) الطراز ١٣٣/٢ – ١٣٥ .

المضارع أو المستقبل ، وعن المضارع إلى الماضى ، ويكون عن الفعل المضارع إلى الأمر ، وعن الماضى إلى فعل الأمر .

أما الالتفات فى الضمائر فقد أورد له ابن الأثير ستة أنواع :

أولا – الالتفات عن ضمير المتكلم إلى ضمير المخاطب :

ويمثل له ابن الأثير بقوله تعالى : ﴿ وما لى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون ﴾ [١] ويرى أن الأصل فى السياق : " وما لكم لا تعبدون الذى فطركم " بدليل قوله تعالى ﴿ وإليه ترجعون ﴾ ؛ لأنه لو لم يقصد ذلك لقال : "الذى فطرنى وإليه أرجع " ويفسر ابن الأثير الالتفات هنا بقوله : ((وإنما صرف الكلام عن خطاب نفسه إلى خطابهم لأنه أبرز الكلام لهم فى معرض المناصحة ، وهو يريد مناصحتهم ليتلطف بهم ويداريهم ، لأن ذلك أدخل فى إمحاص النصح ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه [٢])) .

وهذا الالتفات يشير إلى أدب الحوار من جانب المؤمنين مع الكفار ، أو ما يجب أن يكون عليه الحوار بين المهتدين والضالين ، أو بين المصلحين وعوام الناس عامة ، من تلطف ، وإقامة للحجة دون تجريح ، وإدخال مضمون النصيحة إلى النفس دون إهانة أو إشعار المنصوح بالنقص .

ثانياً – الالتفات عن المتكلم إلى الغائب :

ويسوق له ابن الأثير مثالاً بقوله تعالى : ﴿ يأيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعاً الذى له ملك السموات والأرض ، لا إله إلا هو ، يحيى ويميت ، فآمنوا بالله ورسوله النبى الأمى الذى يؤمن بالله وكلماته ، واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ [٣] حيث ورد

---

(١) سورة يس ٣٦ / ٢٢ .

(٢) المثل السائر ١٧٣/٢ .

(٣) سورة الأعراف ١٥٨/٧ .

فى الآية : ﴿ إنى رسول الله ﴾ ثم قال : ﴿ فآمنوا بالله ورسوله ﴾ ، ولم يقل : "فآمنوا بالله وبى " ، ويرى ابن الأثير أن النبى ﷺ قد انتقل من الحديث عن نفسه إلى صيغة الغائب « لكى تجرى عليه الصفات التى أجريت عليه ، وليعلم أن الذى وجب الإيمان به والاتباع له هو هذا الشخص الموصوف بأنه النبى الأمى الذى يؤمن بالله وبكلماته كائناً من كان ، أنا أو غيرى ، إظهاراً للنصفة وبعداً من التعصب لنفسه [١] » .

والالتفات فى هذه الآيات يبين لنا أخلاق الأنبياء فى الدعوة إلى ربهم ، فالرسول ﷺ يقرر أولاً أنه رسول الله بإضافة كلمة " رسول " إلى لفظ الجلالة ، ثم إذا دعاهم إلى الإيمان بالله رباً وبه رسولاً ، أضاف نفسه من خلال كلمة رسول إلى ربه تواضعاً لله عز وجل ، وتوقيراً له . كذلك فإن حديث الإنسان عن نفسه مباشرة بنعمة اختصه الله بها قد يثير حفيظة الناس عليه حقداً وحسداً ، ويكون ذلك مدعاة لإدبارهم عنه ، فما بالنا وقد اختص النبى ﷺ بأعظم النعم ،وهى الرسالة والدعوة إلى الله عز وجل .

ثالثا – الالتفات عن ضمير المُخَاطَب إلى ضمير الغائب :

ومن أمثلته عند ابن الأثير ، قوله تعالى : ﴿ هو الذى يسيركم فى البر والبحر حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها ، جاءتها ريح عاصف ، وجاءهم الموج من كل مكان ، وظنوا أنهم أحيط بهم ، دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ﴾ [٢] ، ويرى أن لهذا الالتفات فائدة ، « وهى أنه ذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها كالمخبر لهم ، ويستدعى منهم الإنكار عليهم [٣] » .

---

(١) المثل السائر ١٧٩/٢ .

(٢) سورة يونس ٢٢/١٠ .

(٣) المثل السائر ١٧٨/٢ .

والالتفات هنا يظهر لنا المفارقة فى الخطاب بين حالى النعمة والنقمة ، ففى حال النعمة يكون الخطاب مباشراً ؛ إذ إن فيه إسعاداً للنفس ، وفى حال النقمة يكون الخطاب غير مباشر ، تخفيفاً عن نفوس السامعين من جهة ، وتحذيراً لهم مما يمكن أن يقع عليهم من ضرر من جهة أخرى . وهكذا يجب أن يكون التحذير والتقويم . ويقاس على هذا قوله تعالى : ﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ، وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون ﴾ [1] .

رابعا – الالتفات عن ضمير الغائب إلى المتكلم :

ويضرب له مثالاً بقوله تعالى : ﴿ ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها ، قالتا أتينا طائعين ، فقضاهن سبع سموات فى يومين ، وأوحى فى كل سماء أمرها ، وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً ، ذلك تقدير العزيز العليم ﴾ [2].

يقول ابن الأثير محللا الالتفات فى الآيات : « وهذا رجوع من الغيبة إلى خطاب النفس ، فإنه قال : " وزينا " بعد قوله : " ثم استوى " ، وقوله : "فقضاهن " ، و " أوحى " والفائدة فى ذلك أن طائفة من الناس غير المتشرعين يعتقدون أن النجوم ليست فى سماء الدنيا ، وأنها ليست حفظاً ولا رجوماً ، فلما صار الكلام إلى هاهنا ، عَدَلَ به عن خطاب الغائب إلى خطاب النفس ، لأنه مهم من مهمات الاعتقاد ، وفيه تكذيب للفرقة المكذبة المعتقدة بطلانه [3] » . وكأن الالتفات عن الغائب إلى الحاضر أو المتكلم يكون لتأكيد ما ينسبه المتكلم إلى نفسه من معنى ، وعلى هذا فالتعبير بضمير المتكلم أقوى من ضمير الغائب فيما يكون فيه شك من جانب السامع .

---

(١) سورة الأنبياء ٩٢/٢١ – ٩٣ .

(٢) سورة فصلت ١١/٤١ – ١٢ .

(٣) المثل السائر ١٧٣/٢ .

خامسا - الالتفات عن الغائب إلى المخاطب :

ومثاله عند ابن الأثير قوله تعالى : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، لقد جئتم شيئاً إدا ﴾ [١] يقول ابن الأثير محللاً الالتفات هنا : « وإنما قيل لقد جئتم ، وهو خطاب للحاضر بعد قوله : "وقالوا " وهو خطاب للغائب لفائدة حسنة ، وهى زيادة التسجيل عليهم بالجرأة على الله تعالى ، والتعرض لسخطه وتنبيه لهم على عظم ما قالوه ، وكأنه يخاطب قوماً حاضرين بين يديه منكراً عليهم، وموبخاً لهم [٢] » . وقد أصاب ابن الأثير فى تحليله ، ذلك أن أشد أنواع الذم والتوبيخ للإنسان ما كان فى حضرته ووجوده ، واستحضارهم من خلال ضمير المخاطب دليل على شدة غضب الله عليهم ، ومهانتهم عنده .

أما الالتفات عن زمن إلى زمن آخر فى الأفعال ، فقد أورد له ابن الأثير أربع صور ، وهى :

أولا - الالتفات عن الماضى إلىالمستقبل :

يذهب ابن الأثير إلى أنه ليس كل تحول عن الماضى إلى المستقبل يعد التفاتاً بالمفهوم الفنى ، ولذلك يرى أن عطف المستقبل على الماضى ينقسم إلى ضربين : « أحدهما - بلاغى ، وهو إخبار عن ماض بمستقبل .... ، والآخر - غير بلاغى ، وليس إخباراً بمستقبل عن ماض ، وإنما هو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماض ، ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض [٣] » . ويمثل للنوع الثانى بقوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ﴾ [٤] ، ويرى أنه عطف المستقبل على الماضى ؛ لأن كفرهم كان

---

(١) سورة مريم ١٩/ ٨٨ - ٨٩ .

(٢) المثل السائر ٢/١٧١ .

(٣) المثل السائر ٢/١٨١ .

(٤) سورة الحج ٢٢/٢٥ .

ووجد ، ولم يستجدوا بعده كفراً ثانياً ، وصدهم متجدد على الأيام لم يمض كونه ، وإنما هو مستمر يستأنف كل حين [١] ، فالفعل المضارع " ويصدون " لم يستخدم للدلالة على شيء وقع وانقضى أثره ، وإنما هو يدل على استمرار هذا الصد فى كل زمان إلى يوم القيامة ، ولذلك أخرج ابن الأثير هذا الضرب من الالتفات الفنى أو الأسلوبى .

وأما الضرب الأول الذى يكون عطف المستقبل فيه على الماضى بلاغياً، فإن فائدته عند ابن الأثير- أنه « يوضح الحال التى يقع فيها، ويستحضر تلك الصورة ، حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضى [٢] » . والاستحضار والتخيل يقعان فيها معاً، فالمستقبل أشد تخيلاً لاستحضار صورة الفعل، حتى كأن السامع ينظر إلى فاعلها فى حال وجود الفعل .

ويمثل ابن الأثير لهذا النوع بقوله تعالى : ﴿ والله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت ، فأحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور ﴾ [٣] ، ويرى أن قيمة الالتفات هنا تتمثل فى حكاية الحال التى تقع فيها إثارة الريح السُّحُب ، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة [٤] ؛ فالالتفات هنا يعنى الوقوف عند الحدث الدال عليه الفعل المستقبل أو المضارع وقفة تأمل وتدبر للمعانى ، وظلال المعانى التى يشير إليها الاستخدام .

---

(١) انظر : المثل السائر ١٨٤/٢ .

(٢) المثل السائر ١٨١/٢ .

(٣) سورة فاطر ٣٥ / ٩ .

(٤) انظر : المثل السائر ١٨١/٢ .

ويسوق ابن الأثير مثالاً آخر ؛ فقد ورد عن الزبير بن العوام - رضى الله عنه - أنه لقى عبيدة بن سعيد بن العاصى فى غزوة بدر وهو - أى ابن العاص - على فرس وعليه لأمَة كاملة لا يرى منها إلا عيناه ، وهو يقول: "أنا أبو ذات الكئوس " ، يقول الزبير: " وفى يدى عَنَزة أطعن بها فى عينه، فوقع ؛ وأطأ برجلى على خده ، حتى خرجت العنزة متعقفة " [١] . يقول ابن الأثير : ((فقوله " أطعن بها فى عينه فأطأ برجلى " معدول به عن لفظ الماضى إلى المستقبل ، ليمثل للسامع الصورة التى فعل فيها ما فعل من الإقدام والجراءة على مثل ذلك الفارس المستلئم [٢])) .

والالتفات هنا لا يمكن أن نقف به عند مجرد تمثيل الصورة للسامع واستحضارها ، وإنما هناك فائدة أخرى أكثر ثراء وهى مرتبطة بالمتكلم ، إنه شعور بالسعادة يتملك جوانج المتكلم لدوره البطولى فى الغزوة ، حتى إنه ليتمنى أن يعيش هذه اللحظات مدى حياته ، وكل إنسان يتمنى أن تدوم ساعات سعادته ، فالاستحضار هنا أكثر لصوقاً بالمتكلم منه بالسامع .

ثانيا - الالتفات عن المستقبل إلى الماضى :

يرى ابن الأثير أن الإخبار عن المستقبل بالماضى أبلغ وأوكد فى تحقيق الفعل وإيجاده ؛ لأن الفعل الماضى يعطى من المعنى أنه قد كان ووجد، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التى يستعظم وجودها ، ويمثل له ابن الأثير بقوله تعالى : ﴿ يوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض ﴾ [٣] ، ثم يقول : ((فإنه إنما قال " ففزع " بلفظ

---

(١) انظر : المثل السائر ٢/ ١٨٢ .

والّلأمة : الدرع ، والعنزة : نصف الرمح ، وفيها سنان كسنان الرمح، وملتوية .

(٢) المثل السائر ١٨٢/٢ .

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٨٧ .

الماضى بعد قوله : " ينفخ " وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزع ، وأنه كائن لا محالة ؛ لأن الفعل الماضى يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به [1])).

ويعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ويوم نسير الجبال، وترى الأرض بارزة، وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ﴾ [2] ، ويعقب قائلا: ((وإنما قيل : "وحشرناهم " ماضياً بعد " نسير " و " ترى " - وهما مستقبلان - للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز ، ليشاهدوا تلك الأحوال ، كأنه قال : وحضرناهم قبل ذلك ؛ لأن الحشر هو المهم ، لأن من الناس من ينكره كالفلاسفة وغيرهم ، ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضى [3])).

وإذاً فالالتفات أو الانتقال من المستقبل إلى الماضى ، يكون تأكيداً من جانب المتكلم فيما يمكن أن يشك السامع فى صدق حدوثه ، وقد يكون تثبيتاً لقلب السامع وطمأنينة له كما فى قوله تعالى : ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ [4].

ثالثاً - الالتفات عن المضارع (المستقبل) إلى الأمر :

ذهب ابن الأثير إلى أن المتكلم قد يخاطب سامعه بصيغة المستقبل قاصداً تعظيمه وإجلاله ، وقد يخاطبه بصيغة الأمر استهانة به ، وقلة عناية، يقول : ((فما جاء منه قوله تعالى : ﴿ يا هود ما جئتنا ببينة ، وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ، وما نحن لك بمؤمنين ، إن نقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء ، قال إنى أشهد الله واشهدوا أنى برىء مما تشركون ﴾ [5])).

---

(١) المثل السائر ١٨٥/٢ .

(٢) المثل السائر ١٨٦/٢

(٣) المثل السائر ١٨٦/٢ .

(٤) سورة المؤمنون ١/٢٣ .

(٥) سورة هود ١١/ ٥٣ - ٥٤ .

ويعلق ابن الأثير على الالتفات فى الآيات بقوله : ((فإنه إنما قال "أشهد الله واشهدوا " ولم يقل وأشهدكم ليكون موازياً لـه وبمعنـاه ، لأن إشهاده الله على البراءة من الشرك صحيح ثابت ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بهم ، ودلالة على قلة المبالاة بأمرهم ... كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه " اشهد على أنى أحبك " تهكماً به ، واستهانة بحاله [(١)])) .

ويبدو لنا أن هذا المعنى خاص بالفعل شهد ؛ إذ لم يورد ابن الأثير أمثلة إلا هذا المثال ، غير أن استعمال الأمر للتوبيخ أو الاستهانة بالمخاطب وارد فى اللغة ؛ إذ يمكنك أن تقول لمن يخلف الوعد أو النسّاءَة : " تذكر يوم الحفل ! " مثلاً .

رابعاً - الالتفات عن الفعل الماضى إلى الأمر :

يرى ابن الأثير أن الانتقال من الماضى إلى الأمر يكون تأكيداً لما أجرى عليه الأمر لمكان العناية بتحقيقه ، كقوله تعالى : ﴿ قل أمر ربى بالقسط ، وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين ﴾ [(٢)] . يقول ابن الأثير : ((وكان تقدير الكلام : أمر ربى بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد ، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده فى نفوسهم ، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عباده ، ثم أتبعها بالإخلاص الذى هو عمل القلب ؛ إذ عمل الجوارح لا يصح إلا بإخلاص النية [(٣)])) . فالأمر بالصلاة فى الآية جاء مباشراً لأهميتها ومكانتها عند الآمر بها سبحانه .

* * *

---

(١) المثل السائر ١٨٠/٢ .

(٢) سورة الأعراف ٢٩/٧ .

(٣) المثل السائر ١٨٠/٢ .

ويدخل فى دراسة الالتفات حديث الإنسان عن نفسه باستخدام ضمير المُخَاطَب ، وهو ما يعرف بالتجريد ، ولافرق بينه وبين الالتفات عن ضمير المتكلم إلى المُخَاطَب - وهو أحد أشكال الالتفات - أن المتكلم هنا لا يستخدم ضمير المتكلم ثم ينتقل منه إلى المُخَاطَب ، وإنما يكون كلامه كله باستخدام ضمير المُخَاطَب .

ويعد التجريد من اللفتات الطيبة للدراسات البلاغية القديمة ، وقد أسهم العلماء القدماء بحديثهم عن التجريد إسهاماً كبيراً فى مجال الدراسات الأسلوبية الحديثة . ويعرفه ابن الأثير بأنه « إخلاص الخطاب لغيرك ، وأنت تريد به نفسك ، لا المخاطب نفسه ، لأن أصله فى وضع اللغة من " جردت السيف " إذا نزعته من غمده ، و " جردت فلاناً " إذا نزعت ثيابه [١] » .

والتحول من الحديث عن النفس إلى الحديث عن الغير مع إجراء الكلام على المتكلم وصرفه إليه ، له فوائد ؛ إذ لا يمكن أن يكون انتقالاً بلا مسوغ ، وهذه الفوائد تجتمع فى فائدتين عند ابن الأثير : « فالأولى - طلب التوسع فى الكلام ، فإنه إذا كان ظاهره خطاباً لغيرك ، وباطنه خطاباً لنفسك ، فإن ذلك من باب التوسع ، وأظن أنه شىء اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات . والفائدة الثانية وهى الأبلغ ؛ وذاك أنه يتمكن المخاطب من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه ، إذ يكون مخاطباً بها غيره، ليكون أعذر وأبرأ من العهدة فيما قبوله ، غير محجور عليه [٢] » .

والفائدة الأولى التى ذكرها ابن الأثير لا تقدم رؤية فى مجال الدراسات الأسلوبية ؛ إذ إنها من باب ما تقتضيه القسمة العقلية ، فإذا كان للمتكلم أن

---

(١) المثل السائر ١٥٩/٢ .

(٢) المثل السائر ١٦٠/٢ .

يعبر عن نفسه بطريقتين : طريقة مباشرة باستخدام ضمير المتكلم ، وطريقة غير مباشرة باستعمال ضمير المخاطب ، فذلك توسع فى استخدام اللغة من جانب المتكلمين ، خاصة إذا كان أبناء اللغات الأخرى لا يملكون من وسائل التعبير عن النفس إلا استخدام ضمائر المتكلمين .

غير أن البحث عن أسباب إيثار المتكلم الحديث عن نفسه باستخدام صيغة الغائب أو المخاطب ، يمكن أن يوقف الأسلوبى على أسرار وخبايا. ولذلك ذهب ابن الأثير إلى أن الفائدة الثانية ، وهى الأقرب إلى الدرس الأسلوبى ، هى الأبلغ لأنها تقوم على تحليل هذا النوع من الاستخدام ، وإن كان ابن الأثير قد حدد سلفاً أسباب الاستخدام ، فهى تبيح للمتكلم أن يتحدث عن نفسه مادحاً ، وأن يصف نفسه بما يشاء من حَسَنِ الأخلاق ، وجميل الشمائل متجنباً بذلك ما يمكن أن يوجه إليه من نقد ، أو وصم بالغرور ، والإعجاب بالنفس .

وقد قسم ابن الأثير التجريد قسمين : أحدهما – تجريد محض ، والآخر – تجريد غير محض . والتجريد المحض عند ابن الأثير أن يأتى المتكلم بكلام هو خطاب لغيره ، وهو يريد به نفسه ، وأما القسم الآخر ، وهو التجريد غير المحض ، فهو أن يخاطب المتكلم نفسه . ويشير ابن الأثير إلى الفرق بين القسمين فيقول : « وبين هذا القسم – يقصد الثانى – والذى قبله فرق ظاهر ، وذاك أولى بأن يسمى تجريداً ؛ لأن التجريد لائق به ، وهذا – يقصد التجريد غير المحض – هو نصف تجريد ؛ لأنك لم تجرد به عن نفسك شيئاً ، وإنما خاطبت نفسك بنفسك ، كأنك فصلتها عنك وهى منك [١] » .

وقد اعترض الدكتور عبد القادر حسين على ما سماه ابن الأثير بنصف التجريد قائلاً : « أما القسم الثانى فهو التجريد غير المحض ، وهو خطاب

---

(١) المثل السائر ١٦٣/٢ .

لنفسك لا لغيرك ، وهذا عند ابن الأثير هو نصف التجريد ولا ندرى ما الذى منعه من ذكر بقية الأقسام من ربع التجريد ، وثمنه وعشره إلى ما شاء الله وما لم يشأ [١])) .

وفى رأينا أنه يجب الوقوف على ما سماه ابن الأثير بالتجريد المحض فى هذا الباب ؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين القسمين اللذين أشار إليهما ابن الأثير . ولذا يجب تحديد المصطلح والوقوف به على معنى واضح ، والقسم الثانى الذى ذكره ابن الأثير يمكن إدخاله فى باب الاستعارة . ومما أورده ابن الأثير استشهاداً على القسم الثانى قول عمرو بن الإطنابة :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ جَشَأَتْ وَجَاشَتْ   رُوَيْدَكِ تُحْمَدِى أَوْ تَسْتَرِيحِى

يمكن اعتباره استعارة ، فالشاعر يجعل من نفسه إنساناً يخاطبه، ويأمره بالصبر فى ساحة الوغى؛ فإما نصر يستوجب الثناء عليه، وإما شهادة تريحه.

وقد أشار ابن الأثير إلى أن أبا على الفارسى ، فيما رواه عنه ابن جنى [٢] قال بهذا النوع الثانى فى أثناء حديثه عن التجريد ، وذهب إلى أنه أصاب فيه، غير أن أبا على لم يقف بالتجريد عند هذا النوع ، وإنما ذكر نوعاً آخر ، وهو قولهم : ((لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد ، ولئن سألته لتسألن منه البحر " ذاهباً – أعنى أبا على – إلى أنهم يقصدون هو عينه " الأسد " ، وهو عينه البحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، أو متميزا منه . وحجة الفارسى فى ذلك أن العرب تعتقد أن فى الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله ، فتخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو عينه [٣])) .

---

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٣٤ .

(٢) انظر : الخصائص ٤٧٣/٢ – ٤٧٤ .

(٣) المثل السائر ١٦٤/٢ .

وقد فند ابن الأثير رأى أبى على الفارسى من جهتين : الأولى - أن قولهم " لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد ، ولئن سألته لتسألن منه البحر " يعد تشبيهاً مضمر الأداة ؛ إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه . والثانية - أن القول باعتقاد العرب أن فى الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله، وإخراجها ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره وهو هو، ينتقض بقولنا : " لئن رأيت الأسد لترين منه هضبة ، ولئن لقيته لتلقين منه الموت ، يقول ابن الأثير : « فإن الصورة التى أوردها فى الإنسان ، وزعم أن العرب تعتقد أن ذلك معنى كامن فيه ، قد أوردنا مثلها فى الأسد ، فتخصيصه ذلك بالإنسان باطل ، وكلا الصورتين ليس بتجريد ، وإنما هو تشبيه مضمر الأداة [1] » .

وقد أخذ الدكتور عبد القادر حسين على ابن الأثير نقده أبا على الفارسى فيما ذهب إليه من آراء متعلقة بالتجريد ، يقول : « والحقيقة أن ما ذكره ابن الأثير فى نقده للتجريد عند الفارسى فيه من التشدق بالألفاظ والتسكع على أبواب المعانى ، الكثير من غير طائل ، الأمر الذى لا يحتمله الفن البلاغى [2] » .

وكلام الدكتور عبد القادر حسين لا يثبت على المحك ؛ إذ إنه يحتمل شيئاً غير قليل من التعسف ، وإذا كان الفن البلاغى لا يحتمل نقد ابن الأثير لأبى على الفارسى ، فهل يحتمل هذا الفن رأى ابى على فى التجريد ، وما ذهب إليه من أن العرب تعتقد أن فى الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ، وأنها تخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو عينه؟! .

---

(١) المثل السائر ١٦٥/٢ .

(٢) أثر النحاة فى البحث البلاغى ٣٣٤ .

أما القسم الأول وهو التجريد المحض الذى أشار إليه ابن الأثير ، فهو الذى يمكن أن يعتد به فى الدرس الأسلوبى ، ومثل له ابن الأثير بما قاله "الحيص بيص " فى مطلع قصيدته :

إلامَ يَرَاكَ الْمَجْدُ فِى زِىٍّ شَاعِرٍ ... وَقَدْ نَحَلَتْ شَوْقًا فُرُوعُ الْمَنَابِرِ

كَتَمْتَ بِعَيْبِ الشِّعْرِ حِلْمًا وَحِكْمَةً ... بِبَعْضِهِمَا يَنْقَادُ صَعْبُ الْمَفَاخِرِ

أَمَا وَأَبِيكَ الْخَيْرِ إِنَّكَ فَارِسُ الْـ ... مَقَالِ وَمُحْيِى الدَّارِسَاتِ الْغَوَابِرِ

وَإِنَّكَ أَعْيَيْتَ الْمَسَامِعَ وَالنُّهى ... بِقَوْلِكَ عَمَّا فِى بُطُونِ الدفَاتِرِ

وعلق قائلاً : « فهذا من محاسن التجريد ؛ ألا ترى أنه أجرى الخطاب على غيره ، وهو يريد نفسه ، كى يتمكن من ذكر ما ذكره من الصفات الفائقة ، وعدّ ما عدّه من الفضائل التائهة (١) » .

وما ذهب إليه ابن الأثير يقترب من التحليل الفنى ؛ إذ لو خاطب الشاعر نفسه مباشرة بهذه الأوصاف ، لكان ذلك مذموماً عند القارئ . ويمكن أن نضيف إلى هذا ، أن الشاعر أراد ألا تكون أوصافه على لسانه هو وحده ، بل على كل لسان ، ذلك أن من يقرأ هذه الأبيات يكون هو المُخَاطِب، والشاعر مُخَاطَبًا فتجرى عليه – على الشاعر – الأوصاف مباشرة . ويمكن كذلك أن يكون الشاعر قد رأى أن الناس يقرون هذه الصفات فيه فيخاطبونه بها ، ويكون هو نفسه لسانهم فى مخاطبة نفسه بها .

وقد عرض ابن الأثير للتجريد الذى يكون غرض المتكلم منه التوسع فى الكلام خالطاً التجريد بالالتفات ، فهو يقول : « وأما ما قصد به التوسع خاصة فكقول الصِّمَّة بن عبد الله من شعراء الحماسة :

حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ ... مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا ، وَشِعْبَا كُمَا مَعَا

---

(١) المثل السائر ٢/ ١٦١ .

فَمَا حَسَنٌ أَنْ تَأْتِيَ الأَمْرَ طَائِعًا وَتَجْزَعَ أَنْ دَاعِي الصَّبَابَةِ أَسْمَعَا[١]

وقد ورد بعد هذين البيتين ما يدل على أن المراد بالتجريد فيهما التوسع ؛ لأنه قال :

وَأَذْكُرُ أَيَّامَ الْحِمَى ثُمَّ أَنْثَنِي عَلَى كَبِدِي مِنْ خَشْيَةٍ أَنْ تَصَدَّعَا
بِنَفْسِيَ تِلْكَ الأَرْضَ مَا أَطْيَبَ الرُّبَا وَمَا أَحْسَنَ المُصْطَافَ وَالْمُتَرَبَّعَا[٢]

ثم يعلق ابن الأثير قائلاً : « فانتقل من الخطاب التجريدى إلى خطاب النفس ، ولو استمر على الحالة الأولى لما قضى عليه بالتوسع ، وإن كان يقضى عليه بالتجريد البليغ الذى هو الطرف الآخر ، ويتأول بأن غرضه من خطاب غيره أن ينفى عن نفسه سمعة الهوى ، ومعرة العشق ؛ لما فيه من الشهرة والغضاضة ، لكن قد زال هذا التأويل بانتقاله عن التجريد أولاً إلى خطاب النفس [٣] » .

وهذه الأبيات التى أوردها ابن الأثير يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الالتفات ، فقد التفت الشاعر عن المخاطب – وإن كان المخاطب هنا هو نفسه– إلى الحديث عن النفس باستخدام ضمير المتكلم ، ويجب حينئذ تحليل هذا الالتفات تحليلاً فنياً ، فالاختلاف بين الاستخدامين يعكس لنا المفارقة النفسية ، أو الاضطراب النفسى الذى يتملك الشاعر . إنه ينفى عن نفسه سمعة الهوى، والوقوع أسيراً فى شباك العشق ؛ تمهيداً لما يأتى ذكره من حنين وشوق إلى الأرض التى نشأ بها ، ولذلك لم ينسب الكلام إلى نفسه مباشرة ، وهو ينفى عن نفسه مَعَرّة العشق ، ونسبه إليها وهو يذكر حنينه إلى أرضه ، طيبة الربا والمصطاف والمتربع .

---

(١) ديوان الحماسة ، شرح التبريزى ٦٠/٢ . وفى الديوان حننت بدلا من خننت .

(٢) ديوان الحماسة ، شرح التبريزى ٦٠/٢ .

(٣) المثل السائر ١٦٢/٢ .

وأورد ابن الأثير بيتين للمتنبى ، يرى أن التجريد فيهما من باب التوسع، وهما قوله :

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا ولاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ

وَاجْزِ الأَمِيرَ الَّذِى نُعْمَاهُ فَاجِئَةٌ بِغَيْرِ قَوْلٍ وَنُعْمَى الْقَوْمِ أَقْوَالُ [١]

وعقب قائلاً : « وليس فى التجريد المذكور فى هذين البيتين ما يدل على وصف النفس ، ولا على تزكيتها بالمديح ، كما ورد فى الأبيات الرائية المتقدم ذكرها ، وإنما هو توسيع لاغير [٢] ». والمتنبى فى هذين البيتين يشير إلى سوء حاله ، وفقره ، وقلة ماله . وخطابه غيره ، بهذه الأوصاف ، وهو يقصد نفسه ، يمثل أو يعكس رغبة خفية فى سلخ هذا الإنسان الفقير المعدم عن نفسه الغنية بشاعريتها .

* * *

هذا ، وقد يأتى التركيب اللغوى ملتزماً بالترتيب النمطى أو المعيارى ، ولكن يُعتَرَضُ بين وحداته بمعترضات تضيف إليه شحنات معنوية وعاطفية. والاعتراض عند ابن الأثير هو « كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لو سقط لبقى الأول على حاله [٣] » ، وقد سماه ابن رشيق الالتفات ، فهو يقول عن الاعتراض تحت عنوان - باب الالتفات - « وهو الاعتراض عند قوم ، وسماه آخرون الاستدراك ، حكاه قدامة ، وسبيله أن يكون الشاعر آخذاً فى معنى ثم يعرض له غيره ، فيعدل عن الأول إلى الثانى به ، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل فى شيء مما يشد الأول [٤] ».

---

(١) من قصيدة فى مدح أبى شجاع فاتك المعروف بالمجنون ، وهذان البيتان مطلع القصيدة .
انظر : ديوان المتنبى ٤٨٦ . والإسعاد : الإعانة .

(٢) المثل السائر ١٦٢/٢ - ١٦٣ ،والمقصود بالأبيات الرائية هى أبيات " الحيص بيص " التى سبق أن أشرنا إليها .

(٣) المثل السائر ٤٠/٣ .

(٤) العمدة ٤٥/٢ .

وتعريف ابن الأثير للاعتراض ، يمكن الأخذ به من وجهة نظر النحاة الذين يعنون بسلامة التراكيب وصحتها ، ووقوعها على دلالات معينة يقف عليها السامع أو القارئ ؛ فإسقاط بعض الكلام منه ، وإن لم يؤثر فى الغرض الذى يؤديه الكلام ، يؤثر فى المعنى . لذلك فإن الألفاظ أو الجملة التى تكون معترضة ، يجب أن تكون خيوطاً فى النسيج اللغوى للتراكيب؛ فالجمل المعترضة لا تنسج على منوال غير الذى ينسج عليه الكلام ، وإنما الكلام كله يمثل شحنة عقلية صبت فى قالب لغوى واحد .

ولذلك لا يمكن أن يبقى الكلام على حاله مع إسقاط الاعتراض . ولنا أن نتخيل معانى التراكيب الآتية قبل إسقاط الاعتراض وبعده ، والتراكيب هى: محمد – والله – ناجح ، ومحمد – سبحان الله – ناجح ، ومحمد – وهو المهمل – ناجح ، ومحمد – حفظه الله – ناجح ؛ أو بين هذه التراكيب : زيد– والله – القاتل ، وزيد – والله أعلم – القاتل ، وزيد – لعنه الله– القاتل ، وزيد – كان الله معه – القاتل .

وقد أشار ابن الأثير إلى أن هناك فرقاً بين النظرة النحوية للاعتراض والنظرة البلاغية يقول : « وليس المراد ها هنا من الاعتراض إلا ما يفرق به بين الجيد والردىء ، لا ما يعلم به الجائز وغير الجائز [١] » . وذهب إلى أن الجائز من الاعتراض وغير الجائز يؤخذ من كتب العربية ، وهى الكتب الخاصة بموضوعات النحو وأبوابه .

ذهب ابن الأثير إلى أن الاعتراض فى الكلام ينقسم قسمين: أحدهما – لا يأتى فى الكلام إلا لفائدة ، و هو جار مجرى التوكيد ، والآخر– يأتى فى الكلام لغير فائدة ، وهو نوعان: أحدهما– أن يكون دخوله فى الكلام

---

(١) المثل السائر ٤١/٣ .

كخروجه منه، والآخر- هو ما يؤثر في تأليف الكلام نقصاً ، وفي معناه فساداً (١) .

وقد ذهب ابن فارس إلى أن الاعتراض لا يكون إلا لفائدة ، يقول : « ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام آخر ، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً (٢) » .

أما الاعتراض الذى لا يأتى إلا لفائدة عند ابن الأثير فيكون ، وذلك من خلال الأمثلة التى ساقها ابن الأثير ، في الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، وجملة القسم وجملة الشرط . ونعرض لهذه الأمثلة وآراء ابن الأثير فيها :

أولا - الاعتراض بين عناصر الجملة الفعلية :

١ - الاعتراض بين الفعل والمفعول من ناحية والفاعل في الجملة الفعلية:

يقول ابن الأثير : « ومما ورد من ذلك شعراً قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي- وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي(٣)

يحلل ابن الأثير الاعتراض بقوله : « تقديره كفاني قليل من المال ، فاعترض بين الفعل والفاعل بقوله: " ولم أطلب "، وفائدته تحقير المعيشة، وأنها تحصيل بغير طلب وعناء، وإنما الذى يحتاج إلى الطلب هو المجد المؤثل (٤) » . والاعتراض هنا بقوله : " ولم أطلب " يدل على أن الشاعر يمتلك من المال ما يكفيه في حياته دون عمل أو سعى ، فليست هناك

---

(١) انظر : المثل السائر ٤١/٣ .

(٢) الصاحبي ٤١٤ .

(٣) من قصيدة مطلعها :

أَلاَ عِمْ صَبَاحَاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى العُصُرِ الخَالِي .

ديوان امرئ القيس ٣٩ . وقد ورد البيت الأول " فلو " بدلاً من " ولو " والمؤثل : الأصيل .

(٤) المثل السائر ٤٣/٣ - ٤٤ .

ضرورة تدعوه إلى العمل والسعى إلا المجد المؤثل ، فالاعتراض هنا لا يعنى تحقير المعيشة بقدر ما يشير إلى العزيمة القوية، والهمة الصادقة من جانب الشاعر فى تحقيق المجد .

٢ - الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما مفعولان :

يعرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ ويجعلون لله البنات - سبحانه - ولهم ما يشتهون ﴾ [(١)] ، ويقول : ((وتقديره : ويجعلون لله البنات وهو منزه عن ذلك ، ولهم ما يشتهون)). ويشير الاعتراض كذلك إلى فداحة الجرم الذى ارتكبه هؤلاء المدعون .

ويعرض ابن الأثير لقول جرير :

وَلَقَدْ أَرَانِى - وَالْجَدِيْدُ إِلَى بِلَى فِى مَوْكِبٍ طُرُفِ الْحَدِيثِ كِرَامِ [(٢)]

ويقول محللاً الاعتراض : ((تقديره فى موكب طرف الحديث ، فاعترض بين المفعولين ، وإنما جاء بهذا الاعتراض تعزيا عما مضى من اللذة وذلك النعيم الذى فاز به من عِشْرَة أولئك الأحباب ، فكأنه قال : ولقد أعهدنى فى كذا وكذا من اللذة وذلك قد مضى وسلف وبلى جديده ، وكذلك كل جديد فإنه إلى بلى [(٣)])) .

---

(١) سورة النحل ٥٧/١٦ .

(٢) من قصيدة يجيب فيها الفرزدق ، مطلعها :

سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

شرح ديوان جرير ٤١٧ .

والبيت فى الديوان : وَلَقَدْ أَرَانِى - وَالجَدِيْدُ إِلَى بِلَى فِى فِتْيَةٍ طُرُفِ الحَدِيْثِ كِرَامِ

(٣) المثل السائر ٤٤/٣ .

ثانيا - الاعتراض بين عناصر الجملة الاسمية :

لم يورد ابن الأثير أمثلة ، كان الاعتراض فيها بين المبتدأ والخبر، وإنما أورد مثالين لجملتين اسميتين منسوختين بإن ، وقعت إحداهما بعد لو الشرطية ، وكان الاعتراض فيهما بين اسم إن وخبرها .

عرض ابن الأثير لقول كثير عزة :

لَوَ انَّ الْبَاخِلِينَ – وَأَنْتِ مِنْهُمْ رَأَوْكِ تَعَلَّمُوا مِنْكِ الْمِطَالاَ [١]

ثم قال : « فقوله : " وأنت منهم " من محمود الاعتراض ونادره ، وفائدته هاهنا التصريح بما هو المراد ، وتقدير هذا الكلام قبل الاعتراض : لو أن الباخلين رأوك ، فاعترض بين اسم إن وهو الباخلين وبين خبرها وهو رأوك بالمبتدأ والخبر الذى هو : وأنتِ منهم [٢] » . وقد أورد أبو هلال العسكرى هذا البيت فى باب الاعتراض دون تعقيب عليه [٣] ، واستشهد به ابن رشيق على ما سماه بالالتفات [٤] .

وهذا الاعتراض الذى ذهب ابن الأثير إلى أنه من محمود الاعتراض ونادره سلب البيت كثيرا من قيمته الفنية – فى رأينا – وذلك لسببين : أولهما– أن الاعتراض هنا ذهب بقيمة الخبر ، وهو قوله : " رأوك .... " ، والآخر – أنه – أى الشاعر – لو قال تلميحاً لو أن الباخلين رأوك تعلموا منك المطالا ، لكان الكلام أكثر طرافة وإثارة لخيال السامع أو القارئ ، وأقوى فى الدلالة على مقصوده .

وأما المثال الآخر فهو قول أبى تمام :

---

(١) ورد هذا البيت منفرداً بالديوان ، انظر : ديوان كثير عزة ١٥٨ .

(٢) المثل السائر ٤٥/٣ .

(٣) الصناعتين ٤٤١ .

(٤) العمدة ٤٥/٢ .

وَإِنَّ الْغِنَى لِي- إِنْ لَحَظْتَ مَطَالِبِي
مِنَ الشِّعْرِ- إِلاَّ فِي مَدِيْحِكَ-أَطْوَعُ[(١)]

يقول ابن الأثير : ((وهذا البيت فيه اعتراضـان : الأول - بين اسم إن وخبرها ، تقديره " وإن الغنى أطوع لي من الشعر"، فاعترض بين الاسم والخبر بقوله : " إن لحظت مطالبي " . أما الاعتراض الثاني فقوله : " إلا في مديحك " فجاء بالجملة الاستثنائية مقدمة ، وموضعها التأخير ، فاعترض بها بين الجملة التي هي خبر إن ، وتقدير البيت بجملته " إن الغنى أطوع من الشعر إن لحظت مطالبي إلا في مديحك"، وفائدة قوله إلا في مديحك ، من الاعتراض الذي اكتسب به الكلام رقة وفائدة حسنة ، والمراد به وصف جود الممدوح بالإسراع ، ووصف خاطر شعره بالإسراع إذا كان في مدحه خاصة دون غيره ، فهذا الاعتراض يتضمن مدح الممدوح والمادح معاً ، وهو من محاسن ما يجيء في هذا الموضع [(٢)])) .

وعلى الرغم مما يشتمل عليه البيت من معان لطيفة ، فإن الاعتراضين اللذين أشار إليهما ابن الأثير قبحا هذه المعاني ، وهذا البيت أولى بأن يضم إلى الأبيات التي ذكرها ابن الأثير في المعاظلة المعنوية ؛ إذ إن معناه لا يكاد يفهم ، وهو على هذا النحو من التأليف .

---

(١) من قصيدة يمدح فيها ابا سعيد محمد بن يوسف الثغرى ، مطلعها :

أَمَا إِنَّهُ لَوْلاَ الخَلِيطُ المُوَدِّعُ وَرَبْعٌ عَفَا مِنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعُ

الخليط : السكان المخالطون بعضهم بعضاً ، المودع : هنا المرتحل ، عفا : زالت معالمه .

شرح ديوان أبي تمام ٣٠١ .

المعنى : إن الغنى أطوع لي من الشعر ، إلا الشعر الذي أقوله في مديحك ، فإنه لا يتقدمه شيء في الطاعة لي .

(٢) المثل السائر ٤٦/٣ .

ثالثاً - الاعتراض بين عناصر الجملة الشرطية :

أورد ابن الأثير عدداً من الأمثلة من القرآن الكريم والشعر العربى لجمل شرطية اعترض بين عناصرها ، فمن أمثلة القرآن الكريم يورد قوله تعالى : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية - والله أعلم بما ينزل - قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ [١] . ثم يحلله قائلاً : « فهذا الاعتراض بين إذا وجوابها، لأن تقدير الكلام : " وإذا بدلنا آية مكان آية قالوا إنما أنت مفتر فاعترض بينهما بقوله تعالى : ﴿ والله أعلم بما ينزل ﴾ وهو مبتدأ وخبر ، وفائدته إعلام القائلين أن ذلك من الله وليس منه ، وأنه أعلم بذلك منهم [٢] ». وهذا الاعتراض فيه إشارة إلى قصور آلتهم عن الوقوف على أسرار ما ينزل الله سبحانه ، وقد كان هذا الاعتراض ترشيحاً للحكم الإلهى الذى ذيلت به الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ .

ويورد ابن الأثير من الأمثلة الشعرية قول سَوَّار بن المُضَرّب السَّعْدِي:

فَلَو سَأَلَتْ سَرَاةَ الْحَيِّ سَلْمَى ... عَلَى أَنْ قَدْ تَلَوَّنَ بِى زَمَانِي

لَخَبَّرَهَا ذَوُو أَحْسَابِ قَوْمِي ... وَأَعْدَائِي ، فَكُلٌّ قَدْ بَلاَنِي[٣]

ويعلق قائلاً : « وهذا اعتراض بين لو وجوابها ، وهو من فائق الاعتراض ونادره ، وتقديره : فلو سألت سراة الحى سلمى لخبرها ذوو أحساب قومى وأعدائى ، وفائدة " على أن قد تلون بى زمانى " أى أنهم

---

(١) سورة النحل ١٦/١٠١ .

(٢) المثل السائر ٣/٤٣ .

(٣) ديوان الحماسة ١/٣٤ .

وسراة الحى : كرامه وأشرافه ، وتَلَوُّن الزمان : تصاريفه ، والأحساب : جمع حسب وهو ما يعد ويحسب عند التفاخر ، ومعنى قد بلانى يعنى أن كل أحد يشهد له بالفضل وحسن الصنيع ، لا فرق بين عدو وغيره .

يخبرون عنى على تلون الزمان ، يريد تنقل حالاته من خير وشر ، وليس من عجمه الزمان ، وأبان عن جوهره ، كغيره ممن لم يعجمه ولا أبان عنه [١] » .

والاعتراض الذى ذكره ابن الأثير فى البيتين السابقين فيه إشارة إلى "أصالة معدن الشاعر ؛ تلك الأصالة التى يشهد بها أصدقاؤه من السادة ، وأعداؤه على حد سواء ، ولولا هذا الاعتراض ، لأمكن أن يقال : إن الشاعر قد يكون سلوكه محموداً فى حال دون حال ، فى الخير دون الشر مثلاً ، لكن هذا الاعتراض أزال هذا التوهم ، ودل على حسن بلائه فى كل الأحوال .

رابعاً – الاعتراض بين عناصر جملة القسم :

عرض ابن الأثير لقوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، إنه لقرآن كريم ﴾ [٢] ، وذهب إلى أن الاعتراض وقع بين القسم وهو قوله : " فلا أقسم بمواقع النجوم " وجوابه الذى هو : " إنه لقرآن كريم " ويذكر أن فى هذا الاعتراض نفسه اعتراضاً آخر بين الموصوف "قسم" وصفته " عظيم " وهو قوله "تعلمون"، ويرى ابن الأثير أن « فائدة هذا الاعتراض بين القسم وجوابه إنما هى تعظيم شأن المقسم به فى نفس السامع؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : " لو تعلمون " اعتراضاً بين الصفة والموصوف ، وذلك الأمر بحيث لو علم وفى حقه من التعظيم [٣] » .

أما القسم الآخر من قسمى الاعتراض عند ابن الأثير ، فهو ما يأتى لغير فائدة ، وهو ضربان : الأول – يكون دخوله فى الكلام كخروجه منه ، ولا يكتسب به قبحاً ولا حسناً ، ويكاد يقتصر هذا الضرب على صيغة " لا أبا

---

(١) المثل السائر ٤٥/٣ .

(٢) سورة الواقعة ٥٦ / ٧٥ – ٧٦ .

٣) المثل السائر ٤٢/٣ .

لك" ، فكل الأمثلة التى أوردها ابن الأثير لهذا الضرب ، كان الاعتراض فيها بهذه الصيغة ، ويمثل ابن الأثير لهذا النوع بقول زهير [١] :

سَئِمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ

ثَمَانِينَ حَوْلاً – لاَ أَبَالَكَ – يَسْأَمِ [٢]

فالاعتراض فى البيت لم يضف إلى المعنى ، ولو حذف ما أثر حذفه فى المعنى .

غير أن ابن الأثير يشير فى لمحة فنية إلى أن هذه الصيغة اعترض بها في كلام ، فكان لها فائدة يقول : « وقد وردت هذه اللفظة وهى " لا أبا لك " فى موضع آخر ، فكان للاعتراض بها فائدة حسنة ، كقول أبى همام :

عِتَابكِ عَنِّى – لا أَبَالكِ – وَاقْصِدِى

فإنه لما كره عتابها ، اعترض بين الأمر والمعطوف عليه بهذه اللفظة على طريق الذم [٣] ». فالشاعر يدعو محبوبته أن تقصد فى عتابها عليه ولومها وشدتها معه ، وقد جاء الاعتراض الدعائى موظفاً لبيان ضيق الشاعر وسأمه مما توجهه إليه محبوبته .

أما الضرب الثانى فى هذا القسم فهو الذى يؤثر فى الكلام نقصاً وفى المعنى فساداً ، ويمثل له بقول الشاعر :

فَقَدْ وَالشَّكُّ بَيَّنَ لِى عَنَاءٌ   بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

---

(١) المثل السائر ٤٧/٣ .

(٢) من معلقته التى مطلعها :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ ، لَمْ تَكَلَّمِ   بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ ، فَالْمُتَثَلَّمِ ؟

انظر : شرح القصائد العشر ١٩٧ .

(٣) المثل السائر ٤٧/٣ .

يقول ابن الأثير: « فإن في هذا البيت من رديء الاعتراض ما أذكره لك ، وهو الفصل بين قد والفعل الذى هو بَيَّنَ ، وذلك قبيح لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الأفعال ؛ ألا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه ، ولذلك أدخلت عليه اللام المراد بها توكيد الفعل كقوله تعالى : ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك ﴾ (١) ، وقد فصل فى هذا البيت أيضاً بين المبتدأ الذى هو الشك وبين الخبر الذى هو عناء بقوله : " بَيَّنَ لى " ، وفصل بين الفعل الذى هو " بَيَّنَ " وبين فاعله الذى هو " صُرَد " بخبر المبتدأ الذى هو عناء ، فجاء معنى البيت كما تراه ، كأنه صورة مشوهة ، قد نقلت أعضاؤها بعضها إلى مكان بعض (٢) » .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن هذه الاعتراضات التى تؤدى إلى فساد المعنى ، يعاب عليها الناثر أكثر من الناظم ؛ « ذلك أن الناظم مضطر إلى إقامة ميزان الشعر ، وربما كان مجال الكلام عليه ضيقاً فيلقيه طلب الوزن فى مثل هذه الورطات ، وأما الناثر فلا يضطر إلى إقامة الميزان الشعرى ، بل يكون مجال الكلام عليه واسعاً ، ولهذا إذا اعترض فى كلامه اعتراضاً يفسده ، توجه عليه الإنكار ، وحق عليه الذم (٣) » .

* * *

وإذا كان الاعتراض زيادة فى الكلام من غير تكرار للوحدات ، فإن هذه الزيادة يمكن أن تتحقق فى صورة أخرى ، وهى تكرار الوحدات اللغوية تكريراً قد يلعب دوراً فى فنية التركيب ، وقد يكون مجرد زوائد لا قيمة لها.

---

(١) سورة الزمر ٦٥/٣٩ .

(٢) المثل السائر ٤٨/٣ .

(٣) المثل السائر ٤٩/٣ .

وقد تناول ابن الأثير موضوع التكرير بالدراسة ؛ وعلى الرغم من أنه لم يكن هو أول من قام بدراسة هذه الظاهرة ، فقد انفرد ببحثه إياها بحثاً مستفيضاً ، حيث قسمه أقساماً ، وقسم أقسامه ضروباً ، وضروبه فروعاً وهو في كل هذا مفيد – لاشك – من آراء سابقيه من العلماء .

أما الدراسات التي سبقت ابن الأثير ، فيكاد أصحابها يتفقون على أن التكرار يعد من سنن العرب في كلامهم ؛ ولذا ورد في القرآن الكريم ، وهم إنما يكررون إظهاراً للتوكيد والعناية بالأمر ، يقول ابن فارس : « ومن سنن العرب التكرير والإعادة إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر [(١)] » ، وقد تبعه في ذلك الثعالبي حيث يقول عن التكرار أو الإعادة : « هي من سنن العرب في إظهار العناية بالأمر [(٢)] » . غير أننا لا نعدم عند ابن رشيق في كتابه "العمدة " محاولات فنية في دراسة التكرار ؛ فقد ذهب إلى أن للتكرار مواضع يحسن فيها ، ومواضع يقبح فيها ، ذاهباً إلى أن هناك أغراضاً أخرى يؤديها التكرار ، منها : التشوق والاستعذاب ، وتعظيم المحكي عنه وما إلى ذلك [(٣)].

أما ابن الأثير فقد ذهب إلى أن التكرار هو دلالة اللفظ على المعنى مردداً ، وقد حاول التفرقة بينه وبين الإطناب من جهة ، وبينه وبين التطويل من جهة أخرى ، ذاهباً إلى أن التكرار المفيد ، وهو أحد قسمي التكرار عنده من حيث الإفادة ، جزء من الإطناب . والتكرار غير المفيد ، وهو القسم الآخر، جزء من التطويل ، ولذلك فإن : « كل تكرير يأتي لفائدة فهو إطناب، وليس كل إطناب تكريراً يأتي لفائدة ... وكل تكرير يأتي لغير فائدة تطويل ،

---

(١) الصاحبي ٣٤١ .

(٢) فقه اللغة وأسرار العربية ٢٤٩ .

(٣) انظر : العمدة ٢/٧٣ – ٧٤ .

وليس كل تطويل تكريراً يأتى لغير فائدة [١] » . فالعلاقة بين التكرار والإطناب أو التطويل هى علاقة الجزء بالكل ، أو الخاص بالعام ، أو علاقة النوع بالجنس.

وقد قسم ابن الأثير التكرار قسمين : الأول - يكون فى اللفظ والمعنى، وقد جعل ابن رشيق هذا القسم هو الخذلان بعينه [٢] ، والآخر - فى المعنى دون اللفظ ، ومَثَّل للأول بقولك لمن تستدعيه : " أسرع أسرع " وللآخر بقولك : " أطعنى ولا تعصنى " ، فإن الأمر بالطاعة نهى عن المعصية . وذهب إلى أن القسم الأول الذى يكون التكرار فيه فى اللفظ والمعنى ، ينقسم إلى ضربين : مفيد وغير مفيد .

أولاً - المفيـــد :

يقسمه ابن الأثير إلى فرعين : الأول - أن يكون التكرير فى اللفظ والمعنى دالاً على معنى واحد والمقصود به غرضان مختلفان [٣] . والآخر - أن يكون التكرير فى اللفظ والمعنى دالاً على معنى واحد ، والمقصود به غرض واحد . ويبدو أن ابن الأثير رأى الغرض أخص من المعنى ، فجعل دلالة التكرير فى النوع الأول واقعة على معنى واحد ، ودالة على غرضين ، وقد سبق أن فرق عبد القاهر الجرجانى بين المعنى والغرض ، غير أنه ذهب إلى أن الغرض أعم من المعنى ، فالغرض عنده هو الإطار العام للمعانى ، أو هو الفكرة العامة ، يقول الجرجانى : « لاسبيل إلى أن تجىء إلى معنى بيت شعر ، أو فصل من النثر فتؤديه بعينه وعلى خاصيته ، وصفته بعبارة أخرى حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك ، لا يخالفه فى صفة

---

(١) المثل السائر ٣٤٥/٢ .

(٢) العمدة ٧٣/٢ .

(٣) المثل السائر ٥/٣ .

ولا وجه ولا أمر من الأمور ، ولا يغرنك قول الناس : " قد أتى بالمعنى بعينه ، وأخذ معنى كلامه فأدّاه على وجهه ، فإنه تسامح منه ، والمراد أنه أدى الغرض [(١)] » .

ومن أمثلة هذا الفرع عند ابن الأثير ، قوله تعالى : ﴿ قل إنما أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين وأمرت لأكون أول المسلمين ، قل إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل الله أعبد مخلصاً له ديني ، فاعبدوا ما شئتم من دونه ﴾ [(٢)] ، يقول ابن الأثير : « فكرر قوله تعالى : ﴿ قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ وقوله ﴿ قل الله أعبد مخلصا له ديني ﴾ . والمراد به غرضان مختلفان ، وذلك أن الأول إخبار بأنه مأمور من جهة الله بالعبادة والإخلاص في دينه ، والثاني إخبار بأنه يخص الله وحده دون غيره بعبادته ، مخلصاً له دينه ، ولدلالته على ذلك قدم المعبود على فعل العبادة في الثاني ، وأخّره في الأول ؛ لأن الكلام أولاً واقع في الفعل نفسه وإيجاده ، وثانياً فيمن يفعل الفعل من أجله ، ولذلك رتب عليه " فاعبدوا ما شئتم من دونه [(٣)] » .

ويذهب ابن الأثير إلى أن قوله تعالى : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ في فاتحة الكتاب من هذا الفرع من التكرار يقول: « فكرر: ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ مرتين ، والفائدة في ذلك أن الأول يتعلق بأمر الدنيا ، والثاني بأمر الآخرة [(٤)] » . ولايمكن – في رأينا – اعتبار لفظتي الرحمن الرحيم من

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٦١ .

(٢) سورة الزمر ٣٩ /١١ – ١٢ – ١٣ – ١٤ – ١٥ .

(٣) المثل السائر ٣/٦٠٥ .

(٤) المثل السائر ٣/٨ .

باب التكرار فليس هناك تكرير فى اللفظ ، لأن الآيـة لـم تـرد علـى " الرحمن الرحمن " ، ولا "الرحيم الرحيم " .

أما الفرع الثانى من الضرب الأول ، وهـو مـا دل علـى معنـى واحـد ، والمقصود به غرض واحد ، فقد مَثَّل له بقولـه تعـالى : ﴿ فقتل كيف قدر ، ثم قتل كيف قدر ﴾ [1] ، حيث يدل التركيبان :" فقتل كيف قدر " ، و " ثم قتل كيف قدر " على معنى واحد ، أو غرض واحد على مذهب ابن الأثير ، وهو التعجب من تقدير الإنسان .

وقد أدخل ابن الأثير فى هذا البـاب مـا ليس منـه ، فقد عـرض لقولـه تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ﴾ [2] ثـم قـال :« فقولـه لا يؤمنـون باللـه ولا بـاليوم الآخـر ، يقوم مقام قوله : " ولا يدينون دين الحـق " لأن مـن لا يؤمـن باللـه ولا بـاليوم الآخـر لا يديـن ديـن الحـق ، وإنمـا كـرر – هاهنـا – للحـض علـى المـأمور بقتـالهم ، والتسـجيل عليهـم بـالذم ، ورجمهـم بالعظـائم ؛ ليكـون ذلـك أدعـى لوجوب قتالهم وحربهم [3] ».وهذه الآية ليس فيهـا تكـرار فـى اللفـظ ، وهـو بصـدد الحديث عن التكرار فى اللفظ والمعنى .

وقـد ذهـب ابن الأثير إلى أن هـذا النـوع يدخل فيـه قسـم لـم ينبـه إليـه أحد ، وهو إضافـة المعنى إلـى نفسـه ، ويكـون ذلـك فـى الألفـاظ المترادفـة ، يقـول ابـن الأثـير : « واعلـم أن مـن هـذا النـوع قسـماً فـى القـرآن الكريــم ، واسـتعمل فى فصـيح الكلام ، فمنه قوله تعالى : ﴿ والذين سعوا فى آياتنا معاجزين

---

(١) سورة المدثر ٧٤/١٩ – ٢٠ .

(٢) سورة التوبة ٢٩/٨ .

(٣) المثل السائر ١١/٣ .

أولئك لهم عذاب من رجز أليم ﴾ (١) والرجـز هـو العذاب ، وعليـه ورد قـول أبى تمـام :

نَهُوضٌ بِثِقْلِ الْعِبْءِ مُضطَلِعٌ بِهِ   وَإِنْ عَظُمَتْ فِيْهِ الْخُطُوبُ وَجَلَّتِ (٢)

والثقل هو العبء ، والعبء هو الثقل (٣) » .

وقـد حلـل ابـن الأثير هـذه الأمثلـة بقولـه : « أمـا الآيـة فـالمراد بقولـه تعالى: "عذاب من رجز " أى عذاب مضاعف من عذاب ، وأما بيت أبى تمـام فإنه يتضمن المبالغة فى وصف الممدوح بتحمله للأثقال (٤) » .

وهذا النوع الذى أشار إليه ابن الأثير ، لا يمكـن اعتبـاره تكريـراً فـى اللفظ ، وإن كان تكريراً فى المعنى ؛ لأن التكرير اللفظى أن يكون اللفـظ هـو هو . لكنها ، على أية حال ، لمحة فنية ذكيـة يجب تتبعها والوقـوف عليهـا ، وتحليل أمثلتها تحليـلاً فنياً ، وقـد جعـل ابـن الأثير هـذا النـوع للتـأكيد أيضـاً والمبالغة .

أما الضرب الثانى من التكرير فى اللفـظ والمعنـى ،وهـو غـير المفيـد ، فقد مثّل له ابن الأثير بقول مروان الأصغر :

سَقَى اللَّهُ نَجْدًا، وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدِ   وَيَاحَبَّـذَا نَجْـدٌ عَلَى النَّأْيِ وَالْبُعْـدِ
نَظَـرْتُ إِلَى نَجْدٍ وَبَغْـدَادُ دُونَهَـا   لَعَلِّى أَرَى نَجْدًا ، وَهَيْهَاتَ مِنْ نَجْدِ

---

(١) سورة سبأ ٣٤ /٥ .

(٢) من قصيدة يمدح فيها حبيش بن المعافى قاضى نصيبين ورأس عين ، مطلعها :

نُسَائِلُهَا أَىَّ الْمَوَاطِنِ حَلَّتِ   وَأَىَّ دِيَارٍ أَوْطَنَتْهَا وَأَيَّتِ

شرح ديوان أبى تمام ١٢٧ . وأوطنتها : جعلتها وطناً .

(٣) المثل السائر ١٥/٣ .

(٤) المثل السائر ١٦/٣ .

قال : « وهذا من العى الضعيف ، فإنه كرر ذكر " نجد " فى البيت الأول ثلاثاً ، وفى البيت الثانى ثلاثاً ، ومراده فى الأول الثناء على نجد ، وفى الثانى أنه تلفت إليها ناظراً من بغداد ، وذلك مرمى بعيد . وهذا المعنى لا يحتاج إلى مثل هذا التكرار [١] » . ويرى ابن الأثير أن التكرير فى البيت الأول يمكن أن يكون حسناً ؛ « لأنه مقام تشوق وتحزن وموجدة بفراق نجد [٢] » .

والتكرار فى البيتين لا يمكن اعتباره تكراراً غير مفيد ، كما ذكر ابن الأثير ؛ ذلك أن الشاعر يعبرفى البيتين عن شدة شوقه إلى نجد وحبه لها ، ورغبته المتأججة فى العودة إليها ، فحب نجد يتملك عليه جوانح نفسه ، ويحوى أقطار ذاته قطراً قطراً ، وما كان ليعبر عن هذا التملك والذوبان إلا أن يكرر اسم " نجد " حتى كأنه لا يفارق اسمُها لسانَه ، كما لا تفارق هى نَفْسُها نَفْسَه .

ولذا فإن ما ذهب إليه ابن الأثير ، وإن كان قد أشار إلى حسن التكرار فى البيت الأول - يدل على قصور أداته فى هذا الموضع فى الغوص فى أعماق الشاعر ، والكشف عن مشاعره .

ويسوق ابن الأثير مثالاً آخر لهذا النوع من التكرار الذى يكون لغير فائدة ، وهو قول أبى نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمَاً وَيَوْمَاً وَثَالِثَاً ... وَيَوْمَاً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ [٣]

---

(١) المثل السائر ٣/٢٣ - ٢٤ .

(٢) المثل السائر ٣/٢٤ .

(٣) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

وَدَارِ نَدَامَى عَطَّلُوهَا وَأَدْلَجُوا ... بِهَا أَثَرٌ مِنْهُمْ جَدِيدٌ وَدَارِسُ

ديوان أبى نواس ٣٦١ .

يقول ابن الأثير : ((ومراده من ذلك أنهم أقاموا بها أربعة أيام ، ويا عجباً له أن يأتى بمثل هذا البيت السخيف الدال على العى الفاحش [١])). وهذا الرأى لابن الأثير غير سديد ، وقد كان حفياً به ، وهو من يزهو بقدرته على التنقيب والتفتيش ، ويتهم النحاة بسطحية النظرة ، وسذاجة التحليل - كان حفياً به أن ينعم النظر فى هذا البيت حتى يصل إلى أغواره ، فهذا البيت من إحدى خمريات أبى نواس ، وقد وصف أبو نواس فى خمريته داراً للندامى ظلوا بها ، وهو معهم ، خمسة أيام ؛ يشربون ويمرحون ، وهم فى نشوة وسعادة ، ولاشك فى أن هذه الأيام الخمسة كانت مجرد لحظات عند الشاعر ، ولذلك عندما تحدث عن إقامتهم بهذه الدار ، لم يقل أقمنا بها خمسة أيام ، وإنما جعل يسترجع هذه الأيام يوما يوماً ، وكأنه يستحضر أحداث كل يوم منها استحضاراً للمتعة ، وشعوراً باللذة ، فأيام السعادة قصيرة ، وعند استحضارها يتلذذ الإنسان بالذكرى ، ويتمنى أن يحيا فيها طويلاً .

ويستقبح ابن الأثير كذلك التكرار فى قول المتنبى [٢] :

وَقَلْقَلْتُ بِالْهَمِّ الَّذِى قَلْقَلَ الْحَشَا ... قَلاَقِلَ عِيسٍ كُلُّهُنَّ قَلاَقِلُ [٣]

وهذه القلاقل التى ذكرها المتنبى فى هذا البيت ، واستقبحها ابن الأثير ليست إلا تعبيراً أو تصويراً للقلاقل النفسية التى امتلأت بها نفس الشاعر ،

---

(١) المثل السائر ٣/٢٤ .

(٢) المثل السائر ٣/٢٤ .

(٣) من قصيدة مطلعها :

قِفَا تَرَيَا وَدْقِى فَهَاتَا الْمَخَايِلُ ... وَلاَ تَخْشَيَا خُلْفَاً لِمَا أَنَا قَائِلُ

الودق : المطر ، والمخايل : السحب المنذرة بالمطر ، وهى هنا الدموع ، والخلف : الاسم من الإخلاف، وهو عدم الوفاء .

يقول لصاحبيه : لا تخشيا أن أقول شيئاً ولا أفعله .

ديوان المتنبى ٣٤ .

والعيس : الإبل ، قلاقلها : سراعها .

وطفحت فكان للعيس منها نصيب ، وكأن الشاعر بهذا التكرار يزيح عن نفسه أو يلقي بعض ما بداخله من القلاقل ،متخذاً الشعر وسيلته في ذلك .

أما القسم الآخر من قسمى التكرار ، فهو التكرار فى المعنى دون اللفظ، وقد قسمه ابن الأثير إلى ضربين : مفيد وغير مفيد ، أما المفيد فهو عند ابن الأثير نوعان : الأول - أن يكون التكرير في المعنى دالاً على معنيين مختلفين، والآخر - أن يكون التكرير دالاً على معنى واحد [١] .

وقد مثَّل ابن الأثير للنوع الأول بما ورد في حديث حاطب بن أبي بلتعة [٢] في غزوة الفتح مع رسول الله ﷺ ، حيث وقع كتاب في يد رسول الله ﷺ وَجَّهَهُ حاطب إلى ناس من المشركين يخبرهم ببعض شأن النبي ؛ فقال حاطب لرسول الله ﷺ مدافعاً عن نفسه : ((..... وما فعلت ذلك كفراً، ولا ارتداداً عن ديني ، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام [٣])).

يذهب ابن الأثير إلى أن هذا الكلام من التكرار الحسن ، ثم يقول : ((وبعض الجهال يظنه تكريراً لا فائدة فيه ، فإن الكفر والارتداد عن الدين سواء ، وكذلك الرضا بالكفر بعد الإسلام ، وليس كذلك . والذي يدل عليه اللفظ هو أني لم أفعل ذلك وأنا كافر ، أي : باق على الكفر ، ولا مرتداً ، أي: أني كفرت بعد إسلامي ، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام ، أي : ولا إيثاراً لجانب الكفار على جانب المسلمين [٤])).

---

(١) المثل السائر ٢٥/٣ .

(٢) هو حاطب بن أبي بلتعة من بني خالفة ، بطن من لخم ، وكنيته أبو عبد الله ، وقيل : أبو محمد . وقيل إنه من مذحج ،وكان حليفاً لبني أسد بن عبد العزى ، ثم للزبير بن العوام ، وقيل : كان مولى لعبيد الله بن حميد بن زهير الحارث بن أسد ، وتوفي سنة ثلاثين وصلى عليه عثمان ، وكان عمره خمساً وستين سنة . انظر : أسد الغابة ٤٣١/١ - ٤٣٣ .

(٣) المثل السائر ٢٦/٣ .

(٤) المثل السائر ٢٧/٣ .

وواضح من تحليل ابن الأثير ، أن كل تركيب من التراكيب الثلاثة يحمل معنى مختلفاً عن الآخر ، ومن ثم فليس هناك تكرار فى المعنى ، وبطل تبعاً لذلك أن يكون كلام حاطب شاهداً أو دليلاً على ما ذهب إليه ابن الأثير.

ويذهب ابن الأثير إلى أن دلالة الكلام على معنيين : أحدهما - خاص، والآخر - عام داخل فى هذا الإطار ، ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ [١] . وقوله سبحانه : ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [٢] وقوله عز وجل: ﴿فيها فاكهة ونخل ورمان﴾ [٣] وقوله تعالى : ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها﴾ [٤] فألفاظ " الخير " ، و "الصلوات " ، و"فاكهة " ، و " الأرض " على الترتيب تمثل معانى عامة ، و " يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر " ، و " الصلاة الوسطى " ، و "نخل ورمان " و " الجبال " تمثل معانى خاصة ؛ لأن المعانى العامة تتضمن هذه المعانى ، فيعد ذكرها تكراراً ، وفائدة ذلك عند ابن الأثير تتمثل فى قوله: فائدة التكرير هاهنا أنه ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله [٥] .

أما الفرع الثانى من هذا الضرب ، فهو أن يكون التكرار فى المعنى دالاً على معنى واحد لاغير ، ويسوق له ابن الأثير أمثلة منها قوله تعالى :

---

(١) سورة آل عمران ١٠٤/٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٨/٢ .

(٣) سورة الرحمن ٦٨/٥٥ .

(٤) سورة الأحزاب ٧٢/٣٣ .

(٥) انظر : المثل السائر ٢٨/٣ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم عدواً لكم فاحذروهم ، وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا فإن الله غفور رحيم ﴾ [١] ، حيث كرر العفو والصفح والمغفرة – والجميع بمعنى واحد – وفائدته عند ابن الأثير الزيادة فى تحسين عفو الوالد عن ولده ، والزوج عن زوجته [٢] .

ومن هذا النوع أيضاً قوله تعالى : ﴿ قال إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون ﴾ [٣] ، يقول ابن الأثير : « فإن البث والحزن بمعنى واحد ، وإنما كررها هاهنا لشدة الخطب النازل به ، وتكاثر سهامه النافذة فى قلبه [٤] » .

وأما الضرب الثانى من القسم الثانى فى تكرير المعنى دون اللفظ فهو غير المفيد . وقد بدا ، من خلال الأمثلة الكثيرة التى ساقها ابن الأثير ، أن هذا الضرب مقصور على الأسماء المترادفة ، فاستعمال المترادفات يعد عند ابن الأثير تكراراً لا فائدة فيه ؛ لأنه لا يضيف إلى المعنى شيئاً ،فمن ذلك قول أبى تمام :

قَسَمَ الزَّمَانُ رُبُوعَها بَيْنَ الصَّبَا وَقَبُولِهَا ودَبُورِهَا أَثْلاَثَا [٥]

---

(١) سورة التغابن ١٤/٦٤ .

(٢) انظر : المثل السائر ٣٠/٣ .

(٣) سورة يوسف ٨٦/١٢ .

(٤) المثل السائر ٣٠/٣ .

(٥) من قصيدة يمدح فيها مالك بن طوق ،يستبطئه ، مطلعها :

قِفْ بِالطُّلُولِ الدَّارِسَاتِ عُلاَثَا أَمْسَتْ حِبَالُ قَطِينِهِنَّ رِثَاثَا

شرح ديوان أبى تمام ١٣٠

الدارسات : الممحوات المعالم ، والرثاث : من رث إذا وهن وضعف ، وعلاثا : ترخيم علاثة وهو اسم علم ، والقطين : السكان .

يقول ابن الأثير : « فإن الصبا هى القبول وليس ذلك مثل التكرير فى قوله تعالى : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ [١] ، فيما يرجع إلى تكرير اللفظ والمعنى ، ولا مثل التكرير فى قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ﴾ فيما يرجع إلى تكرار المعنى دون اللفظ ، وقول أبى تمام الصبا والقبول لا يشتمل إلا على معنى واحد لا غير [٢] » .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن التكرار القائم على استعمال المترادفات فى الألفاظ يعاب عليه الناثر مطلقاً ، أما الناظم فإنه يعاب عليه استعماله فى صدور الأبيات الشعرية وما والاها ، ولا يعاب عليه فى الأعجاز لمكان القافية . ذلك أن الشاعر يكون مضطراً إلى القافية [٣] . ومن أمثلة ما لا يعاب على الشاعر استعماله لوروده قافية قول الشاعر :

إِنِّى وَإِنْ كَانَ ابْنُ عَمِّى غَائِبَاً   لَمُقَاذِفٌ مِنْ خَلْفِهِ وَوَرَائِهِ [٤]

يقول ابن الأثير : « فإن خلفاً ووراء بمعنى واحد ، وإنما جاز تكرارهما لأنهما قافية [٥] » .

ومثال ما يؤخذ على الشاعر استخدامه لوروده فى غير القافية قول الحُطَيْئَة :

---

(١) استشهد ابن الأثير بهذه الآية فى أثناء حديثه عن التكرير فى المعنى دون اللفظ (النوع الأول من الضرب الأول لهذا القسم) . انظر : المثل السائر ٣٠/٣ .

(٢) المثل السائر ٣٥/٣ .

(٣) المثل السائر ٣٦/٣ .

(٤) هذا البيت مطلع ستة أبيات قالها الهذيل بن مشجعة البولانى .

المقاذف : المرامى . ديوان الحماسة (مختصر من شرح التبريزى) للشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعى ٢٤٩ . وقد ورد فى الديوان أن " وراء " بمعنى قُدَّام .

(٥) المثل السائر ٣٨/٣ .

قَالَتْ أُمَامَةُ لاَ تَجْزَعْ فَقُلْتُ لَهَا   إِنَّ الْعَزَاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غُلِبَا [١]

يعيب ابن الأثير الشاعر فى هذا البيت ؛ « لأنه كرر العزاء والصبر ؛ إذ معناهما واحد ، ولم يردا قافية لأن القافية هى الباء [٢] » .

هذا ، وبالنظر إلى هذا الضرب الثانى من القسم الثانى فى تكرير المعنى دون اللفظ ، وهو غير المفيد تبدو لنا ملاحظتان :

الأولى : أن ابن الأثير جعل التكرير بين المترادفات معيباً إذا وقع فى صدر البيت أو عجزه دون القافية ، فإذا جاء قافية فهو غير معيب ، وفى رأينا أنه لا فرق بين أن يأتى التكرير قافية أو غير قافية ، فإذا كانت القافية ضرورة يضطر الشاعر إلى أن يأتى بالتكرار من أجلها، فإن الوزن الشعرى يعد ضرورة كذلك ، ولا فرق بين أن يعدل الشاعر عن لفظة ويأتى بأخرى لأن القافية اضطرته إلى ذلك، أو لأن الوزن هو الذى دعاه إليه .

الأخرى : أن ابن الأثير استحسن المترادفات فى أثناء حديثه عن الضرب الأول - وهو المفيد - من ضربى التكرار فى المعنى دون اللفظ ، وقد استحسن ابن الأثير هذه المترادفات فى هذا الضرب ، واستقبحها وجعلها غير مفيدة فى الضرب الثانى من التكرار فى المعنى ، ولم يحاول أن يوقفنا على أسباب الاستقباح هنا ، والاستملاح هناك .

* * *

---

(١) من قصيدة مطلعها :

طَافَتْ أُمَامَةُ بِالرُّكْبَانِ آوِنَةً   يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبَا

القَوَام : القامة ، والمنتقب : موضع النقاب . ديوان الحطيئة ١٤ .

(٢) المثل السائر ٣/٣٦ - ٣٧ .

والعدول أو الانحراف عن معيارية التركيب اللغوى ، لا يقف عند التقديم والتأخير ، والالتفات ، والتجريد ، والاعتراض ، والتكرار ، وإنما يكون بالمجاز الذى يخرج بفكرة التركيب من التقرير إلى التعبير .

ثالثاً – المجاز :

تُعْنَى الدراسات الأسلوبية بكيفية التعبير عن الفكرة بدلاً من تقريرها فى الاستعمال العادى ، فإذا قلنا : " محمد شجاع " ، ومحمد أسد أو كالأسد ، كان التركيب الأول تقريراً لفكرة الشجاعة ، وكان الثانى تعبيراً عنها ، وهو – أعنى الثانى – انحراف عن المعيار النمطى فى الاستخدام ، ولذلك فإن ((المجاز فى الدراسات الأسلوبية يعد انحرافاً عن الاستخدام العادى للغة المألوفة، حيث إن الكلمة تستعمل فى غير ما وضعت له فى الأصل [1])) ، يقول الدكتور محمد العيد : ((....... فإن مباحث علم البيان قد عالجت هذه العلاقة بين اللفظ ومدلوله فى الاستخدام الأدبى الفنى فى ظواهر المجاز والاستعارة والتشبيه ، وهى من ظواهر الانحراف بالدلالة الحقيقية إلى دلالات أخرى مجازية [2])) .

غير أن ابن الأثير لا يقف بالمجاز عند مجرد استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له فى الأصل ، وإنما يشترط أن يكون للكلمة المجازية فائدة فى الكلام ، ومزية تفضل بها على الحقيقة ؛ ولذلك يرى أنه إذا وردت عبارتان تحملان معنى واحداً ، وإحداهما يحمل معناها على وجه الحقيقة ، والأخرى على وجه المجاز ، ولم يكن للعبارة المجازية مزية على نظيرتها ، لم يجز العدول عن العبارة الحقيقية إلى المجازية ؛ إذ لا فائدة من هذا العدول أو الانحراف ، يقول ابن الأثير : ((واعلم أنه إذا

---

(١) العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر ١٨٤ .

(٢) اللغة والإبداع الأدبى ١٤ .

ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة وعلى طريق المجاز باختلاف لفظه ، فانظر فإن كان لا مزية لمعناه فى حمله على طريق المجاز ، فلا ينبغى أن يحمل إلا على طريق الحقيقة لأنها هى الأصل والمجاز الفرع ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة ، مثال ذلك قول البحترى :

مَهِيبٌ كَحَدِّ السَّيْفِ لَوْ ضُرِبَتْ بِهِ   ذُرَا أَجَأ ظَلَّتْ وَأَعْلامُهَا وَهْدُ

" ويروى أيضاً " لو ضربت به طُلَى أجا " جمع طُلْيَة ، وهى العنق ، فهذا البيت لا يجوز حمله على المجاز لأن الحقيقة أولى به ؛ ألا ترى أن الذُّرَا جمع ذروة وهى أعلى الشيء ، يقال : ذروة الجبل أعلاه ، والطلى جمع طلية وهى العنق ، والعنق أعلى الجسد ، ولا فرق بينهما فى صفة العلو هنا ، فلا يعدل إذاً إلى المجاز ؛ إذ لا مزية له على الحقيقة [١])) .

وكلام ابن الأثير يحمل بين ثناياه رؤية فنية وضيئة فى مجال الدراسات الأسلوبية ، فإذا كان الأسلوب إبداعاً ، وتأثيراً ، فيجب عند ابن الأثير ، من خلال كلامه ، ألا يكون المجاز مجرد انتقال من كلمة إلى كلمة أخرى ، تعد إحداهما فى العرف اللغوى حقيقة لاتباطها أزلاً بدلالتها ، وتعتبر الأخرى فى العرف نفسه مجازاً لوقوعها على دلالة أخرى غير التى تقع عليها الأولى ، وإنما ينبغى أن يكون انتقالاً فنياً ، ينبثق من عملية الإبداع ذاتها ، متجاوزا الأعراف اللغوية ، التى تخضع للمعيارية فى أحكامها .

وقد رفض الدكتور إبراهيم أنيس عدداً من المجازات التى لاتمثل انتقالاً فنياً، أو لا تثير دهشة أو غرابة – على حد عبارته – كقولهم :

---

(١) المثل السائر ٨٩/١ .

« حكمت المحكمــة ، و " جـرى النيـل " ، و " طلعت الشـمس "، و " ركـب المخاطر [١] » .

وإذاً فهناك فرق بين المجاز بمفهومه اللغوى العام ، والمجـاز بمفهومـه الأسلوبى ، وهو فرق ما بين معيارية البحث اللغوى ، وفنيـة العمـل الأدبـى ، فالمجاز فى الدرس الأسلوبى مجاز فنى يمتلـك بيـن ثناياه القـدرة علـى إمتـاع السـامع ، وخلخلـة التركيب النفسـى لـه ، وتلـك غايـة يتلمسـها الأسلوبى فـى العبارات المجازية ، يقول ابن الأثير : « وأعجب ما فى العبارة المجازية أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعى فى بعض الأحوال حتى إنه ليسمح بهـا البخيـل ويشجع بها الجبان ، ويحكم بها الطائش ، ويجد المخاطب عند سماعها نشوة كنشوة الخمر ، حتى إذا قطع عنه ذلك الكلام ، أفاق ونـدم علـى مـا كـان منـه من بذل مال ، أو ترك عقوبة ، أو إقدام على أمر مهـول ، وهـذا هـو فحـوى السحر الحلال ، المستغنى عن إلقاء العصا والحبال [٢] » .

وقد ذكر ابـن الأثير عـدداً من الأبيــات المشتمـلة علـى مجــازات فنيـة من تشــبيهات واستعارات ، اهتزت لهــا أوتــار قلبـه طربـاً ، فقـد أورد قـول ديك الجـن:

لَمَّا نَظَرْتِ إِلَيَّ عَنْ حَـدَقِ الْمَهَـا ... وَبَسَمْتِ عَـنْ مُتَفَتَّـحِ النُّـــوَّارِ

وَعَقَـدْتِ بَيْنَ قَضِيبِ بَانٍ أَهْيَـفٍ ... وكَثِيْبِ رَمْـلٍ عُقْـدَةَ الزُّنّــــارِ

عَفَّرْتُ خَدِّى فِى الثَّرَى لَكِ طَائِعَاً ... وَعَزَمْتُ فِيكِ عَلَى دُخُولِ النَّارِ [٣]

---

(١) فى اللهجات العربية ١٨٤ – ١٩٥ .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن طلعت الشمس لا تعد مجـازاً ؛ فقـد ذكـر القـاضى أبـو بكـر أن التـأكيد مـن علامات الحقيقة ، أمـا المجاز فـلا يؤكـد فنحـن نقـول : طلعـت الشـمس طلوعـاً ، ولا تقـول : قـالت الشمس قولاً . انظر : المزهر للسيوطى ٣٦٣/١ .

(٢) المثل السائر ٨٩/١ .

(٣) أبيات قالها فى نصرانية . انظر : ديوان ديك الجن ٢١٠ .

ثم عقب قائلا : ((وهذه الأبيات لا تجد لها فى الحسن شريكا ، ولأن يسمى قائلها شحروراً ، أولى من أن يسمى ديكا [١])) . وهذه النشوة التى تملكت جوانح ابن الأثير فذهب إلى ما ذهب إليه من وصف الشاعر بأنه شحرور ، مردها إلى تلك الانحرافات الفنية المشتمل عليها شعره كقوله : "حدق المها " و " متفتح النوار " ، و " قضيب بان أهيف " ، و " كثيب رمل "، تلك الانحرافات التى وصل الشاعر من خلالها إلى النموذج – نموذج الجمال فى المرأة – ذلك النموذج الذى أفقده صوابه ،وذهب بلبه ، فجعل يعفر وجه فى التراب .

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الانحراف بالمجاز يكون لمشاركة بين المنقول والمنقول إليه فى وصف من الأوصاف ، وقد يكون لغير مشاركة ؛ أما الذى يكون لغير مشاركة فهو عنده من باب التوسع فى اللغة ، غير أن ابن الأثير لا يستحسن هذا القسم فى كل حال ، ولذا قسمه قسمين : أحدهما – ما يرد على وجه الإضافة وهو قبيح عنده ، والآخر – ما يرد على غير وجه الإضافة وهو حسن عنده [٢] .

وبناء على هذا التقسيم استقبح ابن الأثير قول أبى نواس :

بُحَّ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

لأنه ورد على وجه الإضافة ، يقول ابن الأثير : ((فقوله : " بح صوت المال " من الكلام النازل بالمرة ، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق ، فالمعنى حسن ، والتعبير عنه قبيح [٣])) .

---

(١) المثل السائر ١٠٠/٢ .

(٢) المثل السائر ٧٨/٢ – ٨٠ .

(٣) المثل السائر ٧٨/٢ .

وقد اعترضت الباحثة رفيقة عبد الله على استقباح ابن الأثير بيت أبي نواس بقولها : ((أما تعليقه على لفظة " بح " التي استخدمها أبو نواس ، فإنها ليست مستقبحة كما يزعم ، بل تحوي شيئاً من الإبداع الفني والعنصر الجمالي الذي تخرج به عن المألوف المعتاد ، كما أن طريقة قياس المناسبة عن طريق عرضها على العبارات المألوفة ، وبيان مدى مفارقتها أو مطابقتها لها، فيه إغفال لخصائص التعبير الأدبي، والحكم المسبق على إخفاقه عندما يخرج عن المألوف بالرغم من أن العدول قد يعد مصدراً من مصادر إبداعه، فعدم إعجاب ابن الأثير به إذن نابع من افتقاد العلاقة بين الطرفين على حد قوله [1])) .

واستقباح ابن الأثير أو عدم إعجابه ، على حد عبارة الباحثة ، ببيت أبي نواس لا يرجع إلى افتقاد العلاقة بين الطرفين كما ترى الباحثة ، وإنما راجع في المقام الأول إلى ورود الاستعارة هنا على وجه الإضافة ، يؤكد ذلك استحسانه ما ورد من هذا النوع من الاستعارات في القرآن الكريم على غير وجه الإضافة . هذا ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن استقباح ابن الأثير لبيت أبي نواس وتعليله هذا الاستقباح ، لا يثبت على المحك ؛ لأنه استحسن في القرآن الكريم نسبة القول إلى السماء والأرض ، ولا فرق عندنا بين استعارة القول للسماء على طريقة الإضافة أو على غيرها ؛ ومن ثم فلا مسوغ لاستملاح ابن الأثير ما ورد على غير وجه الإضافة ، واستقباحه ما ورد على الإضافة، ولكن يبدو أنه لاحظ أن الاستعمال القرآني لم يرد بالنوع الثاني من الاستعارات الذي يكون على وجه الإضافة ، فاستقبح وروده في الشعر . وسواء ورد المجاز على وجه الإضافة أو على غيرها ، فإن قدرة هذا المجاز على التأثير في السامع هي الحاكم على حسنه أو قبحه .

---

(١) العناصر الأسلوبية في كتاب المثل السائر ١٤٠ .


الخاتمة

خاتـــــمة

حاولت هذه الدراسة أن تكشف النقاب عن الفكر اللغوى لعـالم بلاغـى ، هو ضياء الدين بن الأثير ، فى محاولة – وإن كانت غير مباشـرة – للوقـوف على الفروق الكامنة ، وراء النظرتين اللغويـة بمفهومها الحديث ، والبلاغيـة للقضية اللغوية . وقد كانت هذه المحاولـة من خـلال أشـهر مؤلفاتـه ، كتـاب "المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر " .

وقد ثبت من خلال هذه الدراسة ، اختلاف ابن الأثـير مع اللغويين فـى بعض آرائه ، واتفاقه معهم فـى بعضهـا ، وانفـراده بـآراء لـم يقل بهـا سـابق عليه، ولا لاحق به .

لم يفرد ابن الأثير حديثاً خاصاً لنشأة اللغة – وهى القضية التـى شـغلت العلماء كثيراً ، عرباً كانوا أو غير عرب – وتعددت فيها نظرياتهم وإنما جـاء رأيه فيها ، فـى أثنـاء حديثـه عـن الحقيقـة والمجـاز . ولـم يحتفـل ابـن الأثـير بدراسـة الأصـوات اللغويـة المفـردة كثـيرا ، والدراسـة الصوتيـة هـى أحـد مستويات الدرس اللغوى الحديث ، بل لقد جعل حديث البلاغي عنها مما يؤخذ عليه ؛ ولذا عاب ابن سنان الخفاجى فـى إكثـاره مـن الحديـث عـن الأصـوات اللغويـة . وقـد تبيـن لنـا أن ابـن الأثـير لـم يسـتخدم كلمـة الصـوت بمفهومهــا عندالمحدثيـن ، وإنمـا اسـتخدمها بمفهومهـا اللغـوى العـام ، واسـتعمل كلمـة الحرف للدلالة على الصوت .

وفى أثناء الحديث عن الترادف ، لم يعرض ابن الأثير لأسباب وقوعـه فى اللغة ، واختلاف العلماء فيه ؛ فالقضية لم تشـغله بوصفها قضيـة لغويـة ، وإنما شغلته من حيث هى أداة فنية . وكذلك المشترك اللفظـى ، لـم يهتـم ابـن الأثير إلا بوظيفته فى الكلام ، وعلى الرغم من معالجته أسباب المشـترك فـى

اللغة ، فإنه كان يقصد من وراء ذلك نسبة المشتركات إلى واضع اللغة . وقد اختلف مفهوم المشترك عند ابن الأثير عن مفهومه عند المحدثين ، فهو عند ابن الأثير اتحاد الأسماء واختلاف المسميات ، سواء كانت هناك صلة مجازية بين هذه المسميات أوْ لا . أما المحدثون فيشترطون انعدام الصلة المجازية بين المشتركات .

وقد ذهب ابن الأثير ، انطلاقاً من إيمانه بضرورة زيادة المعنى لزيادة المبنِي ، إلى أن صيغة عليم ليست أقوى من عالم ؛ لأنه ليس فى الأولى زيادة مورفيمية عن الثانية ، مخالفاً بذلك جمهور النحاة ، بل لقد ذهب – ربما من باب تأكيد رأيه – إلى أن عالماً أقوى من عليم ؛ لأن الأولى مشتقة من فعل يتعدى ويلزم ، والثانية مشتقة من فعل يلزم ولا يتعدى ، وما كان فعله متردداً بين التعدى واللزوم ، كان أقوى مما ليس كذلك .

وفى مجال الحديث عن تطور دلالة اللفظة ، لم يشر ابن الأثير صراحة إلى تطور الدلالة ، على الرغم من إقراره بأن التطور أمر طبيعى ، محتذياً بذلك حذو سابقيه من العلماء الذين أهملوا هذا الجانب فى بحوثهم ، ومختلفاً مع اللغويين المحدثين الذين يعنون بتطور الدلالة ، والوقوف على أسبابه ومظاهره . وقد تناول ابن الأثير ما ورد من ألفاظ داخلة فى التطور ، من باب المفاضلة بين المعنيين اللذين تدل عليهما اللفظة ، مختلفاً بذلك مع اللغويين المحدثين ؛ فنظرة ابن الأثير نظرة تقويمية تقوم على أساس القبول والرفض ، وأما نظرة المحدثين فهى نظرة وصفية بحتة ، تصف مجرد الوصف ما آلت إليه اللفظة من تغير .

وفى أثناء الحديث عن ترتيب الوحدات اللغوية داخل التركيب ، ترتيباً يؤدى إلى سلامة المعنى ، قصر ابن الأثير صحة التركيب على التأخير ، ذاهبا إلى أنه – أى التأخير – هو الأبلغ . وهذا قصور فى النظرة ؛ إذ ليس

التأخير فى كل الأحوال هو الذى يؤدى إلى سلامة التركيب ؛ وترتيب الألفاظ عند المحدثين إنما يكون حسب ما يقتضيه قانون اللغة . وقد عالج ابن الأثير مستويي الاستخدام اللغوى : المعيارى والفنى ، معالجة تقوم على أساس المفاضلة بينهما ؛ ولذلك قلّل من قيمة النحو والإعراب ، وهَوَّنَ من شأن النحاة . وهذه المفاضلة لا وجود لها ؛ لأن لكل لغة مستوياتها التى تعبر عن مستخدميها .

وقد أغفل ابن الأثير ما يلعبه سياق الموقف من دور فى الوقوف على معنى التركيب اللغوى ، وقد أدى هذا إلى ما ذهب إليه من وقوع التركيب على معنيين نقيضين ، وقد ذكر له أمثلة غير قليلة ، من كلام الرسول ﷺ ومن الشعر العربى .

وقد تبين لنا فى فصل الدراسة الأسلوبية أن ابن الأثير لم يستخدم كلمة الأسلوب بدلالتها الاصطلاحية فى الدراسات اللغوية الحديثة ؛ وإنما استخدمها بدلالتها المعجمية ، فاستخدمها مرادفة لكلمات : النهج ، والقبيل ، والمجرى ، وما شاكل ذلك . وقد نظر ابن الأثير إلى بعض الألفاظ المترادفة موضع التحليل الأسلوبى نظرة مجردة ، فاستحسن واستقبح دون نظر إلى السياقات اللغوية التى ترد فيها ، فاستحسن ألفاظ الغصن ، والأسد ، والسيف ، واستقبح العُسْلُوج ، والفَدَوْكَس ، والخَنْشَليل ، وهى مرادفات للأولى . والدرس الأسلوبى لا ينظر إلى الألفاظ إلا من خلال سياقاتها ؛ ولذلك فإنه يتجاوز دلالة الرمز أو اللفظ إلى دلالات أخرى كدلالة ما فوق الرمز ، ودلالة ما تحت الرمز .

وقد اتفق ابن الأثير فى غير قليل من آرائه مع الدرس اللغوى الحديث، فقد اتفق فى أحد رأييه عن المفاضلة بين اللغة العربية واللغات الأخرى ، وهو ما أشرت إليه فى التمهيد ، اتفق مع المحدثين فى أن اللغات كلها تشتمل

على فنى الفصاحة والبلاغة ، وهو ما لا نجده عند كثير من سابقيه . غير أنه لم يكد يتفق مع المحدثين ، حتى اختلف معهم فى رأيه الآخر ، عندما فضَّل اللغة العربية على اللغات الأخرى .

وقد ثبت من خلال الدراسة أن دلالة اللفظة المفردة عند ابن الأثير ارتبطت – أول الأمر – بالمحسوسات ، وهذا ما يؤكده الدرس اللغوى الحديث . وقد أدرك ابن الأثير دور السياق اللغوى فى تحديد دلالة اللفظة المفردة بدقة ، فيما سماه بمناسبة المعنى لمعنى تأخر عنه . وقد تنبه إلى ما يلعبه سياق الموقف من دور فى استخدام المترادفات وقد تبين ذلك من خلال لفظتى الرأس والدماغ ، اللتين أشار ابن الأثير إلى أن الأولى تستخدم فى مقام مدح ، والأخرى تكون فى مقام ذم . وقد أشارت الدراسة اللغوية إلى ارتباط استخدام المترادفات بالمقامات أو سياقات الحال .

وقد أدرك ابن الأثير أن الشكل البنيوى للصيغة الصرفية ، يجب أن يكون مرتبطاً بحالات الاستخدام اللغوى ؛ ولذلك ذهب إلى أن الصيغة الصرفية ، يجب النظر إليها مرتبطة بالسياقات التى ترد فيها ، فرفض صيغاً صرفية – وإن لم يكن موفقا فى رفضه – وردت فى سياقات غير مؤدية للمعنى الذى يريده المتكلم ، وقَبِلَ أخرى لأدائها المعنى المراد .

وقد أبانت الدراسة عن وقوف ابن الأثير على صعوبة تحديد معنى التركيب اللغوى ، متفقا بذلك مع اللغويين المحدثين الذين يرون أن المعنى يعد المشكلة الجوهرية فى الدراسات اللغوية ، وقد نجم عن ذلك تقسيم ابن الأثير للتراكيب اللغوية – من حيث دلالاتها على المعنى – ثلاثة أقسام : قسم يدل على معنى واحد ، وقسم ثان يدل على معنيين ضدين ، وثالث يقع على معنيين مختلفين غير ضدين .

وقد تنبه ابن الأثير إلى وجوب أن يكون المعنى الكامن وراء كل تركيب لغوى ، معبراً عن الحالة التى يكون عليها المتكلم ، أو أن تتحقق منطقية التركيب ؛ ولذا عاب النحاة فى أنهم يأتون بأمثلة ، لا تكاد تعبر عن حالة يمر بها الإنسان ، كقولهم : والله لأقُومَنَّ وليس فى القيام من الأمر العسير ، ما يحتاج إلى تأكيد . وأدرك ابن الأثير دور السياق اللغوى فى الوقوف على معنى التركيب ، فيما سماه بمناسبة المعنى لمعنى تقدمه ، أو لمعنى تأخر عنه ، وإن كان قد أغفل هذا الدور ، فى غير قليل من التراكيب التى ألبسها معنيين مختلفين .

وفى أثناء معالجة التراكيب التى تعد تعابير اصطلاحية عند المحدثين ، تنبه ابن الأثير إلى العلاقة التى تربط المعنى الاصطلاحى للتركيب بالمعنى السياقى له ، وهى علاقة المشابهة ، وعلاقة الإرداف التى يسميها المحدثون بعلاقة اللزوم أو الارتباط الذهنى ، وقد ألمح ابن الأثير إلى جواز أن يكون التركيب تعبيراً اصطلاحياً ، وتعبيراً سياقياً فيما سماه بجواز حمل لفظ الكناية- وكثير من الكنايات تعابير اصطلاحية - على جانبى الحقيقة والمجاز.

وفى أثناء معالجتنا للدراسة الأسلوبية ، تبين لنا أنه على الرغم من أن الأسلوب عند ابن الأثير ، يعنى استغلال كل ما تشتمل عليه اللغة من وسائل فنية ، يمكن الاستعانة بها فى إحداث التأثير فى نفس المتلقى ، فإنه استقبح استغلال هذه الوسائل استغلالاً شكلياً ، تزييناً للكلام ، ولذلك رد كثيراً من أبيات أبى تمام ، المشتملة على محسنات شكلية ، وهو بذلك يتفق مع كثير من المحدثين .

وقد اقترب ابن الأثير كثيراً من التحليل الأسلوبى ، فى أثناء عرضه لتراكيب لغوية خاضعة لهذا التحليل ، ففى حديثه عن التقديم والتأخير ، لم

يقف ابن الأثير عند غاية الاختصاص التى أشار إليها سابقوه ، وإنما ذهب إلى أنه - أعنى التقديم والتأخير - يكون لحسن النظم ، الذى لا يقف بدوره عند مجرد تحقيق السجع فى الكلام ، وإنما يتجاوزه إلى تحقيق التناسق بين التراكيب اللغوية . وقد قام ابن الأثير بتحليل غير قليل من التراكيب المشتملة على التقديم والتأخير ، تحليلاً أسلوبياً .

ولم يقنع ابن الأثير فى أثناء معالجته للالتفات ، بما ذهب إليه الزمخشرى من أن الالتفات يكون تطرية لنشاط السامع ؛ وإنما ذهب إلى أنه يكون لفائدة اقتضته ، وهذه الفائدة عنده ليست واحدة ؛ ولذلك وصفها بأنها لا تحد بحد ولا تضبط بضابط ، وهذا جوهر الدراسات الأسلوبية التى لا تصادر معطيات النص اللغوى ، ولا تحددها سلفاً . وفى حديثه عن التجريد ، لم يقف به عند مجرد التوسع فى اللغة ، وإنما تعداه إلى فائدة أخرى ، ولذلك جعلها الأبلغ وهى أنها - وإن كان هذا تحديداً للفائدة - تُمَكِّنُ المتكلم ، من مدح نفسه دون وقوع فى دائرة الغرور .

وقد نَبَّهَ ابن الأثير فى أثناء حديثه عن الاعتراض إلى الفرق بين النظرة النحوية والنظرة البلاغية ، وهو فرق بين معيارية التركيب وفنيته ، تلك الفنية التى تمثل جوهر الدراسات الأسلوبية . وقد فرق ابن الأثير فى أثناء حديثه عن العدول عن معيارية التركيب اللغوى بالمجاز ، بين المجاز بمفهومه اللغوى ، والمجاز بمفهومه الأسلوبى ؛ فالمجاز ليس مجرد انتقال من كلمة إلى كلمة أخرى ، تعد إحداهما فى العرف اللغوى حقيقة ؛ لارتباطها أزلا بدلالتها ، وتعد الأخرى فى العرف نفسه مجازاً ؛ لوقوعها على دلالة غير التى وقعت عليها الأولى ، وإنما ينبغى أن يكون انتقالاً فنياً ، ينبثق من عملية الإبداع ذاتها ، متجاوزاً الأعراف اللغوية التى تخضع للمعيارية فى أحكامها .

وإذا كان ابن الأثير قد اختلف مع المحدثين في كثير من آرائه التي تضمنتها هذه الدراسة ، واتفق كذلك في غير قليل من آرائه معهم ، فإنه انفرد ببعض الآراء ، فقد نسب وجود المشترك اللفظي إلى واضع اللغة ، مخالفاً بذلك آراء سابقيه ولاحقيه في أسباب نشأة المشتركات . وفي حديثه عن زيادة المعاني لزيادة المباني ، قصر هذه القاعدة على الأفعال ، والأسماء المتضمنة معنى الفعلية .

ومما يكاد ينفرد به ابن الأثير ، دعوته الأدباء إلى عدم استعمال الألفاظ الفصيحة ، التي تغيرت دلالاتها على ألسنة العامة إلى معان قبيحة ، وكأنه بذلك يريد للغة الفنية أن تحتل أقصى موقع تجتمع فيه خصائصها المميزة لها، وأن تكون هناك بينونة كاملة بينها وبين ما سواها . وهذا يدل على نزعة ابن الأثير إلى السلفية في استخدام الألفاظ ، غير أنها كانت سلفية مرنة ، حيث رفض استعمال الألفاظ الوحشية المتوعرة ، التي استخدمها القدماء ، وصارت غريبة عند المحدثين في عصره .

وقد بدا ابن الأثير متناقضاً مع نفسه في بعض آرائه ، فقد وقع أسير الأمثلة النحوية ، في أثناء تحليله غير واحد من التراكيب المشتملة على التقديم والتأخير ، على الرغم من اتهامه النحاة بالقصور في تحليل الأعمال الأدبية ، وحكمه عليهم بأنه لا فتيا لهم فيما يتعلق بفني الفصاحة ولا البلاغة .

وقد ذهب ابن الأثير إلى إثبات الصلة بين اللفظ ودلالته مرة ، وإلى نفيها مرة أخرى، وهذا تناقض شكلي؛ لأنه في حال النفي ، نفى الصلة بين أسماء المحسوسات ودلالاتها، وفي حال الإثبات ، أثبت الصلة بين نوع من المصادر ودلالته وبذلك يمكن القول بأن القائلين بطبيعة الصلة، والقائلين بعرفيتها ، لا يمثلان فريقين متناقضين؛ لأن الألفاظ التي نفيت من خلالها الصلة، ليست هي التي استعان بها المثبتون، والعكس بالعكس .

المصادر والمراجع

أولا – المصادر والمراجع العربية :

(الهمزة)

١ – أبو علي الحاتمي : أفكاره النقدية وتطبيقاته ، للدكتور نبيل نوفل – منشأة المعارف – الأسكندرية .

٢ – أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبد القادر حسين – دار نهضة مصر – القاهرة ١٩٧٠ .

٣ – أخبار النحويين البصريين للسيرافي – تحقيق محمد إبراهيم البنا – الطبعة الأولى – دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٨٥ .

٤ – أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير – تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين – دار الشعب، القاهرة .

٥ – أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني – تعليق أحمد مصطفى المراغي– المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

٦ – أسس علم اللغة ، لماريوباي – ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر – الطبعة الثالثة – عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٧ .

٧ – الأسلوب الأدبي ، لليوزف شتريلكا – ترجمة مصطفى ماهر – مجلة فصول– المجلد الخامس – العدد الأول ديسمبر ، ١٩٨٤ .

٨ – الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية ، للدكتور سعد مصلوح – الطبعة الثانية– دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٨٤ .

٩ – أسلوب طه حسين في ضوء الدرس اللغوي الحديث ، للدكتور البدراوي زهران – دار المعارف ، القاهرة .

١٠– الأسلوب والأسلوبية ، للدكتور أحمد درويش – مجلة فصول – المجلد الخامس – العدد الأول – ديسمبر ، ١٩٨٤ .

١١– أشتات مجتمعات ، للعقاد – الطبعة الخامسة – دار المعارف ، القاهرة .

١٢- الأصوات العربية ، للدكتور كمال بشر - مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٩٠.

١٣- الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة الثالثة - دار النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦١ .

١٤- الأصول ، للدكتور تمام - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٥- أصول تراثية فى علم اللغة ، للدكتور كريم حسام الدين - الطبعة الثانية - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .

١٦- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة ١٩٤١ .

١٧- الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهميم - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع والخمسون ، صفر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

١٨- الألسنية : المبادئ والأعلام ، للدكتور ميشال زكريا - الطبعة الثانية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ١٩٨٣.

١٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الفكر - القاهرة .

٢٠- الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى - تحقيق مازن المبارك - مكتبة دار العروبة ، ١٩٥٩ .

(ب)

٢١- البداية والنهاية ، لابن كثير - الطبعة الثالثة - مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٨٠ .

٢٢- بلاغة الخطاب وعلم النص ، للدكتور صلاح فضل - عالم المعرفة - أغسطس ، ١٩٩٢ .

(ت)

٢٣- تاريخ إيران ، لشاهين مكاريوس - مطبعة المقتطف - القاهرة ١٨٩٨.

٢٤- تاريخ سنى ملوك الأرض ، لحمزة بن الحسن الأصفهانى - مطبعة تاويانى- برلين ١٣٤٠ هـ .

٢٥- التراث اللغوى والتقدم الاجتماعى ، للدكتور أحمد عبد الستار الجوارى- مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء الثانى والخمسون - مايو ١٩٨٦ .

٢٦- تراثنا اللغوى فى حاجة إلى التهذيب والتنقية ، للدكتور رمضان عبد التواب- مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء الثانى والخمسون - صفر ١٤٠٤ هـ / نوفمبر ١٩٨٣م .

٢٧- تَخلَّفَ المسلمون فتخلفت اللغة العربية ، للدكتور عبد الصبور شاهين - جريدة الحقيقة - السنة الثانية - العدد ٨٤ - السبت ١٦ من جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ / ١٣ يناير ١٩٩٠م .

٢٨- التصور اللغوى عند الأصوليين ، للدكتور السيد عبد الغفار - الطبعة الأولى - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية ١٩٨١ .

٢٩- التطور اللغوى،مظاهره وقوانينه وعلله ، للدكتور رمضان عبد التواب- الطبعة الثانية - الخانجى - القاهرة ١٩٩٠ .

٣٠- التعبير الاصطلاحى ، للدكتور كريم حسام الدين - الطبعة الأولى - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .

٣١- تفسير البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى - الطبعة الثانية - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٩٨٣ .

٣٢- تفسير ابن كثير - مكتبة التراث - القاهرة .

٣٣- تفسير البيضاوى - أنوار التنزيل وأسرار التأويل - المكتبة التجارية بمصر .

٣٤- تفسير الجلالين - دار المعرفة - بيروت - لبنان .

٣٥- تفسير الخازن - دار المعرفة - بيروت - لبنان .

(خ)

٣٦- الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - الطبعة الثالثة - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .

(د)

٣٧- دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح - الطبعة الرابعة - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٣ .

٣٨- الدرس الدلالى فى خصائص ابن جنى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت - الطبعة الأولى - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية ١٩٨٩ .

٣٩- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ، صححه محمد رشيد رضا - دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١م .

٤٠- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى - علق عليه محمود محمد شاكر - الخانجى - القاهرة ١٩٨٩ .

٤١- دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة الخامسة - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٤ .

٤٢- الدليل الببليوجرافى للقيم الثقافية العربية - مطبوعات مركز تبادل القيم الثقافية - بالقاهرة ١٩٦٥ .

٤٣- دور الكلمة فى اللغة ، لأولمان - ترجمة الدكتور كمال بشر - مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٩٢ .

٤٤- ديوان أبى نواس - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٤٥- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الرابعة- دار المعارف - القاهرة .

٤٦- ديوان البحترى - دار صعب - بيروت .

٤٧- ديوان الحطيئة - شرح أبى سعيد السكرى - دار صادر - بيروت - لبنان.، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

٤٨- ديوان الحماسة لأبى تمام - شرح التبريزى - دار القلم _ بيروت - لبنان .

٤٩- ديوان الحماسة ، لأبى تمام (مختصر من شرح التبريزى) - للشيخ محمد عبد القادر سيد الرافعى - مطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٢ هـ .

٥٠- ديوان ديك الجن - جمع وتحقيق مظهر الحجى - الطبعة الأولى - منشورات وزارة الثقافة- دمشق ١٩٨٧ .

٥١- ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت - لبنان .

٥٢- ديوان كثير عزة - جمع وشرح الدكتور إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - لبنان - ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

٥٣- ديوان المتنبى - المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان .

٥٤- ديوان المتنبى - دار صادر - بيروت .

(س)

٥٥- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الأولى - مصطفى البابى الحلبى وشركاه - القاهرة ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .

٥٦- سنن الدارمى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(ش)

٥٧- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى - الطبعة الثانية- دار المسيرة - بيروت - لبنان ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٥٨- شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى عبد الحميد (بدون توثيق) .

٥٩- شرح ابن عقيل - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة العشرون- مكتبة التراث - القاهرة ١٩٨٠ .

٦٠- شرح ديوان أبى تمام - شرح إيليا الحاوى - الطبعة الأولى - دار الكتاب اللبنانى - بيروت - لبنان ١٩٨١ .

٦١- شرح ديوان جرير - شرح وتقديم مهدى محمد ناصر الدين - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٦٢- شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة - شرحه وقدم له عبد الأعلى مهنا- الطبعة الأولى- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٦٣- شرح ديوان عنترة - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٦٤- شرح ديوان الفرزدق - تحقيق عبد الله اسماعيل الصاوى - الطبعة الأولى- مطبعة الصاوى - القاهرة - ذى الحجة ، ١٣٠٤هـ/ ١٩٣٦م.

٦٥- شرح القصائد العشر ، للخطيب التبريزى - تحقيق فخر الدين قباوة - الطبعة الرابعة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

٦٦- شرح ديوان المتنبى ، لأبى البقاء العكبرى - ضبطه وصححه مصطفى السقا وآخرون - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٨ .

٦٧- شفرات النص ، للدكتور صلاح فضل - الطبعة الأولى- دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٩٢ .

(ص)

٦٨- الصاحبى ، لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - الطبعة الرابعة - بيروت - لبنان .

٦٩- الصاحبى ، لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - عيسى البابلى الحلبى وشركاه - القاهرة .

٧٠- صحيح مسلم ، دار الكتاب المصرى - مطبعة دار إحياء الكتب العربية- القاهرة .

٧١- صناعة الكتابة عند ضياء الدين بن الأثير ، للدكتور عبد الواحد الشيخ- مؤسسة شباب الجامعة - الأسكندرية ١٩٨٦ .

٧٢- الصناعتين لأبى هلال العسكرى - تحقيق مفيد قميحة - الطبعة الأولى- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٩٨١ .

٧٣- الصورة الأدبية ، للدكتور مصطفى ناصف - دار مصر للطباعة - القاهرة ١٩٥٨ .

(ط)

٧٤- الطراز ، للعلوى - مكتبة المعارف - الرياض .

(ع)

٧٥- العربيـة ، ليوهـان فـك - ترجمـة الدكتوررمضـان عبـد التـواب - الخانجي- القاهرة ١٩٨٠ .

٧٦- العربيـة والغمـوض ، للدكتورحلمـى خليـل - الطبعـة الأولـى - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية ١٩٨٨ .

٧٧- علم الأسـلوب : مبادئـه وإجراءاتـه ، للدكتـور صـلاح فضـل - الطبعـة الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧٨- علـم الأسـلوب وصلتـه بعلـم اللغـة ، للدكتـور صـلاح فضـل - مجلـة فصول- المجلد الخامس - العدد الأول - ديسمبر ، ١٩٨٤ .

٧٩- علـم الدلالـة ، للدكتـور أحمـد مختـار عمـر - الطبعـة الثانيـة - عـالم الكتب- القاهرة ١٩٨٨ .

٨٠- علم اللغة ، للدكتور علـى عبـد الواحـد وافـى - الطبعـة التاسـعة - دار نـهضة مصر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٨١- علم اللغة الاجتماعى ، لهدسون ترجمة الدكتور محمود عيـاد - الطبعـة الثانية - عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٠ .

٨٢- علم اللغة بين القديـم والحديـث ، للدكتـور عبـد الغفـار هـلال - الطبعـة الثانية - شبرا - القاهرة ١٩٨٦ .

٨٣- علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى - دار الثقافـة للنشـر والتوزيع - القاهرة .

٨٤- علم اللغة : مقدمـة للقـارئ العربـى ، للدكتـور محـمـود السـعران - دار الفكر العربى - القاهرة .

٨٥- علم اللغة والدراسات الأدبية ، لبرند شبلنر - ترجمـة الدكتـور محمـود جاد الرب - الطبعة الأولى - الـدار الفنيـة للنشـر والتوزيـع - القـاهرة ١٩٨٧.

٨٦- العمدة ، لابن رشيق - الطبعة الخامسة - دار الجيل - بيروت - لبنان ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

٨٧- العناصر الأسلوبية فى كتاب المثل السائر لابن الأثير ، للباحثة رفيقة عبدالله رجب - رسالة ماجستير - مكتبة كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .

٨٨- العين ، للخليل بن أحمد- تحقيق الدكتور عبد الله درويش- بغداد، ١٩٦٧.

(ف)

٨٩- الفروق فى اللغة ، لأبى هلال العسكرى - الطبعة الثانية - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧ .

٩٠- فصول فى علم اللغة - لدى سوسير - ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين- دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية .

٩١- فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائى - الطبعة الرابعة - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٧ .

٩٢- فقه اللغة وأسرار العربية ، للثعالبى- دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان.

٩٣- فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، للدكتور رجاء عيد - منشأة المعارف- الأسكندرية .

٩٤- الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان- دار الجيل - بيروت - لبنان ١٩٨٧.

٩٥- فى علم اللغة العام ، للدكتور عبد الصبور شاهين - الطبعة الرابعة - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ١٩٨٤ .

٩٦- فـى اللغـة والأدب ، للدكتـور بيومـى مدكـور - سلسـلة اقـرأ - العـدد ٣٣٧- دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ .

٩٧- فى اللغة والفكر ، للدكتـور عثمـان أمين - معهـد البحـوث والدراسـات العربية- القاهرة ١٩٦٧ .

٩٨- فـى اللهجـات العربيـة ، للدكتـور إبراهيم أنيـس - الطبعـة السادسـة - الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٤ .

(ك)

٩٩- الكتاب ، لسيبويه -تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الثانية - الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

١٠٠- الكتاب ، لسـيبويه - تحقيـق عبـد السـلام هـارون - الطبعـة الثانيـة - الخانجى- القاهرة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٠١- الكشاف ، للزمخشـرى - دار المعرفـة للطباعـة والنشـر - بيروت - لبنان .

١٠٢- كـلام العـرب : مـن قضايـا اللغـة العربيـة ، للدكتـور حسـن ظاظــا - الطبعة الثانية - دار القلم - دمشق ١٩٩٠ .

(ل)

١٠٣- لسان العرب ، لابن منظور - دار المعارف - القاهرة .

١٠٤- اللغة ، لفندريس - تعريـب الدكتـور عبـد الحميـد الدواخلـى والدكتـور محمد القصـاص - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٠ .

١٠٥- اللغـة بيـن العقـل والمغــامرة ، للدكتـور مصطفـى منـدور - منشـأة المعارف - الأسكندرية .

١٠٦- اللغة بين القومية والعالمية ، للدكتورإبراهيم أنيس - دار المعارف - القاهرة .

١٠٧- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب ١٩٥٨ .

١٠٨- اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب ١٩٥٨ .

١٠٩- اللغة والإبداع : مبادئ علم الأسلوب العربى ، للدكتور شكرى عياد .

(م)

١١٠- المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين ابن الأثير - قدمه وعلق عليه الدكتور أحمد الحوفى والدكتور بدوى طبانة - الطبعة الثانية- دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .

١١١- المجاز وأثره فى الدرس اللغوى ، للدكتور محمد عبد الجليل (بدون توثيق).

١١٢- مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الثانية - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة بمصر ، ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م .

١١٣- المحتسب ، لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ .

١١٤- المزهر للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - عيسى البابلى الحلبى وشركاه .

١١٥- مشكلات حياتنا اللغوية ، للأستاذ أمين الخولى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ .

١١٦- مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني : قراءة في ضوء الأسلوبية ، للدكتور نصر حامد أبو زيد - مجلة فصول المجلد الخامس - العدد الأول ١٩٨٤ .

١١٧- مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٥ .

١١٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب - الطبعة الثانية - الخانجي - القاهرة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١١٩- مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمي حجازي - الطبعة الثانية- دار الثقافة - القاهرة .

١٢٠- مدخل إلى اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٨٨ .

١٢١- معجم المصطلحات اللغوية ، للدكتور رمزي البعلبكي - الطبعة الأولى - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٩٠ .

١٢٢- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة .

١٢٣- مقدمة ابن خلدون - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

١٢٤- مقدمة في علوم اللغة ، للدكتور البدراوي زهران - الطبعة الثانية - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٦ .

١٢٥- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - الطبعة السابعة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٥ .

١٢٦- من قضايا اللغة ، للدكتور البدراوي زهران - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السادس والخمسون ، مايو ١٩٨٥ .

(ن)

١٢٧- النحو والنحاة عند ابن الأثير فى المثل السائر ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت - الطبعة الأولى - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية ١٩٨٩ .

١٢٨- نظرية اللغة فى النقد الأدبى ، للدكتور عبد الحكيم راضى - مكتبة الخانجى - القاهرة .

١٢٩- نظرية المعنى فى النقد العربى ، للدكتور مصطفى ناصف - دار الأندلس- بيروت - لبنان .

١٣٠- النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين أبى السعادات بن الأثير - تحقيق محمود محمد الطناحى - المكتبة الإسلامية .

ثانيا – المراجع الأجنبية :

1 - Bloomfield, Language . New York, 1966 .

2 - Crystal, Linguistics, Penguin Books, 1960 .

3 - ---------, What is Linguistics ? , London, 1971 .

4 - De. Saussure, Course in General Linguistics. New York, 1959 .

5 - Potter, Language. Great Bratain. 1960 .

6 - Sapir, Culture, Language and Personality. California, 1960.

7 - --------- ,Language . New York. 1921 .

8 - Ullmann, Language and Style. New York. 1962 .

9 - ----------- Semantics . New York, 1963 .

10 - ---------, The Principles of Semantics. Oxford, 1957 .

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب

من إصدارات مكتبة الآداب



تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى : دار المعارف - الأهرام - الأخبار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - روزاليوسف ... ودار الأم للكتاب ٢٨ شارع الدقى ت: ٣٣٣٥٩٧١٩